المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللُّغة العربيَّة والدراسات الاجتماعية
قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها

اعتراضات ابن الخبّاز على النحاة في كتابه (توجيه اللمع)

- جمعاً ودراسة -

A Collection and Study of Ibn al-khabaz's objections to 'grammarians in his book: Tawjeeh al-Luma

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:

ميمونة بنت سليمان الشايع

الرقم الجامعي: ٣٥١٢٠٠٠٦٧

إشراف الدكتور:

مساعد بن محمد الغفيلي

أستاذ النحو والصرف– المشارك في القسم

العام الجامعي:

١٤٤١هـ /٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا البحث إلى طفلتيّ: رَوى ورَتَل

اللّتين قاسمتهما هذا البحث وقتي وشغلي؛ ليجدا ثمرته في مستقبل حياتهما العلميّة بإذن الله.

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: اعتراضات ابن الخبّاز على النحاة في كتابه (توجيه اللمع) – جمعًا ودراسة –.

اسم الباحثة: ميمونة بنت سليمان الشايع.

الدرجة: الماجستير.

عنونتُ هذه الدراسة بـ «اعتراضات ابن الخبّاز على النحاة في كتابه (توجيه اللمع) – جمعًا ودراسة –»، وانطلقت من عدّة تساؤلات، أهمّها: ما المسائل التي اعترض بها ابن الخبّاز على النحاة؟ وما مصادره في اعتراضاته؟ وما منهج ابن الخبّاز في الاعتراض؟ وما الأصول التي اعتمد عليها ابن الخبّاز في الاعتراض؟ وما موقف ابن الخبّاز من النحاة لاسيما ابن جني؟ وما أثر هذه الاعتراضات فيمن جاء بعده في الدرسين النحوي والصرفي؟

واقتضت الدراسة أن تأتي في مقدّمة، وتمهيد، وقسمين، يحتوي الأوّل منهما على فصلين، والثاني على خمسة فصول، تعقبهما خاتمة. تحدّثتُ في المقدّمة عن مشكلة البحث، وأهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة له، والمنهج المتّبع فيه، وخطته، وصعوباته، وكان التمهيد مدخلًا للاعتراضات؛ إذ أشرت فيه إلى التعريف بمصطلح (الاعتراض)، والتعريف بالكتاب المشروح (اللمع)، والتعريف بصاحب الكتاب (ابن الخبّاز)، وكتابه (توجيه اللمع)، وأفردت القسم الأوّل للدراسة النحوية والصرفية للاعتراضات، وخُصّص الفصل الأوّل منه لدراسة اعتراضاته على الصناعة النحويّة، والفصل الثاني لدراسة اعتراضاته على الأحكام النحويّة والصرفية، أمَّا القسم الثاني فخصصته للدراسة المنهجية للاعتراضات، الفصل الأوّل منه كان مخصّصًا لدراسة مصادره في الاعتراضات، وخُصّص الفصل الثاني لدراسة منهجه في الاعتراضات، والفصل الثالث لدراسة أصول الاحتجاج في اعتراضاته، والفصل الرابع لدراسة موقفه من النحويّين، ومذهبه النحويّ، واخْتُتِم القسم بالفصل الخامس، وهو تقويم اعتراضاته.

وقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث أسفرت عن اتّجاه ابن الخبّاز النحوي، وعدم استشهاده بالحديث، وسبب ذلك، وكذلك إقلاله من الاحتجاج بدليل (استصحاب الأصل)، كما أسفرت الدراسة عن شخصية ابن الخبّاز المستقلّة، فعلى الرغم من أخذه عن المذهب البصريّ إلّا أنّه في بعض آرائه يختار مذهب الكوفيّين، أو يذهب إلى رأي بعض أفراد النحاة، أو ينفرد بمذهب وحده، كما أسفرت عن أثر آراء ابن الخبّاز فيمَن جاء بعده من النحاة.

Abstract

A Collective and Study of Ibn Al Khabaz's objections to grammarians in his book: Tawjeeh Al Luma

Researcher: Maimoonah Sulaiman Al Shaye

Degree: Master

I gave this study the name of: A Collective and Study of Ibn Al Khabaz's objections to grammarians in his book: Tawjeeh Al Luma. The study started from several questions, the most important of which are: What issues did Ibn Al Khabaz object to the grammarians? What were his resources for his objection? What is the approach of Ibn Al Khabaz to object? What are the principles that Ibn Al Khabaz relied upon in his objection? What are the reasons for his objection to the grammarians? What is the position of Ibn Al Khabaz towards the grammarians, especially Ibn Jenni? What is the impact of these objections on those who came after him in the fields of grammar and morphology?

The study consists of an introduction, a preface, and two sections, the first of which contains two chapters, and the second contains five chapters, followed by a conclusion.

In the introduction I talked about the search problem and the importance of the topic, the reasons for choosing it, its goals, the previous studies, the approach used in it, its plan, and the difficulties. The preface was an entryway to the objections, as I referred to the definition of the term (Objection), the drfinition of the book of (Al Lam'), the definition of the author of the book (Ibn Al Khabaz), the definition of his book (Tawjeeh Al Luma).

I allocated the first section to the grammatical and morphological study of objections, its first chapter is allocated for studying his objections to the grammatical industry, and its second chapter is allocated for studying his objections of the grammatical and morphological provisions.

As for the second section, I allocated it to the systematic study of objections, its first chapter was allocated for studying its sources in the objections, its second chapter is allocated for studying his approach in the objections, its third chapter was allocated for studying the principles of argument in his objections, its fourth chapter was allocated for studying his attitude towards grammarians, and his grammatical doctrine, and the section was concluded with the fifth chapter, which is an evaluation of his objections.

The study reached a set of results, where it explained the grammatical approach of Ibn Al Khabaz, not citing with Hadith, and the reason for that, as well as reducing in arguing with the evidence of (accompanying the origins). The study also showed, Ibn Al Khabaz's independent personality, although he sometimes followed the Basri doctrine, but in some of his views he chooses the doctrine of the Kufic, sometimes he took the opinion of some grammarians, and sometimes he had his own doctrine. The study also showed the impact of Ibn Al Khabaz's opinions on the grammarians who came after him.

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومَن والاه، أمّا بعد: فما من شك أنّ علم النحو من أجلّ العلوم وأسماها، وهو معدود من العلوم الشرعيّة التي يشرع للمسلم الإلمام بشيء منها؛ لفهم دينه وكتاب ربه، لا سيّما أنّ اللغةَ العربية لغةُ القرآن.

وقد منّ الله عليّ بدراسة موضوع من موضوعات النحو التي تتناول كثيرًا من مسائله الدقيقة، الذي اقترحه عليّ الأستاذ الدكتور الفاضل: عليّ ابن إبراهيم السعود – جزاه الله خيرًا – ألا وهو «**اعتراضات ابن الخبّاز على النحاة في كتابه (توجيه اللمع) – جمعًا ودراسة** –»، فتهيّأت لي – بحمد الله – معرفة جوانب هذا الموضوع ابتداءً من الشارح، والإلمام بما يتّصل به من علم ومنهج، وانتهاءً بما استفدته واستنتجته بعد دراسة ما تناوله من مسائل الاعتراض.

وقد ألممت فيه **بمشكلة البحث** التي تدور حول اثنين وخمسين اعتراضًا نحويًّا وصرفيًّا، اعترض بها الشارح على النحاة، ووقفت على هذه الاعتراضات بالدراسة.

وعلى هذا فالبحث يجيب عن التساؤلات التالية:

– ما المسائل التي اعترض بها ابن الخباز على النحاة؟

– ما مصادر ابن الخبّاز في اعتراضاته؟

– ما منهجه في اعتراضاته؟

– ما الأصول التي اعتمد عليها ابن الخبّاز في الاعتراض؟

– ما موقف ابن الخبّاز من النحاة لاسيما ابن جني؟

– ما أثر هذه الاعتراضات فيمن جاء بعده في الدرسين النحوي والصرفي؟

أمّا أهمية الموضوع وأسباب اختياره، فإنّ لاعتراضات ابن الخبّاز على النحاة قيمة علمية، وأثرًا

كبيرًا في الدرس النحوي؛ لما فيها من مناقشات مهمّة، وتحريرات علمية، وتعليلات نفيسة مشتملة على القواعد والمسائل النحوية والإعرابية، وبيان معاني الألفاظ ونحوها من الفوائد العلمية، وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدّة أسباب أوجزها فيما يلي:

١/ كثرة اعتراضات ابن الخبّاز في (توجيه اللمع) على النحاة، فآثرتُ أن أتناولها بالدراسة؛ للتحقّق من مدى صحّتها، وموضوعية ابن الخبّاز في الاعتراض.

٢/ جدّة الموضوع، حيث لم أقف على دراسة علمية لاعتراضات ابن الخباز في (توجيه اللمع).

٣/ الأهمية التي يتمتع بها (توجيه اللمع)؛ إذ يعد من أهم شروح (اللمع) وأشهرها.

٤/ أثر الدراسة المعالجة لاعتراضات النحاة في الدرسين النحوي والصرفي.

وأمّا أهداف البحث، فهو يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

١/ جمع اعتراضات ابن الخبّاز على النحاة، وتحليلها، والوقوف على آراء النحاة فيها، وبيان الأصول التي اعتمد عليها كل قول، وترجيح ما يظهر رجحانه منها، مدعّمًا ذلك بالحجّة.

٢/ توضيح مصادر ابن الخبّاز في اعتراضاته.

٣/ توضيح منهج ابن الخبّاز في الاعتراض على النحاة.

٤/ الوقوف على الأصول التي اعتمد عليها ابن الخبّاز في اعتراضاته.

٥/ الوقوف على موقف ابن الخبّاز من النحاة لا سيما ابن جني.

٦/ بيان أثر هذه الاعتراضات فيمَن جاء بعده في الدرسين النحوي والصرفي.

وأما الدراسات السابقة، فإنّي لم أجد بعد البحث موضوعًا يطابق دراستي لهذا الموضوع، لكني وقفت على إحدى عشرة دراسةً، تسعِ رسائلَ ومقالين التقت مع بعضِ جوانبِ موضوع بحثي، منها ما يتّصل بالدراسة النحوية واللغوية للكتاب (توجيه اللمع)، ومنها ما يتّصل بمؤلّف الكتاب، ومنها ما يتّصل باختيارات ابن الخبّاز عامة، ومنها ما يتناول اعتراضاته بكتاب آخر له، ومنها ما يدور حول دراسة أصول الاحتجاج فيه، ومنها ما يتوجّه إلى الخلاف النحوي في الكتاب نفسه، شاملًا كلّ مسألةٍ

خلافية، أمّا دراستي فمقيّدةٌ باعتراضاته على النحاة في كتابه (توجيه اللمع)، وليس شرطًا أن تكون مسألة الاعتراض خلافية، وقد أفدت منها، وهذه الدراساتُ هي:

١/ (الأديب أحمد بن الحسين بن أحمد المعروف بابن الخبّاز الموصليّ، دراسة في سيرته العلميّة)، للباحثة: حنانَ السبعاويّ، مقال نشر في مجلة موصليّات، جامعة الموصل، مركز دراسات الموصل، العدد (٤٤)، ٢٠١٣م.

٢/ (ابن الخبّاز الإربلي الضرير: حياته، وآراؤه النحويّة) رسالة ماجستير، للباحث: مالك محمود إبراهيم قرقز، جامعة اليرموك، نوقشت عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣/ (ابن الخبّاز النحويّ)، رسالة ماجستير، للباحثة: سهاد جاسم عباس، جامعة بغداد، العراق، نُوقشت عام ١٩٩٧م.

٤/ (اختيارات ابن الخبّاز النحويّة)، رسالة دكتوراه، للباحث: رمضان خميس القسطاوي، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، نُوقشت عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥/ (توجيه اللمع، دراسة في أصول الاحتجاج)، رسالة ماجستير، للباحث: إياد فتحي موسى العسيلي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، نُوقشت عام ٢٠١٠م.

٦/ (توجيه اللمع لابن الخبّاز – دراسةٌ نحويةٌ لغويةٌ –)، رسالة ماجستير، للباحث: رعد كريم حسن، جامعة ديالى، العراق، نُوقشت عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٧/ (الخلاف النحويّ في شروح اللمع لابن جنّي)، رسالة دكتوراه، للباحث: عبد الله بن عبد الله عمر داود، جامعة صنعاء، اليمن، نوقشت عام ٢٠٠٨م.

٨/ (الشواهد القرآنية في كتاب توجيه اللمع لابن الخبّاز: دراسة نحوية وصرفيّة)، رسالة ماجستير، للباحث: أنس السيّد الشاميّ، جامعة الأزهر، القاهرة، نوقشت عام ٢٠٠٩م.

٩/ (الشواهد النحوية عند ابن الخبّاز في كتابه توجيه اللمع)، للباحثة: رضيّة حسن وجيه باحميد، مقال نشر في مجلة رابطة الأدب الحديث، العدد (١٢٥)، ٢٠١٩م.

١٠/ (مسائل الخلاف النحويّ في شروح اللمع لابن جنّي -دراسة وتحليل-)، رسالة ماجستير، للباحث: عدوي طه عبد الكريم، كليّة دار العلوم، جامعة القاهرة، ، نوقشت عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، وهذه الدراسة لم تتفق مع مسائلي إلا في مسألتين فقط.

١١/ (المسائل الخلافيّة في كتاب توجيه اللمع لابن الخبّاز - جمعًا ودراسة -)، رسالة دكتوراه، للباحثة: منال أبو المجد، جامعة الأزهر، نوقشت عام ٢٠٠٧م، والفرقِ بين دراستي وهذه الدراسةِ، هو أنّ دراستي ركّزت على المسائل التي فيها اعتراضٌ لابن الخبّاز على النحاة في كتابه (توجيه اللمع)، أمّا دراسة منال، فهي تُعنى بالمسائل الخلافيّة في الكتاب نفسه، سواءٌ كان فيها اعتراض لابن الخبّاز أو لا، وحرصًا منّي على إضافة ما هو جديد، ومنعًا لتكرار دراسة مسائل الاعتراض التي تناولتها منال، فقد استبعدت تلك المسائل، وعددها ثلاثون مسألة.

وهذه الدراسات ساعدتني في الوصول إلى كثيرٍ من المصادر التي اعتمدت عليها؛ لالتقائها في بعض جوانب الموضوع، واختصرت عليّ عناء الطريق في البحث عنها، كما استفدت منها في الوصول إلى شيء يسير من مسائل الاعتراض؛ لمعرفة آراء النحاة فيها، ومن ثمّ اختصار الرجوع إلى مصادرها.

وأمّا منهجي في البحث، فقد اقتضت طبيعته أن يسير وفق المنهج الوصفي التحليليّ؛ وذلك من خلال جمع اعتراضات ابن الخبّاز على النحاة في كتابه (توجيه اللمع)، ومن ثمّ دراسة هذه الاعتراضات، وتحليلها، وبيان مواقف النحاة فيها، والأصول التي احتجّ بها كل فريق، ثم بيان ما أراه راجحًا منها، وقد اتبعتُ في رسالتي المنهج التالي:

١/ اخترت مسائل دراسة الاعتراض حسب المنهج التالي:

أ/ أنّها لا تشمل استدراكات ابن الخبّاز، وإضافاته التي تخلو من عبارات الاعتراض، فعددها لا بأس به، وتصلح أن تكون موضوعًا مستقلًّا بها.

ب/ أنها لا تشمل الافتراضات الواضحة، واستثنيت ما كان فيه التباس، ولم يتضح شأنه حتى بعد الدراسة، أفتراض هو أم قول قد قال به أحد معاصريه أو قد قيل به قبله ولم أقف عليه؟ مثل: مسألة (وزن يزيد إذا صُغّر).

ج/ أنّها لا تشمل لحن العوامّ الذين لا يُعتدُّ بقولهم.

د/ أنّها لا تشمل كذلك اعتراضات متّصلة بالأسلوب، أو العبارة، أو التقديم والتأخير، أو الإطالة.

هـ/ أنّها لا تشمل ما تناولته الباحثة منال، كما سبق بيانه عند الحديث عن رسالتها في الدراسات السابقة.

٢/ اتّبعت في دراسة مسائلي المنهج التالي:

أ/ رتّبت المسائل حسب ورودها في (توجيه اللمع) على الأبواب النحوية، والصرفيّة، وقد اعتمدت الكتاب الذي حقّقه أ.د. عبد الله الحاجّ إبراهيم، واستخرجت منه المسائل التي اعترض فيها ابن الخبّاز على النحويّين.

ب/ وضعت عنوانًا مناسبًا لكلّ اعتراض.

ج/ كتبت نصّ الاعتراض في صدر كلّ مسألة، قبل الشروع في الدراسة.

د/ شرعت في الدراسة بعده بالتركيز على محور المسألة، وذلك بتمهيد موجز، إلّا إن كانت المسألة تحتاج إلى التعرّض لجوانب منها تخدم المسألة، قبل الشروع في صلب المسألة، فإنّي أُقدّم به أوّلًا، ثم أجمع أقوال النحاة فيها، وأبيّن مواقفهم، وأدلة كلّ فريق، وما ينتج عنه من اختلاف أوجه المسألة، مع تصنيف النحاة حسب هذه الأوجه، ثم الترجيح من وجهة نظري ما أمكن، والإجابة – إن وجدت – على الأقوال المرجوحة.

هـ/ ركّزت على موضع اعتراض ابن الخبّاز، وأبرزته في الموضع الذي توجّه إليه اعتراضه – وهو الوجه الخاصّ به من أوجه المسألة – وعرضت فيه قول النحوي الذي اعترض عليه ابن الخبّاز.

٣/ وثّقت الأقوال والآراء الواردة في المسألة من مصادرها الأصليّة، فإن لم أجد فمن المصادر الوسيطة، مع الإشارة إلى عدم الوقوف عليها في المصدر الأصليّ، إن كان ممّن لديه كتب قد وصلت إلينا، فإن لم يكن كذلك فأكتفي بالمصدر الوسيط بلا إشارة، وحرصت – قدر الإمكان – على توثيق كلّ مذهب أو رأي مذكور في كلّ وجه بحاشية مستقلّة.

٤/ ذكرت اسم المصدر أو المرجع كاملًا عند ذكره أوّل مرّة، وإن تكرّر ذكره فإنّني أكتفي باسمه مختصرًا إن كان طويلًا.

٥/ خرّجت الشواهد المختلفة من مصادرها، فإن كان من القرآن، فأحيل إلى السورة، ورقم الآية، وإن كان من الحديث – وهو حديث واحد صحيح – فأحلت فيه إلى الكتاب والباب، وإن كان من الشعر، فمن ديوان الشاعر الأصليّ، فإن لم أجده في ديوانه، فأُحيل إلى ثلاثة مراجع ممّا سواه.

٦/ ترجمت للأعلام غير المشهورين، وضابط الترجمة الإيجاز، في حدود سطر ونصف إلى سطرين، وغالبًا تشمل الترجمة: اسم العلم، وصفاته، وتلاميذه، وشيوخه، وبعض آثاره، ووفاته.

٧/ إذا اتفق اسم الكتاب مع كتب أخرى لعدّة مؤلّفين، أطلقت الأشهر بين الباحثين – دون ذكر المؤلّف – وهذه الكتب المُطلقة هي: معاني القرآن للفرّاء، والمذكر والمؤنّث لابن الأنباريّ، وشرح الكتاب للسيرافيّ، وشرح الجمل لابن عصفور، وشرح المفصّل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافيّة للرضيّ، وما سوى ذلك فإنّ مؤلِّفه مذكور إمّا في حاشية أو متن.

أمّا خطة البحث، فقد اشتملت على مقدمّة، وتمهيد، وقسمين، ثم خاتمة، وفهارس.

أمّا المقدمة، فقد اشتملت على بيان مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطّته، وصعوباته التي واجهتني.

وأمّا التمهيد، فقد اشتمل على ما يلي:

أوّلًا: التعريف بمصطلح (الاعتراض).

ثانيًا: التعريف بكتاب (اللمع) لابن جني.

ثالثًا: التعريف بابن الخباز، وكتابه (توجيه اللمع).

وأمّا القسم الأول، وهو الدراسة النحوية والصرفية للاعتراضات، فقد اشتمل على فصلين:

الفصل الأول: اعتراضاته على الصناعة النحوية، واشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: اعتراضاته على الاستشهاد.

المبحث الثاني: اعتراضاته على العوامل.

المبحث الثالث: اعتراضاته على العلل.

المبحث الرابع: اعتراضاته على الحدود.

الفصل الثاني: **اعتراضاته على الأحكام النحوية والصرفية**، واشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: اعتراضاته على الأحكام النحوية للأسماء.

المبحث الثاني: اعتراضاته على الأحكام النحوية للأفعال.

المبحث الثالث: اعتراضاته على الأحكام النحوية للحروف.

المبحث الرابع: اعتراضاته على الأحكام الصرفية.

وأمّا القسم الثاني، وهو الدراسة المنهجية، فقد اشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأوّل: **مصادره في اعتراضاته**، وقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: الكتب.

المبحث الثاني: الرجال.

الفصل الثاني: **منهجه في اعتراضاته**، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: طريقته في عرض الاعتراض.

المبحث الثاني: أسلوبه في عرض الاعتراض.

المبحث الثالث: طريقته في الترجيح.

الفصل الثالث: **أصول الاحتجاج في اعتراضاته**، وقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: الاستصحاب.

الفصل الرابع: **موقفه من النحويين ومن ابن جنّي، ومذهبه النحويّ**، وقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: موقفه من البصريين.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من ابن جني.

المبحث الرابع: مذهبه النحويّ.

الفصل الخامس: **تقويم اعتراضاته**، وقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: مدى دقّته في نسبة الأقوال إلى أصحابها.

المبحث الثاني: أثر اعتراضاته فيمن جاء بعده.

وأمّا الخاتمة فقد اشتملت على أهمّ نتائج الدراسة، والتوصيّات.

ثم ختمت العمل **بفهارس** تبيّن ما اشتمل عليه، وهي:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الشعر.

- فهرس الأمثال.
- فهرس الأقوال.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وقد واجهتني صعوبات في دراستي لهذا الموضوع، منها:

١/ صعوبة الحصول على الدراسات السابقة، وبعد جهد ومشقّة وصلت إلى أغلبها عن طريق أصحابها، أو جامعاتها داخل المملكة العربيّة السعوديّة وخارجها.

٢/ ما واجهني من ظروف تغيير المشرف بعد انتظار طويل؛ ممّا فوّت عليّ وقتًا للتقدّم في عمل الرسالة أول سنتين من هذه المرحلة.

وبعد فلا يطيب مقامي هذا إلا بشكر المولى – عزّ وجلّ – الذي وهبني هذا العلم، وجعلني من حملته؛ لخدمة لغة القرآن، وإنّي أسأله إذ منّ به عليّ أن يتقبّله منّي، ويجعله خالصًا لوجهه، وصارفًا لي عمّا دونه من الشواغل، وأن يوفقني للصواب فيه، فما كان فيه من صواب فمنه تعالى، وما كان من زلل فمنّي والشيطان.

ولا يكتمل عملي هذا حتى أخصّ بالشكر الجميل مَن لهما أوفى الحقوق وأجلّها، منذ أن غرسا في قلبي حبّ العلم وأهله، وخدمة كلّ ما يتّصل بالقرآن ولغته، وربّياني على ذلك فأحسنا تربيتي، وهما والداي الكريمان، فالله أسأل أن يثيبهما خير الثواب، ويجزيهما خير ما جزى والدًا عن ولده، وأسأله أن لا يخيّب ما أمّلاه منّي، إنّه سميع مجيب قريب.

وأشكر أخي الدكتور: عبد الرحمن الشايع، على تشجيعه المتواصل لمواصلة هذه المسيرة العلميّة.

كما أقدّم خالص شكري لزوجي الذي ساعدني على إتمام عملي، وقدّر مشقّة جهدي ووقتي، فجزاه الله عنّي خير الجزاء وأبلغه.

ثمّ إنّي أفرد بعد هؤلاء صادق الشكر والوفاء للمشرف على رسالتي الدكتور: مساعد بن محمد الغفيليّ، الذي أسدى إليّ أحسن توجيهاته، ومنحني كثيرًا من أوقاته، فقد حان الوقت والأوان لأميّزه بأصدق الشكر والعرفان؛ حيث أنار لي ما قصرت عنه عيني، وما لم أستطع إدراكه، وأعانني – بعد الله – على شائكات الطريق، ويشهد على ذلكم البريد، فقد قدّم لي ما بوسعه من كتب أفادتني في هذا البحث، وما يتوفّر عنده من المراجع لم يتوانَ في تقديمها وإسدائها؛ إذ كان عونًا لي رغم تعدّد الظروف والمشاغل حتى نهاية الطريق، مكمّلًا مسيرته بالعطاء والاجتهاد، فالله أسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، ويجزيه أعظم الأجر والثواب.

وأشكر المناقشَينِ الكريمين: د. عبد العزيز بن أحمد المنيع، و د. سليمان بن عبد الرحمن العبيد، على تفضّلهما بقبول الرسالة، ومناقشتها، وأسأل الله أن يجعل ما قاما به في ميزان حسناتهما.

ولا يفوتني أن أشكر جامعة القصيم ممثّلة بعميد كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعيّة، سعادة الدكتور: إبراهيم بن سليمان اللاحم، وسعادة وكيل الكليّة للدراسات العليّا الدكتور: سليمان بن محمد العطني، ورئيس قسم اللغة العربيّة وآدابها الدكتور: معاذ بن سليمان الدخيّل، على إتاحة الفرصة لدراسة الماجستير في برنامج الدراسات اللغويّة.

كما أشكر كلّ من مدّ لي يد العون، أو أسدى إلي نصحًا من قريب أو بعيد، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

أولًا: التعريف بمصطلح (الاعتراض).

ثانيًا: التعريف بكتاب (اللمع) لابن جني.

ثالثًا: التعريف بابن الخباز، وكتابه (توجيه اللمع).

التمهيد

أولًا: التعريف بمصطلح (الاعتراض):

الاعتراضات جمع اعتراض، ومعناه لغةً: «اعْتَرَضَ الشيء: إذا مَنَعَ، كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها، واعترض فلان عِرض فلان: إذا وقع فيه وتنقّصه في عِرضه وحَسَبه.

ويقال: اعترض له بسهم: إذا أقبل به قُبْلَهُ فأصابه، واعترض الفرسُ في رَسَنه: إذا لم يستقم لقائده»[1]، «واعترض عليه: أنكرَ قوله أو فعله»[2].

والاعتراض في الاصطلاح: «حجّة، أو دليل يُراد به بيان استحالة مذهب أو رأي ما»[3]، ومنهم من زاد على هذا التعريف بأنّه: «بيان استحالة أو خطأ أو قصور مذهب أو رأي ما»[4].

وقيل هو: «حجّة تدلّل على كذب قضيّة، أو على عدم كفاية الأدلة التي تقرّر صدقها»[5]، وعليه فيشمل الاعتراض كل أوجه النقص.

وقيل هو: «مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه»[6]، أو «ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده»[7].

ثانيًا: التعريف بكتاب (اللمع) لابن جني.

كتاب (اللمع) هو أحدُ المصنّفات النحويّة النفيسة، ومؤلّفه هو أبو الفتح عثمان بن جنّي النحويّ (ت٣٩٢هـ)[8]، وهو كتاب تعليمي مختصر تجنّب فيه الإطالة، قد حظي بانتشار واسع، وانشغل به

---

(١) تهذيب اللغة: ١/ ٢٩٣ (عرض).

٢() المعجم الوسيط: ٥٩٤ (عرض).

(٣) المعجم الفلسفي (نشر مجمع اللغة العربية): ١٥.

(٤) ينظر: اعتراضات السهيلي للنحاة: ٢٦.

٥() المعجم الفلسفي، لمراد وهبة: ٤٧

(٦) الكافية في الجدل (مقدمة المؤلّف) ٦٧

(٧) المرجع السابق نفسه

٨() ينظر: الفهرست: ٩٥، ويتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: ١٣٧، ومعجم الأدباء: ٤/ ١٥٨٥.

الناس يدرسونه ويدرّسونه[1]، وقد شرحه كثيرون، ويكفي للدلالة على أهمية هذا الكتاب أنّه قد أوصل بعض الباحثين عدد شروحه إلى ثلاثةٍ وعشرين شرحًا[2]، ممّا أغنى عن إعادتها هنا، ويكفي الإشارة إلى المطبوع منها، وهي:

١/ **الفوائد والقواعد**، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النّحويّ الضرير (ت٤٤٢هـ)[3]، حقّقه الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٤٢٢هـ، وطبع باسم (شرح اللمع لابن جنّي)، حقّقه الدكتور عليّ حسّانين، ونشرته دار الحرم عام ٢٠١٠م.

٢/ **شرح اللمع**، لأبي القاسم عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن برهان (ت٤٥٦هـ)[4]، حقّقه الدكتور فائز فارس، ونشره في الكويت عام ١٤٠٤هـ.

٣/ **شرح اللمع**، لأبي نصر القاسم بن محمد الواسطيّ النّحويّ (ت٤٦٩هـ)[5]، حقّقه الدكتور رجب عثمان ، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٢١هـ.

٤/ **البيان في شرح اللمع**، لأبي البركات الشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ العلويّ (ت٥٣٩)[6]، حقّقه الدكتور علاء الدين حمويّة، طُبع عام ١٤٢٣هـ.

٥/ **شرح اللمع**، لأبي الحسن عليّ بن الحسين الباقوليّ المعروف بجامع العلوم الأصفهانيّ (ت٥٤٣هـ)[7]، حقّقه الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، وطُبع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة في الرياض عام ١٤١٠هـ.

٦/ **الغرّة في شرح اللمع**، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدّهان البغداديّ (ت٥٦٩هـ)[8]، من

---

(١) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ١٦١، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٥

٢() ينظر: توجيه اللّمع لابن الخبّاز دراسة لغويّة ونحويّة: ٦ + ١٨، وتوجيه اللمع (المقدّمة): ٣٣ ٣٩

( ) ينظر: معجم الأدباء: ٥/ ٢٠٣٩١، وبغية الوعاة: ٢/ ٧ ٢١.

( ) ينظر: كشف الظنون: ٢/٥٦٢ + ٥٦٣ ١، والأعلام: ٤/ ١٧٦.

( ) ينظر: معجم الأدباء: ٥/ ٢٢٥٣٠، وبغية الوعاة: ٢/ ٢ ٢٦.

( ) ينظر: معجم الأدباء: ٣/ ١٦٥١، وبغية الوعاة: ٢/ ٥ ٢١.

( ) ينظر: معجم الأدباء: ٤/ ١٧٣٦١، وإنباه الرواة: ٢/ ٨ ٢٤.

( ) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٨٧٥ وكشف الظّنون: ٢/ ٥٦٢ + ١٥٦٣.

أفضل شروح اللمع، حقّق جزءًا منه الدكتور فريد الزامل في الدار التدمرية بالرياض عام ١٤٣٢هـ، وحققت جزءًا منه الباحثة: وفاء عبّاس، في مجلة دراسات إسلاميّة، جامعة كربلاء، العدد (١١)، عام ٢٠١٤م، وقد أُكمل تحقيقه في الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنورة، لكنّه لم يُطبع حتى الآن.

٧/ **المتّبع في شرح اللمع**، لعبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ[١] النحويّ الضرير البغدادي (ت٦١٦هـ)[٢]، حقّقه الدكتور عبد الحميد حمد محمد محمود الزّويّ، ونشرته جامعة قاريونس في بنغازي عام ١٤٠٤هـ.

٨/ **توجيه اللمع**، لشمس الدين أحمد بن الحسين بن الخبّاز الإربلي (ت٦٣٩هـ)[٣]، حقّقه أ.د فايز زكي محمد دياب، ونشرته دار السلام في القاهرة عام ١٤٢٨هـ، كما حقّقه الدكتور عبد الله بن عمر الحاجّ إبراهيم، ونشرته مكتبة المتنبيّ في الدمام سنة ١٤٣٨هـ، وهو موضوع دراستي هذه.

ثالثًا: التعريف بـ (ابن الخباز)، وكتابه (توجيه اللمع):

أ/ التعريف بابن الخبّاز[٤].

هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي النحوي الإربليّ الموصليّ الضرير اللغويّ الفرضيّ الحاسب الأديب الشاعر، شمس الدين أبو العباس، وأبو عبد الله، المعروف بـ (ابن الخباز)[٥].

مولده ونشأته:

ولد ابن الخبّاز في اليوم الثاني عشر من جمادى الأولى، سنة تسع وثمانين وخمسمائة.

---

١ () هو: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيّ، عالم بالأدب، واللغة، والفرائض، والحساب، أخذ النحو عن ابن الخشاب، والفقه عن النهاوني، من كتبه: (شرح ديوان المتنبي) منسوب له، و(المتبع في شرح اللمع)، توفي سنة(٦١٦ هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ١٦-١١٨، ومعجم الأدباء: ٤/ ٥١٥-١٥١٧.

( ) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٣٩ وكشف الظّنون: ٢/ ١٥٦٢-١٥٦٣.

٣() ينظر: كشف الظّنون: ٢/ ١٥٦٢-١٥٦٣، والأعلام: ٨/ ١١٧.

٤() تنظر ترجمته في: عقود الجمان في شعراء هذا الزمان: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، وإشارة التعيّين في تراجم النحاة واللغويّين: ٧٣، والعبر في خبر من غبر: ٣/ ٢٣٤، والوافي بالوفيات: ٨/ ٢٢٣، ونكت الهميان في نكت العميان: ٩٦، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٥٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٧٢، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٨/ ٣٤٢، وبغية الوعاة: ١/ ٣٠٤، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: ٨/ ٢٨٨، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان: ٤/ ٧٩، والأعلام: ٨/ ١١٧.

٥() ينظر: عقود الجمان: ٨/ ٢٥٣-٢٥٤، وإشارة التعيّين: ٧٣، والوافي بالوفيات: ٨/ ٢٢٣، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٥٧.

وانشغل بالعلم والتحصيل منذ نشأته، وصرف همّته إليه، محبًّا العلم ومقبلًا عليه بكلّيته، فحفظ أوّلًا الكتاب العزيز، وقرأ (التنبيه) لأبي إسحاق الشيرازي، ثم ترقّى إلى العلوم الأدبية، وتردّد إلى جماعة من أدباء الموصل، حتى حفظ كتبًا كثيرة – من جملة محفوظه: (الإيضاح)، و (التكملة)، لأبي علي الفارسي و (المفصّل)، لابن يعيش و (مجمل اللغة) لابن فارس – وجمع علومًا شتى، وقد شهد له بذلك من ترجموا له من أهل العلم[١].

مكانته العلمية:

لا شك أنّ ابن الخباز ممن تبوّأ المنازل العالية في العلم والتعليم، قال عنه ابن الشعّار: «برّز على أقرانه، وفاق أبناء زمانه، وبرع في ذلك، وتمهّر تمهّر المجتهدين، فلما مات أبو حفص شيخه جلس مكانه، وتصدّر لإفادة علم الأدب، والعربية، والقرآن، والفرائض، والحساب، ومعاني الشعر، وغير ذلك»[٢].

وقال السيوطي مبيّنًا منزلته في العلم: «كان أستاذًا بارعًا، علاّمة زمانه في النحو، واللغة، والفقه، والعروض، والفرائض، وله المصنّفات المفيدة؛ منها: النهاية في النحو، شرح ألفيّة ابن معط»[٣].

شيوخه:

تلقّى ابن الخبّاز العلم على عدد من الشيوخ، حتى تصدّر هو للتعليم، ومنهم:

١/ عبد الكريم بن أحمد بن محمّد الضرير، أبو الفضل المقرئ، المعروف بابن حَرَمِيَّة (ت٦١١هـ)[٤].

٢/ أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي (ت٦١٣هـ)[٥]، وقد لازمه، ولما توفي جلس مكانه للتدريس[٦].

٣/ أبو المعالي (ت ؟)[٧].

---

(١) ينظر: عقود الجمان: ٨/ ٢٥٣- ٢٥٤، وإشارة التعيّين: ٧٣، والوافي بالوفيات: ٨/ ٢٢٣، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٥٧.

(٢) عقود الجمان: ٨/ ٢٥٣.

(٣) بغية الوعاة: ٨/ ٣٠٤.

٤) تنظر ترجمته في: عقود الجمان: ٣/ ٦٤- ٦٥.

٥) تنظر ترجمته في: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٤/ ٤٨١، وبغية الوعاة: ٨/ ٢١٦.

(٦) ينظر: عقود الجمان: ٨/ ٢٥٣.

٧) ينظر: عقود الجمان: ٨/ ٢٥٤.

تلاميذه:

تتلمذ عليه عدد من طلاب العلم، منهم:

١/ أبو البركات بن الشعّار، كمال الدين المبارك بن أحمد بن الشعّار الموصليّ (ت٦٥٤هـ)[١]، صاحب كتاب (عقود الجمان في شعراء هذا الزمان)، وهو الذي ترجم لشيخه ابن الخبّاز ترجمة وافية، أغنت عن غيرها ممّن ترجموا له بعده، بل إنّها المصدر الوحيد في حفظ سيرته وأشعاره، ومَنْ بعده ينقل عنه.

٢/ مُحَمَّد بن ميكائيل بن أحمد الموصلي النحويّ (ت٦٨٠هـ)، وهو الذي أملى عليه ابن الخبّاز كتابه (توجيه اللمع)[٢].

٣/ أحمد بن محمد الإسعرديّ (ت ؟)، وهو الذي أملى عليه ابن الخبّاز كتابه (الغرّة المخفيّة)[٣].

آثاره:

صنّف ابن الخباز مصنّفات كثيرة، وكتبًا مفيدة، منها:

١/ (الإلماع في شرح لمع ابن جني)[٤]، وهو مفقود.

٢/ (تصحيح المقياس في تفسير القسطاس)[٥]، وهو مخطوط.

٣/ (توجيه اللمع)[٦]، وهو شرح للمع ابن جنّي، سيأتي الحديث عنه بعد قليل.

٤/(الجوهرة في مخارج الحروف)، وهي قصيدة مزدوجة رجز[٧]، وهي مفقودة.

٥/ (شرح ألفيّة ابن معط)، وقد شرحها شرحين، أحدهما: المسمّى بـ (الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة

١() تنظر ترجمته في: تاريخ إربل: ٨/ ٣٨٤

٢() ينظر: توجيه اللمع: ١.

(٣) ينظر: الغرة المخفيّة: ٨/ ٨٠١

(٤) ينظر: عقود الجمان: ٨/ ٢٥٤، وهو كتاب آخر غير توجيه اللمع، أشار إليه ابن الخبّاز نفسه في كتابه توجيه اللمع: ٣٤٣

(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه.

٦ () ينظر: المرجع السابق نفسه، وفيه (التوحيد) وهو تحريف، وكشف الظنون: ٨/ ٥٠٤

(٧) ينظر: عقود الجمان: ١/٢٥٤.

الألفيّة)، وهو مطبوع بتحقيق والثاني: لم يتمّه[1]، وهو مفقود.

٦/ (شرح الإيضاح)[2]، وهو مظنّة مخطوط مجهول صاحبه.

٧/ (شرح المفصّل)[3]، ولم يتمّه.

٨/ (شرح المقدّمة الجزوليّة)[4]، ويسمّى أيضًا بـ (النظْم الفريد في نثر التقييد)، وهو مفقود.

٩/ (الفريدة في شرح القصيدة)[5]، وهي مطبوعة بتحقيقْ د. عبد الرحمن العثيمين.

١٠/ (النهاية في شرح الكفاية)[6]، وهو مطبوع بتحقيق تعبد الجليل العبادي.

وغيرها[7].

وفاته:

توفي – رحمه الله تعالى – بعد حياة حافلة بالعلم والتصانيف والتعليم بالموصل في العشر الأُول من شهر رجب سنة تسع وثلاثين وستمائة[8].

ب/ التعريف بكتابه (توجيه اللمع).

يعدّ (توجيه اللمع) من أهم شروح (لمع ابن جني) وأشهرها؛ لما تميز به الشرح من بروز شخصية ابن الخبّاز النحوية خلال نقده لآراء النحاة ومناقشة اختياراتهم، وهو موضوع دراستي في هذا البحث، وقد أولى ابن الخبّاز آراء ابن جني صاحب المتن عناية خاصة؛ إذ بلغ مجموع اعتراضاته اثنين وخمسين اعتراضًا، سبعة منها صرفية، والباقي نحوية، وجّه تسعة عشر منها لابن جني، وثلاثةً وثلاثين اعتراضًا لغيره من

١() ينظر: إشارة التعيين: ٢٩، شرح ألفيّة ابن معط للرعيني: ١/ ٤

٢ () ينظر: الغرة المخفيّة ١/ ١٤٩.

٣ () ينظر: هدية العارفين: ١/ ٩٥.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ١/ ١٨٠١.

٥() ينظر: المرجع السابق نفسه.

٦() ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٣٠٤، وديوان الإسلام: ١/ ٢٥٢.

٧ () ينظر: توجيه اللمع (مقدّمة التحقيق): ٢٧ – ٣١، وتوجيه اللمع دراسة لغوية نحويّة: ٦٧.

(٨) نظر: عقود الجمان: ١/ ٢٥٤، وإشارة التعيين: ٧٣، والعبر: ٣/ ٢٣٤.

النحاة. وقد تنوّعت هذه الاعتراضات ما بين اعتراضات على الأحكام النحوية والصرفية، واعتراضات على الصناعة النحويّة.

واعتنى هذا الكتاب بذكر الشواهد النحوية من القرآن، والحديث، وأشعار العرب، واهتمّ بتعليل المسائل النحوية، وتوجيهها، وترجيحاتها عند الحاجة، كما أشار إلى ذلك في مقدّمة الكتاب، ولم يشرح هذا الكتاب إلا حينما طلبه جماعة ممّن حفظوا الكتاب أن يشرحه لهم، وأملى عليهم هذا الشرح مختصرًا، حيث شمل جميع مسائل الكتاب، وكذلك التزم ترتيبه، ولم يخل به، وناقش المؤلّف في كثير من المسائل، وبيّن إعراب الأبيات، ومعاني الألفاظ الغريبة( )، وقد أملى ابن الخبّاز الكتاب إملاء، حيث ذكر في آخر كتابه أنه لم يطالع كتابًا وقت إملائه إيّاه( )، وقد نسب إليه الكتاب عدد من أهل العلم ممّن ترجم له( ).

ولمكانة هذا المؤلَّف آثرت الوقوف على اعتراضات ابن الخباز النحويّ فيه، وحقيقة مواقفه من النحاة – لا سيما ابن جنّي – توثيقًا، ومناقشةً، وتحليلًا.

واعتمدتُ في هذه الدراسة على كتاب (توجيه اللمع)، الذي حقّقه أ.د. عبد الله بن عمر الحاجّ إبراهيم، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، ونشرته مكتبة المتنبّي؛ لقلّة أخطاء هذه الطبعة، وقد أعود إلى تحقيق أ.د فايز زكي محمد، الذي نشرته دار السلام في القاهرة عام: ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م؛ ليتسنّى لي تصحيح الأخطاء اليسيرة لدى الطبعة المعتمدة.

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢ +

٢() ينظر: المصدر السابق: ٧٢٦.

٣() ينظر: كشف الظّنون: ٢ / ١٥٦٢ + ١٥٦٣، والأعلام: ١ / ١١٧.

القسم الأول:

الدراسة النحوية والصرفية للاعتراضات

الفصل الأول: اعتراضاته على الصناعة النحوية.

الفصل الثاني: اعتراضاته على الأحكام النحوية والصرفية.

الفصل الأول:
اعتراضاته على الصناعة النحوية

المبحث الأول: اعتراضاته على الاستشهاد.

المبحث الثاني: اعتراضاته على العوامل.

المبحث الثالث: اعتراضاته على العلل.

المبحث الرابع: اعتراضاته على الحدود.

المبحث الأول:
اعتراضاته على الاستشهاد

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقي إذا فُصل بينهما:

قال ابن الخبّاز( ): «ويجوز للشاعر طرح[1] التاء من الفعل المسند إلى المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، وذلك محمول على الضرورة؛ لإقامة الوزن، وأمَّا ما أنشده أبو الفتح( ) وهو: [2]

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعــدي وبعــدَكِ في الــدنيا لمغــرورُ( )

فلا حجّة فيه؛ لأنّه يجوز أنْ يريد بـ (واحدةٌ) خَصْلَةً أو فَعْلَةً، والجيّد ما أنشده أبو عليّ( ) من قول جرير:

لقـــد وَلَـــدَ الأُخَيْطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ على قِمَـعِ اسْـتِها صُـلُبٌ وشـامُ( )».

الدراسة:

قبل الدخول في صلب هذه المسألة، يجب التعرّض لمذاهب النحاة في حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث بصفة عامّة، وهو ما يّتصل بهذه المسألة اتّصالًا وثيقًا، بمنزلة الأساس الذي تقوم عليه، فقد اختلف النحاة في حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث، من حيث اشتراط الفصل بغير (إلا)( )، على أربعة مذاهب: [6]

الأوّل: يجوز الفصل مع المؤنّث الحقيقيّ، والمؤنّث المجازي في سعة الكلام، وهو الأحسن مع

---

(١) توجيه اللمع: ٩٦ ـ ٩٧.

٢() اللمع: ٩٠.

(٣) البيت من البسيط. وهو بلا نسبة. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣٠٨، والمذكّر والمؤنّث: ١/ ٢١٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤١٣.

(٤) ينظر: التكملة: ٣٠٨، ٣٥٣.

(٥) البيت من الوافر. ينظر: ديوانه: ١/ ٢٨٣. وفيه: على بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ.

٦() الفصل بـ (إلا) مسألة أخرى فيها خلاف. ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ١٩٩.

المؤنّث الحقيقيّ( ) وهو ظاهر مذهب سيبويه( )، والجمهور من النحويّين( ).

الثاني: يشترط الفصل لجواز تذكير الفعل، مع المؤنّث الحقيقيّ والمجازيّ على حدّ سواء، وما جاء من نصوص( ) تخالف المذهب أوّلوه على معنى التذكير، ولا يُقاس عليه، وهو مذهب بعض الكوفيّين( )، وتبعه الباقوليّ( )، وابن معط( ).

الثالث: لا يجوز الفصل مع المؤنّث الحقيقيّ، إلا في ضرورة الشعر فهو جائز، أمّا في سعة الكلام فلا يجوز، ويجوز الفصل مع المؤنّث المجازيّ، وهو الأحسن، وقد ذهب إليه المبرّد( )، والسيرافيّ( )، وابن الخبّاز( ).

الرابع: لا يجوز تذكير فعل المؤنّث مطلقًا، إلا في كلمة واحدة على وجه الشذوذ، فقد نفى ابن فارس تذكير فعل المؤنّث مطلقًا، إلّا كلمة واحدة شذّت، وهي: (حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ)( ).

١( ) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣١٢+ ٣١٣، ٣١٦، والتصريح: ١/ ٤٠٩ ٤١٠

٢( ) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨ ٣٩

٣( ) ينظر: المقتضب: ٣/ ٤٤+ ١٤٦، ٣٣٨، والتكملة: ٣٠٧ ٣٠٨، ٢٥٣، والمفصل: ١٨٧، والبيان: ١/ ٣١٤+ ٣١٦، وأمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٤١٣، وقواعد المطارحة: ٣٠٦+ ٣٠٨، والهمع: ٣/ ٢٩٣

٤( ) كقوله تعالى﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله: ﴿فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وقوله﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾[القيامة: ٩].

٥( ) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٠٨، والمذكّر والمؤنّث: ١/ ٣١٠ ٣١٣

٦( ) ينظر: شرح اللمع: ١/ ٣٢١ ٣٢٢

هو: أبو الحسن عليّ بن الحسين الأصفهانيّ، الباقوليّ، المعروف بالجامع، نحويّ قال عنه البيهقيّ: «هو في النحو والإعراب كعبة، لها أفاضل العصر سدنة، عالم بالأدب ضرير، من آثاره: (شرح اللمع)، و(الجواهر في شرح جمل عبد القاهر)، توفي في حدود سنة(٥٤٣ هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٣/ ١٧٣٦+ ١٧٣٧، والأعلام: ٤/ ٣٧٩

٧( ) ينظر: الفصول الخمسون: ١٧٣.

هو: زين الدين يحيى بن معطٍ بن عبد النور الزواويّ، النحويّ، مولده بالمغرب، أديب شاعر، له (الألفية)، وله (الأصول)، وأفاد جماعة، واتصل بالملوك، توفي بالقاهرة سنة(٦٢٨ هـ). ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤/ ٤٤، ومعجم الأدباء: ٨/ ٢٨٣١

٨( ) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٤٩، والمذكّر والمؤنّث: ١٠٧.

(٩) ينظر: شرح الكتاب: ١/ ٢٥٣

١٠( ) ينظر: توجيه اللمع: ٩٦ ٩٧

١١( ) ينظر: المذكّر والمؤنّث: ٥٤

وبناء على هذه المذاهب استشهد النحاة على حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث، إذا فُصل بينهما، بالبيت:

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعـــدي وبعـــدَكِ في الـــدنيا لمغـــرورُ

فانقسموا في الاستشهاد به **إلى ثلاث فرق:**

الفريق الأوّل: استشهد به على اعتبار أنّ (واحدة) حقيقيّ التأنيث؛ حيث يشترط الفصل لجواز تذكير الفعل، أمّا المؤنّث المجازيّ فلا يشترط الفصل، وذهب إليه ابن جنّي[1]، والشريف الكوفيّ[2]، وابن الشجريّ[3]، والأنباريّ[4]، وابن الأثير[5]، وابن يعيش[6]، والأشمونيّ[7]، والسيوطيّ[8]، وهؤلاء اتبعوا مذهب الجمهور.

قال ابن جنّي: «وقد يجوز مع الفصل تذكير الفعل مع التأنيث الحقيقيّ، قال الشاعر:

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعـــدي وبعـــدَكِ في الـــدنيا لمغـــرورُ

ولم يقل: غرّته»[9].

١() ينظر: اللمع: ٩٠.

٢() ينظر: البيان: ١/ ١١٦.

هو: أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عليّ الكوفيّ ثم البغداديّ، كان خشن العيش، صابرًا محتسبًا، وهو أورع علماء سمع أباه أبا علي، قدم دمشق وسمع بها النيسابوريّ، وقرأ بها النحو على أبي القاسم زيد الفارسيّ، توفي سنة(٥٣٩ هـ). ينظر: تاريخ دمشق ٤٣/ ٤٣٥ ـ ٤٤٥، والبداية والنهاية: ١٢/ ٢١٩.

٣() ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ١/ ٤١٣.

٤() ينظر: الإنصاف: ١/ ١٧٤.

٥() ينظر: البديع: ١/ ١٠٣.

هو: أبو السعادات مجد الدين، المبارك بن محمد الشيباني بن الأثير، كان عالمًا سيّدًا قد جمع بين علم العربيّة والقرآن، قرأ على ابن الدهّان، وأبي الحزم، عُرضت عليه الوزارة فأباها ورعًا، من آثاره: (البديع في علم العربية)، و (الإنصاف في تفسير القرآن)، توفي سنة(٦٠٦ هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٦/ ٢٦٨ ـ ٢٢، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

٦() ينظر: شرح المفصّل: ٦/ ٩٣.

٧() ينظر: شرح الأشموني: ١/ ١٧٣.

٨() ينظر: الهمع: ٣/ ٢٩٣.

(٩) اللمع: ٩٠ ـ ٩١.

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي في استشهاده بالبيت على جواز تذكير الفعل مع المؤنّث الحقيقي، إذا فُرِّق بينهما، على تقدير الموصوف (امرأة)، في حين أنّ ابن الخبّاز لا يرى الاستدلال به؛ لأنّه يحتمل أن يكون التقدير: (خَصْلَة) أو (فَعْلَة)، وهي مؤنّث مجازيّ، فلا حجّة حينئذٍ في البيت؛ لأنّ الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال[1]، والأولى الاستشهاد ببيت جرير؛ لسلامته من الاحتمال.

الفريق الثاني: استشهد به على اعتبار تساوي المؤنّث الحقيقيّ، والمجازيّ في اشتراط الفصل معًا؛ لجواز تذكير الفعل، وهو مذهب الفرّاء[2]، وابن الأنباريّ[3]، والباقوليّ[4]، وهؤلاء[5] بعض الكوفيّين ومن تابعهم على هذا.

قال الفرّاء[6]: «وقوله: ژ ھھ ے ۓ ژ[7]، و (تُجبى) ذُكّرت (يُجْبَى)، وإن كانت (الثمرات) مؤنّثة؛ لأنّك فرّقت بينهما بـ (إليه)، كما قال الشاعر:

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعـــدي وبعـــدَكِ في الـــدنيا لمغـــرورُ

وقال آخر:

لقـــد وَلَـــدَ الأُخَيطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ علـى قِمَـعِ اسْـتِها صُـلُبٌ وشـامُ».

فالفرّاء هنا استشهد بـ (الثمرات)، و (الواحدة) من النساء – ويحتمل المراد: الواحدة من الخصال والفعال – والأمّ (أمّ الأخطل) على حدّ سواء، وهي أمثلة متفاوتة بين التأنيث الحقيقيّ والمجازيّ، على جواز التذكير للفعل؛ لوجود الفصل.

الفريق الثالث: لم يستشهد به على اعتبار أنّ (واحدة) يجوز أن يراد بها مجازيّ التأنيث، ولا حجّة عنده في البيت؛ لأنّه يجوز أن يريد بـ (واحدة) خَصْلَة أو فَعْلَة، وهو مؤنّث غير

١() ينظر: التذييل: ٨/ ١٦٦، وينظر في أحكام القياس: الاقتراح في أصول النحو: ٩٢ ٩٣.

٢() ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٣٠٨

٣() ينظر: المذكّر والمؤنّث: ٢١٠ ٢١٢.

٤() ينظر: شرح اللمع: ٣٢١ ٣٢٣

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٣٠٨

٦() من الآية:(٥٧) من سورة القصص.

حقيقي، أي: مجازي، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال، وهو مذهب ابن الخبّاز[1]، وقد اتبع مذهب المبرد.

قال ابن الخبّاز[2]: «ويجوز للشاعر طرح التاء من الفعل المسند إلى المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، وذلك محمول على الضرورة؛ لإقامة الوزن، وأمَّا ما أنشده أبو الفتح وهو:

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعـــدي وبعـــدَكِ في الـــدنيا لمغـــرورُ

فلا حجّة فيه؛ لأنّه يجوز أنْ يريد بـ (واحدةٌ) خَصْلَة أو فَعْلَة، والجيّد ما أنشده أبو عليّ من قول جرير:

لقـــد ولَـــدَ الأُخَيطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ على قِمَـعِ اسْـتِها صُـلُبٌ وشـامُ».

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٩٦ ـ ٩٧

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ٩٦ ـ ٩٧

المسألة الثانية: تحريف رواية الشاهد في باب الاستثناء: (حاشى أبي ثوبان ...):

قال ابن الخبّاز: «... والبيت الذي أنشده أبو الفتح( ) أنشده المفضّل، وقد حرّفه( ) فجعل صدر غيره له، والصواب ما أذكره لك، قال:

وبَنُــو رَوَاحَــةَ يَنْظُــرُونَ كَمَــا نَظَــرَ النَّــدِيُّ بآنُــفٍ خُــثْمِ
حَاشَــى أَبِي ثَــوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَــوْبَانَ لَــيسَ بِزُمَّــلٍ فَــدْمِ
عَمْــرَو بْــنَ عَبْــدِ اللهِ إنَّ بِــهِ ضَــنًّا عَلَــى المــلْحَاةِ والشَّــتْمِ( )

ورواه الكسائي( ): (حاشى أبا ثوبان)»(٤).

الدراسة:

قبل الدخول في صلب هذه المسألة، يجب التعرّض إلى الإشارة بأنّ مذاهب النحاة في (حاشى) بين الفعليّة والحرفيّة، هي ثلاثة مذاهب( )، ليس هذا موضع تفصيلها، فهي بمنزلة الأصل لهذه المسألة، والمسألة فرع منها، حيث إنّ تلك تتّصل بالحكم، وهذه تتّصل بالاستشهاد عليه، وما طرأ على الشاهد من تحريف؛ وفقًا لما استشهد له.

ولكلٍّ حججه وشواهده التي استشهدوا بها على صحّة ما ذهبوا إليه( )، أحد هذه الشواهد يدور عليه محور هذه المسألة، وقد كثر التخليط فيه( )، وهو قول الشاعر:

---

(١) ينظر: اللمع: ١٤٦.

(٢) يعني ابن جنّي.

(٣) الأبيات من الكامل، وهي للجميح الأسدي، ينظر: الشاعر الجاهليّ الجميح الأسدي: أخباره وأشعاره: ٤٩١. هناك اختلاف في بعض الألفاظ.

(٤) وهي رواية صاحب المفضّليّات: ٣٦٧.

(٥) توجيه اللمع: ٢٢٩-٢٣٠.

٦ () ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠، والمقتضب: ٤/ ٣٩١، وشرح الكتاب: ٣/ ٩٩-١٠٠، والإنصاف: ١/ ٢٧٨، والتبيين: ٤١٠، شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٦، ٣٠٨، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤١٣، والتذييل: ٨/ ٣١٠، الجنى الداني: ٦١ه ٥٦٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٣١، والهمع: ٢/٢١٢.

٧() ينظر: التبيين: ٤١٠-٤١٥، واللباب: ٣٠٩-٣١٠، والمرتجل: ١٨٩، والهمع: ٢/ ٢١٠-٢١٢.

٨() ينظر: الجنى الداني: ٥٦٣.

وبَنُــو رَوَاحَــةَ يَنْظُــرُونَ إذا نَظَــرَ النَّــدِيُّ بآنُــفٍ خُــثْمِ
حَاشَــى أَبَا ثَــوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَــوْبَانَ لَــيسَ بِبُكْمَــةٍ فَــدْمِ
عَمْــرَو بْــنَ عَبْــدِ الله إنَّ بِــهِ ضَــنًّا عَــنِ المــَلْحَاةِ والشَّــتْمِ

وهذه رواية (المفضّليات)( )، وقد انقسم النحاة في[1] رواية هذا البيت:

حَاشَــى أَبَا ثَــوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَــوْبَانَ لَــيسَ بِبُكْمَــةٍ فَــدْمِ

والاستشهاد به على النحو التالي:

أما الاستشهاد به، فاستشهدوا به **على وجهين:**

الوجه الأوّل: أنْ يُستشهد به منصوبًا موضع الشاهد؛ وبذلك يُستشهد به على فعليّة (حاشى)، بنصب ما بعدها (أبا ثوبان)، ويحتمل أن يكون شاهدًا على الجرّ على لغة القصر في إعراب الأسماء الخمسة، كما فعل ابن هشام( ) ، والأشموني( )، قال[2]ابن هشام( ):[3]«وذهب الجرميّ( )، والمازني، والمبرّد...إلى[5]أنّها تُستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعديًّا جامدًا؛ لتضمّنه معنى (إلّا) ... وقال: ٤

حَاشَــى أَبَا ثَــوْبَانَ إنَّ بِــهِ ضِــنًّا عَــنِ المَــلْحَاةِ والشَّــتْمِ

ويُروى أيضًا: «حاشى أبي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

إنَّ أَبَاهَــــا وَأَبَا أَبَاهَــــا( )».

---

(١) ينظر: ٣٦٧.

٢() ينظر: المغني: ١٣١.

٣() ينظر: شرح الأشموني: ٢٣٩/٢.

٤() المغني: ١٣١.

٥() هو أبو عمر، صالح بن إسحاق البجليّ الجرميّ، كان ذا دين، وأخا ورع، أخذ النحو عن الأخفش، وقرأ عليه كتاب سيبويه، من آثاره: كتاب (القوافي)، و(تفسير غريب سيبويه)، توفي سنة(٢٢٥ هـ). ينظر: الفهرست: ٦٢، وتاريخ بغداد: ١٠/ ٤٢٦

٦() البيت من الرجز، وبعده: قد بلغا في المجد غايتاها.

واختلف فيه، فقيل: لرؤبة، وقيل: لأبي النجم العجليّ، وقيل: لرجل من بني الحارث بن كعب القحطانيّة. ينظر: ملحق ديوان رؤبة في (مجموع أشعار العرب): ١٦٨/١، وشرح المفصّل: ٧٢/٤، وخزانة الأدب: ٤٥٥/٧

وقيل: حينئذٍ لا شاهد فيه على النصب، إلّا أن يُعلم أنّ قائله ليس من أهل هذه اللغة، بل إذا لم يُعلم أنّه من أهلها صحّ الاستشهاد به؛ لرجحان الحمل على الأشهر[1].

الوجه الثاني: أنْ يستشهد به مجرورًا موضع الشاهد؛ وبذلك يستشهد به على حرفيّة (حاشى)، بجرّ ما بعدها (أبي ثوبان)، كالسيرافيّ[2]، وابن جنّي[3]، وابن الخبّاز[4]، وابن يعيش[5]، وابن مالك[6]، وأبي حيّان[7].

قال السيرافيّ: «وأمّا الجرّ بها، فلا خلاف بين النحويين فيه، وقد قال الشاعر:

حَاشَـــى أَبِي ثَـــوْبَانَ إنَّ بِـــهِ ضَـــنًّا عَـــنِ المَـــلْحَاةِ والشَّـــتْمِ»[8].

وأمّا رواية البيت، فانقسموا **إلى فريقين:**

الفريق الأول: استشهد به محرِّفًا رواية المفضّل، ملفّقًا (صدر غيره له)، كالسّيرافيّ[9]، وابن جنّي[10]، والأنباريّ[11]، وابن هشام[12].

قال ابن جنّي: «وأمّا (حاشا) و(خلا)، فيكونان فعلين، فينصبان، ويكونان حرفين، فيجرّان، تقول: قام القومُ خلا زيدًا، وخلا زيدٍ، وحاشا عمرًا، وحاشا عمرٍو، قال الشاعر:

حَاشَـــى أَبَي ثَـــوْبَانَ إنَّ بِـــهِ ضِـــنًّا عَلـى المَـلْحَاةِ والشَّـتْمِ»[13].

١() ينظر: حاشية الصبّان: ٢/ ٢٤٤ ٢٤٥

٢() ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ٩٩

٣() ينظر: اللمع: ١٤٦

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٢٣٠

٥() ينظر: شرح المفصّل: ٨/ ٨٤

٦() ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٨

(٧) ينظر: التذييل: ٨/ ٣١٣

٨() شرح الكتاب: ٣/ ٩٨ ٩٩

٩() ينظر: المصدر السابق: ٣/ ٩٩

١٠ (١) ينظر: اللمع: ١٤٦

١١ (١) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٨٠

١٢ (١) ينظر: المغني: ١٣١

١٣ ١() شرح اللمع: ١٤٦

وقد نُسب هذا التحريف إلى أكثر النّحاة[1]، قال أبو حيّان: «.!. وأكثر النحاة يركّب صدر البيت الأوّل على عجز الثاني، فينشدونه كذا:

حَاشَـــى أَبِي ثَـــوْبَانَ إنَّ بِـــهِ ضِـــنًّا عَـــنِ المَـــلْحَاةِ والشَّـــتْمِ

وعلى الصواب أنشدهما ابن عصفور، والمصنّف في الشرح ...»[2]، وسيأتي تفصيل الصواب في الفريق الثاني، ولعلّ أصل هذا التحريف بدأ من السيرافيّ، ثم نقل عنه النحويون بعده، وقد سبق نصّه في الوجه الأوّل.

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي في تحريف البيت، وتركيبه له من بيتين؛ لأنّه خلط بينهما، فجعل صدر غيره له، ثمّ ذكر الصواب عنده موافقًا لرواية المفضّل، من حيث سلامته من الخلط، مع اختلاف يسير في كلمة أو حرف، على النحو التالي:

وبَنُـــو رَوَاحَـــةَ يَنْظُـــرُونَ كمـــا نَظَـــرَ النَّـــدِيُّ بآنُـــفٍ خُـــثْمِ
حَاشَـــــى أَبِي ثَـــــوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَـــــوْبَانَ لـــــيسَ بِزُمَّـــــلٍ فَـــــدْمِ
عَمْـــرَو بْـــنَ عَبْـــدَ الله إنَّ بِـــهِ ضَـــنًّا عَلَـــى المـــلْحَاةِ والشَّـــتْمِ

لكنّه مخالف لرواية المفضّل التي ذكرها ابن الخبّاز من جهة الشاهد؛ حيث إنّ الشاهد عند ابن الخبّاز وابن جنّي (أبي ثوبان) بالجرّ، أمّا الرواية (أبا ثوبان)، فبالنصب، وإن كان قد وافقا رواية غيره[3].

الفريق الثاني: استشهد به موافقًا رواية المفضّل، دون تلفيق، أي: (صدره مع عجزه)، غير ممتنع عن التحريف اليسير بكلمة، أو حرف، كالعكبريّ[4]، وابن الخبّاز[5]، وابن مالك[6]،

١() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٠٨ والتذييل: ٨ ٣١٢ ٣١٣، والبحر المحيط: ٥/ ٣٠٠

٢() التذييل: ٨ ٣١٢ ٣١٣

٣() ينظر على سبيل المثال: الأصمعيّات: ٢١٨، شرح اختيارات المفضّل: ٣/ ١٥٠٧.

٤() ينظر: التبيين: ٤١٠ ٤١١

٥() ينظر: توجيه اللمع: ٢٣٠.

٦() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٠٨

والأشموني[1].

قال العكبريّ: «أمّا السماع فقول الشاعر:

حَاشَـــى أَبِي ثَـــوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَـــوْبَانَ لَـــيسَ بِبُكْمَـــةٍ فَـــدْمِ

عَمْـرَو بْـنَ عَبْـدِ الله إنَّ بِـهِ ضَـــنًّا عَلَـــى المَـــلْحَاةِ والشَّـــتْمِ

فجُرّ بها»[2].

وهذا الصواب في نظري بعد التحقّق من روايات البيت، وهو ما عناه ابن الخبّاز عند اعتراضه على ابن جنّي.

١() ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٢٣٩.

هو: أبو الحسن عليّ بن محمد بن عيسى، الملقّب بنور الدين الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعيّة، ولي القضاء، أخذ النحو من الكافيجي، وأخذ القراءات من ابن الجزري، من آثاره: (شرح ألفية ابن مالك)، و(نظم المنهاج) في الفقه، توفي في حدود سنة(٩٠٠ هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٥/ ١٨، والأعلام: ٥/ ١٠.

٢() التبيين: ٤١٠ ـ ٤١١.

المسألة الثالثة: توجيه جرّ (الأعلام) في قول الشاعر:

وكريمـةٍ مـن آلِ قـيسَ أَلَفْتُـهُ حـتى تَبَـذَّخَ فَـارْتَقَى الأعـلامِ

قال ابن الخبّاز: «وأمّا ما أنشده الجوهريّ:

وكريمـةٍ مـن آلِ قـيسَ أَلَفْتُـهُ حـتى تَبَـذَّخَ فَـارْتَقَى الأعـلامِ[1]

فإنّ الجوهريّ[2] زعم أنّه أراد: فارتقى إلى الأعلامِ، فحذف حرف الجرّ وأبقى عمله، وأسهل منه عندي أن يقال: إنّ الأعلامَ صفةٌ لـ (آل قيس)»[3].

الدراسة:

اختلف النحاة في توجيه جرّ كلمة (الأعلامِ) في البيت الذي أنشده الجوهريّ، وهو

وكريمـةٍ مـن آلِ قـيسَ أَلَفْتُـهُ حـتى تَبَـذَّخَ فَـارْتَقَى الأعـلامِ

على وجهين:

الوجه الأوّل: أن يبقى الجرّ بعد حذف عامله شذوذًا؛ لأنّ الأصل أن يُنصب (الأعلام) بالفعل فلمّا جاء مجرورًا بعد حذفه، لم يكن له توجيه سوى الجرّ بحرف الجرّ المحذوف على وجه الشذوذ، وهو ما ذهب إليه الجوهريّ[4]، وابن مالك[5]، وأبو حيّان[6]، وابن عقيل[7]، والعينيّ[8]،

١() البيت من الكامل. وهو بلا نسبة. ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٣٢ (ألف)، شرح التسهيل: ٢/ ١٥١، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٢٧١ - ١٢٧٢.

٢() ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٣٢ (ألف).

(٣) توجيه اللمع: ١٦٥.

٤() ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٣٢ (ألف).

٥() ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠ - ١٥١.

٦() ينظر: التذييل: ٧/ ٢٤ - ٢٥.

٧() ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٤٠ - ٤١

٨() ينظر: المقاصد النحوية: ٣/ ١٢٧١ - ١٢٧٢.

والأشموني[١]، وغيرهم[٢].

يقول ابن مالك: «ولا خلاف في شذوذ حذف حرف الجرّ وبقاء عمله، كقول الشاعر:

إذَا قيــل أيُّ النَّــاسِ شَــرُّ قَبِيلَــةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[٣]

أراد: أشارت إلى (كُليب)، فحذف (إلى) وأبقى عملها، ومثله:

وكريمــةٍ مــن آلِ قــيسَ أَلَفْتُــهُ حــتى تَبَــذَّخَ فَــارْتَقَى الأعــلامِ

فحذف (إلى) وأبقى الجرّ»[٤].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز على الجوهريّ في توجيهه لجرّ (الأعلام) ببقاء الجرّ بعد حذف العامل؛ لوجود مخرج من هذا الشذوذ إلى أمر أسهل منه في البيت، على حدّ قوله، وهو أن يكون الجرّ على أنّها صفة لـ (آل قيس) قد فصل بينها وبين موصوفها بالخبر (أَلَفْتُهُ) الجملة الفعلية بمتعلّقات فعلها، وهو خبر للمبتدأ (كريمةٍ) الاسم المجرور لفظًا المرفوع محلًّا على أنه مبتدأ.

الوجه الثاني: أن يجرّ على الصفة لـ (آل قيس)، أولى من أنْ يبقى الجر بعد حذف الجارّ، وهو ما ذهب إليه ابن الخبّاز[٥].

ويظهر لي أنّ الأمرين متساويان في الشذوذ أو القبح، فابن الخبّاز يقصد في توجيهه لجرّ (الأعلام) أنّ الأَوْلَى في التوجيه في مثل هذا أن يتخلّص من بقاء الجرّ حال حذف عامله ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، ما دام قد وُجد له مخرج؛ لأنّ الأصل والأكثر أن لا يبقى لحرف الجرّ بعد حذفه عمل البتّة[٦]، في غير (رُبَّ)، وحرْف القسم مع اسم (الله) خاصّة، وهو مذهب جمهور البصريّين[٧]، وإن وُجد فعلى الشذوذ.

١() ينظر: شرح الأشموني: ٣٠٠/١

٢() ينظر: الهمع: ٣٨٣/١، حاشية الصبّان: ٣٥١/١، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٩٢/١ ٩٣

٣() البيت من الطويل. وهو للفرزدق. ينظر: ديوانه: ٤٢٠/١

٤() شرح التسهيل: ٥٠/٢ ١٥١.

٥() ينظر: توجيه اللمع: ١٦٥.

٦() ينظر: التذييل: ١٥/٧

٧() ينظر: الكتاب: ١١٥/١، والمقتضب: ٣٣٥/٢، ٣٤٧، ٦١/٣، والإنصاف: ٣٩٦/٢ ٣٩٧، والارتشاف: ١٧٥٧/٤، وتوضيح المقاصد: ٦٢٣/٢

يقول سيبويه بعد أن ذكر ما جاز حذفه في باب القسم: «وليس كلّ جارّ يُضمر؛ لأنّ المجرور داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد؛ فمن ثَمّ قبح، ولكنّهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُر من كلامهم؛ لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[1]، وأرى أنّه – أعني ابن الخبّاز – في الوقت نفسه قد وقع في مثل هذا الشذوذ، فالفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ يقبح[2]، كما أنّ بقاء الجرّ بعدَ الحذف يقبح، ولا يقاس عليهما.

١

١() الكتاب: ٢/ ١٦٣.

٢() ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٨٧ وحاشية الصبّ ن: ٢/ ٨٤

المبحث الثاني:
اعتراضاته على العوامل

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف، إذا تقدّمت عليه:

قال ابن الخبّاز: «... والظرف، وحرف الجر، والمشتق، عند أكثر البصريّين يكون خبرًا مقدَّمًا، كقولك: خَلْفَك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو، وقائمٌ عبدُ اللهِ. وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الأسماء في هذه المواضع كلها مرفوعة بما تقدَّم عليها، ووافقهم أبو الحسن الأخفش، ويُبْطِلُ مذهبَهم أنَّا نقول: إنَّ خلفَك زيدًا، وإن في الدارِ عَمْرًا، والعامل لا يدخل على العامل، وأمّا قولنا: قائمٌ عبدُ اللهِ، فلا يجوز أن يرتفع (عبدُ الله) بـ (قائمٌ)، لأنّه لم يَعتمد.

وقول أبي الفتح: (وفيهما ضميرٌ)(١) يؤكِّد أنّهما خبران مقدَّمان؛ لأنّهما لو رَفَعا ما بعدهما لم يكن فيهما ضميرٌ»(٢).

الدراسة:

هذه مسألة العاملِ في الاسمِ المرفوع بعدَ الظَّرف، والجارِ والمَجرور، إذا تقدّما عليه، وكذلك المشتقّ مع تقدير ضمير في المبتدأ، نحو: (خَلْفَك زيدٌ)، و (في الدارِ عمرٌو)، و (قائمٌ عبدُ اللهِ)(٣).

وابنُ الخبّاز هنا يعترض على مذهب الكوفيّين في كون العامل لرفعه هو (الظّرف) نفسه، و (الجار والمجرور)، و (المشتق)؛ حيثُ جعلوا الاسمَ فاعلًا لها، مؤيّدًا مذهب البصريّين في ارتفاعه على الابتداء، وارتفاعِ محلّ الظّرف خبرًا مقدّمًا؛ مستندًا بذلك على أدلة، وهي:

١/ أنّه لو كان الظرف والمجرور عاملين في الاسم الرفعَ على الفاعلية؛ لمَا انتصب الاسم عند دخول (إنّ) على الظرف، والمجرور؛ لذلك فهما خبران مقدّمان، والاسم بعدهما مبتدأ مؤخَّر.

٢/ أنّه لو كان الظّرف والمجرور عاملين لمَا دخل عليهما عاملٌ آخر، وهو (إنّ)؛ لأنّ العامل لا يدخل على العامل.

---

(١) اللمع: ٨٦

(٢) توجيه اللمع: ٨٤ ـ ٨٥

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٨٨، ٢٨٥ والبيا ن: ١/ ١٠٤، والإنصاف: ١/ ٥١

٣/ أنّه لا يجوز إعمال المشتقّ (قائم)؛ لأنّه لم يعتمد على نفي، أو استفهام، كما هو رأي الأكثر، ومذهب البصريين كما سيأتي.

٤/ وجود الضمير في الظرف والمجرور يؤكّد أنّهما خبران مقدّمان؛ إذ لو رفعا الاسم لم يكن فيهما ضمير[١].

وإنّ المُلاحَظ على هذه الأسماء في هذه المواضع ما يلي:

١/ كلها معرفة، وهو القياس[٢].

٢/ تأخيرها جائز، والتأخيرُ جاء توسُّعًا، ومجازًا، خلافًا للنكرة الواجب تأخيرها[٣].

٣/ تقدّمَها ظرف، أو حرف جر مع معموله، أو نكرة (مشتقّ، وصف)، أو جملة اسمية مثل: (أبوه منطلقٌ زيدٌ)، أو جملة فعلية، مثل: (قامت جاريتُه زيدٌ)، ويجوز تأخير ما تقدّم عليها، وهو الأصل[٤].

٤/ لم يتقدّم المشتقّ، أو الوصف أداةُ نفيٍ، أو استفهامٍ، أي: لم يَعتمِد على شيءٍ قبله من نفيٍ، أو استفهامٍ، أو موصوفٍ، أو موصولٍ، أو صاحبِ خبرٍ، أو حالٍ، فإن اعتمد فهي مسألة أخرى[٥].

٥/ أنّها تامّة مع الظرف، والجارّ والمجرور، فإن لم يتم معناها فهي مسألة أخرى، مثل: في الدار زيدٌ قائمٌ، و«بك زيدٌ مأخوذٌ»[٦]، فإنّه لم يتمّ المعنى بالجارّ والمجرور مع الاسم بعده، ولم يحسُن السكوت عليه، بل احتاج إلى خبرٍ ليس الجار والمجرور[٧].

فارتفاع الاسم الظاهر في هذه المواضع بهذه الصفات على قسمين:

أولًا: ما جاء بعد الظرف، والجار والمجرور.

ثانيًا: ما جاء بعد الوصف (المشتقّ).

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٤٨٤ ٨٥

(٢) ينظر: المفصل: ٤٨

(٣) ينظر: اللمع: ٨٦

(٤) ينظر: العلل في النحو: ١٣٨، واللمع: ٨٦ والفوائد والقواعد: ١٧١، ١٧٢

(٥) ينظر: الكتاب: ١٢٨، والتبيين: ٢٣٣، والارتشاف: ٣ ١٠٨٢- ١٠٨٤، والهمع: ٣ ٨٩

٦ () الكتاب: ١٣٤

(٧) ينظر: الكتاب: ٨٨ والتسهيل: ٤٩، والارتشاف: ١ ٥٠٢١ ٣ ١٠٨٤

أمّا ارتفاع الاسم بعد الظرف، والجارّ والمجرور، ففيه قولان:

القول الأول: أنّه مرتفعٌ بالظرف، والجار والمجرور، مع خلوّهما من الضمير المتعلّق، فهما عاملان في الاسم الظاهر بعدهما، والاسم فاعلٌ لهما، وهو مذهب الكوفيّين[١]، وإنّ الظرف عندهم واقعٌ موقع الفعل، والفعل إذا تقدّم كان عاملًا لا محالة، فكذلك ما وقع موقعه، فناب مناب الفعل، فالتقدير عندهم في (أمامَك زيدٌ)، أي: حلّ أمامَك زيدٌ[٢].

ووافقهم الأخفش في أحد قوليه[٣]، والمبرِّد من البصريين[٤].

«واحتجّ الآخرون[٥] من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الظَّرفَ لا بدَّ له من عاملٍ، وهو الفعلُ، فإذا تقدَّم على الاسم وجَب أن يكونَ عامله قبله، وهو الفعل، وإذا كان قبله وقد أُقيم الظَّرف مُقامه وجب أن يعملَ، كما يعملُ الفعلُ في الاسم إذا كان قبله.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الظّرف إذا اعتَمدَ على شيءٍ قبله كالمبتدأ، وذي الحال، وغيرهما، يعمل، ومن المعلوم البَيّن أنَّ العمل غيرُ مضافٍ إلى ما اعتَمَد عليه، فوجب أن يكون منسوبًا إليه.

والجواب: أمَّا تعلُّق الظّرف بالفعل فلا يوجب أن يكون الفعل قبله؛ لأنّ الغرض يحصل بأن يكون الفعل بعد الاسم، وواقعًا في التّقدير قبل الظّرف، كما ذكرناه «في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ»، و «بك زيدٌ مأخوذٌ»، فإنّ ما يتعلق به الظّرف بعد الاسم، ولم يُخلّ ذلك بمعنى الكلام، كذلك ها هنا، وأمّا إذا اعتمدَ الظّرف فإنّما جوّزوا إعماله؛ لأنّه باعتماده أشبه بالفعل، لأنَّ الفعل لا يستقلُّ بدون الاسم، وإذا اعتَمَد الظّرف صار كغير المستقلّ، ولأنّ الأشياء التي يعتمد الظّرف عليها يقتضي الفعل، فجعل الظّرف كالفعل؛ لاقتضاء ذلك الشيءِ الفعل، بخلاف ما إذا لم يعتمد. والله أعلم بالصواب»[٦].

١() ينظر: الإنصاف: ١/ ٥١، والتبيين: ٢٣٣.

(٢) ينظر الإنصاف: ١/ ٥١، والتبيين: ٢٣٣، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٩٢، والهمع: ٣/ ٨٩، ٩٠

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ٥١، والتبيين: ٢٣٣. ولم أقف على رأي الأخفش فيما بين يدي من كتبه.

(٤) ينظر: المقتضب: ١/ ١٥٧. وينظر: الإنصاف: ١/ ٥١، واللباب: ١/ ١٤٣.

٥() يعني الكوفيّين.

(٦) التبيين: ٢٣٥. وينظر: الكتاب: ١/ ٨٨، ١٢٨، والإنصاف: ١/ ٥٢، ٥٥

وقد ردّ السُّهيلي(١)، والرضيّ(٢) حجة الكوفيّين (الوجه الثاني) بإعمال الظرف والجار والمجرور إذا اعتمدا على شيء قبلهما، بل أشار السُّهيلي إلى أنّ قومًا توهّموا أنّ هذا مذهب سيبويه، قال السُّهيلي: «فإن قيل: أليس قد يرتفع الاسم بـ (قائم) إذا كان (قائم) معتمدًا على مبتدأ ... فيرتفع أيضًا ها هنا به؟ قلنا: قد توهّم قومٌ أنّ هذا هو مذهب سيبويه، وأنّه يُجيز أن يرتفع بالظرف إذا قلت: (زيدٌ في الدار أبوه)، و (مررت برجلٍ معه صقرٌ)، وليس هذا مذهب الرجل، وقد بيّن أبو سعيد السيرافي(٣) مراد سيبويه، وشرح وجه الغلط عليه بما فيه غُنية»(٤).

القول الثاني: أنّه مرتفعٌ بالابتداء، ويكون الظرفُ والجارُّ والمجرورُ قبله خبرًا مقدّمًا، وفيهما ضمير؛ فهما غير عاملين، وهو مذهب أكثر البصريين(٥).

وإليه ذهب سيبويه(٦)، والسيرافيّ(٧)، والورّاق(٨)، وابن جنّي(٩)، وغيرهم(١٠)، وأجازه

---

(١) ينظر: نتائج الفكر: ٣٢٥

هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي، محدّث، أديب، نحوي، حدّث بمالقة، وانتشرت تواليفه بها، وهي دالّة على علمه وذكائه، وروى عن ابن العربي، وابن بونة العبدوي، من آثاره: (شرح سيرة ابن هشام) و (الروض الأُنف)، توفي بمالقة سنة(٥٨٣ هـ). ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس: ٤٧٧/١، وإنباه الرواة: ٦٢/٢ + ١٦٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢٨٠/١، ٢٨١.

هو: نجم الدين، محمد بن الحسن الرضيّ الإستراباذي، صاحب (شرح الكافية لابن الحاجب)، لم يؤلف عليها – بل لا في غالب كتب النحو– مثلها، جمعًا، وتحقيقًا، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، اشتهر بهذا الشرح المسمّى (الوافية في شرح الكافية)، وبـ (شرح مقدمة ابن الحاجب)، توفي سنة (٦٨٦ هـ) تقريبًا. ينظر: بغية الوعاة: ٥٦٧/١، والأعلام: ٨٦/٦

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٤٥٧/٢ – ٤٥٨.

(٤) نتائج الفكر: ٣٢٥

(٥) ينظر: التبيين: ٢٣٣، وتوجيه اللمع: ٨٤

(٦) ينظر: الكتاب: ٨٨/١ – ١٢٨.

(٧) ينظر: شرح الكتاب: ٤٥٣/٢.

(٨) ينظر: العلل في النحو: ١٣٨.

هو: أبو الحسن، محمد بن عبد الله الورّاق، عالمٌ بالنحو، وعلله، وكان بغداديًّا، من آثاره: (علل النحو) و (الهداية)، توفي سنة(٣٨١ هـ). ينظر: الفهرست: ٩٥/١، وإنباه الرواة: ١٦٥/٣.

(٩) ينظر: اللمع: ٨٦

(١٠) ينظر: شرح اللمع للواسطيّ: ٣٠، والمفصّل: ٤٩، ونتائج الفكر: ٣٢٥

الأخفش[1]، والكوفيّون[2].

وحجّة البصريين من ثمانية أوجه:

«أحدها: أنّ الظرف جامدٌ؛ فلم يَعمل كسائر الجوامد.

والثّاني: أنّه لو كان عاملاً عملَ الفعل لما عَمِلَ فيه عاملٌ آخر وتخطّاه إلى الاسم، وأَنت تقولُ: إنّ خلفك زيداً، وكان خلفك زيدٌ، ورأيت خلفك زيدًا، فيعمل الفعل في الاسم، ولا يعمل الظَّرف، ولو جرى الظرف مجرى الفعل لما دخلت عليه هذه العوامل؛ لأنَّ من حكمها ألاَّ تدخلَ على الفعل.

والوجهُ الثالثُ: أنَّ الظَّرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدَّم، وقد جاز ذلك إجماعاً، كقولك: (في داره زيدٌ)، و (في بيتهِ يُؤتى الحكمُ)[3]، ولو كان هو العامل لكان إضماراً قبلَ الذِّكرِ لفظاً وتقديراً.

والوجهُ الرَّابعُ: أنَّهم اتَّفقوا على قولِكَ: (في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ)، أنَّ (زيداً) مُبتدأ، و (قائمٌ) خَبره، والخَبرُ عندنا مَرفوعٌ بالابتداء، وعندَهم بالمبتدأ، فحينئذٍ قد بطلَ عملُ الظَّرفِ وتَعَلَّق بـ (قائم) الذي هو الخَبر، ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك.

والوجهُ الخامسُ: أنّ الظرف لو عملَ في الاسمِ من حيثُ هو قائم مَقام الفِعلِ لجازَ قولك: (اليومُ زيدٌ)، إذِ التقدير: (استقرّ اليومَ زيدٌ)، ولمّا لم يَجُز لكون الاسم جثّةً، والظرف زمانًا، بان أنّه لم يعمل[4]؛ لما ذكروا.

والوجهُ السادسُ: أنَّ الظرف لو عَمل لوجَبَ ألاَّ يجوزَ قولك: بك زيد[5] مأخوذٌ وفيكَ زَيدٌ راغِبٌ، فـ (زيدٌ) في الموضعين مبتدأ، وما بعده الخَبر، ولو جرى مجرى الفعلِ لفسد الكلام.

فإن قيل: إنّما لم يَجُز ذلك لنقصان الظرف هنا؛ إذ لو اقتصرت على قولك: (بكَ زيدٌ وفيك

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ٥١، والهمع: ٣/ ٩٠. ولم أقف على رأي الأخفش فيما بين يدي من كتبه.

(٢) ينظر: المرجع نفسه والسابق نفسهما.

(٣) الأمثال للمدني: ٤٧، ومجمع الأمثال: ٢/ ٧٢.

(٤) في التبيين «أنَّه لم يعمل»، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) يظهر سقط هاهنا.

عمرٌو) لم يكن كلاماً. قُلنا: نُقصانه لا يمنع من عمله، ألا ترى أنَّ قولَك: (صار زيدٌ) و (كان عمرٌو) ناقصان، ويعملان عمل (قام) و (صار)، وهما تامّان»[1].

والوجهُ السابعُ: أن معمول الخبر يجوز أن يتقدّم على المبتدأ،كقول الشمّاخ:

كِـلا يَـوْمَيْ طُوَالَـةَ وَصْـلُ أروى ظَنُـــونٌ آنَ مَطَّـــرحُ الظَّنُـــونِ[2]

و(كِلا) منصوبُ الخبر، وهو (ظَنون)، والمعمول تابع العامل، والتابع لا يقع موقعًا لا يقع فيه المتبوع.

فوجه الدلالة في البيت: أنّ (وصلُ أروى) مبتدأ، و (ظَنونٌ) خبره، و (كلا يوميْ طُوالةَ) ظرف متعلّق بـ (ظَنون)، فاستدلّ الأنباريّ، والعكبري بجواز تقديم المتعلّق (الظرف) الذي هو معمول الخبر (ظَنُون)، فإذا جاز تقدّمه على عامله فالتقديم أولى في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ الذي لم يعمل أحدهما بالآخر[3].

والوجهُ الثامنُ: أنّ الظرف، وحرف الجرّ غيرُ مشتقّين، ولا معتمدين؛ فلم يعملا، كقولك: هذا زيدٌ. فإن قالوا: الظرف نائب عن الفعل، فيعمل عمله، فقد أجيب عنه في القول السابق[4].

وقد اعترض الكوفيّون عليهم من وجهين[5]، وأجابهم البصريون[6].

وقول البصريّين: «أنَّه لو كان عاملاً عمل الفعل لمّا عمل فيه عاملٌ آخر وتخطّاه إلى الاسم، وأَنت تقولُ: إنَّ خلفَك زيداً»[7]، قد سبق بهذه الحجّة سيبويهِ حين قال: « ألا ترى أنك لو قلت: (فيها عبد الله)، حسُن السكوت، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسُن واستُغنِيَ في قولك: هذا عبد الله؟ وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك، إلا أنّ (عبد الله) يرتفع مقدّمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء؛ ويدلُّك على ذلك أنّك تقول: إنّ فيها زيدًا، فيصير بمنزلة قولك: إنّ زيدًا

(١) التبيين: ٢٣٣ ـ ٢٣٥. وينظر: الكتاب: ١/ ٨٨، ٩٠، ١٢٨، والإنصاف: ١/ ٥١ ـ ٥٣

(٢) البيت من الوافر. ينظر: ديوانه: ٣١٩.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٧، واللباب: ١/ ١٤٣.

(٤) ينظر: اللباب: ١/ ١٤٣، ١٤٤.

(٥) الإنصاف ١/ ٥٣

(٦) المرجع السابق: ١/ ٥٣ ـ ٥٤

(٧) التبيين: ٢٣٣.

فيها»(١). وغيرها من الحجج التي ذُكرت(٢).

وثَمَّة ملحوظةٌ أومأ إليها الورّاق(٣)، والعكبريّ(٤)، وابن مالك(٥)، وابن هشام(٦)، وهي تعيين موضع التقدير؛ حيث إنّه قد يتفق الكوفيّون والبصريون في التقدير للعامل، ويختلفون في تعيين موضع التقدير، ويُشترط ألّا يتنافى مع الحكم الإعرابي للاسم، لكلٍّ منهما، وذلك التقدير على ضربين: تقدير العامل بفعل(٧)، وتقدير العامل باسم فاعل كون مطلق(٨).

وأمّا ارتفاع الاسم بعد الوصف (المشتقّ)، ففيه قولان:

القول الأول: أنّه فاعلٌ للوصف سدّ مسدّ الخبر، والوصفُ قبله يُعرب مبتدأ، وفيه تفصيلٌ قد تباينت فيه الآراء:

١/ قسمٌ يُجيزه على قُبحٍ وضعفٍ، إذا لم يَعتمِد المشتقُّ على شيء قبله، وفي مقدّمتهم الخليل، وسيبويه(٩)، وابن السرّاج(١٠)، والفارسيّ(١١).

يقول سيبويه: «وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، و (عمرٌو) على (ضَرَبَ) مرتفعٌ. وكان الحدُّ أن يكونَ مقدَّمًا، ويكونَ (زيدًا) مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا. وهذا عربيٌّ جيّدٌ ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلًا، كقوله: يقومُ زيدٌ، وقام زيدٌ، قَبُحَ؛ لأنّه اسم. وإنّما حسُن عندهم أنْ يجري مجرى الفعل إذا كان

---

(١) الكتاب: ١/ ٨٨

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٩٠

(٣) ينظر: العلل في النحو: ١٣٨

(٤) ينظر: اللباب: ١/ ١٤٠

(٥) ينظر: التسهيل: ٤٩

(٦) ينظر: المغني: ٤٢٩

(٧) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٢٩، والتعليقة: ١/ ٩١-٩٢، والعلل في النحو: ١٣٨، والمفصل: ٤٩، والتسهيل: ٤٩

(٨) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢٨، والأصول: ١/ ٦٣، والتعليقة: ١/ ٩٢، والتسهيل: ٤٩، المغني: ٤٢٨-٤٢٩

(٩) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢٧

(١٠) ينظر: الأصول: ١/ ٥٩-٦٠

(١١) ينظر: التعليقة: ١/ ٨٢-١٨٣.

صفةً جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنّه لا يكونُ مفعولًا في (ضارِب) حتى يكونَ محمولًا على غيره، فتقول: هذا ضارب زيدًا، وأنا ضاربٌ زيدًا، ولا يكون ضاربٌ زيدًا على ضربتُ زيدًا، وضربتُ عمرًا.

فكما لم يجز هذا، كذلك استقبحوا أن يجرى مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل، وإن كان موافقًا له في مواضع كثيرة، فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه: لأنّه ليس مثله»(١). والمقصود من كلامه أنّه يُستقبَح إعمال المشتقّ إذا لم يَعتمِد على شيء قبله ، مع جوازه.

وقيل: إنّ سيبويه لم يُجِزه(٢)، وقد نفى أبو حيّان[٢] أنّ سيبويه يستقبحه دون منع، فسيبويه عنده من المانعين، ونصّ على أن هذه دعوى ابن مالك(٣).

٢/ قسمٌ يُجيزُه دون قُبحٍ وضعفٍ، حتى لو لم يَعتمد، وهم الأخفش(٤)، والكوفيّون(٥)، ووافقهم ابن مالك(٦).

٣/ قسمٌ يمنعه، ولا يُجيزه، مثل السيرافي(٧)، وقد نسَبه ابن يعيش[٧] إلى أكثر النحاة(٨)، ونقله المراديّ(٩) عمّن نقله مذهبًا للبصْريين غير الأخفش، حيث يقول: « ونقل المصنف – أي: ابن مالك – عن سيبويه جوازه على قبح، وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنًا. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع»(١٠).

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢٧، ١٢٨.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح:: ١/ ٥١٢

(٣) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٠٨٣.

(٤) ينظر: المقتصد: ١/ ٥١٢

(٥) ينظر: الارتشاف: ٣/١٠٨٣

(٦) ينظر: التسهيل: ٤٤

(٧) ينظر: شرح الكتاب: ٢/ ٤٥٨

٨() ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٩٦.

٩() هو: أبو محمد وقيل أبو عليّ، الحسن بن قاسم، وقيل ابن أم قاسم، أتقن العربيّة والقراءات، أخذ عن أبي حيّ ن وأبي المكارم، من آثاره: (شرح التسهيل)، و(الجنى الداني في حر فِ المعاني)، توفي سنة:(٧٤٩ هـ). ينظر: الدرر الكامنة: ٢/ ٣٣، وحسن المحاضرة: ١/٥٣٧.

(١٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٧٢

وقد ألزم السيرافيُّ من يُجيزه الدليلَ، قائلًا: «والذي يُجيزه زعم أن الفاعل يسدّ مسدّ الخبر، وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادعاه، وإنما يرتفع الفاعل باسم الفاعل، وينتصب به المفعول، إذا كان معتمدًا على شيء يكون خبرا له، أو صفة، أو حالا، أو صلة، كقولك: كان زيدٌ قائمًا أبوه»(١).

القول الثاني: أنّه مبتدأ مؤخَّر، والوصف قبله يُعرب خبرًا مقدّمًا، واختلف فيه الكوفيّون والبصريّون على حكمين:

١/ المنع، وعدمُ الجواز لتقديم الخبر مفردًا كان أو جملة، فالمفرد كما إذا كان وصفًا، كـ «قائمٌ زيدٌ»، وجملة كـ «أبوه قائمٌ زيدٌ»(٢)؛ لذلك يُعربُ عندهمْ إذا تقدّم مبتدأ، والاسم بعده فاعل للوصف سدّ مسدّ الخبر، وهو القول الذي تقدّم تفصيله في (قسم من يُجيزُه دون قُبحٍ أو ضعفٍ)، وهو مذهب الكوفيّين.

وحجّتهم لأنّه يؤدّي إلى تَقدُّم ضميرِ الاسم على ظاهره؛ لأنّك إذا قلت: «قائمٌ زيدٌ»، كان في (قائم) ضميرُ (زيدٍ)، وكذلك إذا قلت: «أبوه قائمٌ زيدٌ»، كانت الهاءُ في (أبوه) ضمير (زيد)، فيكون قد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رُتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ لذلك وجب تأخيره إذا كان خبرًا(٣).

وقد أجابهم البصريون في الحكم الآتي:

٢/ الجواز وعدم المنع، وهو مذهب البصريين، وقد تبيّن أنّ هذا القول قد نُسِب إليه أكثر النحاة، كما تقدَّم فيمن ذُكروا في القول السابق في قسمي: (المُجيزون على قُبح، والمانعون)، إضافةً إلى المبرّد(٤).

فالبصريون(٥) الذين منعوا القول الأوّل ومَن أجازوه على قُبح: (وهو منع أو قُبح أن يكون

(١) شرح الكتاب: ١/ ٤٥٨.
(٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٥.
٣() ينظر: المرجع السابق نفسه.
(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٧.
(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٥.

الاسم المشتقّ مبتدأً مرفوعُه سدّ مسدّ الخبر)، إنّما منعوه محتجّين بجواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ ومن ثَمّ لا مانع من إعراب الاسم المتقدّم خبرًا متقدّمًا.

وقد اعترض عليهم الكوفيون بحُجّتهم السالفة، وهي: أنّ رُتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، وليس قبله، فأجابهم البصريون بما بسطه الأنباريّ ممّا أغنى عن إعادته ها هنا[1].

وأُرجّحُ حسب ما انتهى إليه جُهدي في هذه المسألة، قولَ البصريين في إعراب الاسم مبتدأً، إذا تقدَّم عليه الظرف، والجارّ والمجرور، والمشتقّ، وتكون هي أخبارًا مقدَّمة، غيرَ مُعتمِدةٍ على شيء قبلها؛ وذلك لكثرة الأدلة التي استندوا عليها، ووضحوها دون التواءٍ أو تكلُّف، واتّضح ذلك خاصةً عند تفسير الكوفيّين نصبَ الاسم عند دخول (إنّ)، كما سبق ذكره.

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٦٨ ـ ٧٠

المسألة الثانية: رافع الفاعل:

قال ابن الخبّاز:«... وقولُه: (وحقيقةُ رفعه بإسناد الفعل إليه)[1] فيه نظر، لأنّ الفاعل لم يرتفع بنفس الإسناد، وإنّما ارتفع بالمسند، والإسناد شرط في وجود الرفع، وإنما جعلنا المسند هو الرافع؛ لأنّ الفعل هو المقتضي للفاعل، فكان هو العامل فيه.

وذهب قوم إلى أن رافعه الفاعلية، وهذا باطل لثلاثة أوجه:

الأول: أنّه يرتفع في النفي، ولا فاعلية.

والثاني: أنّا نقول: رخص السعرُ، وانقضّ الجدارُ، ومات زيدٌ، ولا فاعلية.

والثالث: أنّ اسم (كان) مرتفع بـ (كان) بلا خلاف، وهي فعل غير حقيقي، فلا يقصر باع الفعل الحقيقي عنها»[2].

الدراسة:

اختلف النحويون في رافع الفاعل **على ستة أقوال:**

القول الأول: أنّ رافعه الإسناد، وممن ذهب إلى هذا الأحمر الكوفيّ[3]، والكوفيون[4]، وتابعهم ابن جنّي، وابن أبي الربيع[5].

---

(١) اللمع: ٨٨.

(٢) توجيه اللمع: ٨٨ ـ ٨٩

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٥١، شرح التسهيل: ١ / ١٠٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١ / ١٨٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ٣٨٦، والتصريح: ١ / ٣٩٥. وقد وهم البعض فنسب هذا المذهب إلى خلف الأحمر، والخلط بينهما قديم؛ لاشتراكهما في وصف الأحمر، ينظر: التذييل: ١ / ٣٢٨، والارتشاف: ٤ / ١٧٤٠.

وهو: علي بن المبارك وقيل (بن الحسن) الأحمر، مؤدّب مجمد بن هارون الأمين، كان فطنًا، حريصًا، حافظًا، حادّا، صاحَب الكسائيّ، وناظر سيبويه، كان نحويًّا، وعُرف بالأدب، من آثاره: (تفنّن البلغاء)، و(التصريف)، مات سنة (١٩٤ هـ). ينظر: طبقات النحويّين: ١٣٤، وإنباه الرواة: ١ / ٣١٣ ـ ٣١٧، والأعلام: ٤ / ٢٧١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٥٤٥

(٥) ينظر: البسيط: ١ / ١١٠.

هو: عبيد الله بن أحمد بن عبد الله ابن أبي الربيع القرشي، يكنى أبا الحسين، كان نحويًّا لغويًا جليلًا، أخذ القراءات عن أبي عمرو الأشبيلي، وأخذ عن المقرئ أبي بكر القرطبي، وعن أبي علي الشلوبين، شرح كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، وله كتاب (القوانين)، توفي سنة(٦٨٨ هـ).ينظر: صلة الصلة: ٣ / ١٢٠، وتاريخ الإسلام: ١ / ٣٣٥

أمّا ابن أبي الربيع فقد قيّده بمعنى، وهو: إذا كان معنى الإسناد كون الفعل المسند للفاعل مفرّغًا له، أي: مفتقرًا له[1]، وصحّح ابن عصفور[2] هذا المعنى، غير أنّه مخرجٌ للإسناد عن معناه اللغوي[3].

واستدلّ ابن عصفور على بطلان القول بالإسناد رافعًا للفاعل، بأنه لو كان الإسناد رافعًا للفاعل لوجب رفع المفعول أيضًا، لتساويهما في النسبة والإسناد[4].

وقد ضعّف ابن مالك[5] هذا القول بحجة قريبة من حجة ابن عصفور كما سأوضحه، عند القول بالمسند (القول السادس).

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي، وسيأتي وجه اعتراضه على هذا القول في معرض الحديث عن ارتفاع الفاعل بالمسند بعد قليل؛ لارتباط أحد القولين بالآخر.

القول الثاني: أنّ رافعه الفاعلية (أي: معنى الفاعلية)، وقد قال به الأحمر الكوفيّ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب من اختار هذا القول أو صححه غير الأحمر[6]،وقد نصّ ابن الخبّاز[7] على فساد هذين القولين[8]، وهو محلّ اعتراضه هنآ في رافع الفاعل.

ووجه انتقاض الفاعلية عنده بما يلي:

١/ بالنفي[9]، وقد احتجّ به أبو عليّ[10] الفارسيّ في إبطاله الفاعلية[11].

---

(١) ينظر: البسيط: ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٠٥، ١٠٧.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٧٩، واللباب: ١/ ١٥١، شرح التسهيل: ١/ ١٠٧، والارتشاف: ١/ ١٣٢١، والمساعد: ١/ ٣٨٦، والتصريح: ١/ ٣٩٥.

(٦) ينظر: توجيه اللمع ٨٨ ـ ٨٩

(٧) ينظر: المصدر السابق: ٨٩

(٨) ينظر: الإيضاح العضدي: ٦٣

٢/ بقولهم: «مات زيدٌ»، وما أشبهه[١]، وقد سبقه الأنباريّ[٢]، والعكبريّ[٣] بهذا الاحتجاج، ووافقهم ابن عصفور[٤].

٣/ بعدم وجود الفاعل الحقيقي في اسم (كان)، وهو مرتفعٌ بها[٥].

وقد نقض الأنباريّ الفاعلية أيضًا بارتفاع نائب الفاعل؛ حيث لا فاعلية هناك[٦].

وذكر أبو البقاء أربعة أوجه لفساد الفاعلية، ثلاثةٌ منها لم يذكرها ابن الخبّاز، وهي:

١/ «أنّ (إنّ) عاملة بنفسها حيث تنصب اسمها وترفع خبرها، وهي نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه أولى.

٢/ أن الفعل لفظ مختصٌّ بالاسم، والاختصاص مؤثرٌ في المعنى، فوجب أن يؤثر في اللفظ، كعوامل الفعل.

٣/ أن الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ»[٧].

وسيأتي الحديث مفصلًا عن اعتراض ابن الخبّاز على الفاعلية في مسألة رافع نائب الفاعل[٨].

القول الثالث: أنّ رافعه إحداثه الفعل[٩]، وهو مذهب بعض الكوفيين، وأرى أنه والقول بالفاعلية واحد؛ لأنّ كليهما العامل فيهما معنى الفاعلية؛ لأنه إذا أحدث الفاعل الفعل فهو فاعلٌ للفعل في المعنى.

---

(١) ينظر: توجيه اللمع ٨٨ ـ ٨٩

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٨١

(٣) ينظر: اللباب: ١/ ١٥١.

(٤) ينظر: شرح الجمل: ١/ ١٠٣.

(٥) ينظر: توجيه اللمع ٨٨ ـ ٨٩

(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٨١

(٧) اللباب: ١/ ١٥١.

(٨) ينظر: ص: ٥٦ من هذا البحث.

(٩) ينظر: همع الهوامع في جمع الجوامع: ١/ ٥١٠ ـ ٥١١

القول الرابع: أنّه يرتفع بشبهه بالمبتدأ[1]، وقد ردّ ابن جني هذا القول بنفي وجود الشبه بين المبتدأ والفاعل، بقوله: «فإن قيل: ... ألا ترى أنّه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه فاعلًا كان أو مبتدأ. والعلة في رفع الفاعل هي العلة في رفع المبتدأ وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير؟

قلنا: لا، لسنا نقول هكذا مجرّدًا، وإنما نقول في رفع المبتدأ: إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسندًا إليه عاريًا من العوامل اللفظية قبله فيه، وليس كذلك الفاعل؛ لأنه وإن كان مسندًا إليه فإن قبله عاملًا لفظيًا قد عمل فيه، وهو الفعل، وليس كذلك قولنا: زيد قام؛ لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حسب، دون أن انضم إلى ذلك تعرِّيه من العوامل اللفظية من قبله؛ فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه، ولم نحتج فيما بعد إلى شيء نذكره كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ، ألا تراك تقول: إن زيدًا قام، فتنصبه – وإن كان الفعل مسندًا إليه – لما لم يعر من العامل اللفظي الناصب؟

فقد وضح بذلك فرق ما بين حالي المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما، وأنهما وإن اشتركا في كون كل واحد منهما مسندًا إليه فإن هناك فرقًا من حيث أرينا»[2].

وقد رَدّ ابنُ عصفور والسيوطيّ شبهه بالمبتدأ أيضًا، من جهة أنّ الشبه معنويّ، والمعاني لم يستقرّ لها عملٌ في الأسماء[3]، وهو ردٌّ يدور حول ردّ ابن جنّي، وبذلك رُدّ هذا القول بما رُدّ به مذهب الأحمر القائل بالإسناد[4]، وسيأتي[5]، لأنّ كليهما (الإسناد، وشبهه بالمبتدأ) عاملٌ معنويّ، فالردّ على العامل المعنوي مع وجود اللفظيّ يجمع بينهما.

القول الخامس: أنّه يرتفع بكونه داخلا في الوصف، وهو قول الكسائي[6].

القول السادس: أن رافعه الفعل (المسند)، أو ما ضُمّن معناه[7]، وهو مذهب البصريين[8]،

(١) ينظر: شرح الجمل: ١/ ١٠٣، والارتشاف: ٣/ ١٣٢١، والهمع: ١/ ٥١١
(٢) الخصائص: ١/ ١٩٧.
(٣) ينظر: شرح الجمل: ١/ ١٠٣، والهمع: ١/ ٥١١
(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٤٥، ٤٠١
(٥) ينظر: الصفحة التالية لهذه.
(٦) ينظر: الهمع: ١/ ٥١٠
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٠٥، ١٠٧، والتذييل: ١/ ١٧٦.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٥٤٥.

وعليه جمهور النحاة( )، وعلى رأسهم سيبويه( )، وتابعه المبرّد( )، وابن[٢] السرّاج( )، والزّجاجيّ[٣]( )، وأبو عليّ الفارسيّ( )، وابن جني في كتابه (الخصائص)( )، والثمانيني( )، والزمخشريّ[٤]( )، وغيرهم( ).

أمّا الشريف عمر الكوفي، فلم يفرّق بين الإسناد والمسند كما فرّق بينهما ابن الخباز، بل تارةً يقول إنّه: «مرفوع بفعله»( )، وتارةً يقول: «اعلم[١] أن الفاعل لما كان يرتفع من حيث الإسناد، والذكر بعد الفعل ...» ( )، وكأنه لا فرق عنده[٢] في التعبير بأحدهما، إلا أن[١] يكون مقصوده في العبارة الثانية شرط رفعه الإسناد.

وقد بيّن العكبريّ أن سبب كون الرافع هو الفعل وعدم جواز كون الإسناد رافعًا؛ أنّ الإسناد معنى، وعامل الفاعل لفظي( )، وتبعه بعضٌ من العلماء[٣] في هذا التعليل( ).[١]

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٤٥، والهمع: ١/ ٥١١
(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٣، ٣٤، والمساعد: ١/ ٣٨٦
(٣) ينظر: المقتضب: ١/ ١٤٧.
(٤) ينظر: الأصول: ١/ ٧٥.
(٥) ينظر: الجمل: ١٠.
(٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٦٣، ٦٤، ٧٠.
(٧) ينظر: ١/ ١٩٧.
(٨) ينظر: الفوائد والقواعد: ١٧٩.
هو: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي، كان فقيهًا بالنحو، عارفًا بقوانينه، أخذ النحو عن أبي الفتح بن جني، وأخذ عنه الشريف ابن طباطبا، شرح كتاب (اللمع) لابن جني، وشرح (التصريف الملوكي) لابن جني، توفي سنة(٤٢٠هـ). ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٥٦، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٤٣، ٤٤٤
(٩) ينظر: المفصل: ٤٤
(١) ينظر: شرح اللمع: ٣٦، وأسرار العربية: ٧٩، وكشف المشكل: ١/ ٢٩٤، واللباب: ١/ ١٥١، والدّرة الألفية في علم العربية: ٢٤، وشرح المفصّل: ١/ ٧٤، ٧٥، وشرح ألفية ابن معط: ١/ ٤٧٨، والمقرب: ١/ ٥٣، وشرح التسهيل: ١/ ١٠٥، ١٠٧.
(١) البيان: ١/ ١١٠.
(١) البيان: ١/ ١١٠.
(١) اللباب: ١/ ١٥١.
(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط للموصلي: ١/ ٤٧٨، وشرح التسهيل للمرادي: ٤٥، والهمع: ١/ ٥١١

واختار ابن الخباز هذا المذهب (أي: أن الفعل رافع الفاعل)؛ معلّلا ذلك بأن الفعل هو المقتضي للفاعل، فكان هو العامل فيه، والإسناد شرط في وجود الرفع ومن لوازمه(١)، معترضًا بهذه الحجة على بقية الأقوال.

وقد بيّن ابن مالك صحة القول بالمسند رافعًا للفاعل، وأجاد في البيان، فبعد أن ذكر اختلاف الناس في الرافع، وضّح الفرق بين التعبير بالإسناد والتعبير بالمسند، وبيّن سبب فساد كون الرافع هو الإسناد؛ حيث إنّ نسبة الإسناد مشتركة بين الفعل والفاعل، ولا يصح تخصيص عمل أحدهما بالآخر لهذه النسبة فقط، ولا يكون أحدهما أولى من الآخر بالعمل لهذا السبب؛ فيلزم التحديد، وبيان السبب، فتعيّن عنده أن الرافع هو (الفعل) فقط للسبب الذي ذكر(٢).

بناءً على ما سبق ترجّح عندي أن المسند هو الرافع للفاعل كما هو قول ابن الخباز، وليس الإسناد، حسب عبارة ابن جني في (اللمع)(٣) - لا في الخصائص(٤)- وذلك لتعليل ابن مالك السالف الذكر (وهو اشتراك صفة الإسناد بين الفعل، والفاعل، فهذا مسند وهذا مسند إليه)(٥)، إضافةً إلى تعليل ابن الخباز(٦)، ويكفيان لنفي الإسناد أن يكون رافعًا للفعل، ومما يُرجح القول بالمسند أيضًا نفي الفاعلية؛ حيث إنّ له أصلًا في سنن العرب، وهو أنّ الفاعل يسند إلى الفعل، ولا يراد به فاعليته على الحقيقة(٧)، مثل قوله تعالى: ﴿ژ ڑ ڑ ک ک﴾(٨)، فلم يبق إلا المسند لم تعتوره الانتقاضات.

كما أنه قد بدا لي أن مقصود ابن جني من عبارة: «إسناد الفعل إليه»(٩)، ليس العامل المعنوي، وإنما العامل اللفظي، أي: رفع الفاعل بالمسند (الفعل)، وقوله: «إسناد» كان تجوّزًا،

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٨٨.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٠٧.
(٣) ينظر: ٨٨
(٤) ينظر: ١/ ١٩٧.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٠٧.
(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٧٩
(٧) ينظر: الصاحبي: ١٦٠، ٢٠٣.
(٨) من الآية:(٧٧) من سورة الكهف.
(٩) اللمع: ٨٨

ويدلُّني على ذلك نصّ ابن جنّي نفسه في (الخصائص) حيث يقول: «فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه»(١)، في معرض استدلاله[1] على رفع الفاعل بالعامل اللفظيّ (الفعل)، مما يوحي أن عبارته في (اللمع): «وحقيقةُ رفعه بإسناد الفعل إليه»(٢)، قد تكون تجوّزا غير[2] مقصودٍ بها العامل المعنوي، إلا أن يكون له رأيان، والله أعلم.

وقد نبّه أبو البقاء على ما قصده أمثال ابن جنّي، بأنّ اللفظ المناسب لحقيقة العامل اللفظي (الفعل) هو القول: إنّ العامل في الفاعل هو الفعل المسند، وليس قولهم: العامل هو إسناد الفعل إليه؛ حيث قال: «والعامل في الفاعل المسند إليه، وهذا أسدُّ من قولهم: العامل إسناد الفعل إليه؛ لأنّ الإسناد معنى، والعامل هنا لفظيّ، والذي ذكرته هو الذي أرادوه؛ لأن الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبة إلى الاسم، فلما كان من شروط عمل الفعل الإسناد والنسبة، تجوَّزوا بما قالوا، والحقيقة ما قلت»(٣).

(١) / ٩٦+ ١٩٧.

(٢) ٨٨

(٣) اللباب: / ١٥١.

المسألة الثالثة: رافع نائب الفاعل:

قال ابن الخبّاز:«...ومن قال: إن الفعل رافع الفاعل، قال هنا: إن الفعل رافع المفعول؛ لأنه أُسند إليهما، وجُعل حديثًا عنهما، ومن قال: إنّ الرافع الفاعليّة، لم يطّردْ قوله ها هنا؛ لأنه لا فاعلية»(١).

الدراسة:

الاختلاف بين النحاة في رافع نائب الفاعل يعود إلى الاختلاف في رافع الفاعل الذي سبق الحديث عنه في مسألة رافع الفاعل(٢)، وابن الخبّاز احتجَّ ببطلان القول بالفاعلية رافعًا للفاعل؛ لوضوح بطلانه في نائب الفاعل؛ لأن نائب الفاعل في الأصل مفعولٌ ولا معنى فيه للفاعلية، فحيث إنه لم يطّرد، فهو باطل هنا وهناك(٣).

والقول بالفاعلية هو قول الأحمر الكوفيّ(٤)، ووجه بطلان الفاعليّة عند ابن الخباز(٥)-كما سبق في حديثه عن رافع الفاعل(٦)- انتقاض الفاعلية بالنّفي، وقولهم: «مات زيدٌ»، وما أشبهه(٧)، وعدم وجود الفاعل الحقيقي في اسم (كان)، وهو مرتفعٌ بها(٨)، ويتكرر اعتراضه على الفاعلية هنا (في رافع نائب الفاعل) تبعًا لهناك (في رافع الفاعل)، موافقًا الأنباريَّ(٩) في هذا الاعتراض، وأبا البقاء العكبريّ(١)، حيث ذكر أربعة أوجه لفساده، وهي:

---

(١) توجيه اللمع: ٩٩.

(٢) ينظر: ص ١٥ من هذا البحث.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٩٩.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١/ ٧٩، واللباب: ١/ ١٥١، شرح التسهيل: ١/ ١٠٧، والارتشاف: ٣/ ١٣٢١، والمساعد: ١/ ٣٨٦. والتصريح: ١/ ٣٩٥.

(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٨٩

(٦) ينظر: ص ١٥ من هذا البحث.

(٧) ينظر: توجيه اللمع: ٨٩

(٨) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٩) ينظر: الإنصاف: ١/ ٨١

(١) ينظر: اللباب: ١/ ١٥١- ١٥٢.

١/ «أنّ (إنّ) عاملة بنفسها حيث تنصب اسمها وترفع خبرها، وهي نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه أولى.

٢/ أنّ الفعل لفظ مختصٌّ بالاسم، والاختصاص مؤثر بالمعنى، فوجب أن يؤثر باللفظ، كعوامل الفعل.

٣/ أنّ الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ.

٤/ أنّ الاسم قد يكون فاعلًا في اللفظ وفي المعنى مفعولًا، مثل قولهم: «مات زيدٌ»، ومفعولًا في اللفظ وهو في المعنى فاعل، مثل: تصبّب زيدٌ عرقًا، ولو كان العامل المعنى لانعكست هذه المسائل»(١).

وقد استفاد كلٌّ منهما – العكبريّ وابن الخباز– مما ذكره ابن فارس من سُنن العرب في (الصاحبي)(٢) في بعض ما ذكروه من الأوجه.

وممّن وافق ابنَ الخبّاز في اعتراضه على الفاعلية ابنُ عصفور(٣)، وأبو حيّان(٤).

ومَن قال بأنّ الرافع للفاعل هو الفعل (المسند)(٥) اطرّد كلامه في رافع نائب الفاعل، فكان الفعل رافعه، كما هو قول ابن الخباز(٦)، مما يقوي هذا القول.

ويبدو لي أن الحقَّ فيما ذهب إليه ابن الخباز؛ لأنّ هذا دليل خامسٌ على بطلان الفاعلية، علاوةً على ما سبق ذكره(٧).

(١) اللباب: ١/ ١٥١+ ١٥٢.
(٢) ينظر: ١٦٠، ١٨٦. ومسألة رافع الفاعل: ص(٤٩).
(٣) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٠١.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢١.
(٥) ينظر: مسألة رافع الفاعل: ص(٤٩).
(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٩٩.
(٧) ينظر: الصفحة السابقة.

المسألة الرابعة: أوجه مشابهة (إنّ) وأخواتها الأفعال:

قال ابن الخبّاز: «وإنّما عملت (إنّ)، وأخواتها؛ لأنّها أشبهت الأفعال من **أربعة أوجه:** ...

الرابع: أنّ نون الوقاية تتّصل بها، كقولك: إنّني، كما تقول: ضربني، وهذا الوجه ذكره جماعةٌ، وهو فاسد؛ لأنّ اتّصال نون الوقاية بها لم يكن إلّا عند اتّصالها بياء المتكلم، وذلك لا يحصل إلّا بعد الشبه بالفعل؛ لأنّها عاملةٌ في الياء النصب، وليست كذلك الأوجه التي ذكرناها؛ فإنّها تُعقَد مع (إنّ) غير داخلة على الأسماء»[1].

الدراسة:

ذكر النحاة[2] أوجهًا لمشابهة (إنّ) وأخواتها الأفعال، منها هذه الأربعة – كما ذكرها ابن الخبّاز – قد تزيد وتنقص، وهي:

الأوّل: أنّها تلزم الأسماء الأفعال.

الثاني: أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كـ (كان) وأخواتها، و (ظنّ) وأخواتها.

الثالث: أنّها مبنيّات على الفتح، كالأفعال الماضية.

الرابع: أنّ نون الوقاية تتّصل بها، كقولك: إنّني، كما تقول: ضربني.

وقد اختلفوا في الوجه الرابع **على وجهين:**

الوجه الأوّل: أن يُذكر من أوجه الشبه بالفعل، وهو مذهب ابن بابشاذ[3]، والباقوليّ[4]،

---

(١) توجيه اللمع: ٢٧ + ١٢٨.

٢() ينظر: المقتضب: ٤/ ٨٠ + ١٠٩، والأصول: ١/ ٢٣٠، شرح الكتاب: ٣/ ١٢٢، شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٢١٧، وأسرار العربية: ١٤٨.

٣() ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٢١٧.

هو: أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، من أكابر النحويين، وحُذّاق المصريين على مذهب البصريين، فصيح اللسان، زاهد، حسن السيرة، من آثاره: (شرح كتاب الجمل)، و(شرح المقدمة المحسِبة)، توفي سنة(٤٦٩ هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٦٣، ومعجم الأدباء: ٤/ ١٤٥٥، ١٤٥٦.

٤() ينظر: شرح اللمع: ١/ ٣٧٠.

والأنباريّ[1]، والعكبريّ[2]، وقد نُسب للبصريّين[3].

قال ابن بابشاذ: «فالعلّة أوّلًا في إعمال هذه الحروف أنّها مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها، فلفظها بناؤها على الفتح، واتّصال الضمير بها، وأنّها شابهت الأفعال لاتّصال نون الوقاية بها، نحو: إنّني، ومعناها: التأكيد، والتشبيه، والاستدراك، والتمنّي، والترجّي، فأُعطيت بهذا القدر من الشبه حكمًا من العمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر؛ فلذلك قلنا: إنّ فلانًا فاعلٌ، بنصب الأوّل ورفع الثاني»[4].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز[5] على من ذكر هذا الوجْه من أوجه الشبه بالأفعال في هذه الحروف، ووجه اعتراضه لأنّها عملت في الياء النصب أوّلًا، فهذا وجه شبهها بالأفعال، ومن ثَمّ اتصلت بها نون الوقاية؛ تكميلًا للشبه.

وقد اعترض ابن عصفور على بعض النحويين في ذكر اتّصال نون الوقاية بها وجهًا من أوجه الشبه بالفعل قائلًا: «وهذا باطل؛ لأنّ ضمائر النصب إنّما اتصلت بها بعد عملها النصب، وكذلك نون الوقاية إنّما أُلحقت من أجل ياء المتكلم، وياء المتكلّم إنّما اتصلت بها بعد العمل»[6].

وقد لخّص أبو حيّان ما ذكره ابن عصفور عن بعض النحويين، ثمّ وافقه معترضًا عليهم بقوله: «وهذا باطل؛ لأنّ اتّصال ضمائر النصب بها، ونون الوقاية إنّما اتّصلت بها بعد العمل»[7].

وإضافة إلى هذا الاعتراض ذكرا اعتراضات أخرى ليس محلّها هذه المسألة[8]، والشاهد فيها موافقتهما لاعتراض ابن الخبّاز.

الوجه الثاني: أنْ لا يُذكر من أوجه الشبه بالفعل؛ ولكن يُذكر في سبب اتّصال نون الوقاية

١() ينظر: أسرار العربيّة: ١٤٨.

٢() ينظر: التبيين: ٣٣٤

٣() ينظر: الإنصاف: ١/ ٧٧+ ١٧٨.

٤() شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٢١٧.

٥() ينظر: توجيه اللمع: ٢٧+ ١٢٨.

٦() شرح الجمل: ١/ ٤١٦

(٧) التذييل: ٥/ ٢٥.

٨() ينظر: المرجع نالسابق نأنفسهما.

بهذه الحروف، والسبب هو شبهها بالفعل من جهة عملها في الياء النصب، فالشبه حاصل قبل اتّصالها بنون الوقاية – التي اتّصلت بعد اتصال ياء المتكلم (معمول هذه الحروف) – وهي نتيجة لما جرى على هذه الحروف؛ لكونها صارت تعمل كالأفعال، فجرى عليها ما يجري للأفعال؛ تكميلًا للشبه[١].

وهو مذهب السيرافيّ[٢]، وابن الخبّاز[٣]، وابن يعيش[٤]، وغيرهم[٥]، وهو ظاهر قول الرمّاني[٦]، والزمخشريّ[٧].

قال السيرافيّ: «ولمّا أُجريت (إنّ) وأخواتها مجرى الفعل لزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل، إلّا أنّ العرب قد تكلّمت فيها بإسقاط النون منها، وأكثر ذلك في: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولعلّ، فقالوا: إنّني وإنّي، وكأنّني وكأنّي، ولعلني ولعلّي، وفي علّة حذفها أقاويل للنحويين»[٨]، قال هذا بعد أن ذكر أوجه الشبه في أوّل كلامه، خالية من النون[٩].

وقال الرمّاني: «وتقول: إنّني، ولعلّني، فتُثبت النون كما تُثبتها مع الفعل؛ لأنّ هذه الأحرف مشبّهة بالفعل، تجري مجراه في العمل»[١٠].

ويُلاحظ أنّ هذه النصوص وأمثالها تذكر أنّ سبب اتّصال النون بهذه الحروف أنّها أشبهت الفعل، ولم تتعرّض لها بأنّها وجه الشبه نفسه؛ وبذلك يؤول المعنى بأنّ النون ليست هي وجه الشبه نفسه – كما أشار ابن الخبّاز – وإنّما هي نتيجة الشبه، فكيف يكون ناتج الشيء هو الشيء نفسه؟!

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢٧ + ١٢٨.

(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ١٣٣.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٢٧ + ١٢٨، شرح الجمل: ١/ ٤١٦

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٣/ ١٢٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٤١٦، والتذييل: ٢/ ١٨٣، ٥/ ٢٥، شرح المكودي على الألفيّة في علمي النحو والصرف: ٢٧.

(٦) ينظر: شرح الكتاب: ٣٣٣.

(٧) ينظر: المفصّل: ١٣٥.

(٨) شرح الكتاب: ٣/ ١٣٣.

(٩) ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٢٢

(١٠) شرح الكتاب: ٣٣٣.

وأرى أنّ اعتراض ابن الخبّاز صحيح، وله وجه آخر عندي غير ما ذكره ابن الخبّاز، وهو أنّ هذه النون لا تصلح أن تكون وجهًا يُعتمد عليه في الشبه بينها والأفعال؛ لجواز حذفها، وإثباتها أحيانًا[1]، فلا تبقى هذه الحروف على صورة الفعل دائمًا من حيث النون، بل تكون كالاسم؛ فيضعف شبهها بالفعل، فيُقال: لعلّي، مثل غلامي، على خلاف بقيّة الأوجه التي ذكرها النحاة فهي باقية في هذه الحروف ببناء ثابت.

١() ينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٩-٣٦٨.

المسألة الخامسة: ناصب المفعول الثاني في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا:

قال ابن الخبّاز: «واختلف النحويّون في ناصب المفعول الثاني، فقال البصريّون: إذا قلتَ: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فناصب (درهمًا) (أعطيتُ)؛ لأنّه اقتضاه، فعمل فيه.

وقال الكوفيّون: هو منصوب بفعل محذوف دلّ عليه (أعطيتُ)، كأنّه قال: أعطيتُ زيدًا فأخذ درهمًا؛ لأنّ الإعطاء يدلّ على الأخذ، وهذا عندنا فاسد؛ لأنّا نقول: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فلم يأخذه، فلو كان التقدير كما زعموا، لصار معنى الكلام: أعطيتُ زيدًا فأخذ درهمًا، فلم يأخذه، وتلك مناقضة ظاهرة»(١).

الدراسة:

اختلف النحاة في ناصب المفعول الثاني في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، **على وجهين:**

الوجه الأوّل: أنّ ناصبه الفعل المذكور متعديا إلى المفعول الأول والثاني معًا؛ لأنّ الفعل يقتضي المفعولين في المعنى، نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فـ (درهم) منصوب بـ (أعطيتُ)(٢)، وهو مذهب سيبويه(٣)، والبصريّين(٤)، ونسبه أبو حيّان إلى الجمهور(٥).

قال سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأوّل، وإن شئتَ تعدّى إلى الثاني، كما تعدّى إلى الأوّل، وذلك قولك: أعطى عبدُ اللهِ زيدًا درهمًا ...»(٦).

الوجه الثاني: أنّ ناصبه فعل محذوف دلّ عليه الفعل المذكور (ناصب المفعول الأوّل)، تقديره: فعلٌ يدلّ الفعلُ المذكورُ على معناه في المفعول الثاني، نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فـ (درهم)

---

(١) توجيه اللمع: ١٦٧.

(٢) ينظر: اللمع: ١٢٠، والفوائد والقواعد: ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وشرح اللمع للواسطي: ١٦١، وشرح اللمع لابن برهان: ١/ ١٠٦، والتذييل: ٦/ ٢٤٩، ٧/ ٢٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ١٦٧.

(٥) ينظر: التذييل: ٦/ ٢٤٩.

(٦) الكتاب: ١/ ٣٧.

منصوب بفعل محذوف تقديره: أخذ، وهو مذهب الكوفيّين[١].

قال ابن الخبّاز: «وقال الكوفيّون: هو منصوب بفعل محذوف دلّ عليه (أعطيتُ)، كأنّه قال: أعطيتُ زيدًا فأخذ درهمًا؛ لأنّ الإعطاء يدلّ على الأخذ»[٢].

وقال أبو حيّان: «وذهب الفرّاء، وابن كيسان إلى أنّ (درهمًا) ليس منصوبًا بـ (أعطيتُ)، وإنّما هو منصوب بفعل آخر، تقديره: وقَبِلَ درهمًا، أو وأخذ درهمًا»[٣].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ما ذهب إليه الكوفيّون، ووجه اعتراضه كما هو ظاهر في نصّه السابق من وجود مناقضة ظاهرة[٤].

(١) ينظر: توجيه اللمع: ١٦٧، والتذييل: ٨/ ٢٤٩.

٢() توجيه اللمع: ١٦٧.

٣() التذييل: ٨/ ٢٤٩.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ١٦٧.

المسألة السادسة: ناصب المفعول معه:

قال ابن الخبّاز: «واختلف النحويّون في ناصب المفعول معه؛ فمذهب سيبويه، وأكثر البصريّين، أنّه منصوب بالفعل الذي قبله، بتوسّط (الواو) بينهما فـ (الواو) كحرف الجرّ، في تعدية الفعل إلى الاسم.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ الأصل في قولك: قمتُ وزيدًا: معَ زيدٍ، فأُقيمت الواو مقام (مع)، ونُقل نصب (مع) إلى ما بعد الواو، وهذا فاسد؛ لأنّ (معَ) ظرف، و (زيدًا) ليس بظرف.

وذهب أبو إسحاق إلى أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره: قمتُ ولابستُ زيدًا، فعلى قول أبي إسحاق فُقِدَ المفعولُ معه من الكلام.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه انتصب على الخلاف، قالوا: إذا قلتَ: (استوى الماءُ والخشبةَ)، لم يمكن العطفُ؛ لأنّ (الخشبةَ) لم تكن معوجّة فتستوي، فلمّا خالفت الفاعل نُصبت.

ويُفسد ما قالوه أنّ الخَلاف مشترك بين الماء والخشبة، فإذا وجب نصب (الخشبة)؛ لأنّها مخالفة للماء، وجب نصب (الماء)؛ لأنّه مخالف للخشبة، ولا قائل به.

وقول أبي إسحاق لا ينفكّ من ضعف؛ لما فيه من حذف الفعل، فبان أنّ المعتمد عليه مذهب سيبويه»[1].

الدراسة:

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه على **خمسة أوجه:**

الوجه الأوّل: أنّه منصوب على الخلاف؛ لأنّ الثاني خالف الأوّل في الإعراب، وهو مذهب الكوفيّين[2]، ونسبه أبو حيّان إلى بعضهم[3].

(١) توجيه اللمع: ١٩٨.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٤٨، وتوجيه اللمع: ١٩٨.

٣() ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٨٤.

وحجّتهم من وجهين[١]:

١/ أنّه إذا قال: (استوى الماءُ والخشبةَ)، لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ؛ لأنّ (الخشبة) لم تكن معوّجة فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: جاء زيدٌ وعمروٌ، فقد خالف الثاني الأوّل، فانتصب على الخلاف كما في الظرف، نحو: زيدٌ خلفَك.

٢/ أنّ الفعل المتقدّم لا يجوز أنْ يعمل في المفعول؛ لأنّ نحو: (استوى) و (جاء) فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء؛ فدلّ على صحّة هذا المذهب.

وهذا موضع الاعتراض الأوّل لابن الخبّاز في هذه المسألة، ووجه اعتراضه أنّ الخلاف مشترك بين الماء والخشبة، فإذا وجب نصب (الخشبة)؛ لأنّها مخالفة للماء، وجب نصب (الماء)؛ لأنّه مخالف للخشبة، ولا قائل به[٢].

وقد اعترض العكبريّ قبله بنحو من ذلك، حيث إنّ الخلاف لا يوجب النصب، فهو موجود في قولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو، والخلاف موجود، ولا نصب[٣].

الوجه الثاني: أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسّط (الواو)، و (الواو) ليست ناصبة، وهو مذهب سيبويه[٤]، والبصريّين[٥]، وهو مذهب الجرجانيّ على التحقيق[٦].

قال سيبويه: «هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم؛ لأنّه مفعول معه، ومفعول به، كما انتصب (نفسَه) في قولك: امرأً[٧] ونفسَه، وذلك قولك:(ما صنعتَ وأباك؟) و (لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها)، إنّما أردتَ: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلها، فـ (الفصيل) مفعول معه، و(الأب) كذلك، و(الواو) لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعمل في الاسم

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٤٨.

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ١٩٨.

(٣) ينظر: التبيين: ٣٨٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩٧.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٤٨، وتوجيه اللمع: ١٩٧.

(٦) ينظر: المقتصد: ١/ ٦٥٩-٦٦١، والجمل: ٢٠.

(٧) في الأصل (امرأَ)، والصواب ما أثبتُّه.

ما قبلها»[1].

وقال ابن السرّاج: «اعلمْ أنّ الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسّط (الواو)، و (الواو) هي التي دلّت على معنى (مع)؛ لأنّها لا تكون في العطف بمعنى (مع)، وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلّا بمعنى (مع) ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقّها أنْ تخفض، فلمّا لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال – وصل الفعل إلى ما بعدها، فعمل فيه»[2].

وحجتّهم من وجهين:

١/ أنّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنّه قوي بالواو، فتعدّى إلى الاسم فنصبه، كما تعدّى الفعل إلى الاسم بالهمزة، وبحرف الجرّ، إلّا أنّ (الواو) لا تعمل[3].

٢/ أنّ النظير المتطابق لـ (المفعول معه وفعله) من كلّ وجه هو (الاستثناء)، فنصب الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدّم بتقوية (إلّا)، نظير نصب (المفعول معه) بالفعل المتقدّم بتقوية (الواو)، وهو المعتمد عند البصريّين[4].

الوجه الثالث: أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَس الخشبةَ، وما أشبهه، وهو مذهب الزجّاج[5] من البصريّين.

قال السيرافيّ: «وكان الزجّاج يقول: إنّا إذا قلنا: (ما صنعتَ وأباك؟) أنّا ننصب بإضمار، كأنّه قال: ما صنعتَ ولابستَ أباك، وزعم أنّ ذلك من أجل أنّه لا يعمل الفعل في المفعول، وبينهما (الواو)»[6].

وحجّته من وجهين:

١() الكتاب: ١/ ٢٩٧.

٢() الأصول: ١/ ٢٠٩.

٣() ينظر: التبيين: ٣٨٠، والإنصاف: ١/ ٢٤٨، ٢٤٩، وتوجيه اللمع: ١٩٧.

٤() ينظر: شرح الكتاب: ١/ ٥٩٥ والإنصاف: ١/ ٢٤٩.

٥() ينظر: شرح الكتاب: ١/ ٥٩٦ والإنصاف: ١/ ٢٤٨، وتوجيه اللمع: ١٩٨، لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

(٦) شرح الكتاب: ١/ ١٩٦.

١/ لأنّ الفعل لا يعمل وبينه وبين المفعول (واو).

٢/ أنّ الفعل لازم، و (الواو) غير معدّية، بل معنى العطف فيها باقٍ؛ بدليل قولك: وزيدًا قمتُ، على تقديم (الواو)، فإنّه لا يجوز، كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فعند ذلك يكون النصب على تقدير فعل محذوف، كقولهم: ما شأنك وزيدًا، أي وتلابس[١].

وهذا موضع الاعتراض الثاني لابن الخبّاز، ووجه اعتراضه أنّ المفعول معه يُفْقَد على هذه الحال من جهة، ولما فيه من حذف الفعل من جهة أخرى[٢].

الوجه الرابع: أنّه منصوب بانتصاب الظرف (معَ) في نحو: جئتُ مَعَه، وهو مذهب الأخفش[٣]، ونسبه أبو حيّان إلى أكثر الكوفيّين[٤].

قال أبو حيّان: «وذهب الأخفش، ومعظم الكوفيّين إلى أنّ (الواو) مهيّئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف»[٥].

وهذا موضع الاعتراض الثالث لابن الخبّاز، ووجه اعتراضه أنّ (معَ) ظرف، و (زيدًا) ليس بظرف؛ فلا يصحّ أنّ ينتصب بانتصابه[٦].

وقد اعترض العكبريّ قبله بنحو من ذلك، وزاد أنّ الحروف لا تعمل بالمعاني[٧].

الوجه الخامس: أنّه منصوب بـ (الواو)، وهو منسوب إلى الجرجاني[٨]، ومن نسبه أخذ القول بمجمله وترك تفصيله.

قال الجرجانيّ: «الضرب الثاني ما ينصب فقط، وهي سبعة: الأول: الواو بمعنى (مع) نحو قولك: استوى الماء والخشبة... ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلا وقبلها فعل نحو: استوى من

١() ينظر: التبيين: ٣٨١

٢() ينظر: توجيه اللمع: ١٩٨

٣() ينظر: سرّ الصناعة: ١/ ١٢٨، والإنصاف: ١/ ٢٤٨، وتوجيه اللمع: ١٩٨، شرح المفصّل: ٤/ ٤٩

٤() ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٨٤

٥() الارتشاف: ٣/ ١٤٨٤

٦() ينظر: توجيه اللمع: ١٩٨

٧() ينظر: التبيين: ٣٨١ ٣٨٢

(٨) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٨٥، والجنى الداني: ١٥٥

قولك: استوى الماء والخشبة»[1].

وردّه المراديّ معترضًا بقوله: «وأمّا واو (مع) فذهب عبد القاهر إلى أنّها ناصبة للمفعول معه، في نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، وهو ضعيف؛ لأنّ الواو لو كانت عاملة لاتّصل بها الضمير، في نحو: سرتُ وإيّاك»[2]، وأقول هنا أنّ الخطأ واضح في نسبة هذا الرأي للجرجاني، وفهم النصّ وأخذ قوله على الإجمال؛ لأنّه فصّل حديثه مباشرة بقوله:«ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلا وقبلها فعل»، فهو مع أصحاب الوجه الثاني (مذهب سيبويه).

١() المقتصد: ١/ ٦٥٩ ٦٦١.

٢() الجنى الداني: ٥٥ ١.

المسألة السابعة: ناصب الحال في نحو: هذا زيدٌ قائمًا:

قال ابن الخبّاز: « فمن ذلك قولنا: هذا زيدٌ قائمًا، يجوز رفع (قائم)، ونصبه ... وأمّا النصب فعلى الحال، وفي العامل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون (ذا)؛ لأنّ فيه معنى (أُشِيرُ).

الثاني: أن يكون (ها)؛ لأنّ فيه معنى (أُنَبِّهُ).

الثالث: أن يكونا كلاهما عاملين، وفيه نظرٌ، وما ذكرتُه إلّا بعد أن سمعتُه؛ ووجه ضعفه عندي ترادف العاملين على معمول واحد»[١].

الدراسة:

اختلف النحاة في ناصب الحال في نحو: هذا زيدٌ قائمًا، على **أربعة أقوال:**

القول الأوّل: أنّ ناصبه إمّا حرف التنبيه، أو اسم الإشارة[٢]، وهو مذهب جمهور البصريّين[٣].

قال ابن يعيش: «ومن ذلك: (هذا عمرٌو منطلقًا)، فـ (هذا) مبتدأ، و (عمرٌو) الخبر، و (منطلقًا) نصب على الحال، والعامل فيه أحد شيئين: إمّا التنبيه، وإمّا الإشارة، فالتنبيه بـ (ها)، والإشارة بـ (ذا)، فإذا أعملتَ التنبيه، فالتقدير: انظرْ إليه منطلقًا، أو انتبهْ له منطلقًا، وإذا أعملتَ الإشارة، فالتقدير: أشيرُ إليه منطلقًا»[٤].

القول الثاني: أنّ ناصبه اسم الإشارة فقط، ولا تعمل هاء التنبيه فيه[٥]، وهو مذهب سيبويه[٦]، وقد نُسب للبصريّين[٧].

---

(١) توجيه اللمع: ٢٠٣.

٢() ينظر: المقتضب: ٤/ ١٦٨، ٣٠٧، شرح المفصّل: ٢/ ٥٨.

٣() ينظر: التذييل: ٨/ ٩٨.

٤() شرح المفصّل: ٢/ ٥٨.

٥() ينظر: نتائج الفكر: ١٧٩.

٦() ينظر: الكتاب: ٢/ ٧٨.

٧() ينظر: التذييل: ٨/ ٩٨.

قال سيبويه: «فأمّا المبنيّ على الأسماء المبهمة، فقولك: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا، وهؤلاء قومُك منطلقين، وذاك عبدُ اللهِ ذاهبًا، وهذا عبدُ اللهِ معروفًا، فـ (هذا) اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو (عبدُ اللهِ)، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه، أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند، والمبنيّ عليه مسند إليه، فقد عمل (هذا) فيما بعده كما يعمل الجارُّ والفعلُ فيما بعده، والمعنى: أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقًا، لا تريد أن تعرّفه (عبدَ اللهِ)؛ لأنّك ظننتَ أنه يجهله، فكأنّك قلتَ: انظرْ إليه منطلقًا، فـ (منطلقٌ) حالٌ قد صار فيها (عبدُ اللهِ)، وحالَ بين (منطلق)، و (هذا)، كما حالَ بين (راكب)، و (الفعل) حين قلتَ: جاء عبدُ اللهِ راكبًا، صار (جاء) لـ (عبد الله)، وصار (الراكبُ) حالًا، فكذلك هنا.

و (ذاك) بمنزلة (هذا)، إلّا أنّك إذا قلتَ (ذاك) فأنت تنبّهه لشيء متراخٍ»[1].

وحجّتهم من أربعة أوجه:

١/ أنّ (ها) التنبيه زيادة، لا عمدة، وإنّما دخلت لإبهام الإشارة؛ والدليل على ذلك أنّها لا تدخل على خاصّ، فلا تقول: ها زيدٌ، وما لا يكون عمدة فلا يكون العامل[2].

٢/ أنّ (ها) التنبيه قد تُحذف والعمل موجود، فتقول: منْ ذا قائمًا بالباب؟ وذلك الرجل ذاهبًا[3].

٣/ أنّ (ها) التنبيه استُغني بها عن لفظ الفعل؛ فلم يكن لهم إعمالها عمل الفعل؛ لئلّا يكونوا قد رجعوا إلى ما خفّفوه من كلامهم، فيكون ذلك نقضًا لما قصدوا؛ ولهذا أصبح العمل لاسم الإشارة فقط[4].

٤/ أنّ (ها) التنبيه حرف، والحروف لا تعمل[5]، وقد رُدّت هذه الحجة بعمل (كأنّ)، وهي حرف[6].

١() الكتاب: ٢/ ٧٨.

٢() ينظر: التذييل: ٨/ ١٥٢. نقلًا عن ابن أبي الربيع في البسيط، ولم أقف عليه في كتابه.

(٣) ينظر: التذييل: ٨/ ١٥٢.

٤() ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٢-٢٣، والتذييل: ٨/ ٩٦.

(٥) ينظر: نتائج الفكر: ١٧٩.

٦() ينظر: التذييل: ٨/ ١٠١.

القول الثالث: أنّ ناصبه فعل محذوف تقديره: انظرْ، أو معنى تدلّ عليه الجملة السابقة[1]، وهو مذهب منسوب إلى سيبويه[2]، ومن نسبه أخذ بتفسير سيبويه[3]، وقد نُسب للبصريّين[4]، واختاره أبو حيّان[5].

وقد ميّز السهيليّ بين الأفعال المقدَّرة العاملة في الحال، فلم يُجِز إعمال معنى الإشارة؛ لأنّ (أُشير) ليس مشتقًّا من (هذا)؛ وبالتالي يجب إضمار فعل (انظرْ) وحده في الكلام؛ لدلالة حال المتكلّم عليه، فيكون عاملًا في الحال[6]، وقد ردّ حجّته أبو حيّان[7]، وعدل إلى حجّة أخرى، وهي أنّ اسم الإشارة لا يجوز إعماله، وكذا التنبيه؛ فلو أعملنا التنبيه، لأعملنا شيئًا لم يثبت له قطّ عمل؛ لأنّ قولك: هذا زيدٌ منطلقًا، الخبر (زيد) متّصف بالانطلاق، سواء انتبهت له أم لم تنتبه، وكذلك لو أعملنا الإشارة، لحكمنا على اسم الإشارة بأنّه (زيد) في حال الانطلاق فقط، والحقيقة أنّ المشار إليه بأنّه (زيد) ثابتة له الزيديّة، سواء أكان المشار إليه منطلقًا أم غير منطلق، واستدلّ على ذلك بتسوية سيبويه[8] بين المثالين: (هذا عبْدُ اللهِ منطلقًا)، و (هو زيدٌ معروفًا)، فكما لا يُدّعى في الضمير عمل، فكذلك لا يُدّعى في اسم الإشارة والتنبيه عمل[9].

القول الرابع: أنّ ناصبه الإشارة والتنبيه كلاهما؛ لتنزّلهما منزلة كلمة واحدة[10]، وعليه ظاهر قول الزجّاج[11]، والعكبريّ[12].

قال الزجّاج: «وإنّما تقول ذاك للذي يعرف زيدًا: هذا زيدٌ قائمًا، فيعمل في الحال التنبيه،

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٢، وأسرار العربية: ١٩١، والتذييل: ٨/ ٩٨

(٢) ينظر: التذييل: ٨/ ٩٨

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٧٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٨/ ١٥١.

(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٦) ينظر: نتائج الفكر: ١٧٩.

(٧) ينظر: التذييل: ٨/ ٩٨

(٨) ينظر: الكتاب: ٢/ ٧٨

(٩) ينظر: التذييل: ٨/ ١٥١.

(١٠) ينظر: اللمحة: ١/ ٣٧٩، وحاشية الصبّان: ٢/ ٢٦٨.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٤٦.

(١٢) ينظر: اللباب: ١/ ٢٨٩.

والمعنى: انتبهْ لزيد في حال قيامه، وأُشير لك إلى زيد حال قيامه؛ لأنّ (هذا) إشارة إلى ما حضر»[١].

ويحتمل أنّه لا يريد الجمع بين العاملين؛ لعدم التصريح بالجمع، إلّا أنّ ظاهر كلامه باستعمال (الواو)، يدلّ على الجمع، وكذلك الحال في نصّ العكبريّ[٢].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز، ووجه اعتراضه ترادف العاملين على معمول واحد، حيث لا يجوز التنازع في الحال عنده[٣].

وأنبّه إلى أنّ هناك من ذهب في هذه المسألة إلى أنّ (قائمًا) أو نحوها ليس حالًا، كالأخفش[٤]، والكوفيّين[٥] ذهبوا إلى النصب على غير الحال – وهو التقريب – وغيرهم ذهبوا إلى الرفع[٦]، ممّا ليس محلّه هذه المسألة.

وأرى أوّلًا أنّ الوجه الأوّل يؤول إلى الوجه الثالث، فإعمال الحروف التي بمعنى الأفعال، يؤول إلى تقديرها بأفعال، وأرى ما نصّ عليه ابن يعيش[٧] من ضرورة تقدير فعلٍ واحد محذوف تدلّ عليه الجملة السابقة، حتى لو كان العامل اسم الإشارة، أو حرف التنبيه.

ويصحّ عندي ثانيًا اعتراض ابن الخبّاز؛ لأنّه لا يتسلّط عاملان على معمول واحد، ولو صحّ عملهما فيه لكان من التنازع، ولا تنازع في الحال[٨].

١() معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٦٤.
٢() ينظر: اللباب: ١/ ٢٨٩.
٣() ينظر: توجيه اللمع: ٢٠٣.
٤() ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٨٤.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١١٢، ومجالس ثعلب: ١/ ٤٢-٤٣، وشرح الجمل: ١/ ٣٦١، والتذييل: ٨/ ١٥١.
٦() ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٦٤، ومختصر في الشواذ: ٦٥.
(٧) ينظر: شرح المفصّل: ٢/ ٥٨.
٨() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٥٣-١٥٤.

المبحث الثالث:
اعتراضاته على العلل

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: علّة دخول التنوين الأسماء:

قال ابن الخبّاز: «... واختلف النحويون في علة دخول التنوين الأسماء، والأقوال في ذلك أربعة:

الأول: أنّه علامة للأخف الأمكن، وذلك لأنهم فرّقوا بين ما أشبه الفعل وبين ما لم يشبه الفعل بالتنوين، وزادوه على ما لم يشبه الفعل؛ لأنه أخف وأحمل للزيادة.

والثاني: أنّه فارق بين الاسم والفعل، وهذا باطل؛ لأن الاسم والفعل معروفان بدون التنوين.

والثالث: أنّه فارق بين المنصرف وغير المنصرف، وهذا باطل، لأن المنصرف هو المنون، وغير المنصرف هو غير المنون، فصار المعنى أن التنوين فارق بين المنون وغير المنون.

والرابع: أنّه فارق بين المفرد والمضاف، وهذا باطل، لأن ما فيه الألف واللام مفرد، ولا يدخله التنوين»(١).

الدراسة:

التمس النحاة علةً لدخول التنوين على الأسماء – وهو الأصل(٢) – دون بعضها، ودون الأفعال كلها، والأقوال **في ذلك خمسة:**

الأول: أنّه علامةٌ للأخف الأمكن: فالزجّاج(٣)، وابن جني(٤)، والباقولي(٥)، والشريف

(١) توجيه اللمع: ٢٤.

(٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١، ٢، والعلل في النحو: ٩٤ ٢، واللباب: ١/ ٥٠٠، وألفية ابن معط: ٦ ٢، شرح قطر الند ى: ٢٩، ٣٩٣.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١.

(٤) ينظر: اللمع: ٩ ٥ ٦٠.

(٥) ينظر: شرح اللمع: ٢١٧.

الكوفي( )، وابن معطٍ( )، وابن الخباز( )، وابن مالك( )، قد اختاروا رأي سيبويه أنّ التنوين علامة للأخف الأمكن( )، وهو العلة التي ذكرها ابن الخباز أولًا، وأقرّها( )، وقد فُسّر معنى قوله (الأمكن) ( ) بأنه المستوفي التمكين وهو ما استحق التنوين لأن هناك من الأسماء ما هو متمكن لا يستحق التنوين؛ لثقله، وهو المشبه بالفعل (أي: غير المنصرف)( ).

الثاني: أنّه فرق بين الاسم والفعل – وهو رأي الفراء والكسائي( ) – فهي ترجع للمعنى الأول، كما أوضح ذلك الزجاجيّ( ).

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز الأول، ووجه اعتراضه أنّ الاسم والفعل معروفان بدون التنوين( ).

الثالث: أنّه فرق بين المنصرف وغير المنصرف، وهو رأي الفراء أيضًا( )، والبصريين( )، وقد وافقهم الورّاقُ( ).

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز الثاني، ووجه اعتراضه أنّه لا يرى ذلك علةً؛ لأنه لا يحمل معنى زائدًا على كونه فرقًا بين المنون وغير المنون( )؛ لأنه من تعليل الشيء بنفسه.

الرابع: أنّه فارق بين المفرد والمضاف( )، ونسَبَه الزجاجي إلى بعض الكوفيين( )، وأضاف

(١) ينظر: البلـ ن: ٨ ٣٧ ٣٨.
(٢) ينظر: ألفية ابن معط: ٦٢.
(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤.
(٤) ينظر: ألفية ابن مالك: ٤٣
(٥) ينظر: الكتاب: ٨ ٢٢.
(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤.
(٧) الكتاب: ٨ ٢٢.
(٨) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١.
(٩) ينظر: اللامات للزجاجي: ٥٠
(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧.
١() ينظر: توجيه اللمع: ٢٤.
(١) ينظر: التبيين: ١٧٣.
(١) ينظر: اللامات للزجاجي: ٥٠
(١) ينظر: العلل في النحو: ٢٩٤.
(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤.
(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧، والتبيين: ١٧٣.
(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧.

أبو حيان إلى الكوفيين قطربًا(١)، والسهيلي(٢).

وهذا القول يُعدُّ وجهًا من الأوجه التي يدخل التنوين فيها على الأسماء(٣)، وليس علةً(٤)، وهي تؤول إلى معنى العلة الأولى أيضًا كما سيتضح بعد قليل(٥)، فمن الأوجه دخوله على المفرد الذي يسمى مفردًا إذا قُطع عن الإضافة والتعريف وكان منصرفًا(٦)؛ لأن التنوين لا يدخل على هذا النوع من المفرد إلا إذا خلا من الألف واللام، أي: كان نكرة وكان منصرفًا، فكأنّه لما كان الأصل في التنوين ألا يدخل إلا على النكرات المنصرفة، لم يُحتج إلى تقييده بالنكرة(٧).

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز الثالث في هذه المسألة، ووجه اعتراضه أنّ ما فيه (الألف) و (اللام) مفرد، ولا يدخله التنوين(٨).

الخامس: أنّه فارق بين الأسماء المعرفة، والنكرة، نحو: سيبويه، وعمرويه، إذا نُكِّر نُوِّن، وإذا عُرِّف لم ينوَّن(٩)،فهذا الوجه يرُدّ بما يرُدّ به سابقه؛ لأنّ الأصل في التنوين ألا يدخل إلا على النكرات المنصرفة؛ فلم يُحتج إلى تقييده بالنكرة(١٠). وقد صُنِّف هذا النوع من التنوين نوعًا يسمىٰ تنوين التنكير، فلا يدخل في تنوين التمكين(١١)، وباعتقاديّ أنّه لم يعرِض له ابن الخبّاز؛ لذلك!

---

(١) هو: أبو عليّ، محمد بن المستنير، سُمي قطربًا؛لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول: إنما أنت قطرب ليل، والقطرب دويبّة تدب، كان يؤدب ولد أبي دلف، من آثاره: (إعراب القرآن) و(المثلث)، توفي سنة (٢٠٦ هـ) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٨، والفهرست: ٥٨.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٦٦٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧، شرح اللمع للواسطي: ١٥.

(٤) ينظر: التبيين: ١٧٥.

(٥) ينظر الصفحة التالية لهذه.

(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧، شرح اللمع للواسطي: ١٥.

(٧) ينظر شرح اللمع للواسطي: ١٥.

(٨) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤.

(٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٨.

(١٠) ينظر شرح اللمع للواسطي: ١٥.

(١١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٩٤/٢، ٤٩٥، كشف المشكل: ١٩٩/٢، شرح الجمل: ٣٦/١، ٣٧، وارتشاف الضرب: ٦٦٧/٢، والجنى الداني في حروف المعاني: ١٤٥، وشرح الكافية: ١٤٣٧/٣، همع الهوامع: ٢٥/١، وتسهيل الفوائد: ٢١٧.

وهناك أنواع أخرى وأقسام للتنوين[1]، مثل أن يكون التنوين عوضًا عن محذوف، كجوارٍ وسوارٍ[2]. وهذا ليس من قسم[3] تنوين التمكين الذي أنا بصدده، وتنوين التمكين هو الأصل إذا أُطلق التنوين[4].

والحقّ – كما تبيّن لي – أنّ جميع الأوجه السابقة لتنوين التمكين هي أوجه ومعانٍ يدخل من أجلها التنوين على الاسم، وتبقى العلة العامة لدخول التنوين عليه أن يكون علامةً لما هو أخفّ، وأمكن في الاسمية عند وضع الفرق بينه وبين غيره.

فالمتمعّن في جميع الأوجه التي ذُكرت علةً لدخول التنوين الأسماء[5]، سوف يلحظ أن التنوين في كل وجه يلحق الأخف منهما، فمن المعلوم مثلًا أنّ الاسم أخفّ من الفعل[6]، وأن المنصرف غير المشبه بالفعل أخفّ من الممتنع من الصرف لشبهه بالفعل[7]، وأن النكرة (المفردة) أخف من المفرد سواءٌ أكان معرّفًا بالألف واللام أم بالإضافة[8]، والنكرة (المنصرفة) أخف من المعرّف غير المنصرف، فالقول بأنّ التنوين فرق بين المفرد والمضاف مع قيود المفرد كلها (أن يكون نكرة منصرفًا غير مضاف ولا معرّف بالألف واللام)[9]، لا حاجة لذلك وهو يجمعها قول واحد وهو الخفة والتمكن، فيبقى المعنى الأول هو الصحيح والأعمّ لعلة دخول التنوين الأسماء[10]، وهو الذي اختاره ابن الخباز وهو (القول بأن التنوين علامة للأخف الأمكن)[11]. وكلها تدور في فلك واحد، وهو (استحقاق الأسماء للتنوين لأنها الأخف)[12].

---

(١) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢ + ١٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ ٢+ ١٤، وارتشاف الضرب: ١ ٦٧٦ ٦٧١

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧، ٩٨، والكافية: ٥٦

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١ ٩٦٦، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١ ٨٨٨، وتمهيد القواعد: ٨ ٣٩٥٩

(٤) ينظر: الصفحة السابقة من البحث.

(٥) ينظر: التبيين: ١٧٣، ١٧٤، والبيان: ١ ٣٨

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١ ١٥٩، وارتشاف الضرب: ١ ٦٦٧

(٧) ينظر: توجيه اللمع: ٢٥

(٨) ينظر: التبيين: ١٧٥

(٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٧

(١٠) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤

(١١) ينظر: المصدر السابق نفسه.

وثمّةَ ملحوظةٌ لديّ سبق العكبري إلى معناها( )، وهي: أن بعض ما ردّ به ابن الخباز الأقوال المذكورة مقبول وبعضه غير مقبول، فقول ابن الخباز ببطلان قول من قال بعلة دخول الأسماء التنوين أنه فارق بين المنصرف وغير المنصرف، لأن المنصرف هو المنون، وغير المنصرف هو غير المنون، فصار المعنى أن التنوين فارق بين المنون وغير المنون( )، غير مستقيم، وبرأيي[٢] ليس لهذا السبب يُردّ هذا القول (وهو قول الفراء)، والأَوْلى حمله على المعنى الصحيح، لا على ظاهر اللفظ؛ لأنّ ظاهره تعليل الشيء بنفسه ، وتفسير ذلك أنّ العلة في منع غير المنصرف من الصرف (أي: منعه التنوين) هو شبهه بالفعل( )، فيكون المعنى فارق[٣] بين الشبيه بالفعل وغير الشبيه، أو بين الخفيف (المنصرف) والثقيل (غير المنصرف)( )؛ لأنه هو المقصود في[٤] المعنى، غير أن هناك من الأسماء ما لا يشبه الفعل ولا يُنون لثقله، كالعلم الأعجمي، فيكون هذا القول مردودًا لهذا السبب وليس لما ذكر ابن الخبّاز( )[٥].

(١) ينظر التبيين: ١٧٤.

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية ٣٦

(٤) ينظر: البلا نـ: ٨/ ٣٧

(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤.

المسألة الثانية: توجيه الرفع والنصب في باب (كان):

قال ابن الخبّاز: «ويُسمّى المرفوع اسم (كان)؛ لأنّه اسم عملت فيه، فأُضيف إليها للملابسة، ويُسمّى المنصوب الخبر؛ لهذه العلّة، ومن ظنّ الأمر غير ذلك فقد أخطأ»[١].

الدراسة:

اختلف النحاة في المرفوع والمنصوب في باب (كان) الناقصة، وتسميتهما على **ثلاثة أوجه:**

الوجه الأوّل: أنّ المرفوع لا تعمل فيه (كان)؛ فهو باقٍ على رفعه مبتدأً، وأنّ المنصوب ينتصب على الحال، وهو مذهب الكوفيّين[٢].

وحجتهم من ثلاثة أوجه[٣]:

١/ أنّ الفعل المتعدي إذا كان مسندًا لاثنين فإنه ينصب الواحد والجمع نحو: ضربا رجلًا، وضربا رجالًا، وإذا لم يكن متعدّيًا وجب أن يكون منصوبًا نصب الحال، لا نصب المفعول.

٢/ أنّه يمكن أن تَكْنِي في (ضربتُ أخاك)، فتقول: فعلتُ بأخيك، ولا تكني في (كنتُ أخاك)، فلا تقول: فعلتُ بأخيك.

٣/ أنّه يحسن أن تقول: كان زيدٌ في حالة كذا؛ فدلّ على أنّه نصب على الحال.

وقد أجاب الأنباريّ عن هذه الحجج ببسط، وتفصيل[٤].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز، وقد تبيّن أنّه يريد باعتراضه الكوفيّين، ووجه اعتراضه أنّ الاسم والخبر قد عملت (كان) فيهما؛ للملابسة، ومعنى الملابسة: ورود اتّصالهما مضمرين بها، وما ذهب إليه الكوفيّون ليس من شأنه الملابسة؛ فأمّا كونها لا تعمل في المرفوع، فتنتفي فيه الملابسة؛ لأنّ الاسم لا يُضمر بما لا يعمل فيه، ومن شأن المرفوع في هذا الباب أنه قد يرد ملابسًا لـ (كان)، باتّصاله مضمرًا بها؛ فالمعمول يلابس العامل، وأمّا كون المنصوب (حالًا)،

(١) توجيه اللمع: ١١١.

٢() ينظر: الإنصاف: ١/ ٨٢١، والتبيين: ٢٩٥، والهمع: ١/ ٣٥٣.

٣() ينظر: الإنصاف: ١/ ٨٢١.

٤() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٨٢٥، ٨٢٨.

فتنتفي فيه الملابسة كذلك؛ لأنّ الحال لا يُضمر، ومن شأن المنصوب في هذا الباب ملابسة الفعل أحيانًا؛ لوروده مضمرًا في الفعل[١].

ووجه اعتراض ابن الخبّاز يؤول إلى وجه اعتراض العكبريّ من وجه، وهو أنّ الحال له أحكام لا تتحقّق في المنصوب ها هنا، وانتفاء الحكم يدلّ على انتفاء المحكوم عليه، وذكر منها عدم اتّصال الحال بالفعل – وهذه هي الملابسة المقصودة لدى ابن الخبّاز – وقد ذكر هذه الأحكام مفصّلة في كتابه التبيين[٢]، مع ذكر من ردّه، وجوابه عنه.

الوجه الثاني: أنّ المرفوع يُسمّى اسمها، وربّما يُسمّى فاعلًا مجازًا؛ لشبهه به، وأنّ المنصوب ينتصب على الخبر (خبر كان)، وربّما يُسمّى مفعولًا مجازًا؛ لشبهه به، ولكنّ (الاسم) و (الخبر) هما الاستعمال الأشهر[٣]، وهو مذهب سيبويه[٤]، والبصريين[٥].

قال سيبويه: «هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»[٦].

وقال في موضع آخر – والشاهد فيه تسمية المنصوب خبرًا –: «وتقول: أسفيهًا كان زيدٌ أم حليمًا، وأرجلًا كان زيدٌ أم صبيًّا؟ تجعلها لـ (زيد)؛ لأنّه إنّما ينبغي لك أن تسأله عن خبر ما هو معروف عنده، كما حدّثتَه عن خبر مَن هو معروف عندك؛ فالمعروف هو المبدوء به»[٧].

وقال المبرّد: «وهذه أفعال صحيحة، كـ (ضرب)، ولكنّا أفردنا لها بابًا؛ إذ كان فاعلها، ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد»[٨].

وحجّتهم أنّهما يقعان ضميرين، مُلابسين للفعل، والضمائر لا تقع أحوالًا[٩].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ١١١، والهمع: ١/ ٣٥٣

٢() ينظر: ٢٩٥ ـ ٣٠١

٣() ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٣٢٧، وتوجيه اللمع: ١١١، شرح التسهيل: ١/ ٣٣٧، والهمع: ١/ ٣٥٣

٤() ينظر: الكتاب: ١/ ٤٥، ٤٨

٥() ينظر: المقتضب: ٤/ ٨٦، والإنصاف: ١/ ٨٢١، والتبيين: ٢٩٧

٦() الكتاب: ١/ ٤٥

٧() المصدر السابق: ١/ ٤٨.

٨() المقتضب: ٤/ ٨٦

٩() ينظر: الإنصاف: ١/ ٨٢٣ ـ ٨٢٥، وتوجيه اللمع: ١١١

الوجه الثالث: أنّ المرفوع ارتفع تشبيهًا له بالفاعل، وأنّ المنصوب انتصب تشبيهًا له بالحال، وهو مذهب منسوب إلى الفراء[١].

وما وقفت عليه من كلام الفرّاء خلاف ما نسب إليه، حيث سمّى المبتدأ والخبر اللذين دخل عليهما النواسخ سمّاهما: اسمًا وخبرًا عند قوله تعالى: ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾[٢]، فقال: فإذا كان الفعل يريد اسمًا وخبرًا... قالوا متى نراك خارجًا، ومتى نظنّك خارجًا؟»[٣].

وأمّا قول الفرّاء: «وتميم تقول: (وكائن) كأنّها (فاعل) من كنتُ»[٤]، فليس هذا دليلًا علىٰ هذا المذهب؛ لأنّه يريد بـ (فاعل) الصيغة والوزن، لا الارتفاع.

وقد تبيّن لي أنّ الحقّ مع ابن الخبّاز الذي يميل إلى قول البصريّين؛ لما ذكر من الملابسة؛ وبذلك صحّ عندي اعتراضه.

١() ينظر: التصريح: ١/ ٢٣٣، والهمع: ١/ ٣٥٣.

(٢) الآية:(٧) من سورة العلق.

٣() معاني القرآن: ٣/ ٢٨٧.

٤() ينظر: لغات القرآن: ١٠١.

المسألة الثالثة: علّة امتناع تنوين المضاف:

قال ابن الخبّاز:«...ولا يجوز تنوين المضاف، واختلف النحويون في علة ذلك، فذهب الكوفيون إلى امتناعه، لأنّ التنوين والإضافة خصيصتان، فلم يجتمعا، وهذا باطلٌ بقولنا: قُرَيْشيّ؛ فإنّا قد جمعنا بين التصغير، وياء النسب، وهما خصيصتان.

وذهب البصريون إلى أنهما لم يجتمعا؛ لأن التنوين يوجب الانفصال، والإضافة توجب الاتصال، فتناقضا.

وقيل: إن المضاف إليه يُعرِّف المضاف؛ فجرى مجرى اللام، فلم يُفصلْ بينهما»(١).

الدراسة:

يُمنع الاسم من التنوين لثمانية أسباب(٢)، منها الإضافة(٣).

أمّا الاعتراض في هذه المسألة، فهو في علّة امتناع تنوين المضاف، فمن المعلوم أنّ الإضافة والتنوين لا يجتمعان(٤)، وقد ذكر ابن الخبازْ في النصّ السابق ثلاثة أقوال، معترضًا على قول الكوفيين في هذا النص(٥)، ومختارًا لقول البصريينْ في موضعٍ آخر(٦).

وقد اختلف النّحاة في هذه المسألة على **أربعة أقوال**:

القول الأول: أنّ امتناع تنوين المضاف؛ لئلا تجتمع في الاسم خصيصتان من خصائص الاسم، وهما: (التنوين، والإضافة)، وهو قول الكوفيين(٧)، وردّه ابن الخباز بـ «قُريشيّ» حيث إنّه يجتمع فيها التصغير، وياء النسب، وهما خصيصتان من خصائص الاسم.

ولم يبْعُد المبرِّدُ عن هذا القول كثيرًا، حيث يقول: «... ولا تُدخِل في الأول ألفًا ولامًا،

(١) توجيه اللمع: ٢٦٤.
(٢) ينظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد: ٢٦٧.
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٩.
(٤) ينظر: الأصول: ٢/ ٥
(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٢٦٤.
(٦) ينظر: المصدر السابق: ٢٥.
(٧) ينظر: توجيه اللمع: ٢٦٤.

وتَحذف منه التنوين؛ وذلك أنّ التنوين زائدٌ في الاسم، وكذلك الإضافة، والألف واللام، فلا يحتمل الاسم زيادتين»(١).والجامع بين علة المبرِّد وعلة الكوفيين من قبيل أن كلتا العلامتين: (التنوين، والإضافة) متساويتان في المعنى الذي أرادوه فكرهوا الجمع بين شيئين لمعنى واحد.

وقال ابن الأنباريّ: «... فلا يُجمع بين التنوين، والإضافة في اسم واحد؛ لأن علامة الأسماء ثلاثة: الألف واللام، والتنوين، والإضافة، ولا يجتمع دليلان منهنّ في اسم واحد، قال الله تعالى: ژ ڻ ڻ ژ(٢)، فأَدخل الألف واللام في (ٱلصَّالِحَات)، ولم يُنوّن، وأدخل التنوين في (قَانِتَاتٌ)، ولم يُدخل الألف واللام.

وإنما لم يجمع بين دليلين منهما؛ لأنّ من شأن العرب الاختصار والإيجاز؛ فاكتفوا بالدليل من الدليلين، ولم يجمعوا بينهما»(٣).

ومن نظائر علة المبرِّد وعلة الكوفيّين التي تُرجِّح قولهم، أنّ سيبويه(٤)، والفارسي(٥)، وابن يعيش(٦)، حذفوا التنوين والنون (نظيرة التنوين) من اسم الفاعل المفرد والمثنى والمجموع المتصل بالضمير، في «ضاربُك، وضارباك، وضاربوك»؛ كراهة الجمع بين شيئين متشابهين، بالنظر إلى كونهما (النونين) زائدتين متصلتين بالاسم، ولا تنفصلان عنه، ولا يُتكلَّمُ بهما وحدهما، ومحلُّهما آخر الكلمة، وكذلك الضمير المتصل، فلما كان بينهما من المقاربة لم يجتمعا(٧)، ونظير ذلك أنّ الإضافة والتنوين عند الكوفيّين لا يجتمعان؛ لأنهما لمعنى واحد بالنظر إلى كونهما من علامات الاسم.

وقد يُردُّ على من احتجّ بعلة سيبويه، والفارسيّ، وابن يعيش السابقة بأنّ الجمع بين التنوين والضمير هو من قبيل التناقض، وليس من قبيل التشابه بالنظر إلى إفادتهما في الاسم، فالضمير المتصل يُشعر أنّه من تمام الأول (المضاف)، ودخول التنوين أو النون يُشعر بانفصال الأول عن الثاني، فهما متناقضان في الدخول من جهة أن الضمير هو الاسم الثاني نفسه، أما التنوين فهو

(١) المقتضب: ٤/ ١٤٣.
(٢) من الآية:(٣٤) من سورة النساء.
(٣) إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم: ٣٥٨- ٣٥٩
(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٨٧، ١٨٨.
(٥) ينظر: التعليقة: ١/ ١٣٧.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٤.
(٧) ينظر: الكتاب ١/ ١٨٧،١٨٨، شرح المفصل: ١/ ١٢٤.

يفصل الأول عن الثاني؛ فكان الجمع بينهما من قبيل التناقض[1].

وبذلك قد تُرجِّح هذه العلة قول البصريين الآتي ذكره الآن، ويتبدّل الأمر بأن يكون من نظائرها.

القول الثاني: أنّ امتناع تنوين المضاف؛ لئلا يجتمع في الاسم متناقضان، وهما: (الانفصال، والاتصال)؛ وذلك لأنّ التنوين دليل الانفصال، وتمام الاسم الواقع عليه، والإضافة دليل الاتصال، ودليل احتياج الأول إلى الثاني – عدا الإضافة غير المحضة (اللفظية)[2]؛ فحذف التنوين حينئذٍ لضربٍ من التخفيف؛ بدليل أنّ حالها قبل التنوين وبعده سواء[3]– وهو قول البصريين[4]، واختيار ابن الخباز أيضًا، ومما يدلُّك على اختياره مذهبَهم قوله في موضع آخر من كتابه (توجيه اللمع): «وإنما حذف التنوين من الإضافة؛ لأنّ التنوين يدلّ على الانفصال، والإضافة تدلّ على الاتصال، فتناقضا. وقال الكوفيّون: لم يجتمعا؛ لأنّهما من خصائص الأسماء»[5].

وإلى قول البصريين ذهب الباقولي[6]، والشريف الكوفي[7]، وابن بابشاذ[8]، وأبو المحاسن المهلَّبيّ[9]، والعكبري[10]، وابن الحاجب[11]، وابن مالك[12]، والرضيّ[13]، وغيرهم[14].

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٩٠

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١١٨، ١١٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٦٥ + ١٦٦، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٩٠، شرح المفصل: ٣/ ١٢٢، ١٢٣، والبسيط: ١/ ١٠٣١.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٢٦٤.

(٥) توجيه اللمع: ٢٥.

(٦) ينظر: شرح اللمع: ٢٢٠، ٥٢٩

(٧) ينظر: البلغة: ١/ ٣٨

(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسِبة: ١/ ١٠٥.

(٩) ينظر: نظم الفرائد: ٢٧٠.

هو: أبو المحاسن مهذب الدين مهلَّب بن الحسن المهلّبي، كان قاضيًا بالبهنْسا، قرأ النحو على ابن برّي، وعلى جماعة، من آثاره: (الجواهر المنثورة)، و(نظم الفرائد)، توفي سنة(٥٨٣ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٣٠٤، وهدية العارفين: ٢/ ٤٨٥

(١٠) ينظر: اللباب: ١/ ٣٨٧

(١١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٩٠

(١٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٢٦.

(١٣) ينظر: شرح الكافية: ١/ ١٩٨، ٨٧٧

(١٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ١/ ٧٢٩، ٧٣٠، والصفوة الصفية: ١/ ٦٩٠، والتصريح: ١/ ٦٧٣.

قال ابن بابشاذ: «وإنّما لم يُجمع بين الألف واللام، والتنوين من قِبَل أن الألف واللام دليل التعريف، والتنوين في الأصل دليل التنكير؛ فلم يجمع بينهما... وكذلك الإضافة لا يُجمع بينها وبين التنوين؛ لأن التنوين دليل الانفصال، والإضافة دليل الاتصال، ولا يكون الشيء متصلًا منفصلًا في حالٍ واحد»(١).

القول الثالث: أنّ التنوين دليل التنكير، والإضافة دليل التخصيص، فلم يجتمعا؛ وقد ذهب إليه الشريف الكوفيّ(٢)، والعكبريّ أضاف علّةً أخرى إضافةً إلى العلة السابقة في (القول الثاني)؛ حيث يقول العكبريّ: «وإنما حُذف التَّنوين من الأوَّل لوجهين، أحدُهما: أنّ التَّنوين يدلُّ على انتهاء الاسم، والإضافة تدلُّ على احتياج الأوّل إلى الثّاني؛ فلم يجتمعا. والثَّاني: أنَّ التّنوِين في الأَصل يدلُّ على التنكير، والإضافة تُخصّص، فلم يجتمعا»(٣).

القول الرابع: أنّ المضاف إليه بمنزلة الألف واللام في التعريف – وفي كونه كالكلمة الواحدة مع ما يدخل عليه – فهما (أي: المضاف إليه واللام) متساويان، والتنوين قد عُلم أنّه دليل الانفصال؛ فامتنع منه لئلا يفصل الاسم عن تعريفه (أي: يفصل المضاف عن المضاف إليه)؛ حيث يقول ابن الخبّاز: «وقيل: إن المضاف إليه يُعرِّف المضاف؛ فجرى مجرى اللام، فلم يُفصلْ بينهما»(٤)، وهذا القول له أصل تحمل فحواه كتب النحاة(٥)، لكنه حسب اطلاعيْ ليس مذكورًا على سبيل العلّة عند غير ابن الخبّاز(٦).

ولو تمعّن القارئ في هذا القول لوجده مبنيًّا على محصَّل القول الثاني (قول البصريين) وعلى مُسلَّمات القول الأول والثاني وهما: اكتساب التعريف من المضاف إليه – عدا الإضافةَ اللفظية – وتساوي اللام والمضاف إليه في المنزلة والتعريف، وبما أنهما كذلك فالأصل أن لا يصحَّ الفصل بين

(١) شرح المقدمة المحسبة: ١/ ١٠٥.

(٢) ينظر: البيان: ١/ ٣٨.

(٣) اللباب: ١/ ٣٨٧.

(٤) توجيه اللمع: ٢٦٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٣٥، والمفصل: ١٠١، والبيان: ١/ ٣٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ١٧٧، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٨٨.

(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٢٦٤.

المعرَّف، والمعرِّف بالتنوين أو بغيره[1]، فهو قولٌ يجمع بين القولين، وجدتُه مبثوثًا في قولي البصريين والكوفيين السابقين، ولم أقع على هذا القول مجموعًا فيما وقع بين يديّ من مراجع، ولم أجده منوطًا بالعلّة، وأرى أنه تنقضه الإضافة اللفظية؛ لأنها لا تكتسب من المضاف إليه تعريفًا.

وقد يقول قائل: إنّ قول ابن الخبّاز: «وقيل: إن المضاف إليه يُعرِّف المضاف؛ فجرى مجرى اللام، فلم يُفصلْ بينهما»[2]، ليس قولًا من الأقوالْ بالعلة، ولا يدخل في المسألة، وإنّما هو بداية حديثٍ جديدٍ عن باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فهو قولٌ محتمل، وهذا الشكّ وارد، لكن ما أوقعني بتوهم أنه علّة من العلل أمران:

١/ هو قوله (وقيل:...) بعد ذكره لقولي البصريين والكوفيين.

٢/ ما جاء بعد (قيل) من تعريف المضاف إليه للمضاف لا يشكّ به أحد، ويسوغ أن يكون الكلام علّة قد قيل بها؛ ولذلك لم يُفصل بينهما بالتنوين والله أعلم؛ لذلك يبقى الأمر محتملًا، يفتح جدلًا لدراسة أخرى.

(١) ينظر: البيان: ١/ ٣٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ١٧٧

(٢) توجيه اللمع: ٢٦٤.

المسألة الرابعة: علّة زيادة التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث في الأعداد من ٣ إلى ١٠:

قال ابن الخبّاز: «الوجه الثاني: جموع التكسير لا فرق بين المذكر والمؤنّث إلّا في القليل، فأرادوا الفرق بينهما، وكان المذكر أحمل للزيادة.

الوجه الثالث: أنّ زيادة التاء مع المذكر ليست تذكيرًا، وطرحها مع المؤنث ليست [١] تأنيثًا، كما توهّم جمع ممن رأيناه جاهلًا بالعربية، وإنّما زيادة (التاء) مع المذكر للتأنيث، فهو مؤنث بعلامة، وطرح التاء من المؤنث كطرحها من (عَيْنٍ) و (أَتَانٍ)، وهما مؤنّثان، وإنْ لم تكن فيهما التاء، وقد وضع الحريريّ[٢] هذه المسألة في المقامة الرابعة والعشرين، وألغزها، فقال: (وفي أيّ موطن تلبس الذُّكْرَانُ براقع النِّسْوَانِ، وتبرز ربّات الحِجَالِ بعمائم الرجال)[٣]، وأوْهَم كلامه جماعة[٣] من الضّعفةِ في العلم أن زيادة التاء للتذكير، وحذفها للتأنيث، والأمر على ما عرّفتُك»[٤].

الدراسة.

ذكر ابن الخبّاز ثلاثة أوجه للنحويين في تعليل زيادة تاء التأنيث في العدد مع المذكر، وطرحها مع المؤنث، معترضًا على الوجه الثالث، وهو أنّ زيادتها لأجل التذكير، وطرحها لأجل التأنيث، كما توهّم جماعة من الضّعَفة في العلم على حدّ قوله، ويرى ابن الخبّاز أن زيادتها تأنيثٌ بعلامة، وطرحها تأنيثٌ بغيرِ علامة، فالأصل عنده في كلتا الحالتين هو التأنيث[٥].

وفي هذه المسألة يجب ملاحظة ما يلي:

١/ أنّ المذكر أخفّ من المؤنث، ويحتمل الزيادة.

٢/ أنّ المذكر هو الأصل، والمؤنث فرع.

٣/ أنّه كثيرًا ما يلي العدد جموع التكسير، وهي مُؤنَّثة في الغالب، وتستعمل لجماعة الإناث والذكور على حدٍّ سواء وقد احتيج هنا للتمييز لأيِّهما تُثبت التاء (لعدد المذكر، أم لعدد المؤنث).

٤/ أنّ أصل العدد كلَّه مؤنثٌ[٦].

١() (ليست) في توجيه اللمع بتحقيق عبد الله الحاج، ولم أجد نسخة من (ليس) كما في توجيه اللمع بتحقيق فايز زكي.

٢ () هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، كان غاية في الذكاء والفطنة وتصانيفه تشهد بفضله، وكفاه شاهدًا المقامات التي أبرّ بها على أقرانه وأوائل، قرأ على الفضل القصباني، من مصنفاته: (درّة الغواص في أوهام الخواص)، و(الملحة)، و (شرحها)، مات سنة(٥١٦ هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٧٨، وبغية الوعاة: ٢٥٧، ٢٥٩.

(٣) مقامات الحريري: ١٩٤.

(٤) توجيه اللمع: ٥٠٧

(٥) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٦) ينظر: الجمل: ١٢٥.

وحول هذه الأمور دارت أقوال النحويين في تعليل هذه المسألة، فقد اتفقوا على كونها للفرق بين المذكر والمؤنث، واختلفوا في تفسير هذا الفرق **على ثمانية أوجه:**

الوجه الأول: أنّ أصل العدد – قبل تعليقه بالمعدود – أنْ يكون مؤنثًا بالتّاء، نحو: ثلاثة، أربعة، ونحوهما، وقيل: إنَّه مؤنثٌ؛ لأنّه بمعنى الجماعة، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصلٌ وفرعٌ (الأصل هو المذكر، والفرع هو المؤنث) جُعل الأصل للأصل؛ لذلك أُثبتت العلامة، والفرع للفرع؛ لذلك أُسقطت العلامة؛ فمن أجل هذا قلت: ثلاثةُ رجالٍ، وأربعُ نسوةٍ، قال الله تعالى: ﮋ ئائەئەئو ئوئۇئۇ ﮊ(١)، وقال: ﮋ ۋ ۋ ۈ ۈ ﮊ(٢)، وقال: ﮋ □□□□□□□□□□□□ ﮊ(٣)، وقال: ﮋ ۋ ۋ ۉ ۉ ې ې ې ې ﮊ(٤)، وهكذا(٥).

وإليه ذهب الجزوليّ(٦)، وابن يعيش(٧)، وابن مالك(٨)، وابن الصائغ(٩)، والمراديّ(١٠)، وناظر الجيش(١١).

الوجه الثاني: أنّه لما أُريد الفرق بين المذكّر والمؤنّث، وكان المذكّر أخفّ من المؤنّث، أسقطوا

---

(١) من الآية: (٧) من سورة الحاقة.

(٢) من الآية: (١٠) من سورة فُصِّلَت.

(٣) من الآية: (١٩٦) من سورة البقرة.

(٤) من الآية: (٢٧) من سورة القصص.

(٥) ينظر: الجمل: ١٢٥، وأسرار العربية: ٢١٨، وشرح المفصل: ٦/ ١٨ - ١٩، وشرح الجمل المنسوب لابن هشام: ٢٠٦.

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٧١.
هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النسب، كان إمامًا في القراءات، والنحو، واللغة، فاضل ديّن، قرأ النحو على ابن برّي، من آثاره: (المقدّمة الجزوليّة)، توفي سنة (٦٠٥ هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٧٨ - ٣٨٠، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٨ - ٤٩١.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ١٨ - ١٩.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٨.

(٩) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٠٢.
هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن الصائغ، كان حسن الأخلاق، لطيف المحاورة والمحاضرة، فاضلًا بارعًا بالنظم والنثر، أقرأ الناس العربيّة والعروض والأدب زمانًا، من آثاره: (شرح ملحة الإعراب) و(شرح الدريديّة)، وله ديوان شعر، توفي سنة (٧٢٠ هـ). ينظر: فوات الوفيات: ٣/ ٣٢٦، والبداية والنهاية: ١٤/ ٩٨.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد: ٤/ ١٣١٩.

(١١) ينظر: تمهيد القواعد: ٣/ ٢٤١٥.
هو: محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدايم الحلبي، المعروف بـ (ناظر الجيش)، كان صالحًا فاضلًا، وله سماع عال، لازم أبا حيّان والتبريزي، من آثاره: (شرح التسهيل)، (شرح التلخيص في المعاني والبيان)، توفي سنة (٧٧٨ هـ). ينظر: النجوم الزاهرة: ١١/ ١٤٣ - ١٤٤، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٣٧.

التاء من المؤنّث لِيعتدِلا[1]، جاء في شرح الجملِ المنسوب لابن هشام: «أنّ المذكر أخفّ من المؤنث؛ لأنّ التأنيث فرع داخل على التذكير، وأنَّ العدد أثقل مِن الواحد؛ لأنّ العدد فرع داخلٌ على الواحد، فلمّا اجتمع في عدد المؤنث ثقلان: ثقل التأنيث وثقل العدد، خفّفوه بأنْ أسقطوا منه الهاء على عدد المذكر؛ لأنه أخفّ من المؤنث؛ ليكون يثقل مع خفيف، ويخفّف الثقيل»[2]، وقد نسَبَه الوراق إلى سيبويه[3].

الوجه الثالث: أنّ أصل العدد مؤنثٌ، وجموع التكسير (المعدود) بعدها مؤنّثة؛ وللتمييز أُثبتت التاء مع المذكر، وحُذفت مع المؤنث للتفريق بينهما، وكان المذكر أحمل للزيادة[4].

وقد ذهب إليه ابن الخبَّاز[5]،

الوجه الرابع: «أنّ الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزُمرة، وأُمَّة، وفرقة، وعُصبة، وفِئة، وعشيرة، وقبيلة وفصيلة؛ فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتَقَدُّمِ رُتبته، وحُذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخُّر رُتبته، فقيل: ثلاثةُ أعْبُدٍ، وثلاثُ جوارٍ»[6].

وقد ذهب إليه ابن مالك[7] وحسّنه المرادي، واكتفىٰ به عن غيره من الأوجه، يقول المراديّ: «واختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر، وإسقاطها في عدد المؤنث، فقال في شرح التسهيل[8] ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات، كزُمْرة، وأُمَّة، وفِرقة، فالأصل أن يكون بالتاء؛ لتوافق نظائرها، فاستُصحب الأصل من المذكر؛ لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث؛ فرقًا لتأخير رتبته، وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن؛ فلنكتف به»[9].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٩.

(٢) شرح الجمل المنسوب لابن هشام: ٢٠٦. وينظر: أسرار العربية: ٢ ١٨.

(٣) ينظر: العلل في النحو: ٣٢٢. لم أقف عليه في كتابه.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٥٠٧، والتذييل: ٨/ ٢٩٧

(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٥٠٧

٦() شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٨

٧() ينظر: المرجع السابق: ٢/ ٣٩٨

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩٨.

(٩) توضيح المقاصد: ٤/ ١٣١٩.

الوجه الخامس: أنّه «لم يجعلوا العلامة في المؤنث؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين علامتي تأنيث: علامة تأنيث العدد، وعلامة تأنيث المعدود، فيقولوا: ثلاثة نسوة، وثلاثة جَفَنات، فحذفوا العلامة من عدد المؤنث، وأثبتوها في عدد المذكر؛ هروبًا من اجتماع العلامتين»(١).

الوجه السادس: أنّ عدد المذكر كان بالتاء؛ لأنَّه لو كان بغير تاء لأوهم أنّه مذكر؛ لأنّه مضاف إلى مذكر، ولفظه المذكر، والعدد هو المعدود في المعنى، وهم قد جعلوا العدد مؤنثًا؛ فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام( )، ومِمّا يرفعُ هذا الإبهام[٢] تسميةُ سيبويه هذا الباب للأعداد: «هذا باب المؤنّث الذي يقع على المؤنّث والمذكر، وأصله التأنيث»( )، وقولُ أبي القاسم الزّجّاجيّ: «والعدد مؤنّث كلُّه، لمذكرٍ كان أو لمؤنث، فما جاء منه بهاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علم التأنيث، وما جاء منه بغير هاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث لا علم فيه للتأنيث»(٤).

وإلى هذا الوجه ذهب الورّاق( )، وابن الخبّاز في رأي لهْ آخر(٦).

وجعَلَ الورَّاقُ هذا الوجهَ العلّةَ الأولى لهذه المسألة؛ فقد رتّب الأوجه والعِلل الواردة فيها: كلُّ عِلَّةٍ تنبني على الأخرى، فما ذكره بعد العِلَّة الأولى فهو (عِلّةُ العِلَّة).

والأمر كذلك على ما أراده ابن الخباز وعناه(٧).

وهو اختيار ابن عصفور( )، وقد ذهب إليه الجزوليّ(٩).

هذه التعليلات قد حسّنها ابن عصفور جدًّا(١٠).

---

(١) التذييل: ٨/ ٢٩٧. وينظر: شرح الجمل المنسوب لابن هشام: ٢٠٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ١٢٣.

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٦١

(٤) الجمل: ١٢٥.

(٥) ينظر: العلل في النحو: ٣٢١

٦() ينظر: توجيه اللمع: ٥٠٧.

(٧) ينظر: توجيه اللمع: ٥٠٧

(٨) ينظر: شرح الجمل: ٨/ ١٢٣.

(٩) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٧١.

(١٠) ينظر: شرح الجمل: ٨/ ١٢٣.

الوجه السابع: «أنّ الهاء زيدت للمبالغة، كما زيدت في: (علّامة، ونسّابة)، والمذكر أفضل من المؤنث؛ فكان أولى بزيادتها»[1]، وذهب إليه المبرّد[2].

الوجه الثامن: أنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع، وقد وُجد من الجموع ما هو مذكر، ويُجمع بتاء التأنيث، وما هو مؤنث، ويُجمع بغير تاء التأنيث، وذلك: كساء وأكسية، وغراب وأغربة، وحمار وأحمرة، وذلك كثير، وقالوا في المؤنث: لسان وألسُن – في لغة من أنّث اللسان – وعقاب وأعقب؛ لأنّ العُقاب أنثى، وأتان وأُتُن، وكذلك في هذه الأعداد؛ لأنّها جموع قلّة في المعنى، فوافقت جمع القلة[3].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز، على من توهّم أنّ زيادة التاء مع المذكر؛ للتذكير، وطرحها؛ للتأنيث، ملتبسًا عليه الأمر؛ بسبب قول الحريريّ: «وفي أيّ موطنٍ تلبس الذُّكْرَانُ براقع النِّسْوَانِ، وتبرز ربّات الحِجَالِ بعمائم الرجال»[4]، ووجه اعتراضه أنّ الزّيادة مع المذكر للتأنيث، فهو مؤنّث بعلامة، وطرحها من المؤنّث كطرحها من (عين) و (أتان)[5].

ومن المُلاحظ عندي أنّ هذه الأوجه لا تناقُضَ فيها، إلا الوجه السابع، وينبني بعضها على بعض، وقد جمع الورّاق بينها على هيئةٍ يترتّب بعضُها على نتائج بعض، فلا يُناقِض بعضُها بعضًا[6]، وعندئذ يصحّ عنديّ[7] اعتراض ابن الخبّاز.

أمّا أبو حيّان، فيعتبر التعليل لهذه المسألة من الوضعيات، ولا يرى تعليلها؛ وبما أنَّ النحويين تكلموا بهذه العلّة؛ فهو يوافقهم بالحديث عنها[8].

(١) أسرار العربية: ٢١٨.
(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٥.
(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢١٩، شرح الجمل: ٢/ ١٢٣.
(٤) مقامات الحريري: ١٩٤.
(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٥٠٧
(٦) ينظر: العلل في النحو: ٣٢٠ ٣٢٢
(٧) ينظر التذييل: ٨/ ٢٩٦.

المسألة الخامسة: علّة منع الإضافة في تمييز العدد المركّب:

قال ابن الخبّاز: «ويُمَيَّز هذا العددُ بمفرد نكرة منصوب؛ لأنّ المفرد أخفّ من الجمع، والنكرة أخفّ من المعرفة، والنصب لأنّ الإضافة تُفضي إلى التباس التمييزِ بالمِلْك في مواضع؛ ألا ترى أنّك لو قلتَ: (خمسةَ عشَرَ رجلٍ) بالجرّ، لم يُدْرَ أتُريد أنّ الخمسةَ عشرَ رجالٌ، أو الخمسةَ عشَرَ غيرُ رجالٍ، وهي مِلْكٌ لرجل؟ بهذا علَّلُوه، وهذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنّا إذا قلنا: ثلاثةُ رجالٍ، ومائةُ رجلٍ، التبس التمييز بالمِلْك، والذي أقوله: إنّ المنع من إضافة المركب؛ لأنّ شطرَيه جَرَيَا مجرى الاسم المفرد، والمضاف والمضاف إليه يتنزّلان منزلة الاسم الواحد، فلو أُضيف المركّب لكانت ثلاثةُ أشياءَ كالشيء الواحد، وهذا ليس في كلامهم»[1].

الدراسة:

تمييز العدد المركب يأتي دائمًا منصوبًا، مثل: (خمسةَ عشَرَ رجلًا)، ولا يأتي مجرورًا بالإضافة، كما يجيء تمييز الأعداد المفردة، والمائة، والألف، مثل: (ثلاثةُ رجالٍ)، و (ألفُ رجلٍ)، وتعليل ذلك لئلا يلتبس بالإضافة المراد بها المِلْك، كما تقول: (فَرسُ رجلٍ)، و (لجامُ زيدٍ)، أي: ملكه، وصاحبه، واعترض ابن الخبّاز على هذا التعليل، ووجه اعتراضه أنّ تمييز الأعداد المفردة، مثل: (ثلاثةُ رجالٍ)، والمائة، والألف، مثل: (مائةُ رجلٍ)، يجيء تمييزها مجرورًا بالإضافة، بل يلتبس بالمِلْك، ويرى إنَّما مُنع المركّب من الإضافة لئلا يتوالى ثلاثةُ أشياءَ تتنَزَّلُ بمنزلة الشيء الواحد[2]، وقد اختَلفَ النحويون في تعليل هذه المسألة **على وجهين:**

الوجه الأول: أنّه عددٌ فيه نية التنوين، فهو في الأصل: (خمسةٌ وعَشَرَةٌ)، ثمّ حُذف العطف، وبُني العدد، فمَنَعَ بناؤه من ظهور التنوين، كمنع ما لا ينصرف، مثل: (هؤلاء حواجُّ بيتَ الله)، و (ضواربُ زيدًا)، فمتى كان في نيّة المنوّن امتنعت إضافته لذلك، ووجبَ نصب مميّزِه[3]، «فإن قيل: فهلا حُذف التنوين منه، وأُضيف إلى ما بعده، نحو قولك: (هذا حضرموتُ زيدٍ، وبعلبكُ الأميرِ)، فالجواب: أنّ إضافة (حضرموت) ونظائره ليست لازمة، إنّما تقع عند تنكيره، وإرادةِ تعريفه بالإضافة، وأمّا (أحدَ عشرَ)، و (خمسةَ عشرَ)، ونحوُهما من الأعداد المركبة، فإنّها مبهمةٌ لازمٌ

(١) توجيه اللمع: ٥١٠

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٧، ٢٩٨، شرح المفصل: ٨/ ٢٠

لها التفسيرُ، فكانت تكون الإضافة لازمة، وكان يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا، وذلك ممّا لا نظيرَ له، فإن أضفته إلى مالكه، وقلت: (هذا أحدَ عشرِك)، و (خمسةَ عشرِك)، جاز؛ لأنّ الإضافة إلى المالك ليست لازمة كلزوم المميِّز، فكان كقولك: (هذا حضرموتُ زيدٍ)، فإذا أضفته أبقيته على بنائه؛ لأنّ العلّة الموجِبة باقيةٌ»[١].

وتفسير ذلك أنّ العدد المركّب كـ (خمسةَ عشَرَ) بعد حذف حرف العطف وحذف التنوين من الجزأين أصبح بمنزلة المضاف والمضاف إليه مركّبًا مبنيًّا، فجَرَيَا مجرى الاسم المفرد، والمضاف والمضاف إليه يتنزّلان منزلة الاسم الواحد، فلو أُضيف أيضًا إلى اسمٍ ثالث لكانت ثلاثةُ أشياءَ كالشيء الواحد، وهذا لم يرِد في كلام العرب[٢].

وقد ذهب إلى هذه العلّة المبرّد[٣]، والورّاق[٤]، والأنباريّ[٥]، وابن الخبّاز[٦]، وابن يعيش[٧]، والرضيّ[٨].

يقول المبرِّد: «فأمّا نصب الاسم الذي بعد (خَمْسَةَ عشرَ)، و (أحدَ عشرَ)، وبعد (إحْدى عشرةَ) إلَى (تسعَ عشرةَ)، فلأَنَّه عدد فِيه نِيَّة التَّنوِين ولكنه لَا ينصرف، كما تقول: (هؤلاءِ ضواربُ زيدًا غَدًا)، إذا أردت التَّنوين، ولم يَجُزْ أنْ يكون هذا مضافًا؛ لأنّ الإضافة إنَّما تكون لما وقع فِيه أقلّ العدد، وذلك ما بين (الثَّلاثة) إلى (العشرة)، فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبيّن نوعه، فإن كان منوّنًا انتصب ما بعده عن ذكر النَّوع، وإن كان غير منوّن أُضيف إلى الواحد المفرد الذي يدل على النَّوع.

فإن قال قائلٌ: فهلّا كان هذا مِمَّا تجري عليه الإضافة، كما تقول: (مائةُ درهمٍ)، و (ألفُ درهمٍ)؟ قيل له: لما كان هذا اسمينِ ضُمّ أَحدهما إلى الآخر، ولم يكن فِي الأسماء التي هي من اسمينِ

(١) شرح المفصل: ٨/ ٢٠.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٧، ٥٥٥، وتوجيه اللمع: ٥١٠
(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٦٢.
(٤) ينظر: العلل في النحو: ٣٢٨ ـ ٣٢٩
(٥) ينظر: أسرار العربية: ٢٢٢.
(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٥١٠
(٧) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٢٠.
(٨) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٥٧٥

ضُمّ أَحدهما إلى الآخر إِضافةٌ، كان هذا لاحتياجه إلى النَّوع بمنزلة ما قد لُفِظَ بتنوينه.

فَإِن قال قائلٌ: فأنت قد تقول: (هَذَا حضرموت زيد)، إِذا سمَّيت رجلًا (حضرموت)، ثمَّ أضفتَه، كَما تَقول: (هَذَا زيد عَمْرو)، قيل: إِنّ إِضافته ليست له لازمة، وَإِنَّمَا يكون إِذا نكّرته ثمَّ عَرّفته بِمَا تُضيف إِليه، و (خَمْسَةَ عَشَرَ) عددٌ مُبْهَمٌ لَازمٌ له التَّفسير؛ فَكانت تكون الإِضافةُ لازمةً، فيكون كأنّ أَصله ثلاثة أَسماء قد جُعلت اسمًا واحدًا، ومثل هذا لا يُوجد»[1].

الوجه الثاني: أنْ لا يلتبس التمييز بمعنى المِلْك، أي: بالمالك (مستحِق المعدود)[2]، وقد اعترض على هذا الوجه ابن الخبّاز؛ لتمييز الأعداد المفردة، والمائة، والألف مثل: (ثلاثةُ رجالٍ)، و (مائةُ رجلٍ)، حيث يجيء تمييزها مجرورًا بالإضافة، بل يلتبس بالمِلْك[3].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على من ذهب إلى هذه العلّة في منع تمييز العدد المركب من الإضافة[4].

يقول فاضل السامرائيّ:

«... أنَّ تمييز العدد من (ثلاثة) إلى (عشرة) جمعٌ مجرورٌ بالإضافة، وبعد الأعداد من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةٍ وتسعين) مفردٌ منصوبٌ، وبعد (المائة) و (الألف) مفردٌ مجرورٌ، غيرَ أنَّ هناك أمورًا يجْدُرُ بنا التنبيهُ عليها، منها:

١/ أنَّ الإضافة تحتملُ التمييز، والإضافة إلى المالك، فقولكَ: (رأيتُ خمسةَ الرجالِ) يحتمل أنَّ (الخمسة) هم الرجال، ويحتمل أنَّ (الخمسة) مِلْكٌ للرجال،كما تقول: هذه ثلاثتُك، وهذه ثلاثةُ محمّدٍ، وهذا يكون في الأعداد المركبة، وألفاظ العقود، وغيرها، تقول: (هذه خمسةَ عشرَ خالدٍ)، أي: هي له، و (هي عشرو خالدٍ)، بحذف النون، و (هذه مائةُ خالدٍ، وألفُ سعيدٍ)، على معنى التَّمَلُّك»[5]، ثم يقول: « ... ٢/ أنَّ المفرد المنصوب نصٌّ على التمييز، وهو المبيّن للعدد، نحو: أربعينَ سنةً، وخمسةَ عشَرَ رجلًا.

---

(١) المقتضب: ٣/ ١٦٢.

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ٥١٠. لمأقف على من ذهب إلى هذا الوجه بعد طول بحث.

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٤) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) معاني النحو: ٣/ ٢٧٨.

يتبيَّن من هذا أنَّ قولَك:

١/ رأيْتُ خمسةَ عشَرَ رجلًا، نصٌّ على التمييز، أي: رأيتُ خمسةَ عشَرَ شخصًا، كلُّ شخصٍ هو رجلٌ.

٢/ رأيْتُ خمسةَ عشَرَ رجلٍ، معناه: أنَّ (الخَمْسَةَ عشَرَ) تعود إلى رجلٍ ، وهي ملكُه، وليست كلمة (رجل) هي المعدود»[١].

(١) معاني النحو: ٣/ ٢٨٠

المبحث الرابع:
اعتراضاته على الحدود

وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى: حدّ الفعل:

قال ابن الخبّاز: «... وثنّى بالفعل؛ لأنه يأتلف منه ومن الاسم كلامٌ، وذكر له علامتين عامتين أيضًا: الأولى: (قد)، وتلي الماضي والمضارع، فمعناها في الماضي تقريبه من الحال، كقولك: قد فَعَلَ، ومعناها في المضارع تقليله، كقولهم: (إِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ)[1].

وقوله[2]: **(وكونه أمرًا)** لا يستقيم؛ لأنّ (مَهْ) أمرٌ وليس بفعلٍ، وينبغي له أن يقول: وكونه أمرًا مشتقًّا جاريًا على المضارع، وهذه العلامة الثانية، وحقيقة الأمر: طلب الفعل مما هو دونك، والرغبة: طلبه من مثلك، والدعاء: طلبه ممن فوقك»[3].

الدراسة:

الحدّ هنا الذي حدّ به ابن جني الفعل هو جمعٌ بين الحدّ بالعلامة والحدّ بالقسمة، حيث حدّ الفعل بإحدى علاماته، وهي (قد)، وأحد أقسامه، وهو (الأمر)، دون أن يتعرض لحقيقته، وقد عُدّ هذان النوعان من الحدود من التعريف بالرسم؛ لأنّه رسمٌ بالخواص[4]، واعتراض ابن الخباز كان على إطلاق لفظ (الأمر) بلا قيد (الاشتقاق)، ووجه الاعتراض أنّ الدلالة على الأمر – في حدّ فعل الأمر – بدون قيد (الاشتقاق) لا تمنع دخول أسماء الأفعال فيه، مثل: صَهْ، ومَهْ، فهما دالتان على الأمر أيضًا، إلا أنهما غير مشتقّين، فهذا القيد موضع البحث ها هنا.

أمّا حدُّ الفعل على وجه العموم فهي مسألةٌ عُني بها النحاة منذ نشأة النحو، فمنهم من عرّفه بالزمن فقط، كالكسائي[5]، وابن كيسان[6]، ومنهم من عرّفه بالمعنى والزمن معًا، كسيبويه[7]،

---

(١) الأمثال: ٥٠، ومجمع الأمثال: ١/ ١٧.

(٢) يعني ابن جني في قوله:« والفعل: ما حَسُنَ فيه (قد)، أو كان أمرًا، فأما (قد) فنحو قولك: قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، وكونه أمرًا نحو قولك: قُمْ، واقعدْ». اللمع في العربية: ٣٥

(٣) توجيه اللمع: ٤٣

(٤) ينظر: الضوء المشرق على سلم المنطق: ٧٩

(٥) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٥٠

(٦) ينظر: الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٧١

(٧) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢.

والزجّاجي( )، وأبي علي الفارسي( )، والزمخشري( )، ومنهم من أحكم (المعنى) بقيد (الزمان المحصّل)، كالمبرّد( )، وابن السرّاج( )، وابن الحاجب( )، ومنهم من عرّفه بالإسناد فقط، كالفارسيّ في رأي له آخر ( )، والثمانيني( ).

ومع أنّه لا خلاف بدلالة الفعل على الحدث والزمان المقترنين – والحدث يدلّ على الاشتقاق كما سيأتي تفصيله – إلا أنّ منهم من أدخل الاشتقاق في حدّ الفعل نصًّا لغرضٍ ما، كما أدخله ابن الخباز هنا، وذلك وجه اعتراضه؛ لإغفال الاشتقاق موصوفًا في الحدّ، أمّا إدخال (الاشتقاق) معنًى وتضمنًا فمنصوصٌ عليه في كل تعريف يعتمد دلالتي الحدث والزمن، كما سأعرض له.

تتبّعتُ النصّ على (الاشتقاق) فيما تيسر لي من كتب النحو، فوجدتُه قد اختلفت طرائق إدخاله في الحدّ على طريقتين:

الأولى: اعتماده في الحدّ، كسيبويه( )، والواسطي( )، والحريري( )، في فعل الأمر خاصة.

الثانية: جَعْلُه قيدًا أو علامة، كالثمانيني( )، وابن الخباز( )، وابن جمعة الموصليّ( ).

---

(١) ينظر: الجمل في النحو: ١.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ١٦.

(٣) ينظر: المفصّل في علم العربية: ٢٤٣.

(٤) ينظر: الحلل: ٧٠، لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من كتبه.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٨.

(٦) ينظر: الكافية في النحو: ١١.

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي: ٧.

(٨) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٠.

(٩) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢.

(١) ينظر: شرح اللمع في النحو: ٤

هو: أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضرير. لقي ببغداد أصحاب أبي علي، وأخذ عنه ابن بابشاذ، من مؤلفاته: (شرح اللمع)؛ رتبه على أبواب الجمل، أما عن وفاته فلم تحدد له المصادر تاريخًا للوفاة. ينظر: معجم الأدباء: ٥/ ٢٢٣٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ٢٦٢.

(١) ينظر: ملحة الإعراب: ٣

(١) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٢.

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٤

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ١/ ٢١٢.

هو: أبو الفضل عز الدين عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القوّاس الموصلي، قرأ النحو على ابن إياز، وتردّد إلى ابن الطقطقي، وقرأ عليه ابن السبّاك، شرح (الدرّة الألفية)، و(الأنموذج) في النحو، توفي سنة(٦٩٦ هـ). ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ١/ ٢٢٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٩٩.

فأول من أشار إلى الاشتقاق في حدّ الفعل هو سيبويه، وقد اعتمد في حدّه للفعل على أمرين هما: اشتقاقه، ودلالته على الزمان، مع التمثيل لكل زمان، ولم يتعرض في الحدّ لأي قيد آخر، ولا للعلامات التفصيلية لكل قسم من أقسام الفعل.

فأمّا اشتقاقه ففي قوله: «وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء»[1]، وأمّا دلالته على الزمان ففي قوله: «وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[2]

وقد وافق ابنُ الخباز الواسطيّ – وهو من شرّاح اللمع – في هذا القيد إلا أنّ الواسطيّ اعتمد (الاشتقاق) في حدّ الفعل نصًّا، كما اعتمده سيبويه، يقول الواسطيّ في (شرح اللمع): «أمّا الفعل فحدّه: ما أُخذ من المصدر، ودلّ على زمان. ومن علاماته: دخول (قد)، و (السين)، و (سوف) عليه، وفعل الأمر لا يدخل عليه (السين)، و (سوف)، و (قد)»[3].

وفي (الفوائد والقواعد) عدّ الثمانيني – وهو من شرّاح اللمع أيضًا – اشتقاق الفعل على وجه العموم واحدًا من علامات الفعل، وقيّده بدلالته على زمان مخصوص، فقال: «ومن علامات الفعل: أن يكون مشتقًّا من مصدر، ويدل على زمان مخصوص، والمصدر هو الكلمة الثالثة من تصرّف الفعل، نحو: (الضرب) من: ضرب يضرب ضربًا ...»[4]، وكذلك نصّ على اشتقاق الأمر على وجه الخصوص، وجعله واحدًا من علامات الفعل التي بسط التفصيل فيها، فقال: «ومن علامات الفعل: أن يكون أمرًا مشتقًّا من مصدر، أو نهيًا مشتقًّا من مصدر، نحو: قام، ولا تقمْ، وإنما قلتُ: (مشتقًّا من مصدر)؛ تحرّزًا من (صَهْ)؛ لأنّ (صَهْ) أمر بمعنى اسكتْ، و (مَهْ) أمر بمعنى كُفّ، وليسا مشتقين من مصدر[5]؛ فلهذا لم يكونا فعلين»[6].

وفي هذا موافقة صريحة من ابن الخباز للثمانينيّ.

وأمّا من جهة المعنى وهو دخول معنى (الاشتقاق) في الحدّ لزومًا دون النص عليه، فكل من

(١) الكتاب: ١/ ١٢.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) شرح اللمع: ٤

(٤) الفوائد والقواعد: ٣٢.

(٥) (نزالِ) و(دراكِ) أسماء دالة على الأمر، وهي مشتقّة من مصدر، إلا أنه لابد من وجود قيود أخرى هي موضع الدراسة في هذه المسألة. ينظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني: ١/ ٨٩، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب: ١/ ٢٨٨.

(٦) الفوائد والقواعد: ٢٢.

عرّف الفعل بالحدث فقد قَصَد دخول معنى (الاشتقاق) فيه[1]؛ لأن المعنى الذي يوحي به الفعل يسمّى حدثًا، والحدث هو المصدر[2] الذي اشتق منه الفعل[3]، وهو دالٌّ عليه، والأصل في الأفعال الاشتقاق، قال ابن السرّاج: «وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمّى مصادر، كالضرب، والحمد، والقتل»[4].

وكذلك من فسّر المشتقّ بعبارة (المعنى) أو (الدلالة)، فإنّه يُفهم منه تعيّن (الاشتقاق)؛ لإيراد اللفظين لمعنى واحد؛ فلذا رأى أبو علي الفارسي أنّ ما قصده سيبويه من (الاشتقاق) في الفعل مرادفٌ لعبارة (المعنى)، عند تفسيره للاشتقاق في حدّ سيبويه، حيث يقول: «وأمّا الفعل فما دلّ على معنى وزمان، وقد رسمه بذلك، فلم يقتصر فيه على المثال»[5]، وبهذا يوافق ابنُ الخبازِ الفارسي في الاشتقاق في الحدّ – على صفة العموم – مُعبّرًا عنه الفارسيُّ، بلفظ (المعنى)، وبذلك شمل الاشتقاق الأفعال المشتقة، والجامدة أيضًا من حيث النظر إلى أصل الوضع، فإنه يكون لها اشتقاق، وتدلُّ على الحدث[6] فقوله: «وقد رسمه بذلك» دليلٌ على ذلك، فالمشتق من المصادر (الأحداث) حتمًا يدل على معنى.

وعوْدًا إلى كلام ابن جني الذي وقع عليه اعتراض ابن الخباز، فقد فُهم كلامه على وجهين:

الأوّل: أنَّ من علامات الفعل دلالته على الأمر في نفسه، كما هو هنا عند ابن الخباز[7]، ومن ثَمَّ بنى اعتراضه عليه.

الثاني: أنَّ من علامات الفعل تصرّفه إلى الأمر، أي: انتقاله، كما ورد هذا الفهم عند أحد شرّاح اللمع، وهو الشريف عمر الكوفي[8].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢، والجمل: ١٧، والإيضاح في علل النحو: ٥٢، والمفصّل: ٢٤٣، والبسيط في شرح الجمل: ١/ ١٦٨.

(٢) قال الزجّاجي: «والحدث: المصدر ... فإن دل على حدث وحده فهو مصدر». الإيضاح في علل النحو: ٥٣

(٣) الأصول: ٤٠. وينظر: النهاية في شرح الكفاية (ت/ عبد الله عمر حاج): ١/ ٧٠.

(٤) التعليقة: ١/ ١٦.

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٧٦، ومسائل خلافية في النحو: ٦٠ – ٦١، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ١/ ٤٤.

(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٤

(٧) ينظر: البيان في شرح اللمع: ١/ ١٢.

والفرق بين الفهمين أن الأول دلالةٌ في ذاته، والثاني انتقالٌ إلى غيره، ولما اختلف الفهم اختلف وجه الاعتراض عليه، فالأول يَحُدّ فعل الأمر خصوصًا، والثاني يَحُدّ الفعل عمومًا.

فالكلام على معنى الوجه الأول انبنى عليه الاعتراض الآتي: أن قول ابن جني في حدّ الفعل: «أو كان أمرًا»(١) غيرُ كافٍ أن يكون حدًّا لفعل الأمر – وبالتالي لا يكون حدًّا للفعل لزامًا – لأنه أدخل فيه أسماء الأفعال، كـ (صَهْ)، و(مَهْ)؛ لدلالتها على الأمر، وهو وجه اعتراض ابن الخباز كما لا يخفى.

أمّا الوجه الثاني فهو وجه اعتراض الشريف عمر الكوفي على ابن جني، يقول: «اعلمْ أن هذا أيضًا ليس بحدِّ الفعل؛ لأنّ في الأفعال ما لا يحسنُ قبله (قد)، ولا يكونُ أمرًا، وذلك نحو: (نِعْمَ)، و (بِئْسَ)، وكذلك (ليس) على مذهبه أيضًا فعلٌ، ولا يحسنُ قبلها (قد)، ولا يكونُ منها أمرٌ، وكذلك أفعالُ التعجّب، نحو قولك: أَحْسِنْ بزيدٍ، وأَكْرِمْ بعمرٍو، لا تحسنُ فيه (قد)، ولا يكونُ منها أمرٌ، وإنما ذكره أيضًا على حدِّ ما ذكر في الاسم من التعليم»(٢).

فالكلام على معنى الوجه الثاني انبنى عليه الاعتراض الآتي: أنّ قول ابن جني في حدّ الفعل: «أو كان أمرًا»(٣) لا يكفي أيضًا أن يكون حدًّا للفعل، مع أنه في الوقت نفسه مخرجٌ لأسماء الفعل، كـ (صَهْ)، و (مَهْ) – وهو وجه اعتراض ابن الخبّاز – لكنّه من جهة أخرى مخرجٌ للأفعال غير المتصرّفة، مثل: (نِعْمَ)، و (بِئْسَ)، و (أَحْسِنْ به)، على حدّ قول الشريف الكوفيّ؛ لأنها لا تتصرّف في الزمان إلى فعل الأمر، وهذا مجمل كلام الكوفي، وقد يُردُّ به على وجه اعتراض ابن الخبّاز حين قال: «قوله: (وكونه أمرًا) لا يستقيم؛ لأن (مَهْ) أمرٌ وليس بفعلٍ»(٤)، فـ (مَهْ) غير داخلة في حدّ ابن جني أصلًا وفق كلام الكوفيّ؛ لأنها لا تتصرّف في الأزمنة، فلا إشكال عنده في هذا.

(١) اللمع: ٤٦

(٢) البيان: ١/ ١٢.

(٣) اللمع: ٤٦

(٤) توجيه اللمع: ٤

وممّن وافق ابنَ الخباز في اعتراضه على معنى الوجه الأول ابنُ إياز[1]، في (شرح الفصول لابن معطٍ)؛ حيث اعترض على ابن معط عند عدِّ علامات الفعل، ومنها الأمر والنهي، فقال: «فإن كان المصنف يريد حرف الأمر وهو (اللام) ... وحرف النهي وهو (لا) ... فإنهما أعني (لام الأمر) و (لا) في النهي مختصان في الأفعال ... وإن كان يريد أنّ ما كان أمرًا أو نهيًا فهو فعل، كما ذكره أبو الفتح بن جني في (اللمع) – لم يصحّ، ألا ترى أنّ (صه) و (مه) اسمان ويدلان على الأمر؟...»[2]، فهذا مما يعزِّزُ وجه اعتراض ابن الخباز، وصحة اعتراضه أيضًا.

والذي يبدو لي استبعاد أن يكون الوجه الثاني هو مقصود ابن جني، كما اتضح من ظاهر كلام ابن جني؛ وذلك لعدم وجود «مِن» في عبارته، كما لو قال: «أو كان منه أمرٌ»، فضلًا عن حاجة الحدّ بجملته إلى قيود أخرى، سواء على معنى الوجه الأول أو الثاني، إلا أنّ الوجه الثاني لو كان مقصودًا لكان حدّ ابن جني للفعل أنقص من وجه ابن الخباز وأوهى كما ظهر لي؛ لخروج فعل الأمر بأكمله عن دائرة هذا الحدّ، فلو كان ابن جني قد حدّ الفعل بإحدى هاتين العلامتين (قد)، أو التصرّف إلى الأمر، وقد عُلم أن الأمر لا تدخل عليه (قد)، فأين محلّه من العلامة الثانية، وهي تصرّفه إلى الأمر؟ أمّا المضارع والماضي فيصدق عليهما هذا الحدّ؛ لتصرّفهما إلى الأمر – فضلًا عن خروج بعض الأفعال منه في الظاهر – وأمّا الأمر فكيف يتصرّف إلى الأمر؟! فلم يبق له مكانٌ في هذا الحدّ، وبالتالي يُستبعد أن يكون هذا مقصود ابن جني.

وثمّة أمرٌ آخر، وهو أنّ الفعل المضارع – مثلاً – إذا تصرّف إلى الأمر، والماضي، واسم الفاعل، واسم المفعول، فلا يلزم دخول كل ما تصرّف إليه في حكمه؛ فـ (اسم الفاعل) الذي يتصرّف إليه المضارع ليس فعلاً، وكذلك في الحدّ على وجه المعنى الذي قال به الكوفيّ، إذا تصرّفت الأفعال إلى (الأمر) فهل تعطي (فعل الأمر) حكم الفعل لأجل تصرّفها إليه؟ هذا من ناحية مفهوم عبارة ابن جني.

---

(١) هو: أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، كان أحد زمانه في النحو والتصريف، قرأ على الأرموي، وقرأ عليه ابن السَّبّاك، وسمع من ابن القبيطيّ، وأجاز له الشيوخ، كان دمث الأخلاق، ومن آثاره: (قواعد المطارحة)، و(الإسعاف في الخلاف)، توفي سنة(٦٨١ هـ). ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٢٢، وبغية الوعاة: ٢/ ٥٣٢.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٤٠.

وفي تصوّري أنّ اعتراض ابن الخباز على ابن جني هو الأقرب لمقصود ابن جني، كما اتضح من ظاهر كلامه، وهو بشكلٍ عام اعتراضٌ صحيح من حيث أولوية ذكر (الاشتقاق) في الحدّ عامةً، كما اعتمدت في تعريفات من سبق نصًّا ومعنًى، إلا أنّه يحتاج إلى تقييد أكثر، فقيد (الاشتقاق) إن كان للفعل على وجه العموم فهو يحتاج إلى قيود أخرى منها (الوضع)[1]، ثم إحكامه بـ (العلامات الشكلية)[2]، التي تميّزُ كل قسم من أقسام الفعل، والاشتقاق من الحد الحقيقي للفعل؛ لأنّ انتفاء (الاشتقاق) ينافي الفعلية تمامًا، بخلافه في الاسم[3]، وينبغي ذكره في الحدّ مع القيود الأخرى، سواء للفعل عمومًا، أو لفعل الأمر خصوصًا، يقول الثمانيني في الاستدلال على اسمية «كيف»: «فلا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأنّها ليست مشتقة من مصدر، ولا تدل على زمان مخصوص ... »[4].

فالفعل لا بدّ أن يكون له في أصل الوضع اشتقاقٌ، على الرغم من وجود بعض الأفعال لم تُشتقَّ، كـ (نِعْمَ)، و (بِئْسَ)، و (ليس) و (أَحْسِنْ به) وأمثالها، لكنّه أمر عارض؛ لدخول هذا المعنى الطارئ عليها المدح، والذم، والنفي، والتعجب[5]، فاللفتة إلى إغفال (الاشتقاق) في حدّ ابن جني جيدة، سواء بالفعل على وجه العموم، أو بفعل الأمر على وجه الخصوص، ولها في حدّ الفعل أصلٌ يجب أن لا يُغفل عنها لسببين:

الأوّل: دخول حدّ (الاشتقاق) في تعريف سيبويه[6]، ومن ثمّ دخوله في تعاريف من بعده[7] بعبارة تدل على (الاشتقاق)، سواءٌ بعبارة (الحدث)، أو (المعنى)، ثم تطوّر التعريف بعد ذلك بدخول (الاشتقاق) تصريحا[8]، فالاشتقاق إذن هو الإطار العام للأفعال والأصل فيها، بخلاف

(١) ينظر: كشف النقاب: ١/ ٢٨٥.
(٢) ينظر: أقسام الكلام العربي: ٩٧.
(٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٠.
(٤) المرجع السابق نفسه.
(٥) ينظر: مسائل خلافية: ٦٠-١٦، شرح ألفية ابن معط للزّعيني : ١/ ٩٠، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ٦١-٦٣.
(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢.
(٧) ينظر: الجمل: ١٧، والإيضاح في علل النحو: ٥٢، والمفصّل: ٢٤٣.
(٨) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٢، وشرح اللمع للواسطي: ٤، وتوجيه اللمع: ٤، وكشف النقاب: ١/ ٢٨٨.

الأسماء، والحروف.

الثاني: أنّ وجود حدّ (الاشتقاق) مع تقييده بقيود أخرى، كأصل الوضع، أو الصيغة( )، في التعريف بالفعل أولى بالتقديم في الذكر قبل تقييده بالعلامة الخارجية للمحدود، كقبوله نون التوكيد وغيرها – مع إحكام العلامات للمحدود – وذلك لأنّ (الاشتقاق) من نوع الحدّ الحقيقي الذي يكشف عن حقيقة الفعل، وليس من نوع التعريف بالعلامة، وهو أولى بتصديره في الحدّ.

هذا من ناحية الشقّ الأول من الاعتراض، وهي كلمة (مشتقًّا).

أمّا الشقّ الثاني من الاعتراض فلا يفوتني أن أشير إلى أن عبارة ابن الخباز: «مشتقًّا جاريًا على المضارع»( )، عبارةٌ مقصودةٌ لها مغزًى لم يفطن له إلا ابن جمعة الموصلي( )، حسب اطلاعي، فالشّقّ الأول من العبارة، وهو قوله: «مشتقًّا» – وقد سبق الحديث عنه – إذا أخرجتْ اسم الفعل (صَهْ، ومَهْ) فهي لا تُخرج اسم الفعل (نزالِ، ودراكِ)( )؛ فهما مشتقّان، ولا يتحقّق خروجُهما إلا بالشقّ الثاني من العبارة، وهو قوله: «جاريا على المضارع»، هنا يتحقّق الخروج؛ لأنها مشتقّة لا تجري على المضارع، بخلاف الفعل، وقد أشار ابن جمعة إلى أنّ الأمر لابد أن يكون مشتقًّا مأخوذًا من مضارع( )، إلا أنّه لم يُشر إلى قول ابن الخبّاز، ولا لخروج أسماء الأفعال المشتقة بهذا القيد.

ثمّ إنّه قد يُخرج ظاهر هذا القيد من جهة أخرى فعل التعجب الذي جاء على لفظ الأمر، وهو (أَحْسِنْ به)، و (أَسْمِعْ به)، عند من يرى دلالته على الأمر كلفظه، وهو رأي الكوفيين( )، فهذا اللفظ على هذا الاستعمال (أي: التعجّب) لا يجري على المضارع أيضاً، كأسماء الأفعال المشتقّة الدالة على الأمر، لكن فعل التعجّب تبيّن مما سبق أنه بالنظر إلى أصل الوضع مشتّق يجري

(١) ينظر: الحلل: ٧٣، والنهاية: ١/ ٧٠، والصفوة: ١/ ٤٤، والبسيط في شرح الجمل: ١/ ١٦٨، والجمل في النحو للأشبيلي: ٤٤٠

٢ () توجيه اللمع: ٤

٣ () ينظر: شرح ألفية ابن معط: ١/ ٢١٢.

٤ () ينظر: شرح الجمل في النحوية للفاكهي: ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ١/ ٢١٢.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ١٤٠.

على المضارع، وهنا تجتمع معه على هذه الصفة (نزالِ، ودراكِ)؛ لأنّهما دالتان على الأمر أولًا[1]، ومشتقّتان على أصل الوضع ثانيًا[2]، ولا تجريان على المضارع في هذا الاستعمال فقط ثالثًا، وهي مع ذلك أسماء، فما الضابط إذن؟ هنا يتضح أنه لا مفرّ من إضافة قيد آخر، وهو الصيغة[3] (صيغة فعل الأمر)؛ ليزول الإشكال، وبذلك تكتمل حقيقة حدّ فعل الأمر بثلاثة أمور:

أوّلها: الاشتقاق الذي دار حوله اعتراض ابن الخبّاز، وهو الأصل في الأفعال كلها.

وثانيها: الوضع الذي أدخل (أفعال التعجب)، وما شاكلها في دائرة الأفعال المشتقّة بالنظر إلى أصل الوضع، وقد عُلمَ أنّ الجمود فيها عارض[4].

وثالثها: الدلالة على الأمر بصيغته[5]، وهذه الأخيرة تمّ ضبْطها بعلامة شكلية واحدة من لفظه[6]، دون الحاجة إلى اختباره بعلامة خارجية عن لفظه، كـ (نون التوكيد)[7]، و (ياء المخاطبة)[8].

وإن كانت هذه العلامات ضرورية؛ ومهمّة؛ لزيادة إحكام المحدود، لكنها لا تعدو أن تكون علامات خارجية للمحدود، ولا مانع منها.

وأخلص من كل ما سبق إلى أن حدّ الفعل على وجه العموم لا بدّ أن يتوفّر فيه ما يلي:

أولًا: دلالتا الحدث والزمان اللتان تشتملان على معنى الاشتقاق مطلقًا.

ثانيًا: الاقتران بينهما معًا.

ثالثًا: الاشتقاق مقيّدًا بالوضع، وكذلك الزمان.

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني: ١/ ٨٩.

(٢) ينظر: كشف النقاب: ١/ ٢٨٨.

(٣) ينظر: الصفوة: ١/ ٥٢

(٤) ينظر: مسائل خلافية: ٦٠ - ٦١، شرح ألفية ابن معط للرّعيني: ١/ ٩٠

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط للموصلي: ١/ ٢٠٠، شرح ألفية ابن معط للرّعيني: ١/ ١٢٣.

(٦) أي: صيغته الصرفية: وهي: وزنه على صِيغه المعلومة كـ «اِفْعَلْ»، بحركاتها وسكناتها، في الثلاثي الصحيح.

(٧) ينظر: شرح الحدود للفاكهي: ١٠١ - ١٠٢.

(٨) ينظر: ألفية ابن مالك: ٣، شرح شذور الذهب: ١٦.

يوضّح ذلك كلّه حدّ الفاكهي( ) للفعل: إذ يقول: «هو كلمة دلّت على معنى في نفسها، مقترنة بزمن معين وضعًا»( )، وهذا يتحقّق فيه التعريف لحقيقته فقط، دون التعرّض لصيغه وعلاماته.

أمّا حدّ فعل الأمر – إضافة إلى ما سبق – مع مخالفة الكوفيين في الدلالة على الزمن( ) فلا بدّ أن يشتمل على الصيغة؛ لأنها الضابط كما تبين، وبدونها يختلّ الحدّ؛ فيمكن تعريفه بأنه: كلمةٌ مشتقّةٌ وضعًا دالة على الطلب بصيغته( ).

(١) هو: جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عليّ الفاكهي، المكيّ، الشافعيّ، نحوي مشارك في أنواع من العلوم، من آثاره: (شرح قطر الندى) لابن هشام، و(تمامّ (مجيب النداء)، و(حل واد النحو)، و(كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب)، توفي سنة(٩٧٢ هـ). ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ٣٧٨، ومعجم المؤلفين: ٨/ ٢٢٦.

(٢) شرح الحدود: ٩٥، ٩٦.

(٣) ينظر: الحلل: ٧١.

(٤) ينظر على سبيل المثال: الحلل: ٧٣، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٧، والصفوة: ١/ ٤٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٤٠، شرح ألفية ابن معط للرّعيني: ١/ ١٢٣، وأسرار النحو: ٧٦.

المسألة الثانية: حدّ الحرف:

قال ابن الخبّاز:

«وقوله[1]: (ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال)، فيه نظر من وجهين: أحدهما: أنه جعل حقيقة الحرف سلبًا، والسلب لا يكون حقيقة.

والثاني: أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف، فصار التقدير: والحرف ما لم يحسن فيه الحرف، فيلزم من هذا أن يكون الشيء معروفًا قبل معرفته، ويكثر في عبارة النحويين قولهم: (معنى في غيره)[2]، و (معنى في نفسه)[3]، وبيان ذلك: أن معنى الكلمة لا يخلو من أن يتوقف فهمه على غيره أو لا، فإن توقف فهمه على غيره فهو معنى الحرف، ألا ترى أن (من) دل على التبعيض، والتبعيض لا يفهم إلا بعد فهم الكلّ والجزء؟.

وإن لم يتوقّف فهمه على شيء آخر فهو معنى الاسم والفعل.

وقيل: المراد بقولهم في الحرف: (دلّ على معنى في غيره)، أنّه لا بد من اسم أو فعل يصحبه»[4].

الدراسة:

عُني النحاة بحدّ الحرف، شأنه شأن بقية أقسام الكلمة، فمنهم من ذهب إلى أنّ الحرف ما جاء لمعنى، ليس باسم، ولا فعل، كسيبويه[5]، وتبعه المبرد[6]، والفارسيّ[7]، وابن فارس[8]، وقد اختلف النحويون في تفسير المعنى الذي أراده سيبويه[9]، ومنهم من ارتضى حدّ

(١) يعني: ابن جنّي في قوله:« والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولاعلامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره». اللمع: ٤٥

(٢) ينظر: المسائل العسكريات: ١٦، والإيضاح في علل النحو: ٤٥، والمفصل: ٢٨٧، والمقرب: ١/ ٤٦، والتذييل: ١/ ٥٠

(٣) ينظر: الحلل: ٦٣، والمفصل: ٣٣، والمقرب: ١/ ٤٥

(٤) توجيه اللمع : ٤٥

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢.

(٦) ينظر: المقتضب: ١/ ٣. وله تعريف آخر، وهو قوله: «الحرف: ما كان وصلاً لفعل إلى اسم، أو عطفًا، أو تابعًا...»، الحلل: ٧٥. ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي: ١

(٨) ينظر: الصاحبي: ٥٠

(٩) ينظر: شرح الكتاب: ١/ ٣+ ١٤، وتوجيه اللمع: ٢، والتذييل: ١/ ٥٠.

الحرف بأنه «ما دلّ على معنى في غيره»، كالزجاجي[1]، والفارسي في رأي له آخر[2]، ومنهم من فضّل هذا التعريف على «ما جاء لمعنى»، وفرّق بينهما، كابن يعيش[3]، ومنهم من زاد على هذا التعريف بأنه «لا ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه» بمعنى كونه رابطًا بين أجزاء الجملة[4]، كالزمخشري[5]، وبعضهم زاد عبارة: (لا في نفسه)، أي: يدل على معنى في غيره، لا في نفسه، وعدّل «ما» بكلمة «لفظ» كابن عصفور[6]، وقريب من هذا تعريف أبي حيّان[7]، ومنهم من عرّفه بأنه «ما أفاد معنى لم يكن في الكلام» كالأخفش الأصغر[8]، ومنهم من عرّفه بأنه[9] «وصلة شيء إلى شيء»، كابن ولّاد[10]، ومنهم من رأى أنّ الحدّ الصحيح للحرف أنّه: «كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها»، كابن معطٍ[11]، وابن الحاجب[12]، والرضيّ[13].

والأجدرُ بالذكر، من أدخل العلامة في تعريفه، فذهب إلى أنّه لا يُخبر عنه، كما لا يجوز أن يكون خبرًا، كابن السرّاج[14]، والفارسي[15]، والثمانيني[16]، وهناك غير هذه العلامات[17]، ليس

(١) الإيضاح في علل النحو: ٥٤.
(٢) المسائل العسكريات: ٦١.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٢.
(٤) ينظر: أقسام الكلام العربي: ٦ ٨.
(٥) المفصل: ٢٨٧.
(٦) ينظر: المقرب: ١/ ٤٦
(٧) ينظر: التذييل: ٨/ ٥٠
(٨) ينظر: الحلل ٦ ٧. لم أقف عليه في كتابه (الاختيارين).
هو: علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش، سمع أبا العباس ثعلبًا والمبرّد، وروى عنه القرميسيني، من آثاره: (الاختيارين)، توفي سنة(٣١٥ هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ١٣/ ٣٨٨، ووفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٢.
(٩) ينظر: المرجع السابق نفسه.
هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن بُدَّ التميمي، كان حسن الخط، صالح الضبط، فاضلًا، كاملًا، نبيلًا، قرأ على المبرّد كتاب سيبويه، وكانت له فيه قصة، له في النحو كتاب سمّاه (المنمّق)، توفي سنة(٢٩٨ هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي:٢١٧، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٢٤-٢٢٥.
(١) الفصول الخمسون: ١٥٣.
(١) ينظر: الكافية في النحو: ١١.
(١) ينظر: شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب: ١٤/ ١٤، ٢٧.
(١) الأصول: ١/ ٣٧.
(١) التعليقة: ١/ ١٦.
(١) الفوائد والقواعد: ٢٥.
(١) على سبيل المثال: قول الثمانيني:« ومن علامات الحرف أيضًا، أنه لا يجوز أن يكون أحد جزئي الجملة المفيدة»، وذكر جُملة من العلامات. الفوائد والقواعد: ٢٦.

هذا موضع تقصّيها، وهكذا تتوالى التعريفات ولستُ بصددها، وأخصُّ بالدراسة ما يتوجّه له اعتراض ابن الخباز ها هنا، وهو اعتراضه ليس على التعريف بالعلامة فحسب، فعلاوةً على أنّ هذا النوع من التعريف هو رسمي، وليس حقيقيًا(١)، كما سبق ذكر ذلك(٢) في حدّ الفعل(٣)، فإنّ الاعتراض هنا على من جعل هذه العلامة سلبًا (أي: منفية)، – وهذا موضع الحديث – وذلك بتعرية الحرف من علامات الاسم والفعل، كتعريف ابن جني هنا الذي تعقّبه فيه ابن الخباز.

وكذلك الاعتراض على وقوع ابن جنّي في الدَّوْر، معتمدًا ذلك في الحدّ؛ حيث انطوى حدُّه على هذا المعنى، كما سأوضحه.

وكلٌّ من السلب والدور قد عدّهما ابن الخباز من عيوب الحدّ(٤) التي سأتناولهما هنا تفصيلًا في هذه المسألة، فوجه الاعتراض هنا من وجهين: أحدهما: وجود السلب في حد الحرف الذي حدّه ابن جني(٥)، والآخر: وجود الدور(٦) الذي عبّر عنه ابن الخباز بقوله: «فيلزم من هذا أن يكون الشيء معروفا قبل معرفته»(٧).

أمّا السلب: فقد عُدّ هذا النوع من التعريف الذي ذكره ابن جني في حد الحرف علامةً، ولا يصح أن يكون حدًّا، فالزجاجي عدّ هذا وصفًا للمحدود، وليس حدًّا(٨)، وبهذا وافقه ابن الخباز، كما عدّه كثير من النحاة من العلامات(٩)، وقد قيل: «الحرف معْدود، والفعل محدود»(١٠).

والحدّ بالسلب والمهمل لا يُقبل عند المنطقيين(١١)، وسار النحاة على هذا الأصل(١٢)؛ لأنّه

(١) ينظر: الإشارات والتنبيهات: ٢١٠، والضوء المشرق: ٧٦

(٢) ينظر: الصفحة(٩٩) من هذا البحث.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٤، والضوء المشرق ٧٩

(٤) ينظر: اللمع: ٤٥

(٥) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية: ٨٠/أ

(٦) توجيه اللمع: ٤

(٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٥.

(٨) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٥، والمحصول في شرح الفصول: ٤٦/١، وأسرار النحو: ٧٦

(٩) شرح اللمع للواسطي: ٥. وينظر: الغرة المخفية: ٧٤/أ ٧٥

(١٠) ينظر: الإشارات والتنبيهات: ٢٣٠

(١١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٥٦/أ، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٦، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي: ١٦، ١٧، ٢٣

مما يوجب إخراجه عن حدّ الحرف (حقيقته وماهيته) إلى رسمه (علاماته وخواصّه)، «ولا يُلجأ إلى التعريف بالرسم إلا عند استحالة تعريف الشيء بالحدّ»[1].

وقد سار ابن جني على خُطى الأخفش قبله، حيث عرّف الحرف بقوله: «ما لم يحسن له الفعل، ولا الصفة، ولا التثنية، ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرّف، فهو حرف»[2]، ولم يسلم من اعتراض؛ فإنه معلوم أن من هذه العلامات ما هو مثبت لبعض الأسماء، أما الفعل فهي مشتركة معه في غالبيتها[3].

وممّن أدخل السلب في حدّه للحرف أبو جعفر النحاس[4]، وتابعه ابن جني، واقتفى أثر هؤلاء ابن مالك[5]، والآجرُّومي[6]، وابنْ هشام[7]، وقدْ سبق أن اعتورَت مثل هذه الحدود الاعتراضات[8] على مثل ما وقع فيه ابن جني، أو بنظيره من حدود السلب (أي: الحدّ العدمي)[9]، وردَّ بعض النحاة علىْ هذه الاعتراضات[10].

---

(١) طرق الاستدلال: ٤٦+١٥٦.

(٢) الصاحبي: ٥٠، والحلل: ٧٥. ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

(٣) الحلل: ٧٢، ٧٦، وأقسام الكلام العربي: ٨٥.

(٤) ينظر: التفاحة في النحو: ١٤.

هو: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحّاس، كان من الفضلاء، وروى عن النسائي، وأخذ النحو عن علي بن سليمان الأخفش، والزجّاج، وأخذ عنه خلقٌ كثير، له تصانيف مفيدة منها: (إعراب القرآن) و(الكافي في النحو)، توفي سنة(٣٠٧ هـ). ينظر: طبقات النحويين للزبيدي: ٢٢٠، ٢٢١، ووفيات الأعيان: ١/ ٩٩، ١٠٠.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك: ٣

(٦) ينظر: متن الآجُرّومية: ٥

هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي المعروف بابن آجرُّوم، ، صاحب المقدمة المشهورة بـ(الآجرُّومية)، وصف بالإمامة في النحو، والصلاح، وروى عن أبي حيان كان فقيهًا، مقرئًا، وأخذ عنه الشيخ الجزَّنائي، والأعرف، من تآليفه: (شرح الأماني في القراءات)، توفي سنة٧٢٣ هـ. ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٣٨، وحلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس: ١/ ٢٦+١٢٧.

(٧) ينظر: قطر الندى وبلّ الصدى: ٨

(٨) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٥، والحلل: ٧٢، وتمهيد القواعد: ١/ ١٥٦، وأقسام الكلام العربي: ٨٥، وطرق الاستدلال: ١٥٦، والاعتراض المنطقي: ١٦، ١٧، ٢٣.

(٩) ينظر: التذييل: ١/ ٤٩+٥٠.

(١٠) ينظر: الصفوة الصفية: ١/ ٥٥، وشرح ألفية ابن معط للرعيني: ١/ ٢١٥.

وأمّا الدور: فهو من العيوب والأخطاء التي تقع في الحدّ كذلك( )، والدور يعني: توقّف[1] الشيء على ما يتوقف عليه، وهو باطل بداهة؛ لأنه يؤول إلى توقف الشيء على نفسه( )، وتعريف الشيء بنفسه لا يُفسِّر المحدود، وقد أُخذ على بعض الحدود وجود الدور فيها( )، ومنها ما وقع فيه ابن جني في حدّ الحرف نفسه، ومن سبقه في ذلك ممن سبق ذكرهم في وقوعهم في السلب كذلك، ومن تابعهم على ذلك، وقد سبق الحديث عنهم جميعًا، فحد الحرف عندهم: عدم قبوله لعلامات الاسم والفعل، ومن العلامات دخول الحرف، فكأن التأويل: والحرف ما لا يقبل الحرف، فهذا دور وتعريف للشيء بنفسه، كما هو اعتراض ابن الخباز، وقد يُردُّ على هذا بأن العلامات ليست هي الحرف فقط، وأن المقصود العلامات التي ليست حروفًا، وبذلك تخلو العبارة من الدور والتسلسل( )، وقد رُدَّ على هذا( ).[4] [5]

وفي رأيي أنّ التعريف على شقين: شقٌّ لا يصلح أن يكون حدًّا، وقد جمع بين ثلاثة عيوب، حدٌّ بالعلامة مع إمكان الحدّ بالحقيقة، وحدّ بالسلب، وحدٌّ بالدور، كما سبق شرحه، ولو كان تعريفه بالعلامة فقط، لكفى به مأخذًا، لاسيّما أنه قد جمع الثلاثة، وشقٌّ آخر: يصح أن يكون حدًّا، ويُلتمسُ لابن جني العذر بالإتيان به( )؛ لأنه زاد في حدّه هذه العبارة: «وإنما جاء لمعنى في غيره»( )،وهو تعريف سيبويه للحرف( )، وقد ارتضاه ابن الخبّاز ولم يعترض عليه( )، لكن الأولى تصديره في الحدّ، ثم يتبعه بذكر العلامة( )، كما فعل ابن معطٍ وغيره( )؛ لأن العلامة يُستأنسُ [9]

(١) ينظر: الإشارات والتنبيهات: ١٥ ٢.

(٢) ينظر: الإشارات والتنبيهات: ١٥ ٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٨ ١٢٨.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط للموصلي: ٨ ٢١٥، والصفوة الصفية: ٨ ٥٥

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط للرّعيني : ٨ ١٢٩.

(٦) ينظر: مآخذ ابن الخباز على ابن معطٍ: ١٣٧.

(٧) اللمع: ٤٥

(٨) ينظر: الكتاب: ٨ ١٢.

(٩) ينظر: توجيه اللمع: ٥

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٨ ٢٠، والمقاصد الشافية: ٨ ٤٣

(١١) ينظر:ألفية ابن معط: ١٨، شرح ألفية ابن معط للموصلي: ٨ ٢١٥، كشف المشكل: ٨ ٢٠٩ ٢١٠.

بها، ولا تمنع اشتراك غيرها فيها، وبالتالي لا تكون حدًّا جامعًا مانعًا[1]، وقد سبق الكلام في اشتراك الفعل والاسم والحرف في بعض العلامات[2]، وبذلك يصحّ اعتراض ابن الخباز.

(١) ينظر: الحلل: ٦٠، والمستصفى من علم الأصول: ١/ ٣٦

(٢) ينظر: ص ١١٣ من هذا البحث

المسألة الثالثة: حدّ الاسم المتمكّن:

قال ابن الخبّاز: «وقوله(١): (ولم يُشابه الحرف) غير محتاجٍ إليه في حدّ المتمكّن؛ لأنّه متى ثبت له تغيّر آخره لتغيّر العوامل، لزم من ذلك عدم مشابهة الحرف.

والمراد بـ (تغيّر الآخر): بروزه في حركاتٍ مختلفاتٍ. ومثّل في الاختلاف بـ (زيدٍ)، وأبو عليّ(٢) مثّل بـ (رجلٍ)، وتمثيل أبي عليّ أحسن؛ لأنّه مثّل بنكرة، وهو الأَصل.

وحكى لنا شيخنا(٣) – رحمه الله – أنّ بعضَ العصريّين من أهل بلدنا تخيّل أنّ المراد بتغيّر الآخر: تنحية حرف ووضع حرف مكانه، وجواب هذا القول: السكوت!»(٤).

الدراسة:

الاعتراض عند ابن الخبّاز هنا على شقّين:

١/ شقٌّ يستحق الدراسة؛ لاختلاف النحاة فيه، وهو قوله: «وقوله: (ولم يشابه الحرف) غير محتاج إليه في حدّ المتمكّن»(٥).

٢/ شقٌّ لا يستحقّ الدراسة؛ لأنّه كما يقول ابن الخبّاز: «وجواب هذا القول السكوت!»(٦)، يعني لوضوح جهل صاحبه، ولا وجود لما ذهب إليه من أنّ المراد بمعنى (تغيّر الآخر) : تنحية حرف ووضع حرف مكانه!؛ حيث لم يقل به أحد.

أمّا اعتراض الشقّ الأوّل فقد اختلف النحاة في حدّ المتمكّن – من جهة الجمع في الحدّ بين

---

(١) يعني ابن جني في قوله: «فالاسم المتمكّن: ما تغيّر آخره؛ لتغيّر العامل فيه، ولم يشابه الحرف، نحو قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ». اللمع: ٥٥.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٥٦

(٣) هو: أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العسفنيّ الموصليّ الضرير اللغوي، مجد الدين، كان أنحى أهل زمانه، وأعلمهم بالنحو وفقه الأدب، كان مفرطًا بالذكاء، سريع الحفظ، في لسانه حبسة عظيمة، لازم الشيخ أبا الحرم مكيّ بن ريّان، ولازمه ابن الخبّاز، وابن الشعّار، توفي سنة: (٦١٣ هـ). ينظر: عقود الجمان: ٤/ ٢٠٧، ومجمع الآداب: ٤/ ٤٨١

(٤) توجيه اللمع: ٨

٥() المصدر السابق نفسه.

٦() المصدر السابق نفسه.

(تغير الآخر) و (مشابهة الحرف) - **على وجهين:**

الوجه الأوّل: أن يُكتفى في حدّ المتمكّن بأحدهما باعتبار أنّ الآخر حشوٌ زائدٌ في الحدّ، وهؤلاء على قسمين:

الأوّل: اكتفى بـ (تغيّر الآخر) في الحدّ، دون وصفه بـ (عدم مشابهته للحروف)، لكنّه قد يجعله من علاماته وقيوده الأخرى غير داخلة في الحدّ، فيحدّ المتمكّن بالمعرب، وهو أن يختلف أواخر الكلم؛ لاختلاف العامل، أو بنحوٍ من ذلك، دون ذكر مشابهة الحرف في الحدّ[1].

وعليه ظاهر قول سيبويه[2]، والزجّاج[3]، وابن يعيش[4]، وذهب إليه ابن السرّاج[5]، والسيرافيّ[6]، والفارسيّ[7]، والثمانينيّ[8]، والواسطيّ[9]، وابن الخبّاز[10]، وغيرهم[11].

قال سيبويه: «فالرفع، والجرّ، والنصب، والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة»[12].

وقال السيرافيّ: «وأمّا المتمكّن من الأسماء فهو: كل ما دخله الإعراب منصرفًا كان أو غير منصرف وإنما كان غير منصرف متمكّنًا؛ لأنه تصرف ضربًا من التصرّف، وهو تنقّله من فتحة إلى ضمّة، ومن ضمة إلى فتحة»[13].

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٨١ وتوجيه اللمع: ٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٥٧.

(٥) ينظر: الأصول: ١/ ٥٠.

(٦) ينظر: شرح الكتاب: ١/ ٦٦+ ١٦٧.

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي: ١١.

(٨) ينظر: الفوائد والقواعد: ٥٧.

(٩) ينظر: شرح اللمع: ٦.

(١٠) ينظر: النهاية في شرح الكفاية (ت/ عبد الله عمر الحاج) ١/ ١٢٨.

(١١) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٠، والتصريح: ١/ ٤١.

(١٢) الكتاب: ١/ ١٣.

(١٣) شرح الكتاب: ١/ ٦٦+١٦٧.

وقال الفارسيّ: «الإعراب: أن يختلف أواخر الكلم؛ لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجلٌ، ورأيت رجلًا، ومررت برجلٍ»[1].

وقد عدّ الفاكهيّ مثل هذه التعريفات تعريفًا بالمفهوم؛ لأنّ الإعراب لا يكون دائمًا لفظيًّا بل يأتي أحيانًا معنويًّا[2].

وحجّة أصحاب هذا الوجه من جهة أنّ الحدّ بالجمع بين (عدم مشابهة الحروف) و (تغيّر آخره لتغيّر العوامل) حشو زائد عن الحاجة، فمتى ما ثبت للمتمكّن (تغيّر آخره لتغيّر العوامل)، لزم من ذلك (عدم مشابهة الحرف)، فيكتفى بـ (التغيّر) فقط[3].

الثاني: اكتفى بـ (عدم مشابهة الحرف) دون وصفه بـ (تغيّر الآخر)، فيحدّ المتمكّن المعرب هو: ما لم يشابه الحروف، وكان من الأسماء النكرات التي تعْتَقِبُها التعريف بعد التنكير، أو بنحوٍ من ذلك[4].

وهو ما ذهب إليه الفارسي[5] في تعريف له آخر، والرّمّانيّ[6]، وابن الخشّاب[7]، والجزوليّ[8]، وابن مالك[9]، وابن أبي الربيع[10]، وغيرهم[11].

١() الإيضاح العضدي: ١١.

٢() ينظر: شرح الحدود النحوية: ٧٢ ١.

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٨

٤() ينظر: التعليقة: ٨ ١٧.

٥() ينظر: الإيضاح العضدي: ١٢.

٦() ينظر: الحدود في النحو: ٣٩

٧() ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٣٥

هو: أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب، عالم بالأدب، والنحو، والتفسير، والحديث، والنسب، والفرائض، اشتهر بحسن الخطّ، من شيوخه: ابن الدبّاس النحوي، وابن الخضر الجواليقيّ، وقرأ عليه ابّن الصدر الزاهد، وابن ناهوج، من آثاره: (المرتجل في شرح الجمل)، و(شرح اللمع)، لم يكمله، توفي سنة (٥٦٧ هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٨ ٥٢٨، ٧٢٨، ٣ ٩٥٧، ٤ ١٥٠٦+ ٤٩٦،و وفيات الأعيان: ٣ ٤٠٢+ ١٠٤.

(٨) ينظر: المقدّمة الجزوليّة: ٣١

٩() ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨ ١٧٤.

(١) ينظر: البسيط: ٨ ١٧٣.

١() ينظر: اللمحة: ١/ ١٤٩، والمقاصد الشافية: ٥/ ٥٧٥، وكشف النقاب: ٨ ٣١٠، وحاشية الخضري على شرح ألفية ابن مالك: ٨ ٢٦

قال الفارسيّ: «الاسم المتمكّن: ما لم يشابه الحروف، وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع الذي تعْتَقِبُه التعريف بعد التنكير»[١].

ويقول الرمّانيّ: «الاسم المتمكّن: هو الّذي تخلُص فيه الاسمية بأنّه لا يشبه الحرف»[٢].

فالملاحظ على هذه الحدود عدم الجمع بين المعاني المؤدّية إلى بعضها البعض؛ لئلّا يكون حشوًا في الكلام، فلا تجمع بين (اختلاف أواخر الكلم) مع (عدم المشابهة للحرف)؛ لأنّهما متلازمان يكتفى بأحدهما عن ذكر الآخر؛ لذلك استغنوا بذكر (عدم المشابهة للحرف) عن ذكر (اختلاف أواخر الكلم)، أو كما عبّر عنه ابن الخبّاز بـ (تغيّر الآخر)[٣].

ويبدو لي أنّ حجتّهم كحجّة سابقيهم، وإن لم يذكروها؛ لاقتصار حدودهم على أحد الأمرين؛ لأنّ ذكر أحدهما يلزم منه وجود الآخر.

الوجه الثاني: أن يجمع بينهما، فيحدّ المتمكّن هو: ما تغيّر آخره لتغيّر العامل فيه، ولم يشابه الحرف، أو بنحوٍ من ذلك[٤]، وهو ما ذهب إليه ابْن جنّي، حيث يقول: «فالاسم المتمكّن: ما تغيّر آخره؛ لتغيّر العامل فيه، ولم يشابه الحرف، نحو قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ»[٥].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي، وكما تبيّن من نصوص النحاة في هذه المسألة أنّه لم يجمع أحد منهم بين المعنيين سوى ابن جنّي حسب اطّلاعي؛ ممّا يدلّ على صحّة اعتراض ابن الخبّاز، وهو: أنّ الجمع بينهما حشوٌ غير محتاجٍ إليه في الحدّ[٦]، وقد عُدّ تكرار الشيء في الحدّ دون الحاجة إليه من عيوب الحدود[٧]، أمّا ذكره في غير الحدّ كالعلامات ونحوها فلا حرج، كالتوضيحات عند بعض النحويين[٨].

١() التعليقة: ٨/ ١٧.
٢() الحدود في النحو: ٣٩.
(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٨
٤() ينظر: التعليقة: ٨/ ١٧، واللمع: ٥٥، والمرتجل: ٣٥.
٥() اللمع: ٥٥.
٦() ينظر: توجيه اللمع: ٨
٧() ينظر: الإشارات والتنبيهات ٣٠٢.
٨() ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ١١٤.

المسألة الرابعة: حدّ الخبر:

قال ابن الخباز: «باب خبر المبتدأ، وهو: كلّ ما أسندتَه إلى المبتدأ، أو حدّثتَ به عنه، والظاهر أنّ قوله: (وحدّثت به عنه)(1)، تكرير؛ لأنّه لا يُسند[1] إليه إلّا وهو حديث عنه»(2).

الدراسة:

في حدّ خبر المبتدأ من حيث تكرير المعنى في (الإسناد إلى المبتدأ) و (الحديث عنه)، **وجهان:**

الوجه الأوّل: أنْ يُكتفى في تعريفه بـ (ما أُسند إلى المبتدأ) دون زيادة (وحدّثت به عنه)، أو العكس، أو بنحو هذه العبارات بحيث لا يكرّر فيها المعنى نفسه، وهو مذهب سيبويه(3)، والمبرّد(4)، وابن السرّاج(5)، والزمخشريّ(6)، والشريف الكوفيّ(7)، والعكبريّ(8)، وابن الخبّاز(9)، وابن هشام(10).

قال سيبويه: «باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك»(11).

وقال الزمخشريّ: «المبتدأ والخبر، هما الاسمان المجرّدان للإسناد، نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ»(12).

وهناك من الحدود ما اكْتُفي فيها بـ (الحديث عن المبتدأ) دون زيادة (الإسناد إليه)، كحدّ

١() اللمع: ٨٠

٢() توجيه اللمع: ٦٩.

٣() ينظر: الكتاب: ١/ ٢٣.

٤() ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٦.

(٥) ينظر: الأصول: ١/ ٦٢.

٦() ينظر: المفصّل: ٤٧

٧() ينظر: البلغة: ١/ ٩٣.

٨() ينظر: اللباب: ١/ ١٣٥.

٩() ينظر: توجيه اللمع: ٦٩.

١٠() ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٩٤.

١١() الكتاب: ١/ ٢٣.

١٢() المفصّل: ٤٧

ابن السرّاج، حيث يقول: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ، هو الذي يستفيده السامع، ويصير المبتدأ كلامًا عن الخبر، يقع فيه التصديق والتكذيب»[1]، ف (الفائدة) و (الحدٰيث عن الشيء) يتضمّن (الإسناد)، و (الإسناد) لا بدّ أنّ يتضمّن (الفائدة)، و (الحديث عن الشيء)؛ فلذا اكتُفي بأحدهما.

وقال العكبريّ: «حقيقة الخبر: ما صحّ أن يقال في جوابه: صدق أو كذب»[2]، والتصديق والتكذيب الواقع من الخبر على المبتدأ، إنّما هو (حديث عن المبتدأ).

الوجه الثاني: أن يُجمع في تعريفه بين معنى العبارتين، وهما قد جمعتا المعنى نفسه، وهو مذهب ابن جنّي[3]، ووافقه الثمانيني[4].

قال ابن جنّي: «باب خبر المبتدأ، وهو: كلّ ما أسندتَه إلى المبتدأ، و حدّثتَ به عنه»[5].

ولا يمتنع وجود حدود أخرى للنحويين غير ما ذُكر في هذين الوجهين، تنحى منحى آخر – بغضّ النظر عمّا وردها من اعتراضات – من صفات الخبر ورسومه التي لا تمنع اشتراك غيره فيها[6].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي؛ حيث جمع في حدّ الخبر بين (إسناده إلى المبتدأ)، و (أنّه حديث عنه)، وهو لا يُسند إلى المبتدأ إلّا وهو حديث عنه؛ ووجه اعتراضه أنّ ذلك تكرير، ومن ثمّ يكون حشوًا في الحدّ، لا يُحتاج إليه[7].

وأرى صحّة اعتراضه؛ لأنّه قد عُدّ (التكرير) من الأخطاء والعيوب التي قد تعرض في الحدود؛ وترجع إلى سهو المعرّفين، فيكرّرون الشيء في الحدّ، حيث لا حاجة فيه[8]، ويحسن التنبيه

١() الأصول: ١/ ٦٢.

٢() اللباب: ١/ ١٣٥.

٣() ينظر: اللمع: ٨٠.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد: ١٦٠.

٥() اللمع: ٨٠.

٦() ينظر: ألفيّة ابن مالك: ٩، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠١.

٧() ينظر: توجيه اللمع: ٩٦.

٨() ينظر: الإشارات والتنبيهات: ١٣ ٢، ٢١٦.

على أنّ ذلك من الزيادة في الحدّ، التي هي ضربٌ لا يكون نقصًا في المحدود، بل يكون وجودها وعدمها سواءً، ولم يُخِلّ في المحدود[1].

١() ينظر: طرق الاستدلال ومقدّماتها عند المناطقة والأصوليّين:١٥٧.

المسألة الخامسة: حدُّ المفعول المطلق:

قال ابن الخبّاز: « وقوله[1]: (وزمان مجهول) لا يُحْتَاجُ إليه؛ لأنّ دلالة المصدر على الزمان المجهول دلالة التزامية، وتلك لا مدخل لها في مفهوم اللّفظ، ولو أجزنا ذلك في تحديد المصادر لأجزنا في تحديد الجواهر أن يقال: الجوهر: كلّ مُشَار إليه بالجهة دالٌّ على مكان، ولقلنا في حدّ الجسم: هو كلّ مُؤَلَّف دالّ على حيّز.

وقال بعضهم[2]: إنّما أتى بقوله: (وزمانٌ مجهول)؛ ليفصل المصادر من الأفعال؛ لأنّ النّوعين مشتركان في الدّلالة على الحدث، وينفصل الفعل بأنّ زمان الحدث معه مُحَصَّل، وينفصل المصدر بأنّ زمان الحدث معه مجهول، ولا خفاء في أنّ الفعل والمصدر من لفظ واحد؛ ألا ترى أنّ (ضَرْبًا) و (ضَرَبَ) كليهما مركّبان من الضّاد، والرّاء، والباء؟ وهذا لا يُؤذن باشتقاق أحدهما من الآخر؛ لأنّ اسم الفاعل واسم المفعول كـ (ضَارِب) و (مَضْرُوب) مشتركان في التّركيب من الضاد، والراء، والباء، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر»[3].

الدراسة:

اختلف النحاة في حدّ المفعول المطلق – من حيث الجمع في الحدّ بين (الحدث) و (الزمان المجهول) – **على ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: أن يُكتفى في حدّ المفعول المطلق بـ (الحدث) وحده، دون ذكر (الزمان المجهول)؛ لتضمّن الحدث للزمان، باعتبار أنّ زيادة (الزمان المجهول) حشوٌ زائدٌ في الحدّ؛ لأنّ دلالة المصدر على (الزّمان المجهولِ) دلالة التزاميّة، أو يحدّ بـ (الحدث)، وذكر (الزمان المجهول) مع إثبات التضمّن[4].

---

(١) يعني ابن جني في قوله: «اعلمْ أ ن المصدر: كلّ اسم دلّ على ّحدث، وزما ن مجهول». اللمع: ١١٤.

(٢) ينظر: شرح اللمع للباقولي: ١/ ٤٠٢.

(٣) توجيه اللمع: ١٥٤.

٤() ينظر: المصدر السابق نفسه، والبديع: ١/ ١٢٢.

وعليه ظاهر قول سيبويه[ ]، وابن الدهّان[ ]، وإليه ذهب الزجّاجيّ[ ]؛ وابن الخبّاز[ ]، وابن الأثير[ ]، وابن مالك[ ]، وابن هشام[ ]، وقد نُسب هذا المذهب للبصريين[ ].

قال الزجّاجي: «والحدث: المصدر ... فإن دلّ على حدث وحده فهو مصدر»[ ].

وقال ابن الأثير: «وحدّه: كلّ اسم دلّ على حدث وضعًا، وزمان مجهول ضمنًا، وهو وفعله من لفظ واحد غالبًا، ألا ترى أنّ لفظ (الضَّرْب) يدلّ على الحدث بالوضع، وعلى الزّمن المجهول بالتّضمّن؛ لأنّه لا حدث إلّا في زمان، وقولنا: (غالبًا)؛ احتراز ممّا لا فعل له، وممّا جاء من معنى الفعل»[ ].

وقد فسّر ابن الدهّان الدلالة الزمانية المتضمّنة في المصدر أنّها دلالة تضمين لا اعتداد بها، وليس دلالة وضع[ ].

وقد ذكر أبو البركات الأنباري من حجج البصريين على أنّ المصدر أصل للفعل أنّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معيّن[ ].

وقد اعترض العكبريّ على دلالة المصدر على (الزمان المجهول)، وصرّح بأنّ المصدر عنده

---

١) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٦.

٢) ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ١٦٣.

هو: أبو محمد، سعيد بن المبارك بن الدهّان، كان عالمًا كيّسًا نبيهًا، له معرفة كاملة بالنحو، سمع من ابن السمعاني، وأخذ عن الرمّانيّ اللغة والعربيّة، وأخذ عنه الخطيب التبريزي جماعة، من آثاره: (شرح الإيضاح) للفارسيّ، و(الغرّة)، وهو (شرح اللمع)، توفي سنة(٥٦٩ هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٣/ ١٣٦٩، ١٣٧١، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٧، ٥٠.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٣.

٤) ينظر: توجيه اللمع: ١٥٤.

٥) ينظر: البديع: ١/ ١٢٢.

٦) ينظر: التسهيل: ٨٧.

٧) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٠٧.

٨) ينظر: شرح اللمع للباقوليّ: ١/ ٤٠٢.

٩) الإيضاح في علل النحو: ٥٣.

١٠) البديع: ١/ ١٢٢.

١١) ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ١٦٣.

١٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٣٧.

ليس له دلالة على زمان إطلاقًا، لا زمان معيّن، ولا مجهول[١].

الوجه الثاني: أن يُكتفى في حدّ المفعول المطلق (المصدر) بدلالته على الحدث وحده، دون ذكر (الزمان المجهول)، وذلك بأن يكون مجرّدًا منه غير متضمّن له، ولا يدلّ عليه[٢].

وقد ذهب إليه العكبريّ[٣]، وظاهر قول ابن مالكٍ في أحد قوليه[٤]، والأشموني[٥].

قال العكبريّ: «وأمّا المصادر فلا دلالة لها على الزّمان، لا المجهول ولا المعيّن، على ما ذكرنا. ومن قال منهم: يدل على الزّمان المجهول فقد احترز عنه بقوله: (مُحَصَّل)؛ فإن المصدر لا يدل على زمان معنى، وأمّا من زاد فيه (دلالة الوضع) فإنّه قصد بذلك دفع النقض بقوله: (أتيتك مَقْدَمَ الحاجّ)»[٦].

الوجه الثالث: أن يُجمع بين (الحدث) و (الزمان المجهول) في حدّ المفعول المطلق[٧].

وذهب إليه ابن جنّي[٨]، والثمانيني[٩].

قال ابن جنّي: «اعلمْ أنّ المصدر: كلّ اسم دلّ على حدث، وزمان مجهول»[١٠].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي، حيث عدّ ذكر (الزمان المجهول) حشوًا زائدًا لا حاجة إليه في الحدّ؛ لتضمّن المصدر الدلالة على (الزمان المجهول) دلالة التزاميّة[١١].

وقد سبقه بهذا الاعتراض الباقوليّ، حيث أشار إلى أنّ ابن جنّي في قوله هذا قد خالف كلام

١() ينظر: مسائل خلافية: ٥٠

٢() ينظر: مسائل خلافية: ٤٩

٣() ينظر: المرجع السابق: ٥٠.

٤() ينظر: ألفية ابن مالك: ٢٠

٥() ينظر: شرح الأشموني: ٢٠٩/١ ٢١٠

٦() ينظر: مسائل خلافية ٥٠

٧() ينظر: اللمع: ١١٤

٨() ينظر: المصدر السابق نفسه.

٩() ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٥٥

١٠( ) اللمع: ١١٤

١١() ينظر: توجيه اللمع: ١٥٤

البصريين، وأنّ (الزمان المجهول) الذي قصده ابن جنّي لا ينفكّ عنه مخلوق، فليس للمصادر اختصاص به[1].

١() ينظر: شرح اللمع : ١/ ٤٠٢

المسألة السادسة: حدّ الزمان:

قال ابن الخبّاز: « وقوله: (اعلمْ أنّ الزّمان: مرور الليل والنّهار)[1] فيه نظر، لأنّه قد عرّف الزّمان بشيء لا يُعْرَفُ إلّا بعد معرفته، لأنّ اللّيل والنّهار هما الزّمان، فكأنّه قال: اعلمْ أنّ الزّمان مرور الزّمان.

وفيه نظر من وجه آخر؛ هو أنّ اللّيل والنّهار ليسا على قوله زمانًا، لأنّه قال: (مرور اللّيلِ والنّهار)، فجعل الزّمانَ المرورَ، لا المارَّ، ولم يقل أحدٌ: إنّ اللّيل والنّهار ليسا من الزّمان.

ثمّ إنّ بيت أبي ذؤيب الهذليّ، وهو:

هــلِ الــدهرُ إلاَّ ليلــةٌ ونَهارُهــا وإلَّا طلـوعُ الشَّـمسِ ثم غِيَارُهـا[2]

يُنافي قولَ أبي الفتح في الظّاهر؛ لأنّه قال: (الزّمان: مرور اللّيل والنّهار)، كما قال أبو ذؤَيب:

هلِ الدَّهْرُ إلَّا ليلةٌ ونَهَارُها

وله أن يصحّحه بتقدير مضاف، كأنّه قال: هلِ الدّهرُ إلَّا مرورُ ليلةٍ ونهارِها»[3].

الدراسة:

ما قصده ابن الخبّاز في اعتراضه على ابن جنّي هو حدّه لمفهوم (الزمان)، وهو ما سأتناوله في الحديث الآن في هذه المسألة.

والجدير بالذكر أنّ سيبويه[4] لم يتعرّض لتعريفه، بل جعل ضابطه أن يُسأل عنه بـ (متى) أو (كم)، ومن النحاة من جعل هذا شرطًا[5].

اختلف النحاة في مفهوم الزمان – لا ظرف الزمان – **على ثلاثة أوجه:**

(١) اللمع: ١٢٦. ونصُّه: «الزَّمان: مرور اللّيل والنهار».

(٢) البيت من الطويل. ينظر: شرح أشعار الهذليّين: ١/ ٧٠.

(٣) توجيه اللمع: ١٧٩.

٤() ينظر: الكتاب: ١/ ٢١٦، ٢١٧.

٥() ينظر: كشف المشكل: ٤٥٩/١.

الوجه الأوّل: أن يحدّ الزمان بمرادفٍ له يعود لمعاني الزمان، سواء على قدر مبهم، كالمدّة لحركة الفلك، والوقت، أو على قدر معيّن مؤقّت كالليالي والأيام، وهو بعضٌ من الزمان إذا ضُمّ بعضه إلى بعض صار زمانًا مبهمًا

وقد ذهب إليه ابن الأثير[1]، وابن يعيش[2].

قال ابن الأثير: «الفصل الأول في ظرف الزمّان، وفيه فرعان: الفرع الأوّل في تعريفه، وهو: عبارة عن مدّة حركة الفلك؛ فمدّة طلوع الشمس على قوم يسمّى نهارًا، ومدّة غيبها عنهم يسمّى ليلًا ...»[3].

ويعيب هذا الحدّ مثل ما يعيب الوجه الثاني من وجود الدّور، وسيأتي تفصيله الآن.

الوجه الثاني: أن يحدّ الزمان بالحركة نفسها للزمان، وذلك بمصدرٍ دالٍّ على حركة الزمان ودوره، كالمرور، والمضيّ، والجري، مضافًا إلى الزمان.

وهو ما ذهب إليه المبرّد[4]، وابن جنّي[5]، والثمانينيّ[6]، والواسطيّ[7]، وابن الدّهّان[8].

يقول المبرّد: «والزمان كالفعل، إنّما هو مضيّ الليل والنهار»[9].

ويقول ابن جنّي: «الزمان: مرور الليل والنهار، نحو: اليوم، والليلة، والشهر، والساعة، والسنة»[10].

---

(١) ينظر: البديع ١/ ١٥١.

٢() ينظر: شرح المفصّل: ٤/ ٤١

٣() البديع: ١/ ١٥١.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٧٦.

٥() ينظر: اللمع: ١٢٦.

٦() ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٩١.

٧() ينظر: شرح اللمع: ٥٦.

٨() ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ٢/٢٨٧

٩() المقتضب: ٣/ ١٧٦.

١() اللمع: ١٢٦.

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز[1] على ابن جنّي في حدّه للزمان بمروره ومُضيّه، ويترتّب – حسب كلام ابن الخبّاز – على هذا أن يكون الزمان: هو المرور، لا المارّ، علاوة على وجود الدّور في حدّه، وهو: يعني توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه، وهو باطل بداهة؛ لأنّه يؤول إلى توقّف الشيء على نفسه[2]، وتعريف الشيء بنفسه لا يُفسِّر المحدود، وقد أُخذ على بعض الحدود وجود الدّور فيها[3]، ومنها ما وقع فيه ابنُ جنّي هنا في حدّ الزمان، ويترتّب على هذا أن يكون التأويل: الزمان: مرور الزمان، فيكون الشيء معروفًا قبل معرفته.

الوجه الثالث: أن يحدّ بالذي يقضي عليه بعضه وأجزاؤه، وينهيه ويجعله ماضيًا، كالليالي والأيام، وإليه ذهب ابن بابشاذ، فقال: «ظرف الزمان: ما تقضّت عليه الليالي والأيام»[4].

ولا شكّ أنّ الزمن أجزاء بعضه أصغر من بعض، فمرور جزئه الأصغر يقلّل من بعضه الأكبر، فكأنّه مجازٌ أكل منه وقضى عليه شيئًا فشيئًا، كأنّه قيل: الزمن: ما قضى بعضه على بعض، لكن هذا الحدّ يعيبه مثل ما يعيب سابقيه من وجود الدّور.

١() ينظر: توجيه اللمع: ١٧٩.

(٢) ينظر: الإشارات والتنبيهات: ٣٠ ٢، والضوء المشرق ٨١

(٣) ينظر: توجيه اللمع : ٤ ٥، وللمقاصد الشافية: ٨ ١٢٨.

٤() شرح المقدّمة المحسبة: ٨ ٣٠٧

المسألة السابعة: حدّ ظرف المكان:

قال ابن الخبّاز: «... وقوله: (ممّا في الفعل دلالة عليه)[1] غير مستقيمٍ؛ لأنّ الفعل لا يدلّ على المكان بالصيغة كما يدلّ على الزّمان؛ ولذلك لم تكن كلّ أسماء المكان ظروفًا»[2].

الدراسة:

للوصول إلى حقيقة حدّ ظرف المكان في هذه المسألة لا بدّ من التعرّض لاختلاف النحاة في دلالة الفعل على المكان في الحدّ وغيره، وهو على **أربعة أوجه:**

الوجه الأوّل: أنّ يُنصّ على أنّ في الفعل دلالة على المكان المبهم – في نصّ حدّ ظرف المكان – من جهة أنّ الفعل يتعدّى إلى المكان المبهم مطلقًا، فما من فعلٍ إلّا ويتعدّى إلى ما كان مبهمًا، وذهب إليه ابن جنّي، فقال: «المكان: ما اسْتُقِرّ فيه، أو تُصُرِّفَ عنه، وإنّما الظّرف منه: ما كان مبهمًا غير مختصّ ممّا في الفعل دلالة عليه»[3].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز[4] على ابن جنّي، وسبقهُ ابن الدهّان[5] في هذا الاعتراض، حيث لا يعتدّ بذكر هذه الدلالة في الحدّ، ووجه الاعتراض: أنّه ليس في لفظ الفعل دلالة معروفة على المكان، ولا فائدة من دلالته المبهمة وهي غير معلومة ولا موصوفة، على خلاف دلالة الفعل المعلومة على الزمان المعلوم بالصيغة.

الوجه الثاني: أنّ يُنصّ على أنّ في الفعل دلالة مبهمة على المكان – مقصودًا أن يكون ليس في نصّ الحدّ – مع التنبيه على أنّ هذه دلالة غير معروفة ولا معلومة في لفظ الفعل على المكان، كما يدلّ الفعل على زمان معلوم بالصيغة، وإنّما الدلالة التي في الفعل على المكان دلالة مبهمة، كاشتقاق (المكان) و (المذهب) من لفظ الفعل (ذهب)، ولا فائدة منها، ولا يُعتدّ بها، ويترتّب على هذا أنّ ما لا فائدة فيه لا يُذكر في الحدّ، وذهب إليه ابن الدهّان[6]، وابن الخبّاز[7].

---

(١) اللمع: ١٢٨.

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ١٨٥.

٣() اللمع: ١٢٨.

٤() ينظر: توجيه اللمع: ١٨٥.

٥() ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٣١٤

٦() ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٣١٤

٧() ينظر: توجيه اللمع: ١٨٥.

قال ابن الدهّان: «وأمّا المبهم: فهو المقصود في هذا الباب ... وإنّما تعدّى الفعل إليها؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من مكان يقع فيه، إلا أنّ ذلك المكان غير معروف من لفظ الفعل، فقد ناسب دلالة الإبهام في الفعل الإبهام الذي في الظرف ...»[1].

وقال بعد ذلك في معرض حديثه عن الظروف المختصّة: « وقول أبي عثمان: (ليس في الفعل دليل عليها)[2]، كذلك ليس في الفعْل دليل على (خلف)، و (قدّام)، إلا أنّ (خلفًا) و (قدّامًا) يصحّ لكلّ موضع أوقعت فيه فعلًا، وليس كذلك (البصرة)»[3].

والحجّة من وجهين:

١/ أنّه لا توجد في الفعل دلالة معلومة على المكان – فلا يُعتدّ بها – كما توجد في الفعل الدلالة على الزمان (دلالة معلومة بالصيغة)؛ فلذلك عمل الفعل في كلّ أسماء الزمان ظرفًا، ولم يعمل في كل أسماء المكان؛ نظرًا لوجود الدلالة من عدمها، ونظرًا لمفارقة بعضها عن شبهها بالزمان[4]، كما سيأتي الآن.

٢/ أنّه لم تكن كلّ أسماء المكان ظروفًا، وهذه العبارة مجملة، تحتاج إلى تفصيل، وهي تدلّك على وجود أنواع من أسماء المكان، فنوع منها يشبه أسماء الزمان؛ حيث لا خلقة له، وليس له جثث، تسمّى ظروفًا مبهمة، وهي التي تُنصب على الظرفيّة؛ ووُجدت فيه هذه الدلالة المكانية المبهمة، فما من فعل إلّا وهو أمام شيء أو خلفه، فعمل فيها ظرفًا، وما لم يشبه أسماء الزمان من ظروف المكان حيث كان له جثث أشبهت الأناسيّ كالمسجد والدار، تُسمّى ظروفًا مختصّة، وهي التي لا تُنصب على الظرفيّة إذا تعدّى إليها الفعل؛ ولا توجد في الفعل هذه الدلالة الخاصّة نهائيًّا، ولا تفهم من لفظه؛ لذلك لم يعمل الفعل في كل أسماء الأماكن ظرفًا[5].

قال ابن السرّاج: «اعلمْ أنّ الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف؛ لأنّ الأمكنة أشخاص له خلق وصور تُعرف بها، كالجبل والوادي، وما أشبه ذلك، وهنّ

١() الغرة في شرح اللمع: ١/ ٣١٤ ٣٣١.

٢() اللمع: ١٢٩. وفيه: «عليهما».

٣() الغرة في شرح اللمع: ١/ ٣٣١.

٤() ينظر: توجيه اللمع: ١٨٥.

(٥) ينظر: توجيه اللمع: ١٨٥.

بالنّاس أشبه بالأزمنة لذلك، وإنّما الظروف منها التي يتعدّى إليها الفعل الذي لا يتعدّى ما كان منها مبهمًا خاصّةً، ومعنى المبهم: أنّه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره»[1].

الوجه الثالث: أنّ يُنصّ على أنّ في الفعل دلالة مبهمة على المكان – عَرَضًا ليس في نصّ الحدّ – مع التنبيه على أنّ هذه دلالة غير معروفة من لفظ الفعل، أي: أنّها مبهمة، كاشتقاق المكان (المذهب) من لفظ الفعل (ذهب)، دون ربط ذلك بالحدّ[2].

ذهب إليه الورّاق[3]، والثمانيني[4]، والواسطيّ[5]، والشريف الكوفيّ[6]، وابن بابشاذ[7]، وابن يعيش[8].

يقول الورّاق: «وأمّا ظروف المكان، فالفعل لا يدلّ عليها من لفظه، وإنّما يدلّ عليها بالمعنى، كما يدلّ على الفعل والمفعول، إذا تعدّى الفعل إليه بحرف جرّ لا يجوز حذف حرف الجرّ منه إلّا أن يُسمع ذلك من العرب، ألا ترى أنّك تقول: مررتُ بزيدٍ، ولا يجوز أن تقول: مررتُ زيدًا؟ وكذلك كان القياس في جميع ظروف المكان أن يتعدّى الفعل إليها بحرف الجرّ، كقولك: قمتُ في الدار، وقمتُ في خلفك، إلا أنّ الظروف المبهمة يجوز حذف حرف الجرّ منها؛ لأنّها قد أشبهت ظروف الزمان، وذلك أنّه ليس لها خلق كما أنّ الزمان لا خلقة له، فباين بعضها بعضًا، وكذلك الخلف والقدّام وما أشبه ذلك من هذه الظروف المبهمة يجوز أن تنقلب كلّها فيصير الخلف قدّامًا، والقدّام خلفًا، ألا ترى أنّ الجهة التي هي (خلف) إن تقدّمها الشخص صارت قدّامًا له، وكذلك حكم (القدّام) له؟ فلمّا كانت هذه الظروف شبيهة بظروف الزمان عدّوا الفعل إليها من غير توسّط حرف الجرّ»[9].

١() الأصول: ١/ ١٩٧.

(٢) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٨٩، ٢٩٣، شرح اللمع للواسطيّ: ٦٦ – ٦٧.

٣() ينظر: العلل في النحو: ٢٢٤.

٤() ينظر: شرح اللمع: ٦٦ – ٦٧.

٥() ينظر: شرح اللمع: ٦٧.

٦() ينظر: البلغة: ١/ ٩٥ – ١٩٦.

٧() ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٣٠٧.

٨() ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٤٣.

٩() العلل في النحو: ٢٢٤.

ويقول ابن بابشاذ في تفصيل هذه الدلالة بالنسبة للظروف: «وظرف المكان: ما استقرّ فيه وتصرّف عليه، لكن ظرف الزمان يتعدّى إليه الفعل بنفسه، مبهمًا كان أو مختصّا، مثل: قمتُ يومَ الجمعةِ، ويومًا من الأيّام؛ لأنّه يدلّ عليه دلالة قويّة، وهي دلالة الصيغة، وليس كذلك مع المكان؛ لأنّه يتعدّى إلى المبهم منه بنفسه، وهي الأقطار الستة، مثل: قمتُ أمامَ فلانٍ، وخلفَه، ويمينَه، وشمالَه، وفوقَه، وتحتَه، إذ لا يخلو فعل من الأفعال أن يكون في أحد هذه الأقطار، فهو يقتضيه؛ فلذلك تعدّى إليه، وليس كذلك الأمكنة المخصوصة التي لها أقطار تحصرها ونهايات تحيط بها، مثل: الدار، والبلد، والمسجد، والسوق، وما أشبه ذلك؛ لأنّه ليس في الفعل دلالة عليها، بل يصلح لها ولغيرها»[1].

الوجه الرابع: أن يُنصّ على دلالة الفعل على المكان المبهم فقط – في موضع ما، ليس في نصّ الحدّ – ومن غير تنبيه أصحاب الوجه الثاني، وذهب إليه سيبويه[2]، والمبرّد[3].

فسيبويه حين يميّز بين أسماء المكان التي اشتقّت من لفظ الفعل، (كالمذهب من ذهب)، أو من لفظ المكان المبهم (وهو الظرف المبهم كخلف، وأمام) في انتصابه على الظرفيّة، والأسماء التي تخلو من اشتقاق لفظ المكان المبهم (وهو الظرف المختصّ كالشام) في منع انتصابه على الظرفيّة – قد أشار إلى أصل وجود هذه الدلالة الإبهاميّة غير المختصّة – ليس في سياق حدٍّ، ولا تنبيه لعدم جدواها – حيث يقول: «وقد قال بعضهم: (ذهبتُ الشامَ)، يشبّهه بالمبهم؛ إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذّ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (ذهبتُ الشامَ): دخلتُ البيتَ»[4].

ثمّ أوضح أنّ تعدّي الفعل إلى الزمان أقوى من تعدّيه إلى المكان، ويقتضي ذلك أن تكون الدلالة في المكان مبهمة غير معروفة (دلالة غير قويّة) تختلف عن الزمان الذي هو مخصوص في دلالة الفعل (دلالة قويّة)[5].

١() شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٣٠٧

٢() ينظر: الكتاب: ١/ ٣٥ ٣٦

٣() ينظر: المقتضب: ٣/ ١٨٧، ٤/ ٣٣٦

٤() الكتاب: ١/ ٣٥

٥() ينظر: الكتاب: ١/ ٣٦

وعند الملاحظة فإنّ الدلالة المستفادة من الفعل التي قصدها سيبويه، سواء من حيث اقتضاء المعنى، أو مشتقّة من لفظ الفعل (الحدث)، فما من حدث إلّا وهو في مكان مّا – هي الدلالة المبهمة التي فسّرها أصحاب الوجه الثاني، ولم يعتدّوا بها حدًّا.

وبناء على ما سبق من النصوص أقول: تعدّي الفعل إلى المكان المبهم ضرورةً لا يعني أن الفعل فيه دلالة مفيدة على المكان، بل هي من قبيل الدّلالة الالتزاميّة في المفعول المطلق على الزّمان المجهول، لا يُعتدّ بها في الحدّ[1]؛ ولذلك صحّ عندي اعتراض ابن الخبّاز.

١() يراجع مسألة حدّ المفعول المطلق من هذا البحث ص ٢٥ ١.

المسألة الثامنة: حدُّ المفعول معه:

قال ابن الخبّاز: «قوله: (وهو كلُّ ما فعلتَ معه فعلًا)[1] فيه نظر؛ لأنَّ (ما) لغير ذوي العِلْمِ، والمفعول معه قد يكون مِن ذوي العِلْمِ ،كقولِك: قمتُ وعبدَ الله.

فإن قلتَ: إنَّ (ما) بمعنى (مَنْ) لم يستقم أيضًا؛ لأنّ المفعول معه لا ينحصر في غير ذوي العلم، ولا في ذوي العلم، بل يجوز أنْ يكون من كلّ واحدٍ من النوعين، والذي يقال: إنّه جعل (ما) مرادفةً لـ (شيءٍ)، فكأنّه قال: وهو كلّ شيء»[2].

الدراسة:

اختلف النحاة في حدّ المفعول معه – من حيث ما هيّته – على **أربعة أوجه:**

الوجه الأوّل: أن يُحدّ بـ (شيء)، أو (مذكور)، أو (منصوب)، أو (اسم) فضلة بعد (واو المعيّة)، وذلك بعبارات تفيد العموم للعاقل وغير العاقل، أو لا تنافيهما، ولا تنافي أحدهما[3].

وذهب إليه الفارسيّ[4]، والزمخشريّ[5]، وابن مُعط[6]، وابن الخبّاز[7]، وابن الحاجب[8]، وابن عصفور[9]، وغيرهم[10].

والجدير بالذكر أنّ سيبويه[11] لم يتعرّض لحدّ المفعول معه، لكنّه ذكر أمثلته للعاقل،

---

(١) اللمع: ١٣٢.

(٢) توجيه اللمع: ١٩٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه، والتسهيل: ٩٩.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٩٣.

(٥) ينظر: المفصّل: ٧٦

(٦) ينظر: الفصول الخمسون:١٩٣.

(٧) ينظر: توجيه اللمع: ١٩٥.

(٨) ينظر: الكافية في النحو: ٢٣.

(٩) ينظر: المقرّب ١/ ١٥٨.

(١٠) ينظر: التسهيل: ٩٩، وقواعد المطارحة في النحو: ١٤٧، والارتشاف: ٣/ ١٤٨٣، وتوضيح المقاصد: ١/ ٦٦٣، وشرح الحدود النحوية: ٢٢١.

(١١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩٧-٢٩٨.

وغير العاقل، وتبعه بعض النحاة[١].

وحدّه الفارسيّ بقوله: «الاسم الذي ينتصب بأنّه مفعول معه، يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسّط الحرف، وذلك قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ)، و (ما صنعتَ وأباك؟)، فالمعنى: استوى الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أبيك»[٢].

وقال الزمخشريّ: «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنّما ينتصب إذا تضمّن الكلام فعلًا، نحو قولك: ما صنعت وأباك، وما زلت أسيرُ والنيلَ»[٣].

وقال ابن مالك: «المفعول معه: هو الاسم المذكور فضلة بعد (واو) بمعنى (مع) مسبوقة بفعل أو شبهه»[٤].

الوجه الثاني: أن يُحدّ بـ (ما) – وهي إمّا أنْ يُراد بها غير العاقل على الأصل، وإمّا أنْ يُراد بها العاقل بمعنى (مَنْ)، وليس لكلا النوعين إلّا أن يُراد بها معنى (شيء) – بدون توضيح للمراد من (ما) تحديدًا، وذهب إليه ابن جنّي[٥]، والنيلي[٦].

قال ابن جنّي: «وهو: كلُّ ما فعلتَ معه فعلًا، وذلك قولك: قمتُ وزيدًا، أي: مع زيدٍ، واستوى الماءُ والخشبةَ، أي: مع الخشبة»[٧].

وقال النيليّ: «المفعول معه: هو ما تعدّى إليه فعل، أو معنى فعل بتوسّط (الواو) التي بمعنى (مع)»[٨].

١() ينظر: الأصول: ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، شرح الكتاب: ١/ ١٩٥، والمرتجل: ١٨٣، شرح المفصّل: ١/ ٤٨

٢() الإيضاح العضدي: ١٩٣.

٣() المفصّل: ٧٦.

٤() شرح الكافية الشافية: ٢/٦٨٧.

٥() ينظر: اللمع: ١٣٢.

٦() ينظر: الصفوة الصفيّة: ١/٥٢٢.

هو: أبو إسحاق، تقيّ الدين إبراهيم بن الحسين الطائي البغداد يالنيلي، لم تَجُد المصادر بأخباره، من آثاره: (التحفة الشافية في شرح الكافية)، و(الصفوة الصفية في شرح الدُّرة الألفية)، توفي في القرن السابع الهجري، ولم تُعرف سنة وفاته. ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٤١٠، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/ ١٧٣.

(٧) اللمع: ١٣٢.

٨() الصفوة الصفيّة: ١/ ٥٢٢

وقد ذكرا أمثلة للمفعول معه من العاقل، وغير العاقل، لكنّهما في الحدّ قد خالفا أمثلتهما، فقد حدّاه بـ (ما)، وهي لغير العاقل، دون توضيح لمخالفتها الأصل[1].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز[2] على ابن جنّي، ووجه اعتراضه: أنّ المفعول معه قد حدّه ابن جنّي بـ (ما)، وهي لغير العاقل على الأصل، والمفعول معه يشمل العاقل أيضًا، وإن كان يريد بها العاقل، فالمفعول معه لا ينحصر في العاقل فقط، بل يشمل النوعين، والصّواب على حدّ قول ابن الخبّاز أن تكون (ما) مرادفة لـ (شيء)؛ حتّى تشمل العاقل وغيره، وهو اعتذار منه لابن جنّي.

الوجه الثالث: أنْ يُحدّ بـ (ما) مع التصريح بشمولها للنوعين في الحدّ، فتكون بذلك مرادفة لـ (شيء)، وذهب إليه الثمانيني، فقال: «وهو: كلُّ ما فعلتَ معه فعلًا، سواءٌ كان ممن يعقل، أو ممّن لا يعقل»[3].

الوجه الرابع: أنْ يُحدّ بـ (مَنْ) وهي للعاقل فقط، وتنافي غير العاقل، وذهب إليه ابن الأثير فقال: «وهو: مَنْ صاحبته في فعلك، سواءٌ تأتّى منه مثل فعلك، أو لم يتأتّ، ولا يلزم أن يكون فاعلًا كالأوّل، وإنّما شرطه: أن يكون مصاحبًا، وهو منصوب بالفعل المذكور، أو ما هو بمعناه، بواسطة (الواو) الكائنة بمعنى (مع) ... تقول: (ما زلتُ أسير والنيلَ)، و (ما صنعتَ وأباك؟)»[4].

وقد فعل كما فعل ابن جنّي، فقد ذكر أمثلة للمفعول معه من العاقل، وغير العاقل، لكنّه في الحدّ قد خالف أمثلته، فقد حدّه بـ (مَنْ)، وهي للعاقل فقط، والمفعول معه يشمل العاقل، وغير العاقل.

ووجه اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي في الوجه الثاني يدخل في معناه هذا الوجه؛ لاقتصاره على العاقل، وعدم شموله للنوعين، وأقول أنّ اعتراضه غير وجيه؛ لأنّ (ما) و (مَنْ) الموصولتان قد يستعمل أحدهما مكان الآخر، واختلاف التعبير بين النحويين لا يعدّ خلافًا.

(١) ينظر: اللمع: ١٣٢، والصفوة الصفيّة: ٥٢٢، ٥٢٤.

٢() ينظر: توجيه اللمع: ١٩٥.

(٣) الفوائد والقواعد: ٢٩٧.

٤() البديع: ١/ ١٧٤.

المسألة التاسعة: حدّ الاستثناء:

قال ابن الخبّاز: «وقوله: «ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئًا ممّا أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره»(١)، يوجب دخول الاستثناء المتصل، والاستثناء المنقطع تحته، ويكون في كليهما حقيقة ...ومَن قال في حدّ الاستثناء: إنّه إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بمعنى (إلّا)، أو ما أُقيم مقامها، كان الاستثناءُ المنقطعُ عنده مجازًا؛ لأنّ المستثنى ليس بعضَ المستثنى منه، فإخراجُك الشّيءَ ممّا دخل فيه غيرُه كقولك: قام القومُ إلّا زيدًا، أخرجتَ من القيامِ الذي حكمتَ به على القوم، لا من القوم، ومن توهّم ذلك فقد أخطأ؛ ألا ترى أنّه لو قلتَ: قصدتُ العربَ إلّا قريشًا، لم تَخْرُجْ قريشٌ باستثنائها من العرب عن أن تكون منها، فبان أنّ الإخراج من الحكم، لا من المحكوم عليه»(٢).

الدراسة:

من حدود الاستثناء التي ذكرها ابن الخبّاز هنا حدّان، وقد وقع اعتراضه بناء على أحدهما، وليس على الحدّ نفسه، وذهب إلى أحدهما، ويحسن التعرّض إلى كليهما؛ لتتّضح المسألة كما يلي:

الحدّ الأوّل: أنّه إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بمعنى (إلّا)، أو ما أُقيم مقامها، أو نحوًا من هذا التعريف(٣).

وقد ذهب إليه الرمّاني(٤)، وابن برهان(٥)، والأنباريّ(٦)، وابن مالك(٧)، والمراديّ(٨)، وهو مذهب

(١) اللمع: ١٣٩.

(٢) توجيه اللمع: ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ١/ ١٤٤، والغرّة في شرح اللمع: ١/ ٤٥٢، وأسرار العربية: ٢٠١، والجنى الداني: ٥١١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب: ٤٣٧

(٥) ينظر: شرح اللمع: ١/ ١٤٤.

هو: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان كان مضطلعًا في علوم كثيرة منها: النحو، واللغة، والنسب، وله أنس شديد بالحديث، سمع من ابن بطّة، وأخذ عن السمسميّ، وأخذ عنه أبو الكرم النحوي، توفي سنة:(٤٥٦ هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٢٧٠، ونزهة الألبّاء: ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٦) ينظر: أسرار العربيّة: ٢٠١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٦٤.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٥١١

بعض الفقهاء[1]، وهم أربعة فرق[2].

أمّا موضع المسألة فهو في اعتراض ابن الخبّاز[3]، وهو ليس على الحدّ نفسه، وإنّما على مَن توهّم أنّ الإخراج للمستثنى هو إخراج من المستثنى منه، لا من الحكم المنسوب إليه؛ لأنّ ظاهر هذا الحدّ يُوهِمُ أنّ المُخْرَج منه هو (الكلّ)، وهو (المستثنى منه) – حال الاستثناء المتّصل الذي تصلح فيه (إلّا) للاستثناء وللصفة – وقد كشف ابن يعيش عن معنى (الكلّ) بأنّه عموم المعنى الأوّل، وسمّاه (الصدر)[4]، وقد اختلف النحاة في حقيقة المُخْرَج منه ما هو[5]؟ على **ثلاثة أوجه:**

الوجه الأوّل: أنّ المستثنى ليس مخرجًا من المستثنى منه، وإنّما من حكمه فقط، وهو مذهب الفرّاء[6]، وابن السرّاج[7]، وابن الخبّاز[8]، وعليه ظاهر حدّ ابن جنّي[9]، والثمانيني[10]، والواسطيّ[11]، وابن الخشّاب[12]، وغيرهم[13] كما سيأتي ذكره في الحدّ الثاني.

---

(١) ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٤٥٢

(٢) أي: لا تُجيز الاستثناء المنقطع – على هذا الحدّ – إطلاقًا، ومن قال هذا من أهل اللغة كان – عندها – ملغزًا في الخطاب، عادلًا عن تبيين الصواب، وهو مذهب كثير من أصحاب الشافعيّ – رحمه الله –.
الثانية: تُجيز الاستثناء المنقطع إطلاقًا لفظًا ومعنًى.
الثالثة: تُجيز الاستثناء المنقطع، وتعدّه داخلًا في المستثنى منه على وجه المجاز، والتقدير، والمعنى فقط، وهو اللفظ، وهو مذهب بعض الفقهاء، وهم الشافعي – رحمه الله – وأكثر أصحابه.
الرابعة: تُجيز بعض الاستثناء المنقطع، ولا تُجيز بعضًا، وهو مذهب أبي حنيفة – رحمه الله –. ينظر: قواطع الأدلّة: ١/ ٢١٣ ـ ٢١٥، والغرّة في شرح اللمع: ١/ ٤٥٢

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٢١٣ ـ ٢١٤

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٢/ ٧٦

(٥) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٩٧، والجنى الداني: ٥١٣ ـ ٥١٤، والمساعد: ١/ ٥٤٩

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٨٩. وينظر: الجنى الداني: ٥١٣، والمساعد: ١/ ٥٤٩

(٧) ينظر: الأصول: ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢

(٨) ينظر: توجيه اللمع: ٢١٣ ـ ٢١٤

(٩) ينظر: اللمع: ١٣٩

(١٠) ينظر: الفوائد والقواعد: ٣١٠

(١١) ينظر: شرح اللمع: ٧٨

(١٢) ينظر: المرتجل: ١٨٦

(١٣) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٨٠، واللمحة: ١/ ٤٥٧، والارتشاف: ٣/ ١٤٩٧

قال الفرّاء: «ولعلّهم توهّموا أنّ ما بعد (إلّا) يخالف ما قبلها، فإن كان ما قبل (إلّا) فاعلًا كان الذي بعدها خارجًا من الفعل الذي ذكر، وإن كان قد نفى عمّا قبلها الفعل ثبت لما بعد (إلّا)، كما تقول: ذهب النّاسُ إلّا زيدًا، فزيد خارج من الذهاب، ولم يذهب الناسُ إلّا زيدًا، فزيد ذاهب، والذهاب مثبت لزيد»[1].

الوجه الثاني: أنّ المستثنى مخرج من المستثنى منه، ومن حكمه، وهو مذهب سيبويه[2]، والبصريين[3].

قال سيبويه: «اعلمْ أنّ (إلّا) يكون الاسم بعدها على وجهين:

فأحد الوجهين: ...

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجًا ممّا دخل فيه ما قبله»[4].

وقال في موضع آخر: «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبًا؛ لأنّه مخرج ممّا أدخلتَ فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلتَ: له عشرون درهمًا، وهذا قول الخليل – رحمه الله –، وذلك قولك: أتاني القومُ إلّا أباك، ومررتُ بالقوم إلّا أباك، والقومُ فيها إلّا أباك، وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله»[5].

وقد حكى أبو حيّان[6] أنّ هذا الخلاف في حال الاستثناء المتّصل، و (إلّا) تكون للاستثناء، وصفة، وأنّ سيبويه ذهب إلى هذا الوجه، غير أنّ الذي وجدتُه في كتاب سيبويه أنّه أخرج المستثنى من حكم المستثنى منه فقط، ولم أجد إخراجه للمستثنى من المستثنى منه نفسه، فقد يكون سكت عنه في كتابه، ونقل مَن بعده عنه مشافهة.

وقال المبرّد: «والنصب بالاستثناء إنّما هو للمعنى، لا للفظ، وبيان ذلك: أنّك إذا قلتَ:

١() معاني القرآن: ١/ ٨٩.

٢() ينظر: الكتاب: ١/ ٣١٠، ٣٣٠ ٣٣١، ٣٤٣. وينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٩٧، والجنى الداني: ١٣ ٥، والمساعد: ١/ ٥٤٨

٣() ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٩٧، والمساعد: ١/ ٥٤٨

٤() الكتاب: ١/ ٣١٠

(٥) المصدر السابق: ١/ ٣٣٠ ٣٣١

(٦) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٩٧.

جاءني إخوتُك إلّا زيدًا، وزيد أحد إخوتك أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنّه فيمن جاء، فإذا قلتَ: إلّا زيدًا فإنّما وقعت في موضع لا أعني زيدًا منهم، أو أستثني زيدًا منهم، فهذا معنى»[1].

وقيل بعبارة أخرى: أنّ المستثنى (الاسم) مخرج من المستثنى منه (الاسم)، والمستثنى (الحكم) مخرج من المستثنى منه (الحكم)، فالاسم من الاسم، والحكم من الحكم؛ إذ لم يقم دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر، فإذا قلتَ: قام القومُ إلّا زيدًا، كنت قد استثنيتَ زيدًا من القوم، وقيامه من قيامهم[2].

قال الأبّذي[3] بعد حكايته لمذهبي الكسائي والفراء: «فالصحيح أنّ المستثنى الاسم من الاسم، والفعل من الفعل؛ إذ لم يقم دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر، فإذا قلتَ: قام القومُ إلّا زيدًا، كنتَ قد استثنيتَ زيدًا من القوم، وقيامه من قيامهم»[4].

وقال المراديّ: «ولـ (إلّا) هذه التي يُستثنى بها أحكام كثيرة، ونذكر هنا ما تدعو الحاجة إلى ذكره، في سبع مسائل:

الأولى: في حدّ الاستثناء: وهو إخراج بـ (إلّا)، أو إحدى أخواتها، تحقيقًا أو تقديرًا ...

الثانية: في المستثنى منه: وهو المخرج منه، مذكورًا كان نحو: قام القومّ إلّا زيدًا، أو متروكًا، نحو: ما قام إلّا زيدٌ، أي: ما قام أحدٌ ... لأنّ فائدة الاستثناء إخراج الثاني من الأوّل؛ لكونه لو لم يُستثن لكان ظاهره أنّه داخل فيما دخل فيه الأوّل ...

... وذهب سيبويه إلى أنّ (إلّا) أخرجت الاسم من الاسم، والفعل من الفعل؛ إذ لم يقم دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر، فإذا قلتَ: قام القومُ إلّا زيدًا، كنتَ قد

١() المقتضب: ٤/ ٣٩٦

٢() ينظر: شرح الجُمَل وليّة (ت/ معتاد الحربي): ٥، والجنى الداني: ٥١٣ والمساعد: ١/ ٥٤٨

٣ () هو: أبو الحسن عليّ بن محمد الخُشَنيّ ، المعروف بالأبّذي، كان إمامًا في اللغة والنحو، والشعر، حافظًا، لازم الشلوبين، والدباج، وقرأ عليه شيخ أبي حيّان(أبو جعفر بن الزبير)، من آثاره: (شرح الجُمَل وليّة)، و(الإملاء على كتاب سيبويه)، توفي سنة(٦٨٠ هـ). ينظر: البلغة: ٢١٧، وتحفة الأديب: ١/ ٨٤

٤() شرح الجُمَل وليّة (ت/ معتاد الحربي): ٥

استثنيتَ زيدًا من القوم، وقيامه من قيامهم، وهذا هو الصحيح: والخلاف في المتّصل»[1].

ويظهر من النصوص أنّ أصحاب هذا المذهب لا يريدون الإخراج للمستثنى من المستثنى منه على الحقيقة، بمعنى: لا يكون مُنْتَميًا لجنس المستثنى منه، بل إلى حكمه فقط، وهذا الوجه لا يبعد في معناه عن الوجه الأوّل؛ لضرورة تعليق الاسم بـ (الحكم)، وتقدير عبارة (في الحكم) بعد عبارة (المستثنى الاسم من الاسم)، واستحالة مقصود الإخراج من الجنس، وبذلك يؤول إلى معنى الوجه الأول (مذهب الفرّاء)، وسيأتي تفصيل ذلك نهاية المسألة.

الوجه الثالث: أنّ المستثنى مخرج من المستثنى منه، لكنّه مسكوت عن حكمه، وهو مذهب الكسائي[2].

قال الأبّذي: «واختلف النحويون أيضًا في المخرج منه ما هو؟، فذهب الكسائي إلى أنّ التخريج من الاسم وحده، فإذا قلتَ: قام القومُ إلّا زيدًا، فكأنّك قلتَ: قام القومُ الذين نقص منهم زيدٌ، ولم تتعرّض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره، فيحتمل أن يكون قد قام، وأن يكون غير قائم، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ئۇئۆئۆئۈئۈى ىيي﴾[3]، قال: فلولا أنّ إبليس يمكن أن يكون قد سجد، وأن يكون لم يسجد، لم يكن لقوله تعالى بعد: ﴿ىيي﴾ فائدةٌ؛ إذ ﴿ئۇى﴾ يغني عن ذلك.

فإن قيل: تكون الجملة تأكيدًا لما تعطيه (إلّا) من الاستثناء، فالجواب: أنّ المعاني التي تعطيها الحروف لا تؤكَّد، فلا تقول: ما قام زيدٌ نفيًا، ولا: أيقوم زيدٌ استفهامًا، فتجعل (نفيًا) تأكيدًا لمعنى (ما)، و (استفهامًا) تأكيدًا لمعنى الهمزة،؛ لأنّ الحروف وُضعت على الاختصار؛ ألا ترى أنّ الهمزة أخصر من قولك: (أستفهم)، و (ما) أخصر من (أنفي)، والتأكيد مبنيّ على الإطالة والإسهاب؟ فلم يُجمع بينهما للتناقض الذي في ذلك ...»[4].

وأجاب الأبّذي عن حجّة الكسائي في أنّ للزيادة في الآية معنًى لا تُعطيه (إلّا)، بأنّ الزيادة أفادت أنّ عدم السجود كان عن إباءة، ولا تُعطي (إلّا) سبب عدم السجود، كما أفادت به

١() الجنى الداني: ٥١١ ـ ٥١٤

٢() ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٧٣، شرح الجمل: ١/ ٢٥٣، والجنى الداني: ٥١٣، والمساعد: ١/ ٥٤٨.

(٣) الآية: (٣٠)، و(٣١) من سورة الحجر.

٤() شرح الجزولية (ت/ معتاد الحربي): ٤

الزيادة في الآية؛ وبذلك يتبيّن أن (إلّا) للإخراج من الحكم، دون التعرّض للسبب الذي أفادت به الآية[١].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز على الوجهين السابقين معًا، حيث نسب الخطأ إلى مَن توهّم أنّ المستثنى مخرج من المستثنى منه نفسه، وليس من حكمه فقط، ووجه اعتراضه أنّ في قولك: (قام القومُ إلّا زيدًا)، نفي حكم القيام عن (زيد)، وليس نفيه من جنس (القوم)، وكذلك قولك: (قصدتُ العربَ إلّا قريشًا) المقصود منه إخراج (قريش) من (قصدك)، وليس إخراجك إيّاهم من جنس العرب.

الحدّ الثاني: أنْ تخرج شيئًا ممّا أدخلتَ فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجتَ منه غيره، أو نحوًا من هذا التعريف[٢].

وذهب إليه ابن جنّي[٣]، والثمانينيّ[٤]، والواسطيّ[٥]، وابن الخشّاب[٦]، وابن الخبّاز[٧]، وغيرهم[٨].

وهناك غير هذين الحدّين من حدود الاستثناء، لا يحتمل المقام لذكرها[٩].

وأرى أنّ اعتراض ابن الخبّاز صحيح، وإنّما هو لصحّة التعبير، بتحديد المخرج منه في الاستثناء، على وجه الحقيقة، لا المجاز، شاملًا للاستثناء المتّصل والمنقطع؛ وذلك منعًا للبس ووقوع الوهم، وإلّا فلم يرد من نحوي تصريحٌ بإخراج المستثنى من المستثنى منه – في حال الاستثناء المتّصل الذي تكون فيه (إلّا) للاستثناء فقط – بمعنى: لا يكون من جنسهم، ولا يُتصوّر ذلك – حتى

١() ينظر: شرح الجُوَليّة (ت/ معتاد الحربي): ٥

٢() ينظر: توجيه اللمع: ٢١٣.

٣() ينظر: اللمع: ١٣٩.

٤() ينظر: الفوائد والقواعد: ٣١٠

٥() ينظر: شرح اللمع: ٧٨.

(٦) ينظر: المرتجل: ١٨٦.

٧() ينظر: توجيه اللمع: ٢١٣.

٨() ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٨٠، واللمحة: ١/ ٤٥٧، والارتشاف: ٣/ ١٤٩٧.

(٩) ينظر على سبيل المثال: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٤٥٢ ٤٥٣، والاستغناء في الاستثناء: ٩٦ ٢٩٨.

الكسائي[1] كان تمثيله على وجهٍ الصفة لـ (القوم)، لا الاستثناء، ولم يتعرّض لإخراج (زيد) من جنس (القوم) – وإن وقع أحدٌ بهذا فهو وهم خاطئ؛ بسبب ظاهر اللفظ الذي يُوهم بذلك، أمّا في تقدير الكلام فهو بمعنى: ليس منهم في الحكم، أمّا مذهب البصريّين فهو على التجوّز في الكلام بتقدير عبارة (في الحكم) أي: إخراج المستثنى من المستثنى منه في الحكم؛ لأنّه لو قيل: جاء الرجالُ إلّا زيدًا، فلا يُتصوّر أنّ المقصود إخراجه من كونه رجلًا من الرجال، فالمبرّد حين قال: «والنصب بالاستثناء إنّما هو للمعنى، لا للفظ، وبيان ذلك: أنّك إذا قلتَ: جاءني إخوتُك إلّا زيدًا، وزيد أحد إخوتك أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنّه فيمن جاء، فإذا قلت: إلا زيدًا، إنّما وقعت في موضع لا أعني زيدًا منهم، أو أستثني زيدًا منهم، فهذا معنى»[2]، فقوله: «أستثنى زيدًا منهم»، أي: في الحكم؛ لقوله أوّلًا قبل الاستثناء عن (زيد) أنّه: «فيمن جاء»، وهذا في الحكم، فيُفهم من كلامه بعد الإخراج أنّه ليس منهم فيمن جاء أيضًا في الحكم، ولا يُتصوّر أنّ مقصوده إخراجه من كونه أخًا لهم بعد الاستثناء – وزيد أحد أخوة المخاطب على الحقيقة ،كما قال – إلا أنّ ظاهر لفظه: «أستثنى زيدًا منهم» أنّه يُخرجه منهم، والصحيح: أنّه يخرجه منهم فيمن جاء، وهذا المعنى في تقدير الكلام وعموم لفظه، فيبقى المقصود هو: الإخراج من الحكم فقط بعد الاستثناء، كما أنّ المقصود قبل الاستثناء هو: الإدخال في الحكم، وقد تنبّه بعض النحاة لهذا الاعتبار في جميع الاستثناء؛ ولذلك قيل في حدّه: «أنّه إخراجُ بعضِ ما يُوجبه اللفظُ من عمومِ لفظٍ ظاهرٍ، أو عمومِ حكمٍ، أو عمومِ معنًى»[3]، أو نحوًا من ذلك[4]؛ وممّا زادني في هذا الأمر وضوحًا أنّ جميع أقسام الاستثناء التي أتى عليها كتاب (الاستغناء في الاستثناء)[5] مع البسط والتمثيل، لم يرد فيه قسمٌ واحدٌ يفيد بأنّ الإخراج يكون من المستثنى منه، إلّا ما حُكي عن الكسائي[6] كما تقدّم، وهو قسمان: الاستثناء الذي يُرَدّ على ملفوظٍ به، والثاني: الاستثناء الذي يُرَد على غير ملفوظٍ به، وفي المنطوق به بابان: أحدهما: الاستثناء من الأحكام، وثانيهما:

١() ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٤٥٤، والارتشاف: ٣/ ١٤٩٧.

٢() المقتضب: ٤/ ٣٩٦

٣() الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٤٥٣.

٤() ينظر: شرح المفصّل: ٢/ ٧٥ ٧٦

٥() ينظر: ٤٨٤.

٦() ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٤٥٤

الاستثناء من الصفات، وفي غير المنطوق به ثمانية أبواب وهي: الأسباب، والشروط، والموانع، والمحالّ، والأزمنة، والبقاع، والأحوال، ومطلق الوجود، ويسميه أرباب البيان: الاستثناء من أعمّ العامّ، وقد حوت هذه الأقسام عددًا كبيرًا من نصوص الكتاب والسنّة، ومن خلال أمثلة هذه الأنواع، يُلاحظ أنّ المستثنى يخرج ممّا دخل في حكمه المستثنى منه في بيانه، وليس الإخراج من جنس الاسم المستثنى منه[2]؛ وبذلك يشملها لفظ[1] الاستثناء المتّصل، المُخْرِج من الحكم المقصود في هذه المسألة، سواء نطق بهذا الحكم فيها، أم لم ينطق به.

أمّا عبارة الأبّذي والمرادي التي نُسب المذهب فيها إلى سيبويه، فهي تؤول إلى الوجه الأوّل فيما يظهر، فقوله: «الاسم من الاسم»[3]، قد بُيّن بقوله: «وقيامه من قيامهم»[3]، والقصد من ذلك الإخراج من جهة الحكم، لا من جهة الجنس، إلا أنّ عبارة (الاسم من الاسم) دون تقييدها بالحكم – مباشرة – ملبسة.

وقد صحّ بذلك اعتراض ابن الخبّاز؛ من جهة الدقّة في مصطلحات الحدود، وما ينبني عليها، ويحسن البعد في ذلك عمّا يحتاج إلى التقدير من الألفاظ، والأمثلة التي ساقها ابن الخبّاز وغيره، تدلّ على أنّ الاستثناء يُخرج المستثنى من الحكم فقط، ولا يخرجه من المستثنى منه.

١() ينظر على سبيل المثال: الاستغناء في الاستثناء: ٥٧ ٥٥٨

٢() شرح الجُمَل وليّة (ت/ معتاد الحربي): ٥

٣() المرجع السابق نفسه.

الفصل الثاني:

اعتراضاته على الأحكام النحوية والصرفية

المبحث الأول: اعتراضاته على الأحكام النحوية للأسماء.

المبحث الثاني: اعتراضاته على الأحكام النحوية للأفعال.

المبحث الثالث: اعتراضاته على الأحكام النحوية للحروف.

المبحث الرابع: اعتراضاته على الأحكام الصرفية.

المبحث الأول:
اعتراضاته على الأحكام النحوية للأسماء

وفيه أربع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: الفرق بين الإعراب والبناء:

قال ابن الخبّاز: «وقوله: (الحادث)[1] في صفة البناء، فيه نظر؛ لأنّه إن أراد به بناء الأفعال والحروف، فهو أصليّ، وإنْ أراد به بناء الأسماء، فلا معنى للفرق بين الإعراب وبعض البناء، والذي يُعتذَر به عنه أن يُقال: وَصَفَ البناءَ بالحادث؛ لأنّه يكون بالحركة والسكون؛ لأنّهما حادثان في الحرف.

والجيّدُ أن يُعلِّق (عن) بـ (اللزوم)؛ لأنّ لزوم البناء (عن) غير عامل»[2].

الدراسة:

ذكر النحاة أمرًا للفصل بين الإعراب والبناء؛ إذ كانت الحركات والسكون لم تختصّ بأحدهما، وهو أنّ ما يحدث من سكون أو حركة عن عامل سمّوه إعرابًا، وما يحدث عن غير عاملٍ، أي: (علّة)، ولزم كلزومها سمّوه بناء[3].

قال سيبويه: «وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[4].

ولم يصف أحدٌ منهم البناء بـ (الحادث) – حسب اطلاعي – إلّا ابن جنّي، وهو موضع اعتراض

١() يعني ابن جنّي في قوله:« والفرق بينهما: زوال الإعراب؛ لتغيّر العامل، وانتقاله، وليس البناء الحادث؛ لتغيّر عامل وثباته». اللمع: ٥٧

(٢) توجيه اللمع: ١٢.

٣() ينظر: الكتاب: ١/ ١٣، والمقتضب: ١/ ١٤٢، ٤/ ٨٠، والأصول: ١/ ٤٤، ٤٥، والخصائص: ١/ ٣٨، والفوائد والقواعد: ٥٧، شرح اللمع للواسطيّ: ٨، شرح اللمع للباقوليّ: ١٩٨، والمرتجل: ٣٥، وأسرار العربية: ٢١، ٢٢، ٢٩، والصفوة الصفيّة: ١/ ٦٦، ٧٥، والتذييل: ١/ ١١٨.

(٤) الكتاب: ١/ ١٣.

ابن الخبّاز، حيث استوقفه هذا الوصف، ووجه اعتراضه أنّ ابن جنّي في قوله: «والفرق بينهما: زوال الإعراب؛ لتغيّر العامل، وانتقاله، ولزوم البناء الحادث؛ لتغيّر[1] عامل وثباته»[2]، إن أراد بـ (البناء) بناء الأفعال والحروف، فهو أصليّ، وإن أراد به بناء الأسماء فلا معنى للفرق بين الإعراب وبعض البناء!

وقد فسّر الثمانيني ما أراده ابن جنّي، حيث قال: «وقوله: (ولزوم البناء الحادث عن غير عاملٍ وثباته)[3]، إنّما يريد حدوث البناء في الأسماء؛ لأنّا بيّنا أنّ أصل الأسماء الإعراب، وإنّما البناء حادث فيها، وأصل الأفعال البناء، وإنّما الإعراب حادث في قسم منها»[4].

أمّا ابن الخبّاز، فيفسّر قوله (الحادث) بتفسير آخر، ويعتذر به لابن جنّي؛ وهو إمكان إرادته بوصف البناء بـ (الحادث)؛ لأنّه يكون بالحركة والسكون؛ لأنّهما حادثان في الحرف[5].

وأمّا قول ابن الخبّاز: «والجيّد أن يعلّق (عن) بـ (اللزوم)؛ لأنّ لزوم البناء عن غير عامل»[6]، فيدلّ على أنّ نسخة اللمع التي بين يديه بلفظ (لغير عامل)[7] بتعليق (اللام) باللزوم[8] وهي أقرب للصواب من لفظ (لتغيّر)، بل إنّ (لتغيّر) خطأ؛ لأنّها تجعل الإعراب والبناء لا فرق بينهما، والأصوب منهما ما جوّده ابن الخبّاز، وهو تعليقه بـ (عن)، وهي في ثلاث طبعات من اللمع معلّقة بـ (عن)، وهي الصواب[9].

فالخلاصة إذن أنّ النص عند ابن الخبّاز فيه خلل واضطراب؛ من جهتين: الأولى: كما سبقت الإشارة إليه من أنّ الصواب (عن غير عامل)، والثانية: تعليقه (عن) أو (اللام) باللزوم ضعيف، والصواب تعليقه بـ (الحادث)، وتفسير العكبريّ أحسن ممّا ذهب إليه ابن الخبّاز، قال: «معناه أنّ حركة البناء حادثة؛ إذ الأصل في المبني السكون، لكنه حادث عن غير عامل، بل هو حادث لعلة ملازمة، أو

١() هكذا في اللمع بتحقيق حامد المؤمن، وفي طبعة أخرى بتحقيق حسين شرف هكذا: «عن غير عامل». اللمع (ت/ حسين شرف): ٩٢، وهو الصواب.

٢() اللمع: ٥٧

٣() اللمع (ت/ حسين شرف): ٩٢

٤() الفوائد والقواعد: ٥٩

٥() ينظر: توجيه اللمع: ١٢

٦() المصدر السابق نفسه.

٧() لم أقف عليها فيما بين يدي من طبعات اللمع.

٨() ينظر: اللمع (ت/ حسين شرف): ٩٢، واللمع (ت/ فائز فارس): ١٠، واللمع (ت/ سميح أبو مغلي): ١٧

كالملازمة»[1].

ولا يجوز أن يدخل البناء على السكون تحت قوله: الحادث؛ لأنّ السكون في البناء غير حادث البتة، وهو الأصل.

[1] () المتبع في شرح اللمع: ١/ ١٤٥.

المسألة الثانية: وقوع الضمير المنفصل بعد لولا:

قال ابن الخبّاز[1]: «ورأيتُ من ينكر على ابن جنّي قوله: (ولولا هي لما صحّت المسألة)[2]، وما علم الجاهل بكلام العرب أنّ هذا هو الجيّد الموافق لمقاييسها؛ لأنّ (لولا) يقع بعدها المظهر مبتدأ، كقوله: (لولا عليٌّ لهلك عمرُ)[3]، فإذا وقع المضمر بعدها وجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا، كقوله تعالى: ژ□□□□□ژ[4]».

الدراسة:

(لولا) في الكلام العربي نوعان:

١/ **حرف امتناع لوجوب**، وقيل: لوجود، وقيل: حرف لما كان سيقع؛ لانتفاء ما قبله. وقيل: الصحيح تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها. وهي تسمّى (لولا الامتناعية)[5].

٢/ **حرف تحضيض**، وهي مختصة بالأفعال[6].

والأولى (لولا الامتناعية) هي محلّ الحديث في هذه المسألة، فأقول وبالله التوفيق:

مجيء الضمير المنفصل بعد (لولا) لا خلاف أنّه أكثر في كلام العرب، وأفصح من الضمير المتصل – مع جواز الإتيان بالمتصل[7] – وقد ذهب إلى أنّه القياس والأولى من المتصل سيبويه[8]، والسيرافيّ[9]، والزمخشري[10]، والأنباريّ[11]، وابن الخبّاز[12]، وغيرهم[13].

١() توجيه اللمع: ٧٥

(٢) اللمع: ٨٢

٣ () الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١١٠٣.

(٤) من الآية:(٣١) من سورة سبأ.

٥() ينظر: الجنى الداني: ٥٩٧.

(٦) ينظر: المرجع السابق: ٦٠٥ ٦٠٦.

٧() ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٤.

٨() ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٣

٩() ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ٣٦+ ٣٧.

١() ينظر: المفصّل: ٣٣+ ١٣٤.

١() ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٤.

١() ينظر: توجيه اللمع: ٧٥.

١() ينظر: شرح المفصل: ١١٨، ١٢٠، شرح التسهيل: ٢/ ١٨٥، والارتشاف: ٤/ ٧٥٦+ ١٧٥٧، شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٣٦+ ٢٣٧.

قال سيبويه: «... وذلك (لولاك) و (لولاي)، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرتَ رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلتَ: (لولا أنت)، كما قال سبحانه: ژ□□□□□ژ[1]، ولكنّهم جعلوه مضمرًا مجرورًا»[2].

بل إنّ المبرّد قد ذهب إلى أنّه يجب أن يقال: (لولا أنا)، و (لولا أنت)، فيُؤتى بالضمير المنفصل، كما في التنزيل: ژ□□□□□ژ[3]، ولا يجوز أن يُؤتى بالضمير المتصل؛ لعدم مجيئه في التنزيل[4]، وإنْ كان منعه هذا خلافًا لما جاء في كلام العرب وأشعارهم؛ لأنّ عدم مجيئه في القرآن ليس دليلًا على عدم جوازه، كما أنّ الحال كذلك في ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر، نحو: (ما زيدٌ قائمٌ)، و (ما عمرٌو منطلقٌ)، وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم[5].

وقد أبطل السيرافيّ زعم المبرّد[6]، وسمّاه الشَّلَوْبِين[7] هذيانًا؛ لاتفاق أئمّة البصريين والكوفيين، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء على جوازه[8]. وهي مسألة ليس هذا موضعها.

وهذا إنْ دلّ على شيء فإنّه يدلّ على أنّ الأجود، والأولى، والقياس في (لولا) عند الإضمار هو الضمير المنفصل.

وتستفاد هذه الدلالة من أربعة جوانب:

الأول: ورود الضمير المنفصل بعد (لولا) في القرآن الكريم هو أقطع دليلٍ على صحّته.

الثاني: أنّ الجواز وقع للضمير المتصل بعد (لولا)، إلا عند المبرّد، بينما القياس وقع للضمير المنفصل باتفاق الأئمّة؛ مما يدلّ على سلامة عبارة ابن جنّي: «لولا هي»[9]، التي نبّه على جودتها ابن

---

(١) من الآية:(٣١) من سورة سبأ.

٢() الكتاب: ٢/ ٣٧٣.

(٣) من الآية:(٣١) من سورة سبأ.

٤() ينظر: الكامل: ٣/ ١٤٩، والمقتضب: ٣/ ٧٣.

٥() ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٠، ٦٩٤.

٦() ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ١٣٧.

٧ () هو: الأستاذ أبو عليّ، عمر بن محمد الشلوبين، كان إمامًا في العربيّة لا يشقّ غباره، سمع من ابن الجدّ، وأبي زيد السهيلي، وغيرهما، وقرأ عليه ابن سعيد (الكامل) للمبرّد، وغيره، من آثاره: (التوطئة)، و(شرح الجزولية)، توفي سنة(٦٤٥ هـ)، ينظر: اختصار القدح المعلّى في التاريخ المحلّى: ١٥٢، ١٥٤، وسير أعلام النبلاء: ٢/ ٢٩٢٨.

٨() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٧٥٧، والجنى الداني: ٦٠٥. ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

٩() عبارته: «تقول: (زيدٌ قام أخوه) ... فالفعل: (قام)، والفاعل: (أخوه)، و(الهاء) عائدة على (زيد)، ولولا هي لما صحّت المسألة». اللمع: ١٨٢.

الخبّاز هنا، واعترض على من أنكرها[1] على ابن جنّي[2]، ولا سيّما أنّه قد ورد إنكار المبرّد لـ (لولاي) ونحوه – بغضّ النظر عن صحّته – وفي المقابل لم ينكر (لولا أنت)، ونحوه أحد، وهذا الأمر نقيض ما أراد إثباته ذلك المُنكِر على ابن جنّي، فالأقرب أن لا يلتبس مثل هذا الأمر على أحد.

الثالث: إن كان المقصود عند من ينكر على ابن جنّي هو التفرقة بين الضمير المنفصل الغائب (هو) و (هي) ونحوهما، والضمير المنفصل المخاطب (أنت) الذي جاءت به الآية، ونحوه، فالجواب: إنّ الحكم يجري على كل ضمير منفصل أيًّا كان، مخاطبًا أو غائبًا وقع بعد (لولا)، إلا أن يأتي بدليلٍ على دعواه ينقضُ هذا العموم، ولا دليل؛ ولذلك ابن جنّي أناب الضمير الغائب (هي) عن ضمير المخاطب (أنتم).

الرابع: على الرغم من أنّه قد كثرت الخلافات حول مسائل (لولا) الامتناعية، وتداخلت بعضها ببعض، فمنها:

١/خلاف في إعراب الحرف (لولا) إذا وليه الضمير المتصل بين كونه حرف جرّ، أو حرف ابتداء، والخلاف في ذلك شهير، أمّا إذا وليه الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل فلا خلاف[3].

٢/ خلاف في رافع الاسم الواقع بعد (لولا)[4].

٣/ خلاف في خبر (لولا) بين وجوب الحذف، وعدمه[5].

٤/ خلاف في اللام الداخلة على جوابها بين الحذف والإثبات[6].

إلّا أنّي لم أجد – بعد بحث وجهد – خلافًا في وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا)، أو حصره على ضمائر المخاطب دون الغيبة؛ مما جعلني أتبيّن أنّ ابن الخبّاز محقّ فيما وصف به منكِره من الجهل، بقوله: «وما علم الجاهل بكلام العرب أنّ هذا هو الجيّد الموافق لمقاييسها»[7]، وهذا ما سبق إثباته في مسألتي هذه.

(١) لم أقف على ذلك المنكر بعد طول بحث وجهد.

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ٧٥

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٩، ٦٠٣، ٦٠٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٩ – ٦٠٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٥٩٩ – ٦٠٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٨ – ٥٩٩

(٧) توجيه اللمع: ٧٥.

المسألة الثالثة: نصب (صديق) في نحو: «أنا مذ كنتُ صديقك»:

قال ابن الخبّاز: «واعلم أنّ لـ (كان) موضعًا آخر تكون فيه دالّة على الحدث، وتستغني بالمرفوع، تقول: كان الأمرُ، أي: وُجِدَ ... ومن ذلك قولُهم: (أنا مُذْ كنتُ صديقُك)، (أنا): مبتدأ، و (صديقُك): خبره، ومن نصبه فقد أخطأ؛ لبقاء المبتدأ بلا خبر»[1].

الدراسة:

من المعلوم أنّ لـ (كان) استعمالات، منها[2]:

١/ ناقصة تخلو من الحدث، وتقتصر على الزمان فقط.

٢/ ناقصة تدلّ على الحدث، ومجرّدة من الزمان.

٣/ تامّة بمعنى وقع وحدث، فتكون فعلًا حقيقيًّا تستغني بمرفوعها، ولا تحتاج إلى خبر.

٤/ ملغاة من العمل والمعنى – وهي الزائدة – أو ملغاة من العمل دون المعنى.

وهذه المسألة تدور حول استعمال (كان) في نحو قولك: «أنا مذ كنتُ صديقك»، **ففيه وجهان:**

الوجه الأول: ناقصة رفعت الأوّل، وهو الضمير المتصل (تاء المتكلم) في (كنتُ)، ويكون اسمها، ونصبت الثاني، وهو (صديقَك)، ويكون خبرها[3].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على هذا الوجه؛ لأنّه سيبقى المبتدأ (أنا) بلا خبر.

الوجه الثاني: تامّة اكتفت بمرفوعها، وهو الضمير المتصل (تاء المتكلم) في (كنتُ)، وهو فاعل (كان) بمعنى خُلِقْتُ ووُجِدْتُ، وقد توسّطت بين المبتدأ والخبر، والتقدير: أنا صديقُك مذ كُنْتُ وخُلِقْتُ.

وقد ذهب إليه ابن جنّي[4]، والأنباري[5]، وابن الخبّاز[6].

---

(١) توجيه اللمع: ١١٦.

٢() ينظر: العلل في النحو: ٢٣ + ١٢٤، وأسرار العربية: ٣٣ + ١٣٧، والتذييل: ٤/ ١٣٨.

٣() ينظر: توجيه اللمع: ١١٦. لم أقف بعد طول بحث على من ذهب إلى هذا الوجه.

٤() ينظر: اللمع: ٨٩ + ٩٩.

٥() ينظر: أسرار العربية: ١٣٥.

٦() ينظر: توجيه اللمع: ١١٦.

ومن المُلاحَظ عند تمثيل النحاة لـ (كان) التامّة أنّه يكثر تمثيلهم لها بعد (مذ) إذا كانت الجملة تتمّ بدونها، سواء توسّطت أم تطرّفت، كابن السرّاج، وقد مثّل بـ (أنا أعرفه مذ كان زيدٌ)(١)، والشريف الكوفيّ، وقد مثّل بـ (أنا أحبّك مذ كنتَ)(٢)، والأنباري(٣)، وابن جنّي(٤)، وابن الخبّاز(٥)، وقد مثّلوا بـ (أنا مذ كنتُ صديقُك)، وكذلك قول سلمة بن زيد الفهمي(٦):

رَأَيْتُ النَّاسَ مُذْ خُلِقُوا وكَانُوا يُحِبُّونَ الغَنِيَّ مِنَ الرِّجَالِ(٧)

حيث جاءت (كانوا) معطوفًا بها على ما بعد (مذ)، وهو الفعل (خُلقوا)، و (كانوا) هنا بمعنى وُجِدُوا وخُلِقُوا، وهي تامّة دالّة على الحدث؛ ممّا يدلّ ذلك كلّه على أنّ موضعها في مثال المسألة ونحوه تامّة بلا ريب(٨)، وبناءً على تمامها رفعتْ كلمة (صديق) في المثال؛ إذ لو كانت ناقصة لنصبتها.

وفي اعتقادي أنّ اعتراض ابن الخبّاز في محلّه، وما ذهب إليه له نظائر، ومن نظائره ما حكاه سيبويه: «إنّ من أفضلهم كان زيدًا»، على زيادة (كان) وتوسّطها بين خبر (إنّ) واسمها، والتقدير: إنّ من أفضلهم زيدًا، بحذف الزيادة(٩)، مع أنّه في هذا الموضع لو أُعملت (كان) – كما ذهب إليه المبرّد(١٠) – لم تبقَ (إنّ) بلا اسم أو بلا خبر، لكنّهما – أعني الاسم والخبر – مفصول بينهما بجملة، وعلى تقدير: إنّ زيدًا كان من أفضلهم، يكون الخبر مقدّمًا على الاسم، وليس بظرف، وهو أمرٌ لم يُجِزْه أحد(١١)، فمن باب أولى أن لا يجوز بقاء المبتدأ بلا خبر، وذلك في: «أنا مذ كنتُ صديقُك»، ويكون

١() ينظر: الأصول: ١/ ٩١، ٩٢.

٢() ينظر: البيان: ١/ ١٢٨.

٣() ينظر: أسرار العربية: ١٣٥.

(٤) ينظر: اللمع: ٩٨، ٩٩.

٥() ينظر: توجيه اللمع: ١١٦.

(٦) هو: سلمة بن زيد بن وهب بن نُباتة الفهميّ، وقيل: سلم بن يزيد، له شعرٌ، عاش في العصر الأموي، وقد دخل على عبد الملك بن مروان وسأله عبد الملك عن قبيلته وأبيات من شعره، فأجاب: أنا هو قائلها وقد كتمها. لم أعثر فيما رجعت إليه من مراجع على سنة وفاته. ينظر: المحاسن والأضداد: ٣٦ + ١٣٧، وتاريخ الطبري: ١/ ٤٢٠، ٤٢١.

(٧) البيت من الوافر. ينظر: المحاسن والأضداد: ١٣٧، وتاريخ الطبري: ١/ ٤٢١، والتذييل: ٤/ ٣٤٩.

٨() وقد أقرّ الغلاييني أنّه لابدّ من تقدير (كان) التامّة بعد (مذ) و(منذ) إذا أتى بعدها الاسم، لا تكون ناقصة. ينظر: جامع الدروس العربية: ١/ ٢٠٨.

٩() ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٣.

١٠() ينظر: المقتضب: ٤/ ١١٦.

١١() ينظر: شرح المفصل: ١/ ٩٩، والارتشاف: ٣/ ١١٨٥.

القول كما قال ابن الخبّاز بأن تكون (كان) تامّة، وتبقى متوسّطة بين المبتدأ والخبر.

وممّا يؤكّد صحة اعتراضه أيضًا ثلاثة أمور:

١/ أنّ (كان) الناقصة لا تفيد الحدث، بل تفيد الزمان مجرّدًا من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر؛ لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضًا عن الحدث[١]، فإذا قلتَ: أنا مذ كنتُ صديقَك، بنصب (صديق) على الخبر، فهو بمنزلة قولك: مذ كنتُ صديقُك أنا، ثم تسكت، فلا خبر لـ (أنا)، وهو ما قرّره ابن الخبّاز في المسألة.

٢/ أنّ من مواضع (كان) أن تكون بمعنى وقع وحدث، فتكتفي بالمرفوع وحده، ويعرب فاعلًا، ولا تحتاج إلى خبر، ومن هذه المواضع قولك: أنا أعرفه مذ كان زيدٌ، أي: مذ خُلِقَ[٢]، وهكذا جاءت في المسألة بعد (مذ).

٣/ أنه يجوز في (زيدٌ كان منطلقٌ) إلغاء (كان)؛ لاعتراضها بين المبتدأ والخبر، مع أنّ المبتدأ لا يبقى بلا خبر في هذه الحالة، بل يكون هو اسمها تقدّم عليها[٣]، فمن باب أولى في حال بقائه بلا خبر وهي متوسّطة أن يتعيّن أن تكون (كان) تامّة، ويبقى المبتدأ والخبر كما هما، وهو قول ابن الخبّاز.

١() ينظر: شرح المفصّل: ٧/ ٩٧.

٢() ينظر: الأصول: ١/ ٩١، ٩٢.

٣() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٩٢.

المسألة الرابعة: تضمّن التمييز معنى (مِنْ):

قال ابن الخبّاز: «وقوله: (ولا بدّ في جميع التمييز من معنى مِن)[1] خطأ؛ لأنّا لا نقول: طاب زيدٌ من نفسٍ، ولا: هو أحسنُ الناسِ من وجهٍ، وقد صرّح ابن السَّرَّاج بامتناع ذلك في ثلاثة مواضع من كتاب (الأصول)[2].

واستهوى قول ابن جنّي بعض الحمقى، فزعم أنّ مميّز أفعل التفضيل يصحّ دخول (مِن) عليه.

وقول ابن السرّاج متعيّن؛ لاعتضاده بأنّ مميّز الجملة، وأفعل التفضيل لا يصحّ دخول (من) عليه؛ لأنّه فاعل في المعنى، والحقّ ما قاله أبو عليّ[3]: (وجميع ما يُفسّر من المقادير، والأعداد، فـ (مِن) تدخل عليه، نحو: (ما في السماء قدر راحة من السحاب)، و (لي عشرون من الدراهم)، و (لله درّه من الرجال)، ومنه ما تدخل عليه (مِن) فتقرّه على إفراده). هذا كلامه.

وإنّما جاز دخول (من) على ما ذكر؛ لأنّها أجناس مبيّنة لمقادير مجملة، والتبيين بعض معاني (من) والله أعلم» [4].

الدراسة:

لا شكّ أنَّ صحّة دخول (مِن) على الاسم علامةٌ على أنَّه تمييز لا محالة، ويتحقّق به الفرق بين الحال والتمييز، فكلّ ما كان نكرة مبيّنًا لإبهام اسم أو نسبة، ويتضمّن معنى (مِن)، فهو تمييز[5]، لكن هل كلّ تمييز هو يتضمّن معنى (مِن)؟ هذا ما يتّصل بهذه المسألة، وممّا يُوجب التعرّض إلى مواضع التمييز أولًا؛ للاهتداء إلى ذلك لاحقًا، ومنها:

١/ في باب التفضيل؛ لبيان نوع التفضيل، مثل: هذا أحسن الناس وجهًا[6].

١() اللمع: ١٣٨.

٢() ينظر: ١/ ٢٢٦، ٣٢٠. وجدت الموضع الأول نقلًا عن المبرّد، وليس نصًّا صريحًا لابن السرّاج، ولم أجد الموضعين الآخرين.

٣() الإيضاح العضدي: ٢١٤.

(٤) توجيه اللمع: ٢١١ - ٢١٢.

٥() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٧٩ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٣٦٠.

٦() ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٢ - ٢٠٣.

٢/ في باب (كم) الاستفهامية؛ لبيان نوع المقادير من أيّ صنفٍ هي، مثل: كم جريبًا أرضك؟ وما جرى مجرى (كم) في الاستفهام من كنايات العدد، مثل: كَأَيِّنْ رجلًا قد رأيتُ، كما نُقل ذلك عن يونس[١].

٣/ في باب الأعداد؛ لتوضيح إبهام العدد من أيّ صنفٍ هو، مثل: لي عشرون درهمًا[٢].

٤/ في باب الأخبار والتعجّب؛ لتوضيح المبهم فيها من أيّ نوع هو، مثل: لا كزيدٍ فارسًا، ولله درّه رجلًا[٣].

٥/ في باب (نِعْمَ) و (بِئْسَ)، مثل: نِعْمَ رجلًا عبدُ الله[٤].

ومن هذه المواضع اتّضح من خلال الدراسة أنَّ تضمّن التمييز معنى (مِن) عند النحاة جاء على معنيين:

المعنى الأول: جواز دخولها مظهرة.

المعنى الثاني: تضمّن معناها – على وجه معين – دون إرادة دخولها مظهرة، ولا مضمرة.

أمّا على المعنى الأول ففيه خمسة أوجه:

الوجه الأول: يصحّ دخول (مِن) على مميِّز الجملة، وتمييز الذات أو المفرد، وتمييز العدد ما دام أنَّه من جملة الأجناس المبيّنة لمقادير مجملة – حتى وإن كانت من غير الضروب الثلاثة الحسيّة من المقادير: الممسوح، والمكيل، والموزون – بعد تمام الاسم بتنوين، أو إضافة، و (مِن) هنا للتبعيض في المقادير، وللتوكيد في (مُفهم التعجب) عند سيبويه، والمبرّد[٥].

١() ينظر: الكتاب: ٢/ ١٦٠، ١٧٠.

٢() ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٧٣ ـ ١٧٤.

٤() ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٧٥.

٥() ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٠٣، ٢/ ١٧٤، والمقتضب: ٣/ ٣٥ والإيضاح العضدي: ٢١٢ ـ ٢١٣، وتوجيه اللمع: ٢١٢، والارتشاف: ٥/ ١٦٣٠، ١٦٣٢.

وعليه ظاهر قول سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وإليه ذهب ابن السرّاج[٣]، والفارسيّ[٤]، وابن الخبّاز[٥].

واشترط المبرّد – صراحة – لصحة دخول (مِن) على مميِّز الجملة أن يكون عائدًا على مذكور قبله، ولا يصحّ إذا لم يُذكر في الأول.

قال المبرّد: «ومن التمييز: (ويحه رجلًا)، و (لله درّه فارسًا)، و (حسبك به شجاعًا)، إلا أنَّه إذا كان في الأول ذكرٌ منه حسُن أنْ تدخل (مِن) توكيدًا لذلك الذكر، فتقول: (ويحه من رجلٍ)، و (لله درّه من فارسٍ)، و(حسبك به من شجاعٍ)، ولا يجوز عشرون من درهمٍ، ولا هو أفرههم من عبدٍ؛ لأنَّه لم يذكره في الأول»[٦].

وقد عدّ ابن السرّاج: (لي مثله رجلًا) ونحوه مشبّهًا بالمقادير؛ لأنّ المثل مقدار، وكذلك: (لي مثله زيدًا)، والمقصود في شجاعته وغنائه، أي: في وزنه وقدره، فالمقدار والوزن سواءٌ أكان حسيًّا أم معنويًا فهو داخل في المقادير[٧].

وقال الفارسيّ: «وجميع ما يُفسّر من المقادير، والأعداد، فـ (مِن) تدخل عليه، نحو: (ما في السماء قدر راحة من السحاب)، و (لي عشرون من الدراهم)، و (لله درّه من الرجال)، ومنه ما تدخل عليه (مِن) فتقرّه على إفراده»[٨].

أدخل الفارسيّ (مُفهم التعجب) ممّا كان فيه فاعلًا في المعنى فيما جاء بعد المقادير؛ نظرًا إلى كونه مبيّنًا لمقدار مجمل، مثل: لله درّه من فارسٍ، على اعتبار أنّ (مِن) دخلت بعد مقدار كبير من الشجاعة والفروسيّة، الذي أفهمه أسلوب التعجب قبلها، كما عدّ تركيب (لي عشرون من الدراهم) مِن التمييز الداخلة عليه (مِن) بعد تعريفه؛ لأنّه جاء بعد المقادير[٩].

١() ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٣، ٢/ ١٧٤.
٢() ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٥
٣() ينظر: الأصول: ١/ ٣٠٨
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢١٤
٥() ينظر: توجيه اللمع: ٢١١ – ٢١٢.
٦() المقتضب: ٣/ ٣٥.
٧() ينظر: الأصول: ١/ ٣٠٧
٨() الإيضاح العضدي: ٢١٤.
٩() ينظر: المرجع السابق نفسه.

ومنع الأشموني زيادة (مِن) في تمييز العدد، فإذا قلت: عندي عشرون من الرجال، فهذا ليس من جرّ التمييز بـ (مِن)، بل هو تركيب آخر؛ لأنَّ تمييز العدد شرطه الإفراد، والتنكير[١].

واتّفقوا على منع دخول (مِن) على مميِّز (عشرين) ونحوه في حال كونه مفردًا نكرة، سواءٌ بتصريح، أو عدول عن تمثيله[٢].

والملاحظ على هذا الوجه أنّه لا يمنع دخول (مِن) على غيره من الأوجه، لكنَّه لا يُخرج شيئًا مما يفيد المقادير منه.

الوجه الثاني: لا يصحّ دخول (مِن) على مميِّز الجملة، وأفعل التفضيل؛ لأنّه فاعل في المعنى[٣]، وقد ذكر هذا الوجه ابن الخبّاز ونسبه إلى ابن السرّاج[٤]، لكنّي وجدتُ عبارته لا تمنع إدخال (مِن) على كلّ تمييز إذا رُدّ إلى الأجناس، وهي عبارة تحتمل إدخال كل تمييز بلا استثناء حسب شرطه، وسيأتي ذكرها مفصلّة في الوجه الخامس.

وأومأ ابن الخبّاز إلى ردّه بـ (لله درّه من فارسٍ)، و (حسبك به من فارسٍ)؛ لأنّهما فاعلان في المعنى، وعدّهما ابن الخبّاز في المقادير[٥]، مؤيّدًا رأي الفارسيّ[٦] في ذلك.

الوجه الثالث: يصحّ دخول (مِن) على تمييز الجملة، إلا ما كان فاعلًا في المعنى، على الإطلاق دون تقييد نوع الفاعل. وذهب إليه ابن مالك[٧].

وهذا العموم ينقضه ما نقض سابقه؛ فإنَّ (لله درّه فارسًا) فاعل في المعنى، ومعناه: عظمتَ فارسًا.

الوجه الرابع: يصحّ دخول (مِن) على تمييز الجملة، إلا الفاعل في المعنى المحوّل عن الفاعل في الصناعة، كـ (طِبْ نفسًا)، والمحوّل عن المفعول، نحو: **ژ ﭽ ﭾ ﭿ ژ**[٨]، أو عن مضاف، نحو: (زيدٌ أكثرُ

١() ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٢٦٥.

٢() ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٣، ٢/ ١٧٤، والمقتضب: ٣/ ٣٥، والأصول: ١/ ٣٠٨، ٣٢٠، والإيضاح العضدي: ٢١٤، وتوجيه اللمع: ٢١٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٥٦.

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٢١٢.

٤() ينظر: المصدر السابق نفسه.

٥() ينظر: المصدر السابق نفسه.

٦() ينظر: الإيضاح العضدي: ٢١٤.

٧() ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣.

٨() من الآية(١٢) من سورة القمر.

مالًا)؛ ليخرج من هذه الاستثناءات نحو: (لله درّه فارسًا)، و (نعم رجلًا زيدٌ)، فإنَّهما ممّا يجوز دخول (مِن) عليهما؛ لأنهما غير محوّلين[١].

وقد ذهب إليه ابن عصفور[٢]، وابن هشام[٣].

وأدخل ابن عصفور شبه المنقول فيما لا يجوز دخول (مِن) عليه، نحو: (امتلأ الإناءُ زيتًا)، أنَّ أصله: (ملأ الإناءَ الزيتُ)، ثمّ صار (الزيت) تمييزًا بعد أن كان فاعلًا لـ (ملأ)، كما أدخل في شبه المنقول تمييز (نِعم) إذا كان فاعلًا لـ (نِعم) في الأصل[٤]، فإن لم يكن مشبّهًا بالمنقول جاز دخول (مِن) عليه.

الوجه الخامس: يصحّ دخول (مِن) على تمييز الجملة مطلقًا على كل تمييز دون استثناء[٥]، ودون اشتراط لجرّه بها، ولا لبقاء التمييز على إفراده وتنكيره، بل تكون تضمّنًا حسب معناها في الجملة.

وهو قول ابن السرّاج مؤوّلًا[٦]، وظاهر قول ابن جنّي[٧]، وابن مالك في رأي لهُ آخر[٨].

قال ابن السرّاج: «وكلّ مميّز مفسّر في المقادير، والأعداد، وغيرها، فـ (مِن) تحسُن فيه إذا رددتّه إلى الجنس، تقول: (لي مثله من الرجال)، و (ما في السماء قدر راحة من السحاب)، و (لله درّه من الرجال)، و (عندي عشرون من الدراهم)، ومنه ما تدخل فيه (مِن) وتقرّه على إفراده، كقولك: (لله درّه من رجلٍ)»[٩].

وقال ابن جني: «فلا بدّ في جميع التمييز من معنى (مِن)»[١٠].

فهذا الوجه يحتمله المعنى حسب عبارة ابن السرّاج على شرطه (إذا رددتَه إلى الجنس)، ولأجل أن تردّ معناه إلى الأجناس فلا يشترط بقاء التمييز على حاله مفردًا نكرة، بل يُكتفى بتضمّن المعنى وتفسيره

١() ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٢٦٥.
٢() ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٤٢٥.
٣() ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٦٧.
٤() ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٤٢٥.
٥() ينظر: اللمع: ١٣٨.
٦() ينظر: الأصول: ٢/ ٣٠٨.
٧() ينظر: اللمع: ١٣٨.
٨() ينظر: ألفية ابن مالك: ٢٤ ـ ٢٥.
٩() الأصول: ٢/ ٣٠٨.
١٠() اللمع: ١٣٨.

بـ (مِن) داخلة على التمييز تضمّنًا.

وحسب اعتراض ابن الخبّاز يظهر ما فهمه من إظهار (من) في نصّ ابن جنّي – مع أنّه لم يقل بجواز إظهارها، وليس ذلك لازمًا لكلامه – فإن أراد صحّة دخولها مظهرة على كل مواضع التمييز، فيحتمل مراده أمرين:

١/ أرادها مظهرة ومتضمّنة لمعناها من غير اشتراط مباشرتها للتمييز.

٢/ أرادها مظهرة بلزوم مباشرتها إياه.

وعلى كلّ حال فقد اعترض ابن الخبّاز على إظهارها في بعض المواضع[١]، من خلال إطلاق ابن جنّي للعبارة بقوله: «ولا بدّ في جميع التمييز من معنى (مِن)»[٢]؛ ولعدم نفي ابن جنّي[٢] إرادة الإظهار – رغم أنّه لا يلزمه النفي –.

وفي هذا العموم غير المقيّد دخل موضع التفضيل في هذه العبارة؛ مما دعا ابن الخبّاز إلى قوله: «واستهوى قول ابن جنّي بعض الحمقى، فزعم أنّ مميّز أفعل التفضيل يصحّ دخول (مِن) عليه»[٣]؛ لدخوله في عموم عبارته.

وأمّا على المعنى الثاني ففيه وجه واحد، وهو أنّ تضمّن التمييز معنى (مِن) لا يعني دخولها مقدّرة، ولا مضمرة، وإنّما يعني: مجيء الاسم لتبيين الجنس، كمجيء (مِن) مبيّنة للجنس.

وهو محتمل قول ابن جنّي[٤]، ومذهب ابن هشام[٥].

حيث يقول الأزهريّ: «قال الموضّح في الحواشي[٦]: وليس المراد بقولهم في التمييز: بمعنى (مِن)، أن تكون (مِن) مقدرة قبله؛ لئلا يخرج عنه الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، وتمييز العدد، وإنّما المراد أنَّ الاسم جيء به لتبيين الجنس، كما يُجاء بـ (مِن) المبيّنة للجنس، لا أنَّ ثَمَّ (مِن) مقدّرة»[٧].

١() قوله: «لا نقول: طاب زيدٌ من نفسٍ، لا: هو أحسنُ الناسِ من وجهٍ». ينظر: توجيه اللمع: ٢١١.

٢() اللمع: ١٣٨.

(٣) توجيه اللمع: ٢١١، ٢١٢.

٤() ينظر: اللمع: ١٣٨.

٥() ينظر: التصريح: ١/ ٦١٧.

٦ () المقصود كتاب حواشي التسهيل لابن هشام. لم أقف عليه بعد بحث.

٧() التصريح: ١/ ٦١٧.

فإن كان هذا مراد ابن جنّي – وهو ما ينبغي أن يحمل عليه كلامه – فإنّه لم يتّضح لابن الخبّاز ما أراده؛ ممّا دعا به إلى الاعتراض السابق على ظاهر قوله في الوجه السابق؛ والقول بعدم صحّة دخولها على بعض المواضع مظهرة[١].

وأقول: – بعد عرض هذه الأوجه – إنّه قد ترجّح عندي – بعد طول تأمّل– صحّة قول ابن جنّي، وظاهره على معنى الوجه الخامس، وإنَّ ابن الخبّاز قد تعجّل في تخطئته إيّاه حتى في باب التفضيل الذي اتّفق الغالبية على إنكار (مِن) في بابه[٢]، فإنّه على شرط ابن السرّاج[٣] تحسُن فيه (مِن) تضمّنًا – حسب ما أراه – ويشمل هذا كل أنواع التمييز ومواضعه، فعلى هذا الشرط يستطيع المتأمّل في كل جمل التمييز تضمين معنى (مِن) إذا ردّها إلى الأجناس، وقد تباشر التمييز (مِن)، وقد لا تباشره، وقد تقرّه على إفراده وتنكيره، وقد لا تقرّه، فتجعله جمعًا ومعرفة، فمثلًا في باب التفضيل: (هذا أحسنُ الناسِ وجهًا)، فيقول فيها مفسّرًا: (هذا أحسن الناس من حيث جنس الوجه)، وكذلك الأمر في (طاب زيدٌ نفسًا): طاب زيدٌ من حيث جنس النفس، وفي (كرُم زيدٌ ضيفًا): كرم زيدٌ من حيث جنس الضيافة، وفي ژثثٹٹژ[٤]: اشتعل الرأسُ من الشّيب، وهكذا، فـ (مِن حيث)، أو (مِن قِبَل)، ونحوهما إذا احتيج لدخولها على الجنس، فهي ترفع الإبهام، وتفسّر المبهم في كل تمييز، والتمييز على هذا يتضمّن معنى (مِن) بلا شكّ، ويسوغ إدخالها على هذا الوجه، لا أنَّ المقصود أنَّ (مِن) تباشره على وجه اللزوم.

ثم إنّ ابن جنّي ذكر أنّ التمييز يتضمّن معنى (من)، ولم يقل بجواز إظهارها في جميع المواضع، وليس ذلك لازمًا لكلامه، فكتابه متن نحوي يقوم على الاختصار، وإيجاز العبارة دون ذكر التفاصيل والاستثناءات، كما ينبغي أن يحمل كلام ابن جنّي على القول المنسوب لابن هشام السالف الذكر في الوجه الخامس، ولا يصحّ إلزامه بما فهمه غيره خطأ.

وثمّة ملحوظة وجب التنبيه إليها وهي اختيار ابن الخبّاز لقول الفارسيّ[٥]، مُفضّلًا له على قول ابن

١() ينظر: توجيه اللمع: ٢١١.

٢() ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٢٦٤.

٣() قال ابن السرّاج: «كلّ مميز مفسّر في المقادير، والأعداد، وغيرها، فـ (مِن) تحسُن فيه إذا رددته إلى الجنس، تقول: لي مثله من الرجال، وما في السماء قدر راحة من السحاب، ولله درّه من الرجال، وعندي عشرون من الدراهم، وعنده، ما تدخل فيه (مِن) وتقرّه على إفراده، كقولك: لله درّه من رجل». ينظر: الأصول: ٢/ ٣٠٨.

٤() من الآية(٤) من سورة مريم.

٥() سبق نصّه في الوجه الأول من هذه المسألة.

السرّاج – مُتأوّلًا أنَّ لابن السرّاج رأيًا آخر في هذا الوجه[1] – مع أنَّ ابن السرّاج[2] قد سبق الفارسيّ فيما قاله، ولا فرق بين النصين، ولم أجد ما تأوّله ابن الخبّاز في كتاب الأصول، ونصُّ ابن السرّاج[2]، وتمثيله ينافي ما تأوّله ابن الخبّاز، ونصّ الفارسيّ مماثل لما قاله ابن السرّاج، فلا وجه للمفاضلة بينهما.

١() قال ابن الخبّاز:« وقول ابن السرّاج مُتعيّن؛ لاعتضادهبأ نمميّز الجملة وأفعل التفضيلَّ لا يصحّ دخول (مِن) عليه؛ لأنَّه فاعل في المعنى، والحقّ ما قاله أبو عليّ ...». توجيه اللمع: ٢١٢.

٢() ينظر: الأصول: ٣٠٨/١

المسألة الخامسة: إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه:

قال ابن الخبّاز: «واعلمْ أنّ هذه اللواحق لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها لو كان لها محلّ لوقع الاسم الظاهر موقعه[1]، ولا يقع الظاهر موقعها، وأنشد بعض العلماء:

دَعْـــــنِيْ وإيّا خَالِـــــدٍ فَلَأَقْطَعَـنَّ عُـرَى نِياطِـه[2]

وذلك غير معروف»[3].

الدراسة:

في إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنّها مضمرات، و (إيّا) عماد لها، فصار كلّه كالشيء الواحد، ولم يبيّنوا ما هي هذه الدعامة، أمضمرٌ هي أم مظهر[4]؟، وهو مذهب الكوفيين[5].

وحكي عن ابن كيسان هذا القول.

وحجّة الكوفيين[6] ما يلي:

١/ أنَّ هذه اللواحق في حال الاتصال بالأفعال هي ضمائر، إلا أنّها لما انفصلت عن الأفعال وكانت على حرف واحد لم تقم بنفسها، وجيء بـ (إيّا) لتعتمد عليها، فلا فرق بين الحالين؛ فتبقى ضمائر، و (إيّا) بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول.

٢/ ممّا يدل على أنّ (إيّا) ليس هي الضمير، وإنّما الضمائر ما بعدها، هو لحاق التثنية والجمع لما بعدها، بينما تلزم (إيّا) لفظًا واحدًا.

١() كذا، والصواب: موقعها.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي عيينة بن محمّد بن أبي عيينة بن المهلّب بن أبي صُفرة ينظر: الأغاني: ٨ / ٢٦، ومعجم الشعراء: ١٤٤، ١٤٥.

(٣) توجيه اللمع: ٣٣٩ ـ ٣٤٠

٤() ينظر: شرح الكتاب: ٣ / ١٢٠، والصحاح: ٦ / ٢٥٤٥ ـ ٢٥٤٦(إيّا)، والإنصاف: ٢ / ٦٩٥، ولسان العرب: ٥ / ٤٣٨ (أيا)، وائتلاف النصرة: ١٠٤.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ٣٤٢

٦() ينظر: الإنصاف: ٢ / ٦٩٥ ـ ٦٩٦

وقد اعترض عليهم الأنباريّ؛ لأنَّ الشيء لا يعمد بما هو أكثر منه[١]، وقد بيّن فساد ذلك مستقصى في كتابه الإنصاف[٢].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز الأول، ووجه اعتراضه: أنّ هذه اللواحق لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّ الظاهر لا يقع موقعها، ولا حجّة في البيت، فوقوع الظاهر بعد (إيَّا) غير معروف[٣]، وسيأتي التفصيل نهاية المسألة.

وقيل: إنّه رُدّ؛ لأنّ الشيء لا يكون دعامة لأوّله، وأوّل هذه الكلمة الكاف[٤].

الوجه الثاني: أنَّها حروف لا محل لها من الإعراب، وهي علامات تدلّ على أعداد المضمرين، وعلى المراد بهم من متكلّم، ومخاطب، وغائب، وهو مذهب البصريين[٥].

وحجّة البصريين ما يلي[٦]:

١/ أنّه قد حصل الإجماع على أمرين:

الأمر الأول: أنّ أحدهما ضمير منفصل (إيّا)، أو (لواحقها).

الأمر الثاني: أنَّ الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنّه لا نظير له في كلام العرب، فوجب حينئذ أن تكون (إيّا) هي الضمير؛ لأنَّ لها نظيرًا في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

٢/ أنّها لو كانت معربة لكان إعرابها الجرّ بالإضافة، ولا سبيل إلى إضافتها ها هنا؛ لأنّ الضمائر لا تُضاف إلى ما بعدها؛ لأنَّ الإضافة تُراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف، فلا يجوز إضافته؛ وبذلك وجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب.

ولا بأس بالتعريج على ما يتصل بإعراب هذه اللواحق، وما يبنى عليه من تحديد إعرابها، وهو

١() ينظر: أسرار العربية: ٣٢٤

٢() ينظر: ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٧

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٣٣٩ ـ ٣٤٠

٤() ينظر: ائتلاف النصرة: ١٠٤.

٥() ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٩٥، شرح المفصل: ٣/ ٩٨، وائتلاف النصرة: ١٠٥.

٦() ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٩٦.

اختلافهم في إعراب (إيّا)، فقد اختلفوا على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنّ (إيّا) هي الضمير.

وقد ذهب إليه سيبويه[1]، والأخفش[2]، وابن السرّاج[3]، والجوهريّ[4]، والزمخشريّ[5]، والأنباريّ[6]، وابن الخبّاز[7]، وابن يعيش[8]، وقد زاد ابن السرّاج[9]، والجوهريّ[10] أنّها بمنزلة الكاف في (ذلك)، والألف والنون في (أنت)، وقد صارت كالشيء الواحد مع (إيّا)؛ لأنَّ الأسماء المبهمة والمكنيات لا تُضاف، لأنَّها معارف، وهذا ردٌّ على حجّة الكوفيين موجزًا، وقد تناوله الأنباريّ[11] مفصّلاً.

قال ابن يعيش: «وأسدُّ الأقوال إذا أمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أنّ (إيّا) اسم مضمر، وما بعده من (الكاف) في (إيّاك)، و (الياء) في (إيّاي)، و (الهاء) في (إياه) حروف مجرّدة من مذهب الاسمية؛ للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم، لا حظّ لها من الإعراب»[12].

الثاني: أنها اسم مبهم، لا ظاهر ولا مضمر، كُنّي به عن المنصوب، وجعلت (الكاف)، و (الياء)، و (الهاء) بيانًا عن المقصود، وليُعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب[13]، وقد نسبه ابن يعيش إلى سيبويه[14].

١() ينظر: الكتاب: ٣٥٨/٢

٢() ينظر: سر الصناعة: ٣١٣/١، شرح المفصل: ٩٨/٣. لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

٣() ينظر: الأصول: ١١٧/١.

٤() ينظر: الصحاح: ٢٥٤٥/٦ (إيّا).

٥() ينظر: المفصل: ١٢٨ + ١٢٩.

٦() ينظر: أسرار العربية: ٣٤٢

٧() ينظر: توجيه اللمع: ٣٣٨

٨() ينظر: شرح المفصل: ٩٨/٣

٩() ينظر: الأصول: ١١٧/١.

١() ينظر: الصحاح: ٢٥٤٥/٦ (إيّا).

١() ينظر: الإنصاف ٧٠٠/٢ + ٧٠٢.

١() شرح المفصل: ٩٨/٣

١() ينظر: شرح الكتاب: ١٢٠/٣.

١() ينظر: شرح المفصل: ١٠١/٣.

الثالث: أنّها مبهمة بين الظاهر والمضمر. ويُعزى هذا المذهب إلى الأخفش[١].

الوجه الثالث: أنَّها ضمائر أُضيفت إليها (إيّا)[٢].

وأمّا (إيّا) نفسُها فقد اختلفوا فيها في حال الإضافة على أربعة أقوال:

١/ أنَّها مضمر مضاف إلى مضمر؛ لأنَّ (إيَّا) لا يفيد معنى بانفراده، ولم يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات، فجاز أن يُخصّ بالإضافة؛ عوضًا عمّا مُنعه، ولا يُعلم اسم مضمر أضيف غيره[٣].

وهو مذهب الخليل[٤]، وتبعه جماعة من البصْريين[٥]، واختاره ابن مالك[٦].

وما حكاه سيبويه عن الخليل يؤمئ لمذهبه هذا، قال سيبويه: «وقال الخليل: لو أنّ رجلًا قال: إيّاك نفسِك، لم أعنّفه؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة.

وحدّثني من لا أتّهم عن الخليل أنّه سمع أعرابيًّا يقول[٧]: (إذا بلغ الرجل السّتين فإيّاه، وإيّا الشوابّ)»[٨]

فقوله: «لأنَّ هذه الكاف مجرورة»، قياس قد اعتمد فيه على ما سمعه من العرب؛ مما يدلّ على أنّها عنده مضافة بوقوع الاسم الظاهر موقع الضمير[٩].

وقد أبطله ابن جنّي[١٠]، والأنباريّ[١١]؛ لأنّ هذا الضمير (إيّا) ما وقع إلا معرفة، ولم يقع قط نكرة؛ لعدم قبوله علامات التنكير، وقاساه على (أنا) و (أنتَ).

١() ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٠١.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٣/ ١٠٠.

٣() ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٥، شرح المفصّل: ٣/ ١٠٠.

٤() ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٩، وسر الصناعة ١/ ٣١٢-٣١٣

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٦.

٦() ينظر: التسهيل: ٢٦

٧() معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨، ٤٩، والأصول: ٢/ ٢٥١، شرح المفصل: ٣/ ١٠٠.

٨() الكتاب: ٢/ ٢٧٩.

٩() ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٠٠.

١() ينظر: سر الصناعة: ١/ ٣١٥

١() ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٦.

وكذلك فسّده ابن يعيش؛ لأنّه إذا سُلّم أنّه مضمر لم يكن سبيل إلى إضافته؛ لأنّ الغرض من الإضافة التخصيص، والمضمرات أشدّ المعارف تخصيصًا[١].

٢/ أنّها مبهم أضيفت للتخصيص، ولا يُعلم اسم مبهم أضيف غيره، وهو مذهب المبرّد[٢].

ورُدّ كذلك بما رُدّ به سابقه، لأنّ المبهم معرفة، والمعرفة لا تُضاف[٣].

٣/ أنَّها مظهر مضاف إلى مضمر، وهو مذهب الزجّاج[٤]، والسيرافي[٥].

ورُدّ بأنّه لم يُعلم اسم ظاهر اقتصر على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب إلا نوعًا من الظرف، ونوعًا من المصادر، وليس (إياك) منهما[٦].

٤/ أنّها مظهر ناب مناب المضمر، حُكي عن الخليل أيضًا[٧].

وقد اعترض كثير من النحويين على إضافته، كالأخفش[٨]، وابن جنّي[٩]، وابن الخبّاز[١]، وابن يعيش[١].

وهذا موضع الاعتراض الثاني لدى ابن الخبّاز؛ وهو متصل بكلّ من جعل له محلًّا من الإعراب بالقول إنّه مضمر كما في الوجه الأول، وبالقول إنّه مضاف كما في الوجه الثالث؛ وذلك لأنّ ما بعده ليس له محلّ من الإعراب؛ معلّلًا أنْ لو كان له محلّ من الإعراب لوقع الاسم الظاهر موضع الضمير، وبناءً عليه فلا تكون (إيّا) مضافة إلى ما بعدها، إذ لو كانت مضافة، لكانت اللواحق مضافًا إليها،

١() ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٠٠.

٢() ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٩٥. لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

٣() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٦٩٧.

٤() ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨

٥() ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ١١٩.

٦() ينظر: سر الصناعة: ١/ ٣١٦، والإنصاف: ١/ ٦٩٧.

٧() ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٩٥. لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

٨() ينظر: سر الصناعة: ١/ ٣١٣ وقد نقل ابن مالك خلاف هذا المذهب للأخفش، فجعل (الكاف) مضافًا إليه. ينظر: التسهيل: ٢٦

٩() ينظر: سر الصناعة: ١/٣١٤ ٣١٥.

١() ينظر: توجيه اللمع: ٣٣٩ ٣٤٠

١() ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٠٠.

وأبطل إضافتها للظاهر لأنّ ذلك غير معروف[١].

وقد وجّه ابن يعيش الإضافة التي وقعت في قول العرب، أنَّها محمولة على الشذوذ، أسهل من إضافة المضمر[٢]، مما يؤيّد ما قاله ابن الخبّاز.

الوجه الرابع: أنّ (إيّاك) بكمالها اسم مضمر[٣]، حكى ذلك ابن كيسان عن بعض النحويين[٤]، ولم يتعرّض لهذه الحكاية في كتابه، وقصارى ما جاء فيه: «وأمّا أسماء الإضمار فهي حروف المكني، نحو: أنا وأنت، وهو وهي، وإيّاك وإيّاي وإيّاه وإيّاهما»[٥]، وقال في موضع آخر: «وفي الأسماء ما لا إعراب له، وهو في الحكم في موضع معرب، مثل: أنا وأنت، وهو وهي، وإيّاك وإيّاه وإيّاها وإيّاي، وهذا، وما أشبه ذلك»[٦]، يقصد عدم ظهور الإعراب عليها، لكن لها موضع من الإعراب.

وقد ضعّفه ابن جنّي من قبل اختلاف الحركات في كاف الخطاب من فتحة للمذكّر، وكسرة للمؤنّث، تماثل (أنتَ) للمذكّر، و(أنتِ) للمؤنّث، فـ (أنْ) هي الضمير، و (التاء) للخطاب، فكذلك الحال في (إيّاك)[٧].

وضعّفه ابن يعيش بمثل ذلك، وزاد أنّه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره، فيكون تارة (كافًا)، وتارة (ياءً)، وتارة (هاءً)[٨].

١() ينظر: توجيه اللمع: ٣٣٩ ـ ٣٤٠.
٢() ينظر: شرح المفصل: ٣ / ١٠٠.
(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٣ / ١٢٠.
٤() ينظر: سر الصناعة: ١ / ٣١٣، شرح المفصل: ٣ / ١٠٠.
٥() الموفقي: ١١٢.
٦() المرجع السابق: ٢٣ + ١٢٤.
٧() ينظر: سر الصناعة: ١ / ٣١٥.
٨() ينظر: شرح المفصل: ٣ / ١٠٠.

المسألة السادسة: بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، في بدل بعض من كل، والاشتمال:

قال ابن الخبّاز: «وأمّا بدل بعض الشيء من جميعه، فمسائله ست... وسقط منها مسألتان: بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، فلا يجيزون: (رأيت زيدًا إيّاهُ)، ولا: (رأيْتُهُ إيّاهُ)؛ لأنّ الإضمار لا يدلّ على الجزئية، ومن النحويين من تكلّف إجازته بتمثيل عسير، فقال: أقول: نِصْفُ الرَّغِيفِ الرغيفُ إيّاهُ أكلتُهُ، فـ (الهاء) للرغيف، و (إيَّاهُ) للنصف، فهذا بدل مضمر من مضمر، وقال: أقول: نِصْفَ الرغيفِ أَكَلْتُ الرغيفَ إيّاهُ، فـ (إيّاهُ) للنصفِ، فهذا بدل مضمر من مظهر، وهذا الذي ذكرتُه لك لا تكاد تجده في كتاب.

وأمّا بدل الاشتمال، فمسائله ست... وسقطت منه مسألتان: بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، ومن تكلّف إجازة هاتين المسألتين في بدل بعض الشيء من جميعه، تكلّف إجازتهما ها هنا، فإبدال المضمر من المضمر، كقولك: حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو، وإبدال المضمر من المظهر، كقولك: الجاريةُ حسنُها أعجبتني الجاريةُ هو»(١).

الدراسة:

إذا أطلق النحاة(٢) الحديث عن بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، دون تحديد نوع البدل(٣)، فالأصل فيه بدل كلّ من كلّ، ويتّصل به الخلافان المشهوران(٤)، ويمثّلونه غالبًا بنحو: رأيتُ زيدًا إيّاهُ، ورأيتُه إيّاه، ورأيتُك إيّاك.

أمّا الحكم في بدل بعض من كلّ، وبدل الاشتمال بنحو هذه الأمثلة، على نيّة البعضيّة، أو الاشتماليّة، فلا يجوز؛ للعلّة التي ذكرها ابن الخبّاز(٥)، وهي أنّ الإضمار لا يدلّ على الجزئيّة، ويُقاس عليه

١() توجيه اللمع: ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

٢() ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، شرح الكتاب: ٣/ ١٥٢، والمفصّل: ٢٨ ـ ١٢٩. وينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٣٢، والارتشاف: ٤/ ١٩٦٠، ١٩٦٣، والتصريح: ١/ ٩٧ ـ ١٩٨.

٣() المقصود ثلاثة أنواع من البدل: بدل كلّ من كلّ، وبدل بعض من كلّ، وبدل الاشتمال.

٤() الخلاف في توكيد ضمير النصب المنصوب الواقع بعد ضمير النصب المتصل، نحو: رأيتُك إيّاك، أبدل هو أم توكيد؟ والخلاف في البدل من المضمر هو التصريح بنوع المبدل منه، أضمير هو أم ظاهر؟ غير أن الشواهد حول الظاهر. ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٠٥، ٣٣٢، شرح الجمل: ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٤.

٥() ينظر: توجيه اللمع: ٣٠٤.

(الاشتماليّة)(١)؛ إذ كيف يُراد بـ (المضمر) جزءٌ من أجزاء المبدل منه، وهو غير مذكور، لم يظهر ذلك الجزء البتّة! فضلًا عن العلل الأخرى – ليس هذا موضع دراستها – ولم أجد في ذلك خلافًا، فبقي على الأصل؛ وبذلك يتّضح أنّ الأصل في حكم هذه المسألة على هذه الحال(٢) هو المنع.

أمّا في حال تكلّف إجازتها بمثال آخر؛ خروجًا من هذه العلّة المذكورة، ومن ثَمّ الوقوع في علّة أخرى ذكرها المانعون(٣)، ففيها الخلاف الذي يدور عليه محور هذه المسألة، وقد ميّز أبو حيّان(٤) بين أنواع البدل عند تفصيله الخلاف في هذه المسألة، فقد بدأ بالأصل، نحو: رأيتُك إيّاك، وهو من بدل كلّ من كلّ، ولم يذكر فيه خلافًا من جهة نوع البدل(٥)، ويتّضح عند تتبّع ما أطلقه النحاة(٦) من أمثلة بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، دون تخصيص نوع البدل، أنّه باقٍ على أصله (بدل كلّ من كلّ)؛ ولذلك لم تدخل نحو هذه الأمثلة في هذا الخلاف، أمّا ما تُكُلِّفَ فيه بتركيب آخر، نحو: ثلثُ التفاحةِ أكلتُها إيّاه، وحُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو، وغيرها، فهو من بدل بعض من كلّ، وبدل الاشتمال عند من أجازه، وذكر أنّ فيه الخلاف، فقد اختلف النحاة في حكم إبدال المضمر من المضمر، والمضمر من المظهر، في كلٍ من بدل بعض من كلّ، وبدل الاشتمال **على وجهين**:

الوجه الأوّل: أنّه يجوز نحو: ثلثُ التفاحةِ أكلتُها إيّاه، وحُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو، وحُسْنُ الجاريةِ عجبتُ من الجارية منه، وقد ذهب إليه جماعة من النحويين لم يُصَرَّحْ بأسمائهم حسب اطّلاعي(٧).

قال ابن عصفور: «ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: ثلثُ الرغيفِ أكلتُه إيّاه، فالضمير في (أكلتُهُ) يعود على (الرغيف)، و (إيّاه) يعود على (الثلث).

---

(١) الاشتمال مسلّط للبعضيّة، إلّا أنّ أحدهما مطلوبٌ، والآخر معفوّ عنه، فيجوز في أحدهما ما جاز في الآخر، ويمتنع أحدهما ممّا امتنع منه الآخر؛ ويعود ذلك لمعرفة الفرق بين البدلين. ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٤٢٧ – ٤٢٨.

(٢) في نحو: رأيتُه إيّاه، ورأيتُك إيّاك، هو نتكلّف.

(٣) سيأتي التفصيل في الوجه الثاني.

(٤) ينظر: التذييل: ٣/ ١٦.

(٥) المقصود: ليس مدار الخلاف (هل كونه بدل كل من كلّ، أم بدل بعض من كلّ؟)، وإنّما مداره (هل هو بدل أم توكيد؟)، أما نوع البدل عند القائلين بالبدليّة، فلا خلاف في كونه (كلّ من كلّ).

(٦) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/ ٣٨٦ – ٣٨٧، شرح الكتاب: ٣/ ١٥٢، والمفصّل: ٢٨ + ١٢٩. وينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٣٢، والارتشاف: ٤/ ١٩٦٠، ١٩٦٣، والتصريح: ١/ ٩٧ + ١٩٨.

(٧) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٤٢٦ – ٤٢٧، وتوجيه اللمع: ٣٠٤ – ٣٠٥، شرح الجمل: ١/ ٢٦١، والتذييل: ٣/ ١٦.

ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إيّاه، فتُعيد الضمير على (الثلث)، ألا ترى أنّك قد تكلّفت تكرار (الرغيف) في المسألتين الأخيرتين؟ ...

ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: حسنُ الجاريةِ عجبتُ منها منه.

ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منه، فتتكلّف أيضًا تكرار (الجارية) في الوجهين الأخيرين.

وهذه المسائل التي تؤدّي إلى تكلّف تكرار الظاهر، فيها خلاف بين النحاة، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز»[1]، وذكر حجج كلّ فريق ثم قال: «والصحيح المنع؛ لأنّ النيّة بالبدل كما تقدّم الاستئناف؛ بدليل تكرار العامل»[2].

وقد اختار أبو حيّان المنع كذلك، دون أن يصرّح بمَن ذهب إلى هذا الوجه على وجه التحديد[3]، وكذلك فعل بقيّة مَن وجدته من النحاة ممّن تناول المسألة[4].

والحجّة من وجهين:

١/ أنّ البدل من تمام الجملة، والعامل فيه هو العامل نفسه في الجملة المتقدّمة؛ فلا يلزم فيها الرابط، عند من يرى أنّه ليس من جملة أخرى[5].

٢/ أنّ الضمير في (أكلتُها)، والضمير في (أعجبتني هو) عائد على (التفّاحة) وعلى (الجارية)، فقد اندرج (الثلث)، و (الحسن) في الضمير، فصار شبيهًا بالرابط – عند من يرى أنّها من جملة أخرى، وأنّ البدل على نيّة تكرار العامل – في نحو: زيدٌ نعم الرجلُ؛ لأنّ (الثلث) جزء من (التفّاحة)، و (الحسن) فرد من أفراد أوصاف (الجارية)، كما أنّ زيدًا فرد من أفراد الرجال؛ إذ يُراد به الجنس[6].

١() شرح الجمل: ٨ ٢٦٠ ٢٦١.

٢() المرجع السابق ٨ ٢٦١.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٦٣.

(٤) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٤٢٦ ٤٢٧، وتوجيه اللمع: ٣٠٤ ٣٠٥

٥() منشأ الخلاف في هذه المسألة والاحتجاج لها يعود إلى الخلاف في عامل البدل. ينظر: شرح الجمل: ٨ ٢٦١، والتذييل: ٨ ١٦٣.

٦() ينظر: التذييل: ٨ ١٥٣.

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز[1] على من أجاز هذا الوجه في باب بدل بعض من كلّ، وبدل الاشتمال، ووجه اعتراضه أنّه مُؤدٍّ للتكلّف، وأنّ العلّة الأصليّة في عدم جوازه هي أنّ الإضمار لا يدلّ على الجزئيّة، وقياسًا عليها فـ (إنّ الإضمار لا يدلّ على الاشتماليّة أيضًا)؛ فيبقى حكم المسألة عنده على أصلها، وهو عدم الجواز، ولا يصحّ التكلّف؛ لاستجازتها.

الوجه الثاني: أنّه لا يجوز نحو: ثلثُ التفاحةِ أكلتُها إيّاه، وحُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو، وحُسْنُ الجاريةِ عجبتُ من الجارية منه، وقد ذهب إليه ابن بابشاذ[2]، وابن الخبّاز[3]، وابن عصفور[4]، وأبو حيّان[5].

والجدير بالذكر أن هذه المسألة لم يتناولها النحاة المتقدّمون؛ لذلك لم أجد لأحدهم مذهبًا فيها، ولم يتناولها من النحاة إلّا قليل حسب ما انتهى إليه بحثي.

قال ابن بابشاذ: «وأمّا بدل البعض من الكلّ، فإن هذه الأقسام الثمانية تجوز فيه إلّا بدل مضمر من مضمر، أو بدل مضمر من مظهر؛ لأنّ الإضمار يرفع لفظ البعضيّة، فإذا ارتفع لم يُتصوّر فيه بدل البعض من الكلّ، ويُتصوّر فيما سواه ...

وأمّا بدل الاشتمال، فيجوز فيه كلّ ما جاز في بدل البعض من الكلّ، ويمتنع منه كلّ ما امتنع منه»[6].

والحجّة من ثلاثة أوجه:

١/ أنّ الإضمار يرفع لفظ البعضية[7].

٢/ أنّ الجملة الواقعة خبرًا تخلو من ضمير يعود على المخبر عنه؛ فيبقى المبتدأ بلا رابط؛ لأنّ البدل

١() ينظر: توجيه اللمع: ٣٠٤ ٣٠٥

٢() ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٤٢٣

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٣٠٤ ٣٠٥

(٤) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٢٦١

(٥) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٦٣

٦() شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٤٢٦

٧() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٤٢٦ ٤٢٧، وتوجيه اللمع: ٣٠٤

عندهم من جملة أخرى غير المتقدّمة، ولا بدّ من ضمير يربط بين ركنيها[1].

٣/ التكلّف المؤدّي إلى تكرار الظاهر[2].

وعندئذٍ يصحّ عندي اعتراض ابن الخبّاز؛ للتكلّف الظاهر عند من أجاز هذه المسألة.

(١) ينظر: شرح الجمل: ٨ ٢٦١، والتذييل: ٣ ٨ ١٦.

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ٣٠٤ ٣٠٥، وشرح الجمل: ٨ ٢٦١.

المسألة السابعة: (محمد) بين النقل والارتجال:

قال ابن الخبّاز: «وحُدّثت عن بعض الحَمْقى أنّه يزعم أنّ (محمّدًا) غير منقول، وهذا زعم باطل؛ لوجهين:

أحدهما: أنّ (محمّدًا) اسم مفعول مشتقّ من المصدر، ولا خلاف بينهم أنّ هذه الأسماء تكون في الأصل نكرة.

الثاني: ما أنشده في كتاب (الترقيص)( ) من قول بعض الرجّاز:

بِذَكَر مِن خِيرَةِ الذُّكُور

مُحَمَّدٍ في فِعْلِهِ مَشْكُورِ( )

فإجراؤه صفةً على النكرة يدلّ على أنّه نكرة»( ). ٣

الدراسة:

لا خلاف أن كلمة (محمد) في أصلها نكرة، وهي اسم مفعول من الصفات، مشتقّ من المصدر (الحَمْد)، ومعنى المُحَمَّد: هو الذي كثرت خصاله المحمودة، فالتضعيف للتكثير( )، قال الشاعر الأعشى؛

إلَيـكَ أَبَيْـتَ اللَّعْـنَ كَـانَ كَلَالُهَـا إلى المَاجِدِ الفَرْعِ الجَوَادِ المُحَمَّدِ( )

هذا بالرجوع إلى أصل الكلمة، ومعناها.

أمّا (محمد) في حال التسمية به علمًا، فتحديده من حيث الوضع، بمعرفة أقوال النحاة في تقسيم

١() لمحمّد بن المعلّى الأزدي. ٢

(٢) البيت من الرجز، والبيت قبله هو:

لا تقنطنْ غشيت يا ابن سورِ.

وقبل الأخير:

ليس بمثمود ولا مزورِ.

وهما لسور العجلاني. ينظر: المزهر: ١/ ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) توجيه اللمع: ٣٥٢

٤() ينظر: الاشتقاق: ١/ ٨، والصحاح: ١/ ٤٦٦ (حمد)، وتوجيه اللمع: ٣٥٢

٥() البيت من الطويل، ينظر: ديوانه: ١٨٩.

العلم من حيث الوضع، ومفهوم كلّ قسم، وقد كثرت انقسامات العلم[1]، والشاهد ما يتعلّق بالنقل والارتجال، وعليه يتمّ تحديد العلم (محمد) من أي القسمين؟ عند كل فريق، فقد اختلفوا إلى أربع فرق:

الأولى: منهم – وهم الغالبية[2] – مَن قسّمه إلى قسمين:

منقول، وهو ما وُضِعَ في أوّل أحواله نكرة، ثم سُمّي به.

و**مرتجل،** وهو كل اسم وُضِعَ علمًا من أوّل أمره[3].

وعلى هذا التقسيم فإنّ (محمّدًا) منقول، وهو مذهب الزمخشريّ[4]، والجزوليّ[5]، وابن الخبّاز[6]، وابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، وابن هشام[9]، والأزهري[10].

إلّا أنّ الجزوليّ[11]، وابن مالك[12] قد جعلا المنقول بالغلبة نوعًا من المنقول.

الثانية: ومنهم من قسّمه إلى ثلاثة أقسام:

١/ كابن السرّاج[13]: تقسيمه كالتقسيم السابق إلا إنّه سمّى الأعلام المرتجلة مشتقّة، وزاد قسمًا ثالثًا للأعجمية.

٢/ وأبي حيّان[14]: تقسيمه كالتقسيم السابق، وزاد قسمًا ثالثًا للعلم ذي الغلبة.

١() ينظر: المقدّمة الجزولية: ٦٣، وتوجيه اللمع: ٣٤٨

٢() ينظر: الارتشاف: ١/ ٩٦

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٣٤٩ ٣٥٣

٤() ينظر: المفصّل: ٣٤

٥() ينظر: المقدّمة الجزولية: ٦٣.

٦() ينظر: توجيه اللمع: ٣٥٠، ٣٥٢

٧() ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٢٩

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٧١

٩() ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٢+ ١٢٤

(١٠) ينظر: التصريح: ١/ ١٢٧

١١() ينظر: المقدّمة الجزولية: ٦٣.

(١٢) ينظر: التسهيل: ٣٠ ٣١

١٣() ينظر: الأصول: ١/ ٤٩+ ١٥٠

١٤() ينظر: التذييل: ٢/ ٣١١

والمنقول بالغلبة هو: كل اسم من اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًّا، وهو على ضربين:

الأوّل: مضاف، كابن عمر، وابن رألان، وهو: أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحًا لكل أحد من أبناء أبيه، إلا أنّ الاستعمال جعل عبد الله مختصًا بابن عمر، وجابرًا مختصّا بابن رألان، حتى إذا قُصد غيرهما لم يفهم إلا بقرينة.

الثاني: ذو أداة، كالأعشى، والنّابغة، حقّهما إذا أُطلقا أن يصلحا لكل ذي عشى ونبوغ، إلا أنّ الاستعمال صرفهما عن الشياع، وجعلهما مختصّين[١].

وقد جعل العلم ذا الغلبة قسمًا ليس منقولاً، ولا مرتجلاً[٢].

وعلى هذا التقسيم فإنّ (محمّدًا) منقول، كمذهب السابقين؛ حيث لم يتغيّر حكمه، وهو مذهب ابن السرّاج[٣]، وأبي حيّان[٤].

الثالثة: ومنهم من جعل الأعلام كلها مرتجلة، وأنكر المنقول.

وعلى هذا الاعتبار فإنّ (محمّدًا) مرتجل، وهو مذهب الزجّاج[٥].

فالمرتجل عنده: ما لم يُقصد في وضعه النقل من محلّ آخر إلى هذا؛ ولذلك يجعل (أل) في (الحارث) زائدة، وعلى هذا تكون موافقتها للنكرات بالعرض، لا بالقصد[٦].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على قائل هذا، ووجه اعتراضه الإجماع على أنّ محمّدًا وأمثاله اسم مفعول، مشتق من المصدر، وأنّه قد سمع في الشعر وروده صفة لنكرة[٧].

الرابعة: ومنهم من جعل الأعلام كلها منقولة، وأنكر المرتجل.

وعلى هذا الاعتبار فإنّ (محمّدًا) منقول، وهو ظاهر مذهب سيبويه[٨]، وتبعه الأبّذيّ[٩].

١() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٧٤.

٢() ينظر: التذييل: ١/ ٣١١

٣() ينظر: الأصول: ١/ ١٤٩.

٤() ينظر: التذييل: ١/ ٣١١.

٥() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٣٠٨ ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

٦() ينظر: المرجع السابق نفسه.

٧() ينظر: توجيه اللمع: ٣٥٢

٨() ينظر: شرح الجمل ولية للأبّذي (ت/ سعد الغامدي): ١/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨، والتذييل: ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، وشرح الأشموني: ١/ ٦٠.

(٩) ينظر: شرح الجمل وليّة (ت/ سعد الغامدي): ١/ ٥٦٩

وعند الرجوع لكتابه ظهر من كلامه أنّ مفهوم المنقول عنده هو: الذي يسبق له وضع في النكرات، فالأعلام عنده قد سبق فيها الوضع لا محالة، عَلِمَهُ من علمه، وجَهِلَهُ من جهله.

يقول سيبويه: «وكلّ شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربيًّا نعرفه ولا نعرف الذي اشتُقّ منه؛ فإنّما ذاك لأنّا جهلنا ما علم غيرُنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علمٌ وصل إلى الأوّل المسمِّي»[1].

ومن خلال عرض هذه الأقوال، أرى أنّ (محمّدًا) منقول؛ لأنّه لا خلاف في أنّه صفة لنكرة، كما هو قول ابن الخبّاز، وعليه فيصحّ اعتراضه.

١() الكتاب: ١ / ٢٠٢ + ٢٠٣.

المسألة الثامنة: تعريف المنادى النكرة المقصودة:

قال ابن الخبّاز: «الثاني من قسمَي المعرفة: النكرة المقصودة، كقولك: يا رجلُ، ويا غلامُ، وقصّتها كقصّة العلم في البناء على الضم.

فإن قيل: فبأيّ شيءٍ عُرِّفت؟

قلتُ: عُرّفت بالقصد؛ بشرط حرف النداء.

وقوله: (إنّ التعريف حدث فيها بحرف النداء)[1]، غيرُ مستقيم؛ لأنّنا ننادي النكرة الصريحة، كقولك: يا رجلًا، فلو كان حرف النداء هو المعرِّف لتعرّفتْ»[2].

الدراسة:

اختلف النحاة في المنادى (النكرة المقصودة) بأيّ شيء تعرّفت؟ وفي المسألة **ثلاثة أقوال:**

الأوّل: حدث التعريف فيها بسبب القصد؛ بشرط حرف النداء؛ لأنّ النداء لا يُحدث التعريف بنفسه.

وإليه ذهب ابن الخبّاز[3]، والصبّان[4].

الثاني: حدث التعريف فيها بسبب إشارة النداء فقط – أي: حرف النداء – فالنداء يُحدث التعريف بنفسه. وهي مخاطبة هنا، كما أنّ نداء أسماء الإشارة المبهمة قد تعرّفت بإشارة النداء بعد إبهامها، إلا أنّها مُخْبَر عنها، وليست مخاطبة، فكلاهما معرفة دون اشتراط معنى الخطاب والإقبال.

وإليه ذهب المبرّد[5].

يقول المبرّد: «ألا ترى أنّك تقول – إذا أردتَ المعرفة – يا رجلُ أقبلْ، فإنّما تقديره: يا أيُّها الرجلُ أقبلْ، وليس على معنى معهودٍ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء؛ فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام،

(١) اللمع: ١٩٦. ونصُّه: «ما كان نكرة ثمّ نُوِي فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة، والقصد».

(٢) توجيه اللمع: ٣٦٠

٣() ينظر: المصدر السابق نفسه.

٤() ينظر: حاشية الصبّان: ٣/ ٢٠٤.

٥() ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٥، ٢٠٦

وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف.

والمبهمة مثل: هذا، وذاك، وهذه،...إلا أنّك إذا ناديتَه فهو معرفة بالإشارة؛ كما كانت هذه الأسماءُ، غير أنّه مخاطب، وهي مخبر عنها. فهذا يوضّح لك أمر الواحد المفرد»[1].

ومفهوم كلام المبرّد أنّ التعريف بالقصد.

الثالث: حدث التعريف فيها بالقصد، وما يتضّمنه النداء من معنى الإقبال أو الخطاب؛ لأنّه في معنى: (يا أيّها الرجلُ)، أو الإشارة – وهي: النداء، أو حرفه، أو هما معًا – وكلها معاني يتداخل بعضها في بعض، ممّا تُحمل على أنّ النداء أو ما يشتمل عليه من الإقبال ونحوه، هو الذي يُحدث التعريف بنفسه[2].

وإليه ذهب سيبويه[3]، وابن السرّاج[4]، والفارسيّ[5]، وابن جنّي[6]، والجرجانيّ[7]، وابن مالك[8].

قال سيبويه: «وزعم الخليل – رحمه الله – أنّ الألف واللام إنّما مَنَعَهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفةٌ؛ وذلك أنّه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسقُ، ويا أيُّها الرجلُ، وصار معرفة؛ لأنّك أشرتَ إليه، وقصدتَ قصده، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذا، وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنّك إنّما قصدتَ قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلًا في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما، كما استغنيت بقولك اضربْ عن لتضرب، وكما صار المجرور بدلًا من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلًا من رأيتُ إيّاك.

وإنّما يُدخلون الألف، واللام؛ ليُعرّفوك شيئًا بعينه قد رأيته، أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء

١() المقتضب: ٤/ ٢٠٥-٢٠٦.

٢() ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٧، واللمع: ١٩٦، والمقتصد: ٢/ ٧٥٥، والتسهيل: ١٧٩.

٣() ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٧.

٤() ينظر: الأصول: ١/ ٢٩٨.

٥() ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٢٧-٢٢٨.

٦() ينظر: اللمع: ١٩٦.

٧() ينظر: المقتصد: ٢/ ٧٥٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٢.

بعينه دون غيره، وعنوه، ولم يجعلوه واحدًا من أمّة، فقد استغنوا عن الألف، واللام، فمن ثمّ لم يدخلوهما في هذا، ولا في النداء» (١).

وهذا القول هو موضع اعتراض ابن الخبّاز على قول ابن جنّي: «فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة، والقصد» (٢) – وابن جنّي متابع في قوله سيبويه ومن بعده ممن ذُكروا آنفًا –فالنداء لا يُحدث التعريف في رأي ابن الخبّاز، بل إنّ القصد فقط هو الذي تعرّفت به النكرة المقصودة؛ بشرط حرف النداء.

وفي رأيي أنّ الأَوْلَى توجيه ما أمكن من هذه الأقوال إلى أنّ المعنى هو: (أنّ التعريف حدث بسبب القصد مع اشتراط أن تكون الكلمة مناداة)؛ ليحصل الجمع بين الأقوال، كما كان توجيه الصبّان (٣)؛ لعموم عبارة (الإقبال)، ونحوها، كـ (أنتَ رجلٌ) قد توفّر فيها (القصد، والإقبال)، ولم يتوفّر (النداء)، فـ (الإقبال) شيء عام يشمل (النداء)، وغير النداء.

فينبغي أن تُحْمَل هذه الأقوال جميعًا على شرط النداء، وتُخصّص، فتبقى لا تناقض بينها؛ لأنّ مؤدّاها جميعًا أنّ التعريف بالقصد الناشئ عن النداء سواء ذكر حرف النداء أم حذف، وينبغي أن لا تُحمل على أنّ النداء يفيد التعريف – إلا عند من يصرّح بذلك كابن جنّي (٤) – لتسلم من الاعتراضات، مع أنّه قد يُحتجّ على ابن الخبّاز بأنّه قد أخذ بظاهر كلام ابن جنّي، وسلبه من مفهومه، فالحال تحكي أنّ الكلمة مناداة، والباب باب النداء، فلا وجه لاعتراضه.

وعلى هذا فالتعريف للمنادى النكرة قد حصل بالقصد؛ بشرط كون الكلمة مناداة، أمّا النداء فلا يفيد التعريف، كما هو رأي ابن الخبّاز (٥)، والصبّان (٦).

ويُلاحظ ممّا سبق من تتبّع أقوال النحاة في المسألة أنّه قد تردّدت عبارة (الإقبال) كثيرًا في تعريف المنادى النكرة، فإن كان مقصودهم هو اشتراط النداء فحسب، فيصحّ؛ لأنّ تعريف النداء: طلب

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٧- ١٩٨.
(٢) اللمع: ١٩٦.
(٣) ينظر: حاشية الصبّان: ٣/ ٢٠٤.
(٤) ينظر: اللمع: ١٩٦.
(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٣٦٠
(٦) ينظر: حاشية الصبّان: ٣/ ٢٠٤.

الإقبال، وإن كان مقصودهم معنى الإقبال بعمومه، وما في معناه، كالخطاب، ونحوه، وأنّه معرّف بنفسه، فلا يصحّ في نظري؛ لأنّه ينتقض بالوجه الثاني – مذهب المبرّد( ) – فأسماء الإشارة (هذا) و (ذاك) هي منادى معرفة، وهي ليس فيها معنى الإقبال، أو الخطاب، بل هي مخبر عنها، فلا يمكن أن يكون (الإقبال) شرطًا مسلّمًا به، فهي من قبيل المنادى غير المقبل عليه، وقد قيل: إنّ من النحويين مَن أنكره، فما من منادى إلاّ وهو مقبل عليه( )، ومهما يكن من أمرٍ فاشتراط كون الكلمة مناداة يبقى هو الأسلم، والشرط الذي ذكره ابن الخبّاز بقوله: «بشرط حرف النداء»( )، يشمل كون حرف النّداء ظاهرًا ومقدّرًا.

١() ينظر: المقتضب ٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

٢() ينظر: شرح الجمل: ١/ ١٧٨.

(٣) توجيه اللمع: ٣٦٠.

المسألة التاسعة: نداء المعرَّف بـ (أل).

قال ابن الخبّاز: «واختلف النحويون في نداء ما فيه (الألف واللام)، فذهب الكوفيّون إلى إجازته، واحتجُّوا بقول الشاعر:

فيـــا الغُلَامَـــانِ اللَّـــذَانِ فَـــرَّا
إِيَّاكُمَـــا أَنْ تَكْسِـــبَانَا شَـــرًّا[1]

ويقول العرب: «يا أللهِ».

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، واحتجّوا بأنّك لو ناديت ما فيه (الألف) و (اللام) لجمعت على الاسم بين تعريفين، وما أنشده الكوفيّون محمول على الضرورة.

وأمّا نداء اسم الله – تعالى – فلا حجّة فيه؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ نداءه ضرورة؛ لأنّه منتهى كلّ رغبة، فالعباد محتاجون إلى ندائه.

الثاني: أنّ من العرب من يقول: (يا أللهُ)، بقطع الهمزة، وهذا في التقدير كالواقف على (يا) والمبتدئ باسم الله، فكأنّه لم يُدخلها عليه.

الثالث: أنّ (الألف واللام) فيه بدل من همزة (إله) التي هي لام الفعل، وكما لا يمتنع أن تقول: يا إلهُ، لا يمتنع أن تقول: يا أللهُ»[2].

الدراسة:

اختلف النحاة في نداء ما فيه (أل) **على قولين:**

القول الأول: أنّه يجوز نداء ما فيه (أل) مطلقًا، ذهب إليه الكوفيّون[3].

وحجّتهم من ثلاثة أوجه:

١/ أنّه سُمع ذلك من كلام العرب – على قلّته – وهي:

---

(١) البيت من الرجز، لم أقف لهما على نسبة. ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٤٣، والأصول: ١/ ٣٧٣، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٩٤.

(٢) توجيه اللمع: ٣٧٠ – ٣٧١.

(٣) ينظر: اللامات: ٢٥ – ٥٤، والإنصاف: ١/ ٣٣٥، والتسهيل: ١٨١.

أ/ نصوص شعريّة[1]، منها قول الشاعر:

فيـــا الغُلَامَـــانِ اللَّـــذَانِ فَـــرَّا
إِيَّاكُمَـــا أَنْ تَكْسِـــبَانَا شَـــرَّا

وقول الشاعر أيضًا:

فـديتُك يَا الّـتي تَيَّمْـتِ قَلْـبِي وأَنـــتِ بَخِيلَـــةٌ بِالـــوُدِّ عَـــنِّي[2]

ب/ قول العرب: «يا أللهُ، اغفرْ لنا»[3].

٢/ أنّ (يا) تدخل على المضاف إلى معرفة مع أنّ الاسم الأول معرّفٌ بالإضافة، فكذلك (الألف واللام).

٣/ أنّ حرف النداء لا يفيد التعريف؛ لجواز قولك: يا رجلًا كلّمني، فتناديه وهو نكرة، وتنصبه، ولو كانت (يا) للتعريف، لم يجز ذلك، وإنّما يتعرّف بالقصد، فكما يجتمع (يا) والقصد، يجتمع ها هنا (الألف واللام)، و(يا).

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على ما احتجّ به الكوفيّون على جواز نداء المعرّف بـ (أل)، بعد أن ذكر حجّتهم الأولى بالسماع، ووجه اعتراضه؛ «لثلاثة أوجه سبق ذكرها في نصّ ابن الخبّاز»[4].

القول الثاني: أنّه لا يجوز نداء ما فيه (أل)، إلا في ثلاثة مواضع، هي: لفظ الجلالة (الله) – والأكثر قول: (اللهمّ) عند ندائه – ذهب إليه سيبويه[5]، ومحكيّ الجمل، وضرْورة الشعر[6]، وذهب إليه البصريّون[7].

١() ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٣٦، والتبيين: ٤٤٥

٢() البيت من الوافر، ولم أقف له على نسبة. ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٧، واللامات: ٥٣، والمفصّل: ٦٤

٣() ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٥، والإنصاف: ١/ ٣٣٧، وتوجيه اللمع: ٣٧٠.

(٤) توجيه اللمع: ٣٧٠ ـ ٣٧١

٥() ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٥.

٦() ينظر: التسهيل: ١٨١.

٧() ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٩، واللامات: ٥٢، والإنصاف: ١/ ٣٣٥

وحجّتهم من خمسة أوجه:

١/ أنّه لا يجوز الجمع بين تعريفين، فالنداء تعريف للاسم، و (أل) تعريف أيضًا[١].

٢/ أنّ جواز نداء لفظ الجلالة خاصّة؛ للزوم (أل) فيه، فكأنها من بنية الكلمة[٢]، وهذه حجّة سيبويه؛ حيث يقول: «وذلك من قِبَلِ أنّه اسم يلزمه (الألف واللام) لا يفارقانه، وكثر في كلامهم، فصار كأنّ (لألف واللام) فيه بمنزلة (الألف واللام) التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال ذلك ... وكأنّ الاسم والله أعلم (إله)، فلمّا أدخل فيه (الألف واللام) حذفوا الألف وصارت (الألف واللام) خلفاً منها؛ فهذا أيضًا ممّا يقوّيه أنْ يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف»[٣]، إلا أنّ المبرّد[٤] أنكر الحجّة الثانية التي ذكرها سيبويه في هذا النصّ – وهي أنّ أصل كلمة (الله) هو (إله)[٥]– للمناقضة، وقد رُدّ ادّعاء المناقضة هذا، وعدّه بعض النحاة مغالطة من المبرّد لسيبويه[٦]، وهو خلاف ليس محلّه ها هنا؛ لأنّ الخلاف في أصل (إله)[٧].

٣/ ما سبق ذكره، وهي الأوجه الثلاثة التي ذكرها ابن الخبّاز في الوجه السابق، عند اعتراضه، وذكره لوجه الاعتراض.

وبذلك أصبح مجمل الحجج خمسًا.

ولم تسلم حجج الفريقين من ردود، واعتراضات، أوجزها فيما يلي:

١/ ردّ المبرّد البيت الأول من الحجّة الأولى التي احتجّ بها الكوفيّون؛ حيث لا ضرورة لتعريف (الغلامان)[٨]، وردّ عليه الزجّاجيّ[٩].

١() ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٩، واشتقاق أسماء الله: ٢٤، وتوجيه اللمع: ٣٧١، وائتلاف النصرة: ٤٦ ٤٧

٢() ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٥، والمقتضب: ٤/ ٢٣٩ ٢٤٠

(٣) الكتاب: ٢/ ١٩٥.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٤٠ ٢٤١

٥() المقصود أنه بعد دخول (أل) عليها، حذفت همزة (إله)؛ لأنّها صارت (أل) خلفًا منها؛ لذلك احتجّ سيبويه بأن (أل) من بنية الكلمة، لا تفارقها.

٦() ينظر: الانتصار: ٢٣٣، والمخصّص: ٧/ ١٤٣.

(٧) ينظر: المخصّص: ٤/ ٢٠٥ ١٠٦.

(٨) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٤٣

(٩) ينظر: اشتقاق أسماء الله: ٢٥

٢/ حمل المبرّد[١] البيت الثاني من الحجّة الأولى التي احتجّ بها الكوفيّون على الضرورة، وغيره[٢] حمله على الشذوذ، والغلط؛ تشبيهًا له بـ (اللام والألف) في (الله)، من حيث إنّهما لا تنفصلان.

٣/ ردّ الأنباريّ على احتجاج الكوفيّين بالسماع في حجّتهم الأولى في (أسرار العربيّة)[٣]، والعكبريّ في (التبيين)[٤].

٤/ وقد أجاب عن الحجّة الثانية والثالثة التي احتجّ بها الكوفيّون، العكبريّ بتفصيل وافٍ[٥]، وقد تخلّلت بعض الردود حجج القول الثاني، وخلال عرض الاعتراض لدى ابن الخبّاز.

٥/ اعْتُرِضَ على حجة البصريّين الأولى بثلاث حجج:

الأولى: جواز نداء اسم الإشارة عند البصريّين[٦]، وهو من المعارف؛ وبذلك جمعوا بين تعريفين، وأجاب ابن يعيش عنها من وجهين[٧].

الثانية: جواز الجمع بين التعريف والإضافة في قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه، وقد أجاب عنها العكبريّ[٨].

الثالثة: جواز نداء العلم، في قولك: يا زيدُ، جمع بين العلمية و (يا) النداء، وعنها جوابان[٩].

وبناء على دراستي لهذه المسألة، وبعد عرض القولين فيها، تبيّن لي أنّ الحقّ مع ابن الخبّاز؛ لقلّة الشواهد السماعية التي احتجّ بها الكوفيّون، ولاستثناء اسم الله تعالى بهذا التعريف؛ لما له من المزايا التي ذكرها ابن الخبّاز، وغيره خلال هذه المسألة.

١() ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٤١

(٢) ينظر: اللامات: ٥٢ ـ ٥٣، والتبيين: ٤٤٦، شرح المفصّل: ٨/ ٩ شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٩

٣() ينظر: ٢٣٠ ـ ٢٣١

٤() ينظر: ٤٤٦ ـ ٤٤٧

٥() ينظر: التبيين: ٤٤٧ ـ ٤٤٨

٦() ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢١٨٠

٧() ينظر: شرح المفصّل: ٨/ ٩

(٨) ينظر: التبيين: ٤٤٥

٩() ينظر: التبيين: ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

المسألة العاشرة: أصل الميم في اللهمّ:

قال ابن الخبّاز: «وتقول: اللهمّ اغفر، واختُلِف في الميم اللاحقة بآخره، فزعم الفرّاء( ) أنّ أصله: يا اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ، أي: اقْصِدْنَا، فحُذِّف بالحذف، قال: ولا يجوز أنْ يقال: إنّها عوض من (يا)؛ لأنّ الشاعر قد جمع بينهما، قال:

إنّي إذَا مَا حَـدَثٌ أَلَـمَّا
أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا( )

وقال البصريّون( ): إنّها ميم زيدت مُثَقَّلَةً، وهي عوض من (يا)؛ لأنّهما( ) على حرفين مثلها، ولم يأتِ في اختيار الكلام الجمع بينهما، وما جاء في الشعر ضرورةٌ، واحتجّ أبو عليّ( ) على الفرّاء، بقوله تعالى: ﴿ۇۇۆۆۈۈۇٴۋۋۅۅۉۉېې﴾( )، ووجه الاحتجاج أنّ قوله: (فأَمْطِرْ)، جواب الشرط، فلو كان كما زعم الفرّاء، لم يأتِ للشرط بجواب.

وممّا يُحتجُّ به عليه: أنّ هذا الكلام يُستعمل في موضعٍ لو كان فيه كما زعم الفرّاء؛ لكان فيه من المنافرة ما لا يخفى، كقوله تعالى: ﴿ۇۇۆۆۈۈۇٴۋۋۅۅۉۉېې﴾( )، فلو كان الأصل: (أُمَّنَا بخيرٍ)، لكان التقدير: قلِ اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ أنتَ تحكم بين عبادك، وهذا كلامٌ لا يأخذُ بعضُه بحُجَزِ بعض، والله أعلم»( ).

الدراسة:

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٢٠٣.

(٢) البيت من الرجز. واختلف فيه، فقيل: لأبي خراش الهذليّ، وقيل: لأميّة بن أبي الصلت، ولم أجدهما في ديوانه، ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٣/ ١٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٩٧، وقال البغدادي: «لا يُعرف قائله». ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٢/ ٢٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٥، والمقتضب: ٤/ ٢٤٢، والإنصاف: ٢/ ٣٤١، ٣٤٥، وائتلاف النصرة: ٤٧.

٤( ) كذا، والصواب (لأنّها).

(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات: ٢/ ١٨٦.

(٦) من الآية :(٣٢) من سورة الأنفال.

(٧) الآية:(٤٦) من سورة الزُّمَر.

(٨) توجيه اللمع: ٣٧٣- ٣٧٤

اختلف النحاة في أصل الميم اللاحقة في (اللهمّ) على **قولين**:

القول الأول: أنّ أصلها: (يا اللهُ أُمَّنَا بخير)[1]، وهو مذهب الكوفيين[2].

وهو مذهب الفرّاء[3]، وقد اعترض عليه عامّة البصريين[4]، وهو هنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على الفرّاء.

وحجّة الكوفيين من وجهين[5]:

الأول: أنّ الأصل فيه: (يا اللهُ أُمَّنَا بخير)، إلاّ أنّه لمّا كثر في كلامهم حذفوا بعض الكلام؛ طلبًا للخفّة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفّة كثير.

الثاني: أنّه جُمع بين (الميم) و (يا) في الشعر، كقول الشاعر:

إنّي إذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّا

أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[6]

وقد أُجيب عنهما من خمسة أوجه[7]:

الأول: أنّه لو كان الأصل: (يا الله أُمَّنَا بخير)، لكان ينبغي أن يجوز أن يقال: (اللهمّنا بخير)، وفي امتناعه بالإجماع دليل على فساده.

الثاني: جواز قول: (اللهمّ أُمَّنَا بخير)، ولو كان الأول يُراد به (أُمَّ)، لما حَسُنَ التكرير؛ لأنّه لا فائدة فيه.

الثالث: أنّه لو كان الأصل: (يا اللهُ أُمَّنَا بخير)، لما جاز استعماله إلا فيما يؤدّي معناه، ولم يجز

---

١ () تقدير الكلام ((يا اللهُ أُمَّنَا بخير إ ن كـ ن هذا هو الحقّ من عندك).

٢() ينظر: الإنصاف: ٨ ٣٤١

٣() ينظر: معاني القرآ ن: ٨ ٢٠٣

(٤) ينظر: المقتضب: ٤ ٢٣٩، والأصول: ٨ ٣٣٨، والمسائل الشيرازيات: ٨ ٧٨+ ١٨٦، شرح اللمع للواسطيّ: ١٤٨، شرح المفصّل: ٨ ٦+ ١٧.

٥() ينظر: الإنصاف: ٨ ٣٤١ ٣٤٣

(٦) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

٧() ينظر: الإنصاف: ٨ ٣٤٣ ٣٤٥

في خلافه، كقوله تعالى: ﴿ۇۇۆۆۈۈۇٴۋۋۅۅۉۉې﴾[1]، ولا شكّ أنّه لا يستقيم المعنى بهذا التقدير، إضافة إلى أنّ افتقار (إنْ) الشرطيّة إلى الجواب يدلّ على أنّ الميم ليست من الفعل.

الرابع: أنّه لو كان الأصل: (يا الله أُمَّنَا بخير)، لكان يجوز أن يقال: (اللهمّ وارحمْنا)، فلمّا لم يجز دلّ على فساده.

الخامس: أنّ ما ذكروه من الشعر لا يُعرف قائلُه؛ فلا يكون حجّة، وإنْ صحّ فلضرورة الشعر، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر.

وقد احتجّ ابن الخبّاز[2] بالوجه الثالث نقلًا عن[3] الفارسيّ[4].

القول الثاني: إنّها عوض عن (يا) التي للنداء، ولا يُجمع بين العوض والمعوّض، وما جاء في الشعر من الجمع بينهما فهو ضرورة، وقد لا يثبت عند بعضهم، وهو مذهب البصريين[5].

وحجّة البصريين من ثلاثة أوجه[6]:

الأول: إجماع البصريين على أنّ الأصل: (يا الله)، وأنّهما لا يجتمعان - (الميم) و (يا) - إلا في ضرورة الشعر.

الثاني: أنّ (الميم المشدّدة) حرفان، و (يا) حرفان؛ فدلّ على أنّ إحداهما عوض عن الأخرى.

الثالث: أنّه يُستفاد من قولك: (اللهمّ) ما يستفاد من قولك: (يا الله)، ولا تجتمعان إلا في ضرورة الشعر.

وقد اتّضح لي ممّا سبق أنّ القول ما قاله البصريّون؛ لتوافر الأدلة عليه، وعدم التكلّف فيها، وبهذا يصحّ اعتراض ابن الخبّاز على الفرّاء، سالكًا سبيل من قبله من المعترضين أيضًا على الفرّاء.

المسألة الحادية عشرة: تعريف العدد المركّب:

---

(١) من الآية :(٣٢) من سورة الأنفال.

٢() ينظر: توجيه اللمع: ٣٧٤

٣() ينظر: المسائل الشيرازيات: ١٨٦/١

٤() ينظر: الكتاب: ٩٦/٢ و ٢٥/١، والمقتضب: ٢٤٢/٤، والجمل: ١٦٤، والمسائل الشيرازيات: ١٧٨/١، والإنصاف: ٣٤١/١، ٣٤٥

٥() ينظر: الإنصاف: ٣٤٣/١

قال ابن الخبّاز: «وإذا أردتَ تعريف شيء من العدد، فلا يخلو من أن يكون مركّبًا، أو معطوفًا، أو مضافًا، فالمركب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، فإذا عرّفته ألحقتَ (الألف) و (اللام) الاسم الأوّل، كقولك: الأحدَ عشرَ رجلًا، والاثنتا عشرةَ جاريةً، والخمسةَ عشرَ دينارًا، والتسعَ عشرةَ عمامة، وإنّما ألحقت (الألف)، و (اللام) الاسم الأوّل؛ لأنّه أول المركب، وإنّما لم تلحقها الثاني؛ لأنّه بمنزلة بعض الاسم؛ فلذلك لا تقول: الخمسة العشر، وإنّما لم تلحقها المميّز؛ لأنّه لا يكون إلا نكرة، وقد رُوِي أنّ قومًا من العرب يقولون: الخمسةَ العشرَ، وليس له في القياس وجه؛ لأنّ المركب إنّما يُعرَّف أوّلُ شطريه، قال ابن أحمر الباهليّ[1]:

تفَقَّــأَ فوقَــه القَلَــعُ السَّــوَاري وجُــنَّ الخــازِبازِ بِــهِ جُنُــونَا[2]

فعرَّفَ الاسم الأول من الاسمين.

... وقومٌ من العرب يقولون[3]: (الخمسةَ عشرَ الدرهمَ)»[4].

الدراسة:

اختلف النحاة في تعريف المركّب **على أربعة أوجه:**

الوجه الأول: أنّه يجوز قول: (الخمسة العشر درهمًا) بتعريف المركب بشطريه، حكاه الأخفش[5] عن العرب، مع جواز إدخال التعريف في شطره الأوّل فقط[6]، وهو مذهب الكوفيين[7].

قال الفارسيّ: «وأمّا الزيادة فنحو ما حكي من قولهم (الخمسة العشر درهمًا)، فاللام في

(١) هو: عمرو بن أحمر الباهليّ، من شعراء الجاهليّة والإسلام، وفد على معاوية رضي الله عنه، وأصيبت إحدى عينيه، ونزل الشام، وتوفي على عهد عثمان رضي الله عنه. ينظر: طبقات ابن سلّام: ١/ ٥٧١، ومعجم الشعراء: ٤٢ - ٤٣.

(٢) البيت من الوافر. شعره: ١٥٩.

(٣) ينظر: التكملة: ٢٧٥.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٥١٦ - ٥١٧

٥() ينظر: المسائل الحلبيّات: ٢٣١ لم أقف عليه في كتبه.

٦() ينظر: الجمل: ١٣٠، والتكملة: ٢٧٥، والإنصاف: ١/ ٣١٣، شرح الجمل: ١/ ٣٢٢ - ٣٢٣، وائتلاف النصرة: ٣٩

٧() ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣٣، والإنصاف: ١/ ٣١٢-٣١٣، والفصول الخمسون: ٢٤٣، وشرح التسهيل: ١/ ٤٠٩، والمساعد: ١/ ٩١.

(العشر) لا تكون إلا زائدة؛ لأنّ (خمسة عشر) اسمان جعلا اسمًا واحدًا، فإن جعلت اللام الثانية غير زائدة لم تدخل من أحد أمرين: إمّا أن تعرّف بعض الاسم، أو تعرّفه بتعريفين، ولا يجوز تعريف بعض الاسم، كما لا يجوز أن تعرّفه بتعريفين، وإذا لم تخل من أحد هذين، ولم يجز واحد منهما ثبت أنّها زائدة»[١].

فلا تكون إلّا زائدة عند الفارسيّ، ومن بعده من النحويين[٢]، وفي رأي له آخر لا يجوز دخولها[٣].

وضعّف دخولها ابن مالك.

قال ابن مالك: « وروى بعض الكوفيّن دخول حرف التعريف على جزأي المركب، وهو ضعيف، وتوجيهه أن يُجعل الداخل على العجز زائدًا»[٤].

وحجّة الكوفيين من وجهين:

١/ أنّه صحّ عن العرب ما يوافق هذا المذهب، ولا خلاف في صحّة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمر[٥] عن الأخفش[٦]، وإذا صحّ ذلك النقل وجب المصير إليه، والاعتماد في هذا الوجه على النقل؛ لأنّ القياس فيه ضعيف جدًا[٧].

٢/ أنّ الأصل فيهما العطف، فهما اسمان في اللفظ، وعند التعريف تدخل (أل) على كلّ منهما؛ بدليل أنّك لو فككتَ التركيب، فعطفت، لأدخلت التعريف على الاسمين، وقد عدّ أبو حيّان مذهب الكوفيّن هذا جيّدًا؛ لهذا الوجه، إلا أنّ مذهب البصريّين عنده أقيس[٨].

١() المسائل الحلبيّات: ٢٩٠.

٢() ينظر: المسائل الحلبيّات: ٢٣١ ـ ٢٩٠، ومرّ الصناعة: ١/ ٣٦٥، شرح الجمل: ١/ ١٣٣، شرح التسهيل: ١/ ٤٠٩

٣() التكملة: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

٤() شرح التسهيل: ١/ ٤٠٩

٥() في الإنصاف أبو عمرو، والصواب ما أثبتّه.

٦() ينظر: المسائل الحلبيّات: ٢٣١ ـ لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

٧() ينظر: الإنصاف: ١/ ٣١٣

٨() ينظر: التذييل: ١/ ٣٤٧

وقد اعترض المبرّد( )، والزجاجيّ( )، على [1]تعريف المركب[2] بشطريه، وكذلك تعريف مميّزه( )، وقد وصفه المبرّد بأنّه خطأ فاحش، وليس له قياس في العربية؛ لأنّه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقّة من الأفعال، وحكى إجماع النحويين على عدم إضافته.

وناقش استحالة جواز (الخمسة العشر)؛ لأنّ خمسة عشر بمنزلة (حضرموت)، و (بعلبكّ)، وغيرهما ممّا يُعدّ اسمًا واحدًا، فـ (الألف) و (اللام) تكون في أوّله؛ لأنّ الثاني قد صار جزءًا من الأوّل( ). ٤

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز( )، موافقًا لعامّة البصريين( )، ومعلّلا بما علّل به الفارسيّ( ).

الوجه الثاني: أنّه لا يجوز دخول (الألف) و (اللام) في (العشر)، ولا في (الدرهم)، وإنّما الجائز دخولهما على الاسم الأوّل فقط، وتدع الباقي على حالته، وهو مذهب البصريين( )، وحكى ابن يعيش: أنّه مذهب أكثر البصريين( ). ٨ ٩

قال المبرّد: «وأمّا قولهم: الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه؛ لأنّ خمسة عشر بمنزلة حضرموت، وبعلبكّ، وقالي قلا، وأيدي سبأ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللّذين يُجعلان اسمًا واحدًا. فإذا كان شيء من ذلك نكرة، فإنّ تعريفه أن تجعل (الألف) و (اللام) في أوّله؛ لأنّ الثاني قد صار في درج الكلام الأوّل، فهذا أقبح، وأشنع»( ). ١ ٠

وقال ابن عصفور: «وأهل البصرة لا يجيزون إلّا إدخال (الألف) و (اللام) في الأوّل خاصّة، فيقولون: عندي الأحد عشر درهمًا»( ). ١ ١

١() ينظر: المقتضب: ٤/ ١٧٣، ١٧٤.

٢() ينظر: الجمل: ١٣٠.

٣() سيأتي تفصيله في الوجه الثالث إن شاء الله.

٤() ينظر: المقتضب: ٤/ ١٧٣، ١٧٤.

٥() ينظر: توجيه اللمع: ١٦٥ ـ ١٧٥.

٦() ينظر: الإنصاف: ٢/ ٣١٣، والمساعد: ٢/ ٩١.

٧() ينظر التكملة: ٢٧٥.

٨() ينظر: المقتضب: ٤/ ١٧٤، والجمل: ١٣٠، والإنصاف: ٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣، والتذييل: ٢/ ٣٤٨، والمساعد: ٢/ ٩١.

٩() ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٣٣.

١() المقتضب: ٤/ ١٧٤.

١() شرح الجمل: ٢/ ٣٣.

وحجّة البصريّين ما يلي:

أنّ الاسمين لمّا رُكِّبَ أحدهما مع الآخر تنزّلا منزلة اسم واحد؛ فينبغي حينئذٍ أن لا يُجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق التعريف الاسم الأوّل منهما؛ على اعتبار أنّ الثاني بعض حروف الأوّل، والشاهد على هذا قول الشاعر:

تفَقَّــأَ فوقَــه القَلَــعُ السَّــوَارِي وجُــنَّ الخــازِ بازِ بِــهِ جُنُــونَا

وأمثاله من دخول التعريف على الاسم الأوّل فقط في الأسماء المركّبة، فكذلك يكون العدد المركب[١].

قال ابن عصفور: «... وسبب ذلك عندهم: أنّ المركّب مبنيّ، فصار كالاسم الواحد، فلا يُعرّف إلّا مثل ما يُعرّف به الاسم الواحد، والاسم الواحد لا يتعرّف إلّا بأن تدخل (الألف) و (اللام) في أوّله خاصّة، ولا يعرّف بأن تدخل (الألف) و (اللام) في الوسط منه، فكذلك يكون العدد منه»[٢].

ومن جهة أخرى أنّ الاسمين بالتركيب قد امتزجا، واتّحدا وصارا كلمة واحدة، بدليل أنّه لا موضع لواحد من الجزأين من الإعراب على انفراده[٣].

الوجه الثالث: أنّه يجوز تعريف المركّب بشطريه، وعلى التمييز، وذهب إليه الكوفيوّن[٤].

وسوّغ الفراء القياس على ما سُمع منه[٥].

واعترض عليه البصريّون بما اعترضوا به على الوجه الأوّل، وقصروه على السماع[٦]، إضافة إلى أنّه لم يجز عندهم تعريف تمييز العدد المركب؛ لأنّه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلّا نكرة، وإنّما وجب أن يكون نكرة؛ لأنّ الغرض أن يُميّز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي للأخفّ،

١() ينظر: المقتضب: ٢/ ١٧٤، والتكملة: ٢٧٥، والإنصاف: ١/ ٣١٢ ٣١٣، وتوجيه اللمع: ١٦٥ ١٧٥، شرح الجمل: ٢/ ١٣٣، والتذييل: ٨/ ٣٤٦

٢() شرح الجمل: ٢/ ١٣٣.

٣() ينظر: الصفوة الصفية ٢/ ٢٦٧ والتذييل: ٨/ ٣٤٦

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣، والتكملة: ٢٧٥، والإنصاف: ١/ ٣١٣، والجمل: ١٣٠، وائتلاف النصرة: ٣٩.

٥() ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٣٣

٦() ينظر: الجمل: ١٣٠، والتكملة: ٢٧٥، والإنصاف: ١/ ٣١٣، شرح الجمل: ٢/ ١٣٣.

فكانت أولى من المعرفة التي هي أثقل[١].

قال سيبويه: «ولم يَجُز حين جاوزتَ أدنى العقود فيما تُبَيَّنُ به من أيّ صنف العددُ، إلّا أن يكون لفظه واحدًا، ولا تكون فيه (الألف) و (اللام)؛ لما ذكرتُ لك»[٢].

قال الفارسيّ: «وقد روى أبو عمر عن أبي الحسن الأخفش: أنّ بعض العرب يقول: الخمسة عشر الدرهم، قال: وليس له من القياس وجه، وكذلك لا يجوز دخول (الألف) و (اللام) في الاسم الثاني، نحو: الخمسة العشر درهمًا ...»[٣].

وقبّحه الزجاجيّ[٤].

ووصفه ابن عصفور بالشذوذ جدّا، ويتخرّج عنده على الزيادة.

قال ابن عصفور: «وحكى أبو زيد[٥] – رحمه الله – عن العرْب: (الأحد العشر الدرهم)، بإدخال (الألف) و (اللام) على الأوّل والثاني، وعلى التمييز، وذلك شاذّ جدّا، وهو عندنا يتخرّج على زيادة (الألف) و (اللام) في التمييز؛ لأنّ التمييز لا يكون إلا نكرة، وأجاز بعض النحويين إدخال (الألف) و (اللام) في (النيّف)، و (العقد)، و (التمييز)، وهو خطأ؛ لما قدّمناه أوّلًا»[٦].

وقبّحه ابن مالك[٧]، وضعّفه، وقصره على السماع[٨]، وخرّجه على زيادة (الألف) و (اللام) فيهما – قياسًا على توجيه الفارسيّ[٩] في الوجه الأوّل – وتبعه أبو حيّان[١٠]، والمراديّ[١١]، وابن عقيل[١٢].

١() ينظر: الإنصاف: ١/ ٣١٥.

٢() الكتاب: ١/ ٢٠٧.

٣() المصدر السابق نفسه.

٤() ينظر: الجمل: ١٣٠.

٥() هو: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري من الخزرج، كان عالمًا بالنحو واللغة، ثقة ثبتًا من أهل البصرة، وأخذ عن أهل الكوفة شيئًا من علم العرب، وأخذ عنه سيبويه، من آثاره: (النوادر)، و(تخفيف الهمز)، توفي سنة (٢١٥ هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٤١، ٤٢، ٤٥، ومراتب النحويين: ٥٥ – ٥٦.

٦() شرح الجمل: ١/ ١٣٣.

٧() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٤٠٩.

٨() ينظر: المسائل الحلبيّات ٢٣١، ٢٩٠.

٩() ينظر: التذييل: ٨/ ٣٤٨.

١٠() ينظر: الجنى الداني: ١٩٨.

١١() ينظر: المساعد: ١/ ٩١.

قال ابن مالك: «وروى بعضهم أيضًا دخوله عليهما، وعلى التمييز، وهو أبعد من الذي قبله، ويوجّه أيضًا بزيادة حرف التعريف مرّتين، ولا يُستعمل منه إلا ما سُمع، فيُجاء به منبّهاً على ضعفه، وقبحه»[١].

الوجه الرابع: أنّه يجوز تعريف التمييز، والشطر الأول من المركّب فقط، وقد رُوي عن بعض العرب[٢].

وقد اعترض عليه الجرميّ، وأنكر القياس عليه[٣].

وكلّ من ذُكروا في الوجه السابق ممّن اعترض عليه أو أجازه فهو مقصود به هنا أيضًا؛ للعلّة الجامعة بينهما، وهي منع تعريف التمييز[٤].

وكما يبدو لي أنّ الحقّ مع ابن الخبّاز؛ لكثرة أدلّة من وافقه في هذا الاعتراض، وشذوذ أدلّة من خالفه، كما أشار الأنباريّ لذلك المعنى[٥].

١() شرح التسهيل: ٢/ ٤٠٩

٢() ينظر: التكملة: ٢٧٥، وتوجيه اللمع: ٥١٧

(٣) ينظر: التكملة: ٢٧٥

٤() ينظر: الوجه الثالث من هذه المسألة.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١٥ ٣١٦٣.

المسألة الثانية عشرة: تعريف ألفاظ العقود:

قال ابن الخبّاز: «... وقومٌ يُجيزون: العشرون الدرهمَ[1]، وهو رديءٌ؛ لما فيه من تعريف المميّز»[2].

الدراسة:

اختلف النحاة في تعريف ألفاظ العقود، مثل: (عشرون درهمًا)، على **وجهين:**

الوجه الأوّل: أنّه يجوز دخول التعريف على العدد وتمييزه، فتقول: (العشرون الدرهمَ)[3]، وهو مذهب الكوفيين[4].

حكى ابن مالك اتفاق الكسائي، والفرّاء على تعريف تمييز (العشرين)، فقال :

«ثمّ أشرتُ إلى أنّ الكسائي يجيز نحو: (الأحد العشر الدرهمَ). وخالفه الفرّاء في تعريف تمييز المركّب، واتّفقا على تعريف تمييز (العشرين)، والصواب التزام تنكير التمييز مطلقًا»[5].

ويظهر لي أنّ حجّة الكوفيّن هنا – وإن لم يذكروا ذلك صراحة – كحجّتهم في تعريف تمييز المركّب؛ لأنّه لا فرق بين التمييزين.

وحجتهم هي: صحّة النقل، وهي هنا في الشاهد الذي جاء فيه التمييز معرفة، كقول الشاعر[6]:

رأيتُـــكَ لمـــّا أنْ عَرَفْـــتَ جِـــلادَنا رَضِيْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَابَكْرُ عَنْ عَمْرِو

وقد أجيب عنه: أنّ ما جاء من التمييز معرفة يتخرّج عند البصريين بالزيادة[7]، كما زيدت (الألف) و (اللام) في غير التمييز؛ فلا يقاس عليه لقلّته وشذوذه[8].

(١) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٧٤، والتكملة: ٢٦٢.

٢() توجيه اللمع: ٥١٧

(٣) ينظر: الجمل: ١٣٠.

٤() ينظر: البيا ن: ١/ ٢٣٠، وائتلاف النصرة: ٤٤

٥() شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٦٧٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب اليشكر ي، ينظر: شعره: ٤٦، في (ديوا ن بني بكر).

٧() ينظر: شرح الجمل: ١/ ١٣٣، وتوضيح المقاصد: ١/ ٧٢٧، والتصريح: ١/ ٦١٦.

٨() ينظر: الإنصاف: ١/ ٣١٥ ٣٢٢

وقد اعترض البصريّون[1] على هذا الوجه، إمّا بنفي الألف واللام عن تمييز (العشرين)، كسيبويه[2]، وإمّا بتعليل استحالة جواز هذا المذهب، كالمبرّد[3]،وإمّا بتضعيف هذا المذّهب، كابن يعيش[4].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز[5]، وقد علّل ذلك بأنّ فيْه تعريفًا للتمييز.

والحقّ أنّ استحالة جواز (العشرون الدرهمَ) قد جاء لعدّة أوجه، سيأتي ذكرها في الوجه التالي، وتعليلهم هنا كتعليلهم في حجّتهم في الوجه الثاني من هذه المسألة، وفي منع تعريف تمييز المركّب أيضًا، في المسألة قبلها.

قال ابن يعيش: «ولا يجوز (العشرون الدرهم) إلّا على المذهب الضعيف، ووجه ضعفه ما ذكرناه في (الخمسة عشر درهمًا)، ووجه آخر: أنّ ما بعد النون منفصل ممّا قبله؛ لأنّ (درهمًا) بعد (عشرين) منفصلٌ من (العشرين)، فلا يتعرّف العدد بتعريفه، وليس كذلك (ثلاثة)، و (أربعة) ونحوهما ممّا يُضاف، فإنّ الثاني متّصل بالأوّل من تمامه، فيعرّف المضاف بتعريف المضاف إليه؛ فلذلك إذا أُريد تعريف العدد المفرد عُرّف نفسه، بخلاف المضاف»[6].

وقال ابن عصفور: «وأجاز بعض النحويين إدخال (الألف) و (اللام) في (النيّف)، و (العقد)، و (التمييز)، وهو خطأ؛ لما قدّمناه أوّلًا»[7].

الوجه الثاني: أنّه لا يجوز دخول التعريف على المميِّز، وإنّما الجائز دخول التعريف على (العشرين) فقط، فتقول: (العشرون رجلًا)، وهو مذهب البصريين[8].

فالبصريون لم يجيزوا تعريف التمييز، إذا جاء تمييزًا منصوبًا، يُبيّن به صنف (العدد غير المضاف)،

١() ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٧، والمقتضب: ٢/ ١٧٤، شرح المفصّل: ٨/ ٣٤، شرح الجمل: ٢/ ٥٣٣ شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٧٦.

٢() ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٧.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٧٤.

٤() ينظر: شرح المفصّل: ٨/ ٣٤

٥() ينظر: توجيه اللمع: ٥١٧

٦() شرح المفصّل: ٨/ ٣٤

٧() شرح الجمل: ٢/ ٥٣٣.

٨() ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٧، والمقتضب: ٢/ ١٦٥، والجمل: ٢٩ + ١٣٠، شرح المفصّل: ٨/ ٣٣ ٣٤

كتمييز (ألفاظ العقود)، وتمييز (المركّب)، فلا يجوز إدخال (الألف) و (اللام) عليه. وحجّتهم من **ثلاثة أوجه:**

١/ أنّ التمييز لا يكون إلا نكرة، وإنّما توجّب أن يكون نكرة؛ لكونها أخفّ، فكانت أولى من المعرفة التي هي أثقل[١].

٢/ أنّ العدد في موضع اسم منوّن منفصل عن التمييز، فلم يصحّ إضافته إليه؛ ولذلك لا تكون فيه (الألف) و (اللام)؛ لأنّ التمييز منفصل من العشرين، كانفصال (الضاربون زيدًا)، من الأسماء المشتقّة العاملة فيما بعدها، فالعشرون عمل في التمييز النصب، وليس مضافًا إليه.

قال المبرّد: «ولم يجزْ أَن تقول: العشرون الدرهمَ؛ لأنّ درهمًا بعد عشرين تمييز منفصل من (العشرين)، و (المائة) مضافة، والمضاف يكون معرفة بما يُضاف إليه، فإذا أردتَ تعريف (عشرين)، وما كان مثلها قلت: العشرون رجلًا، والثلاثون جاريةً، كما تقول: الضّاربون زيدًا؛ لأنّ ما بعد التنوِين منفصل ممّا قبله»[٢].

٣/ أنّه لا معنى لتعريف (الدرهم)، وهو بعد (العشرين)؛ إذ ليس بواحد معلوم مقصود إليه[٣].

قال المبرّد: «وأمّا قولهم: العشرون الدّرهمَ، فيستحيل من وجه ثالث، وهو أنّ العدد قد أُحكم وبُيّن بقولك: عشرون، فإنّما يحتاج إلى أن يُعلم النّوع، فإنّما (درهم) وما أشبهه للنوع، فإن كانت (العشرون) معلومة، قلت: أخذت العشرين درهمًا، أي: التي قد عرفتَ، وليس (الدّرهم) بواحد معلوم مقصود إليه، ولو كان كذلك كان لا معنى له بعد (العشرين)، وكذلك: كلُّ رجلٍ جاءَني فله دِرْهَمٌ»[٤].

١() ينظر: الإنصاف: ٣١٥/١، وتوجيه اللمع: ٥١٧، شرح الجمل: ١٣٣/١، وائتلاف النصرة: ٤٤ ـ ٤٥.

٢() المقتضب: ١٦٥/٤.

٣() ينظر: المرجع السابق: ١٧٤/٤.

٤() المرجع السابق: ١٧٤/٤ـ١٧٥.

المسألة الثالثة عشرة: جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم:

قال ابن الخبّاز(١): «وبعض العرب يجرّ اسم الله – تعالى – وحده بعد حذف الحرف، فيقول: اللهِ لأفعلنّ؛ لأنَّ حَلِفَهم بهذا الاسم كثير.

ولا يجيز البصريّون جرّ غيره، فلا يقولون: أبيك لأقومنّ؛ لأن الحَلِفَ لم يكثر به ككثرته بالله ﷻ وقد أجازه الكوفيّون، وحجّتهم أنّ موضع الحرف قد عُلم؛ فجاز حذفه، وإعماله.

والجواب: أنَّ حرف الجرِّ ضعيف جدّا؛ فلا يجوز إعماله بعد الحذف، وقيل: إنّه قُرئ(٢): ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾(٣)، وقال بعض الجهّال[٣] بالعربيّة: إنّه(٤) بدل من اسم الله – تعالى – في قوله: ﴿وَوَوۡ﴾(٥)، أسخن الله عينه، ما هذا الإبدال وقد فصلت بينهما آيتان تشتملان على جمل كثيرة أنسين المبدل منه؟! والصواب أن يقال: إنّه مقسم به مجرور بالباء المحذوفة، والجواب: ﴿هُوَ﴾(٦)».

الدراسة:

اختلف النحاة في جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف، بلا عوض، في القسم، مثل: (أبيك لأقومنّ) على **وجهين:**

الوجه الأوّل: أنّه يجوز جرّ غير اسم (الله)، بعد حذف الجارّ، فتقول: (أبيك لأقومنّ)، وهو مذهب الكوفيّين(٧)، وبعض البصريّين(٧).

---

(١) توجيه اللمع: ٥٥٨.

(٢) من الآية:(٢٥٥) من سورة البقرة. في كتاب توجيه اللمع بتحقيق: عبد الله الحاجّ القراءة بخفض لفظ الجلالة، وليس في أنّه خطأ، والصواب ما أثبتُّه بخفض الحيِّ القيّوم؛ لأنّ القراءة التي نسبت إلى الحسن بخفض (الحيِّ القيّومِ)، وذُكر أنّها قراءة ساقطة رديئة، لم أقف على من ذكر قراءة لفظ الجلالة نفسه بالخفض، إضافة إلى أنّ القراءة ذكرها ابن الخبّاز في سياق الاعتراض على الكوفيين؛ ممّا يرجّح أنّ المخفوض هو اسمي الله (الحيّ القيّوم). ينظر: مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع: ٢٢، وإعراب القراءات الشواذّ: ٢٦٦/١، ومعجم القراءات للخطيب: ٣٦١/١

٣() من الآية:(٢٥٥) من سورة البقرة.

٤() أي: اسم الله (الحيّ) وكذلك (القيّوم) في الآية على قراءة الجرّ.

٥() من الآية(٢٥٢) من سورة البقرة.

٦() من الآية(٢٥٥) من سورة البقرة.

٧() ينظر: مجالس ثعلب: ٣٢٣/١، وتوجيه اللمع: ٥٥٨، وشرح الجمل: ٥٩٩، وشرح التسهيل: ٢٠٠/٣، والتذييل: ٣٤٨/١١

وهؤلاء – أعني الكوفيّين وبعض البصريّين – اتّفقوا على جواز جرّه، وكذلك رفعه، وأمّا نصبه فممنوع – على هذه الحال – إلّا في حرفين، وتفصيل هذا ليس محلّه هذه المسألة[٢].

قال السيوطيّ: «... ولا تجرّ، خلافًا لمن جوّز الجرّ بالحرف المحذوف، وهم الكوفيّون، وبعض البصريّين، أو منع النصب إلّا فِي حرفين: (قضَاء الله)، و (كعبة الله)، وهو بعض أئمّة الكوفِيّين، قال: لأنّ فعل القسم لا يعمل ظاهرًا إلّا بحرف، فكيف يكون مضمرًا أقوى منه مظهرًا؟! وأُجيب باتّساعهم في هذا الباب كثيرًا»[٣].

وحجّة الكوفيّين من وجهين[٤]:

١/ أنّه ثبت عن العرب إلقاء الواو في القسم مع الخفض بها؛ قياسًا على اسم (الله)، وغيره.

٢/ أنّه ثبت في غير القسم إعمال حروف الجرّ، ومنها (رُبّ)، بعد حذفها؛ وقياسًا على ذلك يُجرّ كلّ قسم حُذف حرفُه.

وقد أجاب الأنباريّ عن حجّة الكوفيّين بتفصيل مطوّل، وناقش كلّ دليل من أدلّتهم[٥]، وهنا محلّ اعتراض ابن الخبّاز[٦]، موافقًا له، ولعامّة البَصريّين، وجواب ابن الخبّاز: بأنّ حرف الجرّ ضعيف جدًّا، فلا يجوز إعماله بعد الحذف، وسأعيد ذكره بعد قليل، بشيء من التفصيل، وذلك مع سائر حجج البصريّين في الوجه الثاني.

الوجه الثاني: أنّه لا يجوز جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الجارّ؛ فلا تقول: (أبيك لأقومنّ)[٧]، وهو مذهب البصريّين[٨].

١() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٧٦٨، والمساعد: ٢/ ٣٠٧، والهمع : ٢/ ٣٩١

٢() ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٠

٣() الهمع : ٢/ ٣٩١

٤() ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٩٣-٣٩٦، واللباب: ١/ ٣٧٧

٥() ينظر: الإنصاف ١/ ٣٩٦-٣٩٩

٦() ينظر: توجيه اللمع: ٥٥٨

٧() ينظر: الفوائد والقواعد: ٦٩٨، وتوجيه اللمع: ٥٥٨

٨() ينظر: توجيه اللمع: ٥٥٨، وشرح الجمل: ١/ ٥٩٩، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٠٠

واختلفوا بعد ذلك في رفعه ونصبه، فمنهم من يجيز فيه وجهين: الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل القسم، ومنهم من لا يجيز إلّا النصب، وتفصيل هذا ليس محلّه هذه المسألة[١].

فعامّة البصريّين يجيزون في القسم جرّ اسم (الله) خاصّة بعد حذف الحرف[٢]، ولا يُجيزون جرّ غيره بعد الحذف، أمّا الأخفش[٣] فلا يجيز هذا ولا ذاك، لا في قسم ولا غيره، وما جاء مجرورًا فعلى الشذوذ والضرورة، وتابعه بعض النحاة، كالمبرّد[٤]، والواسطيّ[٥]، وابن عُصفور[٦].

غير أنّهم جميعًا اتّفقوا على منع الجرّ في غير اسم (الله) في القسم، كما هي هذه المسألة.

قال الأخفش: «وأمّا (واللهِ) فجرّه على القسم، ولو لم تكن فيه الواو نصبتَ، فقلتَ: (اللهَ ربَّنا)، ومنهم من يجرّ بغير واو؛ لكثرة استعمال هذا الاسم، وهذا في القياس رديء، قد جاء مثله شاذًّا قولهم:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ[٧]

وإنّما هو: رُبّ بلدٍ ...»[٨].

وحجّة البصريّين من **ستة أوجه:**

١/ أنّ ما ثبت عن العرب مجرورًا مع إلقاء الواو قليلٌ شاذٌّ في الاستعمال، لا يُقاس عليه[٩].

٢/ أنّ حرف الجرّ كجزء من المجرور، وكجزء من الفعل، فحذفه كحذف جزء منهما، إذا بقي عمله، فأمّا إذا لم يبق فالعمل للفعل؛ ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلّا متّصلًا[١٠].

١() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٩٧-٤٩٨، والجمل: ٢٧٢-٧٣، شرح المفصّل: ٨/ ١٠٣-١٠٤، والارتشاف: ٤/ ١٧٦٦، ١٧٦٨، والمساعد: ١/ ٣٠٧-٣٠٨

٢() وهي مسألة أخرى ليس هذا موضعها.

٣() ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٩٥

٤() ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٣٤

٥() ينظر: شرح اللمع: ٢٢٩

٦() ينظر: المقرّب: ١/ ١٩٦-١٩٧.

٧() البيت من الرجز، وهو لرؤبة. ينظر: ديوانه في: (مجموع أشعار العرب): ٣

٨() معاني القرآن: ١/ ٢٩٥

٩() ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٩٦-٣٩٩، واللباب: ١/ ٣٧٧.

١٠() ينظر: اللباب: ١/ ٣٧٧

٣/ أنّ عمل حرف الجرّ قليل ضعيف، على حسب ضعفه، وإبقاءُ العمل مع حذف العامل أثرُ قوّته وتصرّفه([1]).

٤/ أنّ الأصل في حروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف، وإنّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع، إذا كان لها عوض، ولم يوجد ها هنا، فالأولى فيما عداه البقاء على الأصل، والتمسّك بالأصل تمسّك باستصحاب الحال، وهو من الأدلّة المعتبرة([2]).

٥/ أنّ القياس في امتناع الجرّ عدم وجود الحرف، ولا عوضه، وذلك يقابله امتناع الجمع بين العوض والمعوّض عند الجرّ، فكذلك ها هنا لا يجتمع الجرّ مع الحذف، كما لا يجتمع العوض مع المعوّض عند الجرّ([3]).

٦/ أنّه إنّما جاز الجرّ في اسم (الله) خاصّة على خلاف القياس دون غيره؛ لكثرة استعماله، وهو منويّ ذكره، غير مقصود حذفه، إلّا أنّه حُذف تخفيفًا على اللسان؛ لكثرة تردّده عليه، كما جاز دخول حرف النداء عليه دون غيره؛ للعلّة نفسها، واجتمع في اسم (الله) مع هذا كلّه همزة القطع عند الابتداء به، فتقول: (أللهِ)، فاكتُفي بها عن العوض، وذلك كلّه لا يتأتّى لغير اسم (الله)([4]).

وانطلاقًا من هذه الأدلّة، والحجج التي ذكرها البصريّون أقول: أبعد هذا يجوز جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف في القسم؟! ويصحّ عندي اعتراض ابن الخبّاز، وما ذهب إليه من القول: إنّه لا يجوز جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف في القسم؛ لقوّة تلك الأدلّة وتوافرها، خلافًا لأدلّة الآخرين.

١() ينظر: المرجع السابق نفسه، وتوجيه اللمع: ٥٥٨

٢() ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٩٦

٣() ينظر: المرجع السابق نفسه.

٤() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٩٨، والإنصاف: ١/ ٣٩٦-٣٩٧، شرح التسهيل: ٣/ ١٩٩.

المسألة الرابعة عشرة: عدُّ (أيَّ حينٍ) من أسماء الاستفهام الظروف:

قال ابن الخبّاز: «وكَلِمُ الاستفهام نوعان: حروف، وأسماء.

فالأسماء نوعان: ظروف، وغير ظروف، فغير الظروف أربعة: مَنْ، وما، وأيٌّ، وكم، والظروفُ خمسة: متى، وأين، وأيّان، وأنّى، وكيف.

وعَدُّه(١) (أيَّ حينٍ) في الظروفِ غير مستقيم؛ لأنّ السؤال بـ (أيّ)، وإنّما صارت ظرفًا؛ لإضافتها إلى (حين)»(٢).

الدراسة:

اختلف النحاة في تصنيف (أيّ حين) من أسماء الاستفهام – وفي الجزاء لا يختلف حكمها فيما ذهبوا إليه – على **ثلاثة أوجه:**

الوجه الأوّل: أنّها تُعدّ من أسماء الاستفهام الظروف، حيث نظر أصحاب هذا الوجه إلى ما آلت إليه بعد الإضافة إلى (الظرف)، توسّعًا في الكلام، ومنهم من ينبّه إلى زوال الظرفيّة عنها عند تجريدها عن الإضافة، أو إضافتها إلى غير الظروف؛ لأنّه يحكم عليها بما تُضاف إليه، ومنهم من يُغفل ذلك، ويجعل لها مكانًا بين الظروف(٣).

وعليه ظاهر قول سيبويه(٤) – في باب الجزاء – وذهب إليه ابن جنّي(٥)، ووافقه الشريف الكوفيّ(٦)، والباقوليّ(٧)، والأنباريّ(٨)، وابن الأثير(٩).

(١) يعني ابن جني في قوله« والظروفُ: متى، وأين، وكيف، وأيحينٍ، وأيّان، وأنّى». اللمع: ٣٥٥.

(٢) توجيه اللمع: ٦٨١.

٣() ينظر: اللمع: ٣٥٥، وأسرار العربيّة: ٣٨٥ ٣٨٦

٤() ينظر: الكتاب: ٣ ٥٦

(٥) ينظر: اللمع: ٣٥٥

(٦) ينظر: البيان: ٢ ٣٧٢ ٣٧٦

٧() ينظر: شرح اللمع: ٧٩٧، ٨٠١

٨() ينظر: أسرار العربيّة: ٣٨٥

٩() ينظر: البديع في علم العربيّة: ٢ ١/ ٢١٧

فسيبويه لمّا ذكرها في باب الجزاء، ذكرها بحسب ما تُضاف إليه، فلمّا أضافها إلى الضمير عدّها من الأسماء غير الظروف، ولمّا أضافها إلى الظرف، عدّها من الظروف[١].

والأنباريّ بعد أن حكم عليها بالظرفيّة وضّح حكمها بدون إضافة (حين) إليها، حيث قال: «إنْ قال قائل: كم حروف الاستفهام؟ قيل: ثلاثة حروف: (الهمزة)، و (أم)، و (هل)، وما عدا هذه الثلاثة فأسماء، وظروف أقيمت مقامها، فالأسماء: (مَن)، و (ما)، و (كم)، و (كيف)، والظروف: (أين)، و (أنّى)، و (متى)، و (أيّ حين)، و (أيّان)، و(أيّ)، يُحكم عليها بما تُضاف إليه»[٢].

وهؤلاء يذكرون (أيّ حين) في الظروف – عند التقسيم – ويخصّصون لها مكانًا بين الظروف؛ لكثرة ورودها في أمثلة النحاة، كما يتضّح في هذه المسألة، غير أنّهم لا ينكرون أنّ (أيّ) أو (أيّهم) من أسماء الاستفهام غير الظروف، ويميّزون بين الأنواع التي تُضاف إليها (أيّ)، فيعدّونها بعض ما تُضاف إليه.

وهنا محلّ اعتراض ابن الخبّاز على ابن جنّي؛ لذكره (أيّ حين) في الظروف – عند التقسيم – لأنّ السؤال بـ (أيّ)، وإنّما صارت ظرفًا؛ لإضافتها إلى (حين)، فالأَوْلى أن لا تُعدّ في الظروف، وأن تبقى في الأسماء ينظر إليها مفردة بدون إضافة[٣]، وسيأتي تفصيل هذا الرأي في الوجه التالي.

الوجه الثاني: أنّها تعدّ من أسماء الاستفهام غير الظروف، أو من أسماء الاستفهام مطلقًا من غير تخصيص، ولا ذكر لها مع الظروف – في التقسيم – ثمّ بعد الإضافة يتحدّد نوعها بالأمثلة، وقد نظر أصحاب هذا الوجه إلى أصلها قبل إضافتها للظرف، ولا لغيره؛ لأنّ (أيّ) – حال الإفراد – قبل إضافتها لا تدلّ على الظرفيّة، وإنّما تدلّ على نظيرتها من الأسماء (بعض)، فإذا أُضيفت للظرف صارت ظرفًا، ودلّت عليه، فـ (أيّ) تخالف أخواتها من أسماء الاستفهام؛ لأنّها تُضاف، وتُفرد[٤].

وعليه ظاهر قول سيبويه[٥]، وذهب إليه المبرّد[٦] في بابي الاستفهام والجزاء – والثمانيني[٧]، وابن

١() ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٦

(٢) أسرار العربية: ٣٨٥

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٦٨١

٤() ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٩٣،٤٥، واللّباب: ٢/ ١٣٠

٥() ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٣

٦() ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٩٣،٤٥.

٧() ينظر: الفوائد والقواعد: ٨١٣، ٨١٨

الشجريّ[٢]، وأبو البقاء العكبريّ[١]، وابن الخبّاز[٣].

فسيبويه عدّ أسماء الاستفهام الظروف، ولم يعدّ منها (أيّ حين)، ولكنّه فسّر (متى) بـ (أيّ حين)، ولم يذكرها في الظروف[٤]، والمبرّد لم يعدّها كذلك بين الظروف[٥]؛ ممّا يدلّك هنا على أنّ لها تصنيفًا آخر يخصّها، وهو النظر إلى أصلها مفردة، ثم يتبيّن ما تؤول إليه بعد الإضافة.

الوجه الثالث: تعدّ بحسب ما تُضاف إليه، فلا تصنّف في الظروف، ولا في غير الظروف – في التقسيم – حتى تُضاف بالأمثلة، فيتبيّن أمرها، ومنهم من يجعل لها بابًا مختصًّا.

وذهب إليه الفارسيّ[٦]، والورّاق[٧]، وابن عصفور[٨]، وأبو حيّان[٩]، وابن عقيل[١٠].

وأرى أنْ لا تناقض بين الأوجه الثلاثة، فقد اتّفقوا جميعًا بأنّ (أيّ حين) في حال الإضافة إلى (حين) تصير ظرفًا، وتُنصب على الظرفيّة، أمّا قبل الإضافة فيُحكم عليها بما أُضيفت إليه، ولم أجد من يقول: إنّ (أيًّا) تُعدّ ظرفًا في كلّ الأحوال – حال الإضافة للظرف، والإفراد – والفرق بينهما أنّ أصحاب الوجه الأوّل يخصّصون لها مكانًا في الظروف – عند التقسيم – أمّا أصحاب الوجه الثاني فلا يلتفتون إلى ما أُضيفت إليه – في التقسيم فقط – ويعطونها حكمًا عامًّا في أسماء الاستفهام، دون تخصيص الظروف منها بشيء؛ ويكفي عندهم التوضيح بأنّها بعض ما تُضاف إليه، ولا مانع من ذكر (أيّ حين) كمثال من الأمثلة.

١() ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ٤٠١.

٢() ينظر: اللّباب: ١/ ١٣٠.

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٦٨١.

٤() ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٣.

٥() ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٥،٢٩٣.

٦() ينظر: التعليقة: ٢/ ١٧١.

٧() ينظر: العلل في النحو: ٢٨٦.

٨() ينظر: شرح الجمل: ٣/ ٤٧.

٩() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٨٦٨.

١() ينظر: المساعد: ٣/ ١٤٣.

وفي نظري أنّ الأولى أن يكون اعتراض ابن الخبّاز ليس على حكم ابن جنّي لـ (أيّ حين) بالظرفيّة حال الإضافة، وإنّما على ذكرها مضافة إلى الظرف عند التقسيم؛ لعموم إضافتها إلى الظرف وغيره، فالأولى إفرادها، والنظر إليها من غير إضافة؛ لتقلّبها – عند الإضافة – حسب ما تُضاف إليه، فتارةً تكون ظرفًا، وتارةً غير ظرف، كما هو مذهب أصحاب الوجه الثاني، ومنهم ابن الخبّاز، واتّضح أنّ هذا مقصود ابن الخبّاز، إلا أنّ عبارته مُلبسة[1]، والتوفيق بين الأقوال أولى.

١() ينظر: توجيه اللمع: ٦٨١.

المبحث الثاني:
اعتراضاته على الأحكام النحوية للأفعال

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها مطلقًا:

قال ابن الخبّاز: «وقوله: (وعليها أنفسِها)[1] غير مستقيم؛ لأنّه لا يجوز تقديم الخبر على العامل في هذا الباب مطلقًا، وفيه تفصيل:

أمّا (كان)، و (صار)، و (أصبح)، و (أمسى)، و (أضحى)، و (ظلّ)، و (بات)، فيجوز تقديم أخبارها عليها، قال الله تعالى: ژۋووۈژ[2]، وقال: ژئۇئۇ ئۆژ[3]؛ لأنّها أفعال متصرّفات[4] واجبة.

وأمّا (ما زال)، و (ما برح)، و (ما فتئ)، و (ما انفكّ)، فمذهب البصريّين أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا تقول: قائمًا ما زال زيدٌ؛ لأنّ في أوائلها (ما) النافية، وما في حيّزها لا يتقدّمها.

ومذهب الكوفيّين جواز التقديم؛ لأنّ معاني هذه الأفعال النّفي قبل دخول (ما)، فلمّا دخلت (ما) قلبت المعنى إيجابًا، فصار: ما زال زيدٌ قائمًا، بمنزلة: كان زيدٌ قائمًا، وثَمّ يُقدّم الخبرُ، فكذلك هنا.

وأمّا (ما دام)، فلا يجوز تقديم خبرها عليها، فلا تقول: أزورُك مقيمًا ما دام زيد؛ لأنّ (ما) في أوّلها مصدرية، وصلة المصدر لا تتقدّم عليه.

وأمّا (ليس)، فالمتقدّمون من البصريّين يجيزون تقديم خبرها عليها، فيقولون: قائمًا ليس زيدٌ، واحتجّوا بقوله: ژ ک ک ک گ گ گژ[5]، والمتأخِّرُون من البصريّين والكوفيّين يمنعون تقديم الخبر عليها، واحتجّوا بأنّها فعل غير متصرّف جرى مجرى الحرف»[6].

الدراسة:

---

(١) اللمع: ٩٨.

(٢) من الآية: (٩٤) من سورة النساء.

(٣) من الآية: (١٧٧) من سورة الأعراف.

(٤) من الآية: (٨) من سورة هود.

(٥) توجيه اللمع: ١١٤ + ١١٦.

انقسم النحاة في تقديم الخبر في باب (كان) وأخواتها عليها إلى قسمين:

القسم الأوّل: أطلق جواز التقديم في كلّ أفعال هذا الباب، كابن جنّي[1].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز[2] على ابن جنّي؛ حيث[3] أطلق جواز تقديم الخبر في باب (كان) وأخواتها عليها، والأمر فيه تفصيل، كما سيتّضح فيما يلي.

القسم الثاني: فصّل الحكم في تقديم الخبر حسب الأفعال في هذا الباب، وعليه كثير من النحاة، كالمبرّد[4]، والثمانينيّ[5]، والواسطيّ[6]، والأنباريّ[7]، وابن الخباز[8]، وغيرهم[9]، ويدور تفصيلهم على النحو التالي:

(كان) وأخواتها من الأفعال المثبتة[10]: أجازوا تقديم أخبارها عليها؛ لأنّها أفعال متصرّفة مثبتة[11].

واختلفوا إذا كان الخبر جملة بين المنع والجواز[12].

(ما دام): أجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنّ (ما) مصدرية، وما بعدها صلة المصدر، وصلته لا يجوز أن تتقدم عليه[13].

(ما كان) وأخواتها ممّا جاءت فيه (ما) غير لازمة: اختلف[14] النحاة فيها على **وجهين**:

١() ينظر: اللمع: ٩٨.

٢() ينظر: توجيه اللمع: ١١٤.

٣() ينظر: المقتضب: ٤/ ١٩٠.

٤() ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٠٨ ـ ٢٠٩، ٢١١.

٥() ينظر: شرح اللمع: ٤٠ ـ ٤١

٦() ينظر: أسرار العربيّة: ٣٩ ـ ١٤٠.

٧() ينظر: توجيه اللمع: ١٥ ـ ١١٦.

٨() ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٦، والارتشاف: ٣/ ١٦٩ ـ ١١٧٢، وشفاء العليل: ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥

٩() هي: (صار)، و(أصبح) و(أمسى)، و(أضحى)، و(ظلّ)، و(بات).

١() ينظر: المقتضب: ٤/ ٨٧، وتوجيه اللمع: ١١٦.

(١) ينظر: الأصول: ١/ ٨٩، والارتشاف: ٣/ ١١٧٢.

١() ينظر: أسرار العربية: ١٤٠، وتوجيه اللمع: ١١٥، وشرح الجمل لابن الفخّار: ١/ ٣١٤

١() حكى أبو حيّان خلاف ذلك، وهو (الاتفاق على منع التقديم). ينظر: الارتشاف: ٣/ ١١٧٠.

الوجه الأوّل: أنّه يجوز تقديم أخبارها عليها؛ لأنّ (ما) عندهم ليس لها الصدارة في الجملة، وهو مذهب الكوفيّين[١].

الوجه الثاني: أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها؛ لأنّ (ما) النافية عندهم ممّا لها الصدارة في الجملة؛ لذلك لا يجوز تقديم الخبر عليها[٢]، وهو مذهب البصريّين[٣].

(ما زال) وأخواتها من الأفعال المنفيّة بنفي لازم[٤]: اختلف النحاة فيها على **ثلاثة أوجه**:

الوجه الأوّل: أنّه يجوز تقديم أخبارها عليها مطلقًا؛ لأنّ معاني هذه الأفعال النفي قبل دخول (ما) عليها، فلما دخلت (ما) قلبت المعنى إيجابًا، فصار: ما زال زيدٌ قائمًا، بمنزلة: كان زيدٌ قائمًا، وفي (كان) يجوز تقديم الخبر، فكذلك ها هنا؛ ولأنّ (ما) عندهم ليس لها الصدر[٥]، وهو مذهب الكوفيّين[٦].

وذهب إليه ابن كيسان على الرغم من أنّه يرى أنّ (ما) لها الصدارة في الجملة، ولكن لدخول النفي على (زال) وأمثالها فإنّها تقلبها إيجابًا[٧].

الوجه الثاني: أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها مطلقًا، سواءٌ نفيتَ بـ (ما) أو بغيرها من حروف النفي، كـ (لن) و (ولم)، وهو مذهب الفرّاء[٨].

الوجه الثالث: أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، إن نفيتَ بـ (ما)، فلا تقول: قائمًا ما زال زيدٌ؛ لأنّ في أوائلها (ما) النافية؛ لأنّ لها صدر الكلام، وما في حيّزها لا يتقدّمها، أمّا إن نفيتَ بغير (ما) من حروف النفي، فيجوز أن تقول: قائمًا لم يزل زيدٌ[٩]، وهو مذهب البصريّين[١٠].

(ليس): اختلف النحاة فيها على **وجهين**:

الوجه الأوّل: أنّه يجوز تقديم خبرها عليها، فتقول: قائمًا ليس زيدٌ؛ لأنّها فعل من أخوات (كان)،

١() ينظر: الهمع: ١/ ٣٧٣

٢() ينظر: الفوائد والقواعد: ٢١١، شرح الجمل: ١/ ٣٧٥

٣() ينظر: توجيه اللمع: ١١٦.

٤() هي: (ما برح)، و(ما فتئ)، و (ما انفكّ).

٥() ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٧٤

٦() ينظر: أسرار العربيّة: ١٣٩- ١٤٠، وتوجيه اللمع: ١١٥، والهمع: ١/ ٣٧٣

٧() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٥١ لم أقف عليه في كتابه الموفقيّ.

٨() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٥١ والارتشاف: ٣/ ١١٧٠، والهمع: ١/ ٣٧٣

٩() ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٠٩.

١() ينظر: أسرار العربيّة: ١٣٩- ١٤٠، وتوجيه اللمع: ١١٥، والهمع: ١/ ٣٧٣

و (كان) يجوز تقديم خبرها عليها(١)، وهو مذهب المتقدّمين من البصريين(٢)، ونُسب إلى الجمهور(٣)، وتبعهم الفارسيّ(٤)، وابن جنّي(٥).

وحجّتهم: السماع في قوله تعالى: ژککگگگژ(٦)، حيث قدّم معمول الخبر، وتقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، وقد ردّ على هذه الحجّة بعض النحويّين(٧).

الوجه الثاني: أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنّها فعل غير متصرّف جرى مجرى الحرف(٨)، وهو مذهب الكوفيين(٩)، والمتأخرين من البصريين(١٠).

وقد نُسب لسيبويه الجواز والمنع(١١).

واستثنى ابن مالك من كلّ ما سبق (ممّا لم يجز تقديم خبره عليه) ما عرض فيه موجب للتقديم كالاستفهام – ممّا يدخل على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام، أو مضاف إليه – فإنّ الخبر يتقدّم حينئذٍ، مثل: كم كان مالك؟(١٢).

ممّا يدلّك على أنّ الأمر ليس على الإطلاق، كما أطلقه ابن جنّي، بل فيه تفصيل، ومن ثمّ صحّ عندي على هذا اعتراض ابن الخبّاز.

المسألة الثانية: كان المستكنّ فيها ضمير الشأن:

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطيّ: ٤٠٠ ٤١، شرح الجمل: ١ ٣٧٣ ٣٧٤

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٠١، وتوجيه اللمع: ١١٥.

(٣) ينظر: الخصائص: ١ ١٨٩، والتبيين: ٣١٥

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٠١.

(٥) ينظر: اللمع: ٩٨

(٦) من الآية: (٨) من سورة هود.

(٧) ينظر: التبيين: ٣١٦، شرح الجمل: ١ ٣٧٣ ٣٧٤.

(٨) ينظر: المقتضب: ٤ ١٩٠، شرح اللمع للواسطيّ: ٤١، وتوجيه اللمع: ١١٥ ١١٦، شرح الجمل: ١ ٣٧٣ ٣٧٤.

(٩) ينظر: المسائل الحلبيّات: ٢٨٠ وأسرار العربية: ١٤٠، وتوجيه اللمع: ١١٦.

(١٠) ينظر: المقتضب: ٤ ١٩٠، والأصول: ١ ٨٩ ٩٠، وتوجيه اللمع: ١١٦.

(١١) ينظر: شرح التسهيل: ١ ٣٥١ والارتشاف: ٣ ١١٧٢، لم أقف عليه في كتابه.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل: ١ ٣٥٠ ٣٥١

قال ابن الخبّاز(١): «توهّم الزّمخشريّ(٢) أنّ (كان) المستكنّ فيها ضمير الشّأن قسم من أقسامها، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ (كان) وأخواتها يدخلن على الجملة التي صدرها ضمير الشّأن، قال هشام(٣) أخو ذي الرمّة:

هِـيَ الشِّـفَاءُ لَـدَائِي لَـوْ ظَفِـرْتُ بِهَـا وَلَـيْسَ مِنْهَـا شِـفَاءُ الـدَّاءِ مَبْـذُولُ(٤)».

الدراسة:

اختلف النحاة في تصنيف (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن على **أربعة أوجه:**

الوجه الأوّل: ينقسم إلى قسمين:

الأول: أنّ (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن داخلة في قسم (كان) الناقصة وليست قسمًا منفصلًا عنها، وهو مذهب الجمهور(٥).

وقد أفرد سيبويه لهذا الضمير بابًا، فلا يختصّ بـ (كان) وحدها، ولم يتعرّض له في باب (كان)؛ ممّا يقوّي هذا الوجه؛ ويوحي ببقاء (كان) التي فيها الضمير على أصلها وبابها في النقصان، والكلام عن الضمير فحسب، الذي قد يقع اسمًا لـ (كان)، أو اسمًا لـ (إنّ)، أو غيرهما من المواضع(٦).

وقد ذهب إليه الباقوليّ(٧)، والسهيليّ(٨)، وابن الخبّاز(٩)، وابن يعيش(١٠)، وابن عصفور(١١)،

---

(١) توجيه اللمع: ١١٨.

(٢) ينظر: المفصَّل: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٣) هو: هشام بن عقبة العدوي شاعر من إخوة ذي الرمّة، كان لذي الرمّة إخوة، هم: مسعود، وهشام، وأوفى الملقّب بـ (جرفاس)، كلّهم شعراء، وهشام أكبرهم، وهو لذي الرمّة أخاه (ذا الرمة)، وبينهما مساجلات شعريّة، توفي نحو سنة (١٢٠ هـ). ينظر: طبقات ابن سلّام: ٢/ ٥٦٥، والشعر والشعراء: ١/ ٥٢٨، والأغاني: ٦/ ١٠٧، ومعجم الأدباء: ١/ ٧٨٢، والأعلام: ٨/ ٨٧.

(٤) البيت من البسيط. ينظر: الكتاب: ١/ ٧١، والمقتضب: ٤/ ٥٠١، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافيّ: ١/ ٣٦٧.

(٥) ينظر: التذييل: ٤/ ٢٥١.

٦() ينظر: الكتاب: ١/ ٦٩ ـ ٧١، ٢/ ١٧٦.

٧() ينظر: شرح اللمع: ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

٨() ينظر: التذييل: ٤/ ٢٥١.

٩() ينظر: توجيه اللمع: ١١٨.

وأبو حيّان([3]).

قال الباقوليّ: «وأمّا قول أبي الفتح بعد هذا الفصل: وقد يُضمر فيها اسمها، وهو ضمير الشأن، والقصّة، والحديث، فتقع الجمل بعدها أخبارًا عنها، تقول: كان زيدٌ قائمٌ، أي: كان الحديثُ، والشأنُ زيدٌ قائمٌ – فهذا ليس بقسم عن حياله، وإنّما هو داخل في القسم الأوّل، أعني في الناقصة؛ لأنّه يحتاج إلى الاسم والخبر»([4]).

الثاني: أنّ (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن قسم من أقسام (كان)، منفصل عن قسم (كان) الناقصة في التقسيم فقط، أمّا إعرابها فلها اسم وخبر كالناقصة، فالفعل (كان) على العموم يأتي على أوجه، ومنها التي فيها ضمير الشأن، حيث يُفرد لها قسمٌ برأسه.

وقد ذهب إليه الزجّاجي([5])، والزمخشريّ([6]).

قال الزمخشريّ: «و (كان) على أربعة أوجه: ناقصة كما ذُكر، وتامّة بمعنى: وقع، ووُجد، كقولهم: (كانت الكائنةُ)، والمقدورُ كائنٌ، وقوله تعالى: ژووژ([7])، وزائدة في قولهم: (إنّ من أفضلهم كان زيدًا) ... والتي فيها ضمير الشأن»([8]).

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على الزمخشري؛ لإفراده لـ (كان) الداخلة على ضمير الشأن قسمًا منفصلًا عن الناقصة، وهي تُعدّ من الناقصة، وعدّ ابن الخبّاز هذا توهّمًا من الزمخشريّ، ووجه اعتراضه: أنّ (كان) وأخواتها يدخلن على الجملة التي في صدرها ضمير الشأن؛ ولذلك هي منها، وليست قسمًا منفصلًا عنها.

وقد سبقه في هذا الاعتراض ابن بابشاذ([9])، والبطليوسيّ([10])، حيث اعترضا على الزجّاجيّ بنحو[1]

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١/ ١٠١.
٢() ينظر: شرح الجمل: ١/ ٤٠١
٣() ينظر: التذييل: ٤/ ٢٥١.
٤() شرح اللمع: ٣٤٤ ـ ٣٤٥
٥() ينظر: الجمل: ٤٨ ـ ٥٠
٦() ينظر: المفصّل: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٧) من الآية:(١١٧) من سورة البقرة.
٨() المفصّل: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
٩() ينظر: شرح الجمل: ١/ ١٤٢.
١() ينظر: الحلل: ١٧٢ ـ ١٧٣.

=

ذلك.

وألمح ابن يعيش إلى سبب هذا التوّهم الذي وقع فيه بعض النحاة، ودعا بهم إلى إفرادها بقسم قائم بنفسه؛ حيث قال: «والوجه الرابع: أن تكون بمعنى الشّأن والحديث ... وهذا القسم من أقسام (كان) يؤول إلى القسم الأوّل: وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر؛ وإنّما أفردوها بالذكر، وجعلوها قسمًا قائمًا بنفسه؛ لأنّ لها أحكامًا[1] تنفرد بها، وتخالف فيها الناقصة ...»[2].

وقد وضّح شريف النجّار قصد ابن الأبرش[3]، ومن سبقه من النحاة في هذا الوجه، فقال: «وأرى أنّ ما أراده ابن الأبرش في رأيه هو ما ذكره النحاة في عباراتهم، فهي في تقسيمهم قسم قائم برأسه، لكنّهم عندما جاؤوا إلى الإعراب جعلوها ناقصة، ترفع اسمًا، وتنصب خبرًا، قال ابن جنّي في تقسيمه: (وقد يُضمر فيها اسمها، وهو ضمير الشأن، والحديث، فتقع الجمل بعدها أخبارًا عنها، تقول: (كان زيدٌ قائمٌ)، أي: كان الشأنُ والحديثُ زيدٌ قائمٌ)[4]، فالأقرب عندي أن يكون ابن الأبرش قد أخذ بهذا النهج، لا أن يكون قد قصد بذلك أنها ليست ناقصة»[5].

الوجه الثاني: أنّ (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن هي من قسم (كان) التامّة، وليس الناقصة، وقد ذهب إليه ابن درستويه[6]، ومحمد الغزني[7].

هو: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السّيد، النحوي من أهل بطليوس، كان عالمًا بالآداب، واللغات، يجتمع الناس إليه ويقرؤون عليه، أخذ العلم عن أخيه عليّ، وأبي سعيد الورّاق، وغيرهما، كان ثقة ضابطًا، من آثاره: (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)، و(شرح الموطأ)، توفي سنة:(٥٢١ هـ). ينظر: الصلة: ٢/ ٣١٣، وإنباه الرواة: ٢/ ١٤١-١٤٣.

(١) ذكر ابن بابشاذ لها سبعة أحكام مفصّلة تخالف فيها الناقصة. ينظر: شرح الجمل: ١/ ٤٣٠-٤٤٠.

(٢) شرح المفصّل: ٧/ ١٠١.

(٣) هو: أبو القاسم الأبرش، خلف بن يوسف بن فرتون الشنتريني، كان فاضلًا، متواضعًا، رأسًا في العربية، حفظ كتاب سيبويه، أخذ العلم عن أبي الحسين ابن سراج، وأبي عليّ الغسّاني، توفي سنة (٥٣٢ هـ). ينظر: الصلة: ١/ ٢٠١، والوافي بالوفيّات: ٣/ ٢٢٨.

(٤) اللمع: ٩٩-١٠٠.

(٥) ابن الأبرش الأندلسيّ حياته وآراؤه: ١٠٨.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ٧/ ١٠١.

هو: أبو محمد الفارسيّ، عبد الله بن جعفر بن درستويه، كان فاضلًا، مفنّنًا في علوم كثيرة من علوم البصريين، أخذ العلم عن المبرّد، وثعلب، من آثاره: (تفسير كتاب الجرميّ) و(الإرشاد)، توفي سنة(٣٤٧ هـ). ينظر: الفهرست: ٦٨، وتاريخ بغداد: ١/ ٨٥-٨٧.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١١٥٣، والهمع: ١/ ٣٦٩، ونتائج التحصيل: ٣/ ١١٤٨.

هو: محمد بن مسعود الغزنيّ، سماه ابن هشام بـ (ابن الذكيّ)، وقد خالف أقوال النحويين في كتابه (البديع)، أكثر أبو حيّان من النقل عنه، ولا يُعرف كثيرٌ من أحواله، من آثاره: (البديع في النحو)، توفي سنة(٤٢١ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٤٥، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/ ٢٣٦.

واحتجّ ابن درستويه بأنّ ضمير الشأن تأتي بعده جملة مفسّرة لذلك المضمر؛ فإذا كانت الجملة مفسّرة للاسم كانت إياه؛ فيكونان في الحكم سواء، ولا يصحّ أن تكون الجملة خبرًا عنه وهي مفسّرة له.

وردّ ابن يعيش احتجاجه هذا بأنّ التفسير ها هنا ليس بمنزلة: (زيدًا ضربته)، وإنّما بمنزلة: (كان زيدٌ أخاك)، فكما أنّه في (كان زيدٌ أخاك) الخبر مفسّر للاسم، لا أنّه ينوب منابه، فـ (الأخ) هو خبر لـ (زيد)، مع كون (زيد) هو (الأخ)، فكذلك الجملة تفسّر ضمير الشأن وتوضّحه على وجه الإخبار عنه، لا أنّها تنوب منابه[١].

كما ردّ السهيليّ قبله هذا الوجه محتجًّا ببروز هذا الضمير في: (إنّه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)[٢]؛ وهذا يدلّ على أنّ الجملة بعد الضمير في (كان) في موضع خبر، مثبتًا بذلك نقصانها، ونفي تمامها[٣].

وكذلك ردّه أبو حيّان بنحوٍ من ذلك – موضّحًا ما أجمله السهيليّ – وذلك بأنّ الضمير إذا ظهر في (إنّ) فلا يصحّ أن يُكتفى باسم واحد، نحو: (إنّه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)، وعلى هذا فقد تبيّن بأنّ الجملة بعده في موضع خبر[٤].

الوجه الثالث: أنّ (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن ملغاة، ولا عمل لها، وقد ذهب إليه الكسائي[٥]، والرمّاني[٦]، وابن الطّرّاوة[٧]، وابن الأبرش[٨]، وحُكي عن الفراء إنكارها[٩].

١() ينظر: شرح المفصّل: ١/ ١٠١ + ١٠٢.

٢() الكتاب: ١/ ١٤٧.

(٣) ينظر: التذييل: ٤/ ٢٥١.

٤() ينظر: التذييل: ٤/ ٢٥١.

٥() ينظر: المرجع السابق: ٤/ ٢٥٠.

٦() ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢١٧. رسالة.

٧() ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ٤٢. وينظر: التذييل: ٤ ٢٥٠

هو: أبو الحسين ابن الطراوة، سليمان بن محمد السبئي، الأستاذ، كان إمامًا في النحو، أديبًا بارعًا، له آراء تفرّد بها في النحو، سمع كتاب سيبويه على الأعلم الشنتمري، وعبد الملك بن سراج، من آثاره: (الترشيح في النحو)، و(المقدّمات على كتاب سيبويه)، توفي سنة(٥٢٨ هـ). ينظر: بغية الملتمس: ٥/ ٣٨٧، وبغية الوعاة: ١/ ٦٠٢.

٨() ينظر: التذييل: ٤/ ٢٥١، ونتائج التحصيل: ٣/ ١١٤٨.

(٩) ينظر: الهمع: ١/ ٣٥٣. لم أقف عليه تصريحًا، ولعلّه قدأُ لِمح منه ذلكتأ ويلًا. ينظر: معاني الفراء: ١/ ٢٨٣.

يقول ابن الطّراوة: «... فلا يمتنع النصب في ژھھےےۓۓژ[1]؛ لأنّ ژۓۓژ هو الآيةُ، وإذا لم يمتنع النصب فالرفع على ذلك التأويل إضمارًا في (كان) أو إلغاءها، والقطع على الإلغاء، ومنعُ الإضمار فيها مفسّر في (المقدّمات)[2] بما يُضطرّ إلى الإقرار،[3] ويُمنعُ في الإنكار بحول الله تعالى»[4].

وقد وضّح أبو حيّان ما أحاله ابن الطّراوة إلى كتاب (المقدّمات) من إنكار (ضمير الشأن) مفصّلًا في كتابه (التذييل)[5].

وساق اعتراض أبي علي الشلوبين[6] على ابن الطراوة، وأدلّته على بطلان إنكاره لضمير الشأن.

وناقش أبو حيّان مذهب ابن الطّراوة هذا مناقشة مال في نهايتها إلى تصحيح مذهبه[7].

واتّضح لي بعد بحث هذه الأقوال أنّ الحقّ مع أصحاب الوجه الأوّل، القسم الأول منه؛ لسلامته من الاعتراضات، وبهذا صحّ عندي اعتراض ابن الخبّاز.

١() من الآية:(٩٧ ١) من سورة الشعراء.

٢() واسمه (المقدمات على كتاب سيبويه). ينظر: كشف الظنون: ٣٩٩/٢

٣() الإفصاح: ٤٢

٤() ينظر: ٢/ ٢٧١ ٢٧٢.

٥() ينظر: التذييل: ٢/ ٢٧٢ ٢٧٣. ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

٦() ينظر: التذييل: ٢/ ٢٧١ ٢٧٤.

المسألة الثالثة: تسمية المجرور الذي تعدّى إليه الفعل مفعولًا به:

قال ابن الخبّاز: « وتقسيمه[1] الفعل المتعدّي إلى المفعول به إلى متعدٍّ بنفسه، وإلى متعدٍّ بحرف الجرّ غيرُ مستقيم؛ لأنّ ما تعدَّى إليه الفعلُ بحرف الجرّ، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، لا يُسمّى مفعولًا به على حدِّ تسمية (زيدٍ) في قولك: ضربتُ زيدًا.

ويكثر في عبارات النحويين تسمية المجرور مفعولًا به، وفيه نظر؛ لأنَّهم إنْ أرادوا أنّه على حدّ ما تعدّى إليه الفعل بنفسه، فهذا خطأ، وإنْ أرادوا بالتسمية مراعاة معنى حرف الجرّ، فذلك يختلف باختلاف حروفه، فما تعدّى إليه بـ (اللّام) يُسمّى مفعولًا له، وما تعدّى إليه بـ (إلى) يُسمّى مفعولًا إليه، وهم لا يقولون: مفعول إليه، ولا مفعول منه»[2].

الدراسة:

اختلف النحاة في تسمية (المجرور) الذي تعدّى إليه الفعل (مفعولًا به)، على **وجهين:**

الوجه الأوّل: أن يسمّى المجرور مفعولًا، فيدخل فعله الذي تعدّى إليه في أقسام المتعدّي، ويسمّى متعدّيًا بحرف جرّ، أو متعدّيًا بقرينة.

ذهب إليه ابن جنّي[3]، وابن الدهّان[4].

قال ابن جنّي: «الفعل في التعدّي إلى المفعول به إلى ضربين:

فعل متعدٍّ بنفسه، وفعل متعدٍّ بحرف الجرّ، فالمتعدّي بحرف الجرّ، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، ونظرتُ إلى عمرٍو، وعجبتُ من بكرٍ»[5].

وقال ابن الدهّان: «الفعل المتعدّي على ثلاثة أضرب: ضرب يتعدّى بنفسه، وضرب يتعدّى بقرينة، وضرب يتعدّى تارة بنفسه، وتارة بقرينة.

---

(١) يعني ابن جنّي في اللمع: ١١٨.

(٢) توجيه اللمع: ١٦٣.

(٣) ينظر: اللمع: ١١٨.

٤() ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ١٩٢.

٥() اللمع: ١١٨.

والقرائن خمس، وذكر عثمان[1] منها قرينة واحدة، فألحدها: حرف الجرّ، وهو الذي ذكره، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمرٍو ...

والثانية: الهمزة، كقولك: قام زيدٌ، وأقام زيدٌ عمرًا.

والثالثة: التضعيف، كقولك: فَرِح زيدٌ، وفرَّح زيدٌ عمرًا.

والرابعة: الحركة، كقولك: حَزِنَ زيدٌ، وحَزَنَ زيدٌ عمرًا، فالفتحة عدّته إلى (عمرو) ...

الخامسة: السين والتاء في قولك: نطق زيدٌ، واستنطقتُه...

وأمّا المتعدّي تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ، فقولهم: شكرتُك وشكرتُ لك، ونصحتُك ونصحتُ لك، وكِلْتُك وكِلْتُ لك، وقد جاء فعل يتعدّى بنفسه أصلًا ثم عُدّي بحرف الجرّ على تأويل، وذلك كقوله تعالى: ژتدتذژ[2] ...

قال الخليل: هو محمول على المعنى، أي: إرادتي لهذا، فعُدّي مصدره بالقرينة؛ لأنّ المصدر واسم الفاعل يجوز أن يتعدّيا بقرينة، وإن كان فعلاهما في الأصل متعدّيين بأنفسهما، كقولك: هذا ضاربٌ لزيدٍ»[3].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على إطلاق ابن جنّي على الفعل (اللازم) المحتاج لحرف الجرّ مصطلح (المتعدّي)؛ معلّلا أنّه في اصطلاح النحاة وتقسيمهم يعدّ (لازمًا)، وإن كان في المعنى من وجهٍ مّا متعدّيًا إلى مفعول إليه، أو مفعول منه، بواسطة حرف الجرّ، لكنه في اصطلاح النحاة – حسب اعتراضه – لا يُسمّى فعله متعدّيا، ولا ما تعدّى إليه مفعولًا[4]، وذلك عند ذكر المُصطلحات عند التقسيم فقط، أمّا في شرح المعنى فقد يسمّيه من صنّفه في قسم اللازم (متعدّيًا بحرف الجرّ)؛ توسّعًا وتجوّزًا في الألفاظ، وهو في الحقيقة لم يتعدّ إلى مفعول تامّ[5].

يقول ابن مالك – مع أنّ مذهبه مذهب ابن الخبّاز–: «... فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى

١() يعني ابن جنّي في اللمع: ١١٨.

(٢) من الآية:(٨) من سورة الصفّ.

٣() الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٢٩٢+ ٢٩٣.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ١٦٣.

٥() ينظر: التذييل: ٧/ ١١، شرح الكافية: ١/ ٣٩١

حرف جرّ سُمّي الفعل (لازمًا)، وقد يقال فيه: (متعدٍّ بحرف جرّ)، وذلك مثل: غضب زيدٌ على عمرٍو، فهو مغضوبٌ عليه»[1].

فتبيّن أنّ مراد ابن الخبّاز بالتسمية (تسمية الاصطلاح)؛ منعًا لالتباسه بالمتعدّي التامّ المستغني عن حرف الجرّ.

ويقول الرضيّ معترضًا على تفسير ابن الحاجب للمفعول: «فعلى تفسيره[2] ينبغي أن تكون المجرورات في (مررتُ بزيدٍ)، و (قَرُبْتُ من عمرَ)، و (بَعُدْتُ من بكرٍ)، و (سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ) – مفعولًا بها.

ولا شكّ أن يقال: إنّها مفعول بها، لكن بواسطة حرف جرّ، ومطلق لفظ (المفعول به) لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم وكلامنا المطلق.

... والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: ما يصحّ أن يُعبّر عنه باسمٍ مفعولٍ غير مقيّد ولا مصوغ من عامله المثبت، أو المجعول مُثبتًا.

فبقولنا: (اسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله)، يخرج عنه جميع المعمولات ... وأمّا سائر المفاعيل فيُطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله، لكن مقيّدًا بحرف جرّ، كما يقال في (سرتُ اليومَ فرسخًا) ...: اليوم مسيرٌ فيه ...

وكذا في قولك: مررتُ بزيدٍ، وقمتُ إلى زيدٍ: زيدٌ ممرورٌ به، ومقومٌ إليه»[3].

وهذا ممّا يقوّي اعتراض ابن الخبّاز.

الوجه الثاني: أن لا يسمّي المجرور مفعولًا، فلا يدخل فعله الذي تعدّى إليه في أقسام المتعدّي بل هو من قسم اللازم، ويقتصر اصطلاح (المتعدّي) على ما تعدّى إلى المفعول التام باطّراد بلا حاجة إلى حرف جرّ، وبدون مراعاة حرف الجرّ في معناه، فإن احتاج إلى حرف جرّ فلا يُسمّى – في الاصطلاح – متعدّيًا البتّة، بل (لازمًا) لزم فاعله، ولا يُسمّى ما تعدّى إليه بالحرف مفعولًا، وإن تعدّى (اللازم) إلى مفعول بواسطة إسقاط حرف الجرّ مع بقاء تقديره في المعنى، قيل له: متعدٍّ شذوذًا، أو متعدٍّ

(١) شرح الكافية الشافية: ٦٢٩/٢ ٦٣٠.

(٢) يعني ابن الحاجب في الكافية: ٨٠ ١٩.

٣() ينظر: شرح الكافية: ٣٩٢/٢

بإسقاط حرف الجرّ[1].

وهو مذهب سيبويه[2]، وابن السرّاج[3]، والفارسيّ[4]، والثمانيني[5]، والشريف الكوفيّ[6]، والباقوليّ[7]، والعكبريّ[8]، وابن الخبّاز[9]، وابن يعيش[10]، وغيرهم[11].

قال سيبويه في باب (بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك، وتوقعها به ومصادرها): «وأمّا كلّ عمل لم يتعدّ إلى منصوب فإنّه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدّى، ويكون الاسم (فَاعِلًا)، والمصدر يكون (فُعُولًا)، وذلك نحو: قعد قُعُودًا، وهو قاعدٌ، وجلس جُلوسًا، وهو جالسٌ، وسكت سُكُوتًا، وهو ساكتٌ، وثَبَتَ ثُبُوتًا، وهو ثابتٌ، وذهب ذُهُوبًا، وهو ذاهبٌ»[12].

وسيبويه[13]، وابن السرّاج[14]، والفارسيّ[15] لا يعدّون الفعل (متعدّيًا) – اصطلاحًا – حتى بعد حذف حرف الجرّ، مثل: (دخلتُ البيتَ)، و(ذهبتُ الشامَ)؛ لتقدير حرف الجرّ معنى، فبالأحرى مع ثبوت الحرف لفظًا، فإنّه يدلّ ذلك على أنّه مع وجود حرف الجرّ في الأصل عندهم (فعل لازم غير متعدٍّ إلى المفعول).

١() ينظر: التسهيل: ٨٣، والارتشاف: ٤/ ٢٠٨٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٥٠ ـ ٤٦١، والتصريح: ١/ ٤٦٢

٢() ينظر: الكتاب: ١/ ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤/ ٩، وينظر: اللباب: ١/ ٢٧٣

٣() ينظر: الأصول: ١/ ٩٦ ـ ١٧١

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٦٩

٥() ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٦٢

٦() ينظر: البلغة: ١/ ١٨١

٧() ينظر: شرح اللمع: ٤١٦ ـ ٤١٧

٨() ينظر: اللباب: ١/ ٢٦٧

٩() ينظر: توجيه اللمع: ١٦٣

١() ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٦٤ ـ ٦٥.

١() ينظر: التسهيل: ٨٣، والتذييل: ١/ ٥، ٦، ١١، وأوضح المسالك: ١/ ٧٥ ـ ١٨٢، والمساعد: ١/ ٤٢٧، والتصريح: ١/ ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٦

١() الكتاب: ٤/ ٩.

١() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٣٥، ٣٨، ٣٩، وينظر: اللباب: ١/ ٢٧٣

(١) ينظر: الأصول: ١/ ٦٩ ـ ١٧١

١() ينظر: التعليقة: ١/ ٦١ ـ ٦٢

وقال ابن مالك: «إن اقتضى فعل مصوغًا له باطّراد اسم مفعول تامّ، نصبه مفعولًا به، ويُسمّى: متعدّيًا، وواقعًا، ومجاوِزًا، وإلّا فلازمًا، وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين، وإن عُلّق اللازم بمفعول به معنى عُدّي بحرف جرّ، وقد يُجرى مُجرى المتعدّي شذوذًا، أو لكثرة الاستعمال، أو لتضمين معنى يوجب ذلك»[1].

مع الملاحظة أن يُميّز بين القسمين كليهما قد يقال فيهما متعدٍّ بالحرف، قسم في الأصل (متعدٍّ)، لكنه جائز التعدّي واللزوم[2]، فيأتي متعدّيًا بنفسه تارة، وبحرف الجرّ تارة، مثل: شكرتُه وشكرتُ له – وإن كان ثمّة خلاف في أيّهما الأصل، وفي تساوي الاستعمال فيهما – وبين قسم آخر في الأصل (لازم)، مثل: مررتُ بزيدٍ، وسُمّي متعدّيًا بحرف الجرّ تجاوزًا[3]، وهذا الأخير هو محور[4] الحديث في المسألة، وقد قسّم ابن بابشاذ الأفعال في التعدّي واللزوم قسمة وافية أتى فيها على سبعة أقسام[4].

وعندي أن اعتراض ابن الخبّاز سائغ وصحيح؛ وذلك لأنّه يجب في التقسيم مراعاة المصطلحات، والألفاظ النحوية المتعارف على أصولها بين أكثر النحاة، كما تبيّن خلال هذه المسألة.

١() التسهيل: ٨٣

٢() ينظر: المساعد: ١/ ٤٣٢

٣() ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٩، شرح الجمل: ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥، والتذييل: ٧/ ٩، ١٠، ١١.

(٤) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٧٩.

المسألة الرابعة: فعل الاثنين المؤكّد بين البناء والإعراب:

قال ابن الخبّاز: «اعلم أنّ المنفي بـ (لم) و(لما) يضعف دخول النون عليه؛ لأنّهما تقلبان معناه إلى المضيّ، والمنفيّ بـ (إنْ) لا يجوز دخولها عليه؛ لأنّهما تخلّصه للحال، ويجوز دخولها على المنفيّ بـ (لا) و (لن)؛ لأنّهما تخلّصانه للمستقبل.

تقول في توكيد فعل الاثنين: (لا تَضْرِبَانِّ زيدًا)، حذفتَ نون الرفع؛ لأنّ الفعل صار مبنيًّا. وقال ابن الدهّان[٢]:هو معرب، وهذا بعيد»[١].

الدراسة:

اختلف النحاة في فعل الاثنين المؤكّد بين البناء والإعراب **على ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: أنّه معرب ينصب ويجزم على حذف النون، وهؤلاء يرون التفصيل، فيفرّقون بين اتصال الفعل المباشر وغير المباشر بالنون[٤]، وهو الأقرب إلى مذهب سيبويه[٥]، وهو مذهب ابن الدهّان[٦]، وابن مالك[٧]، واختاره أبو حيّان[٨] والدّلائيّ[٩].

قال ابن مالك: «الفعل المؤكّد بالنون مبنيّ ما لم يُسند إلى (الألف)، أو (الياء)، أو (الواو)، خلافًا

---

(١) الغرّة في شرح اللمع ل ٤٠ ٢/أ، نصّ ابن الدهّان على مذهبه في فعل الاثنين وهو الإعراب؛ فقد علّق على فعل الاثنين فيما ذكره من الآية(٨٩)﴿ لَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾من سورة يونس، بقوله:« والأصل في الآية الثانية(لا تتبعا)، حذفت النون للجزم، ودخلت نون التوكيد، وحرّكت النون الثانية بالكسر على ما يجب للنون الواقعة بعد (ألف) التثنية».

(٢) توجيه اللمع: ٦٢١ ـ ٦٢٢.

٣() ينظر: المقاصد الشافية: ٨/ ١٠٧.

٤() ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٨. وينظر: المرجع السابق نفسه.

(٥) ينظر: الغرّة في شرح اللمع ل ٤٠ ٢/أ، وينظر: توجيه اللمع: ٦٢٢، والمحصول: ٨/ ١٨٠.

٦() ينظر: التسهيل: ٢١٦.

٧() ينظر: التذييل: ٨/ ١٢٧.

٨() ينظر: نتائج التحصيل: ٨/ ٢٧١.

هو: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، أديب من علماء المالكيّة، له ديوان شعر، من آثاره: (الدّرّة الدريّة في محاسن الشعر وغرائب العربيّة)، و(نتائج التحصيل في شرح التسهيل)، توفي سنة(١٠٨٩ هـ).

ينظر: صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر: ٣٠٧، والأعلام: ٧/ ٦٤.

لمن حكم ببنائه مطلقًا»[١].

وقال ابن إياز: «ولقائل أن يقول: هلاّ كان معربًا، وإنّما لم تظهر حركات الإعراب فيه لما ذكرت، فكانت مقدّرة، وقيل: بل بُني لتركيبه مع إحدى النونين، والتركيب أحد أسباب البناء، وإذا كان التركيب يردّ ما أصله الإعراب إلى البناء، فلأن يردّ ما أصله البناء إلى البناء أولى وأجدر، وابن الدهّان يرى أنّه معرب»[٢].

وحجّتهم من ثلاثة أوجه:

١/ أنّ المضارع إنّما بُني مع هذه النون؛ لتركيبه معها، وتنزّله منزلة صدر المركّب من عجزه، وهذا مفقود فيما حجز بينهما حاجز، إذ لا يتركّب ثلاثة أشياء، فتُجعل كشيء واحد، فيبقى على إعرابه كما لم تدخل نون التوكيد عليه[٣].

٢/ أنّ المضارع لو كان مبنيًّا لم تختلف حالة وقفه وحالة وصله إذا لحقته النون الخفيفة، فعند الوقف يُردّ الحاجز الذي بين الفعل والنون – بعد أن كان محذوفًا – فإذا وقفتَ على (هل تفعَلُنْ) تقول: هل تفعلون، بردّ الضمير والنون[٤].

٣/ أنّ الفعل المضارع حقّه الإعراب مطلقًا، سواء اتّصلت به نون مع ضمير، وبغير ضمير، أم لم تتّصل به، ولا يجوز بناؤه[٥].

وهذا موضع اعتراض ابن الخبّاز؛ لاستبعاده ما نسبه إلى ابن الدهّان بإعرابه[٦].

الوجه الثاني: أنّه مبنيّ على حذف النون؛ فالفعل المتّصل بنون التوكيد حقّه البناء مطلقًا، سواء اتّصل الضمير به أم لم يتّصل[٧].

١() التسهيل: ٢١٦.

٢() المحصول: ١/ ١٨٠.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية (ت/ عبد الله عمر حاج): ٢٣٠/١، والمحصول: ١/ ١٨٠.

٤() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦، والتذييل: ١/ ٢٧ + ١٢٨، ونتائج التحصيل: ١/ ٢٧١.

٥() ينظر: التذييل: ١/ ١٢٧، ونتائج التحصيل: ١/ ٢٧٢.

٦() ينظر: توجيه اللمع: ٢١ ـ ٦٢٢.

٧() ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٢٣ ـ ٣٢٤، والتذييل: ١/ ١٢٧.

وهو مذهب الأخفش( )، والمبرّد( )، والزّجّاج(١)، وابن السّرّاج( )، والفارسيّ( )، وابن برهان( )، والجرجانيّ( )، وابن الخبّاز( ).

قال المبرّد: «وإنّما حُذفت النون في التثنية، والجمع، وفعل المرأة – إذا خوطبت – لأنّها كالفتح في الواحد، ألا ترى أنّك تقول للمرأة: هل تَضْرِبِنْ زيدًا إذا أردتَ النون الخفيفة، وللجماعة من الرجال: هل تَضْرِبُنْ زيدًا؟ فهذا ما ذكرتُ لك»( ). فقياسه على البناء في الواحد يدلّ على بنائه في التثنية.

وقال ابن السّرّاج في باب الأفعال المبنيّة: «الأفعال التي تُبنى على ضربين: فعل أصله البناء، فهو على بنائه لا يزول عنه، وفعل أصله الإعراب، فأُدخل عليه حرف للتأكيد، فبُني معه.

فأمّا الضرب الأوّل، فقد تقدّم ذكره، وهو الفعل الماضي، وفعل الأمر، وأمّا الضرب الثاني، هو الفعل الذي أصله الإعراب، فإذا دخلت عليه النون الثقيلة والخفيفة بُني معها.

... فإذا أدخلتَ النون الشديدة على (يفعلان) حذفت النون التي هي علامة الرفع؛ لاجتماع النونات، ولأنّ حقّه البناء، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع ...»( ).

وحجّتهم من أربعة أوجه:

١/ أنّ الفعل الذي اتّصلت به ضمائر الرفع، ثمّ دخلت عليه نون التوكيد، إنّما هو بناء واحد من الفعل لا يتجزّأ، ولا يُعتبر الضمير حاجزًا بين الفعل والنون( ).

٢/ أنّ البناء في فعل الواحد بحذف علامة الرفع، في (يفعلَنَّ)، ومن ثَمّ بُني على الفتح، يقابل البناء

١() ينظر: التذييل: ٨/ ١٢٦. لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من كتبه.

٢() ينظر: المقتضب: ٣/ ٩+ ٢٢.

٣() ينظر: الارتشاف: ٨/ ٦٦٢. لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من كتبه.

٤() ينظر: الأصول: ٣/ ١٩٩، ٢٠١.

٥() ينظر: التعليقة: ٤/ ٢٧+ ٢٨.

٦() ينظر: شرح اللمع ٢/ ٣٧٧.

٧() ينظر: المقتصد: ٢/ ١١٣١.

٨() ينظر: توجيه اللمع: ٢١٦.

٩() المقتضب: ٣/ ٢٤.

١() الأصول: ٢/ ٩٩+ ٢٠١.

١() ينظر: التذييل: ٨/ ١٢٧.

في فعل الاثنين بحذف نون الإعراب، وإسقاطها في (يفعلانِّ)[1].

٣/ أنّ الفعل لمّا اتصلت به ضمائر الرفع أكّدا فيه الفعليّة، والأصل في الأفعال البناء، فرُدّ إلى أصله، وقد رُدّت هذه الحجّة[2].

٤/ أنّ حركات آخر الفعل صارت دالّة على المعاني، فالفتحة دالّة على الواحد، والضمّة دالة على الجمع، والكسرة دالّة على الواحدة المخاطبة، نحو: (تضربَنّ) و (يضربُنّ)، و (تضربِنّ)، فلو أعرب لالتبس بعضها ببعض[3].

الوجه الثالث: أنّه معرب إعرابًا مقدّرًا، نظيره المضاف إلى ياء المتكلّم، وهؤلاء يذهبون إلى الإعراب مطلقًا، سواء اتصل به الضمير أم لم يتصل، ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنّه لا معرب ولا مبنيّ، فله حال بين حالين، كالمفرد المضاف إلى ياء المتكلّم[4].

١() ينظر: المقتصد: ١/ ١١٣١.

٢() ينظر: اللباب: ١/ ٦٦، والمحصول: ١/ ١٧٩.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ١٧٩.

٤ () ينظر المقاصد الشافية: ١/ ١٠٦.

المبحث الثالث:
اعتراضاته على الأحكام النحوية للحروف

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: علّة حكم النّحاة على أنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ:

قال ابن الخبّاز: «وقال النحويّون: إنّ أصل (مُذْ) مُنْذُ، فحذفت النون تخفيفًا، ثمّ فرّعوا على ذلك مسألة فقالوا: لو سمّيت رجلًا بـ (مُذ) لقلت في تحقيره: مُنَيْذٌ، وفي جمعه: أمناذ، فتعيد النون.

وسألتُ بعض من يدّعي علم الإعراب، وهو عنه بمعزل، فقلتُ له: لم حكم النحويون بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ؟ فكان قُصَارَى جوابه أنّه قال: هذا قول سيبويه[1]، ومن ردّ عليه فقد جعله مفتريًا للّغة. وهذا جوابٌ لا يرضى به إلا المقلّدُ الذي لا نظر له في فنّه؛ فإنّ سيبويه لم يذهب إلى هذا إلّا لدليل، وإن لم يكن كذلك جُعل متحكّمًا.

والجواب المفيد أنْ يقال: لمّا رأينا (مُذْ) و (مُنْذُ) بمعنى واحد، وأنّ الثنائية توافق الثلاثية في حرفين، ورأينا بعض العرب قد قال: (مُذُ) بالضّمّ، حكمنا بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ. ومن تأمّل ما ذكرتُه علم بأنّه موافقٌ لمذاهب النحويّين، وسائلٌ من ينابيع أقوالهم.

هذا وقد خولف سيبويه، والذي خالفه[2] يُعْتَدُّ بقوله عند أهل[3] هذه الصناعة، وإن كان متأخّرًا؛ فإنّ الذي ذهب إليه أسنده إلى دليل قويّ، قال سعيد بن المبارك، المعروف بـ (ابن الدهّان) في كتابه الموسوم بـ (الغرّة في شرح اللمع)[4]: إنّه لا يمتنع أن يكونّ المحذوف من (مُذْ) حرف علّة يكون اللام، فتكون من باب (غدٍ) و (يدٍ) و (دمٍ)؛ لأنّ ما جاء على حرفين من الأسماء المتمكنّة لم يجئْ إلا محذوف اللام ما خلا اسمين، قالوا: غَدٌ، ويَدٌ، ودَمٌ، وأَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفَمٌ، وذُو، واسْمٌ، وابْنٌ، واسْتٌ، واثْنَان، واثْنَتَان، وحِرٌ، وايْمُ الله في مَن حذف النون، ودَدٌ، وشَاةٌ، واللّاتُ من قوله تعالى: ﴿ٱللَّٰتَ﴾[5].

فقد رأيت كثرة ذلك، أعني المحذوف اللام، وقلّة ما حذفت عينه، والحمل على الأكثر متعيّن

١() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٠

٢() يعني بالمخالف: ابن الدهّان. ينظر: الغرة في شرح اللمع: ٦٤٤/٢.

٣() ٢/ ٦٤٤، ولفظ ابن الدهّان غير ما ذكره عنه ابن الخبّاز.

٤() من الآية:(١٩) من سورة النجم.

لاطّراده.

ولولا اغترار كثير من العامّة بزخارف الحمقى؛ لاقتضى اختصار هذا الكتاب الإضراب عن الإطالة، والله أعلم وأحكم»[١].

الدراسة:

اختلف النحاة في علة كون أصل (مُذْ): مُنْذُ، **على ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: أنّ هذا قول سيبويه[٢]؛ لذلك حُكِمَ بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ، اكتفاءً بهذا دون الاستناد إلى دليل[٣].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على من رضي بالتقليد للأئمة، دون الاستناد إلى الدليل؛ لأنّ الإمام في الفنّ لا بدّ أنّ يكون ما ذهب إليه مدعّمًا بدليل، وإلّا جُعل متحكّمًا، فكذلك سيبويه ذهب إلى هذا الحكم بدليل، وقد يخالف الإمامَ من يأتي بعده متأخرًا؛ لاستناده إلى دليل أقوى، فيعتدّ بقوله[٤]، كابن الدهّان[٥]، وسيأتي رأيه في الوجه الثالث.

الوجه الثاني: أنّ (مُذْ) و (مُنْذُ) بمعنى واحد، والثنائية توافق الثلاثية في حرفين، وبعض العرب وهم قبيلة (بني غنيّ) يضمّون الذال قبل متحرّك في (مُذُ) على اعتبار أنّ النون محذوفة لفظًا لا نيّة؛ فلو لم يكن الأصل (مُنْذُ) لم يصحّ هذا الاعتبار؛ لذلك حُكم بأنّ أصله: مُنْذُ[٦].

وذهب إليه ابن الخبّاز[٧]، وابن مالك[٨]، وغيرهما[٩].

وقد رُدّ بأنّه قد يكون الضّمّ في الذال للإتباع، لا نظرًا إلى أنّ الأصل: مُنْذُ[١].

---

(١) توجيه اللمع: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

٢() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٠.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٤.

٤() ينظر: المصدر السابق نفسه.

٥() ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٦٤٤.

٦() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٦٣٣، وتوجيه اللمع: ٣٤٥، وشرح التسهيل: ١/ ٢١٦.

٧() ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٤.

٨() ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢١٦.

٩() ينظر: مغني اللبيب: ٣٢٨، والمساعد: ١/ ٥١٢.

الوجه الثالث: أنّ (مُذْ) جمعه: أَمْنَاذ، وتحقيره: مُنَيْذ، بردّ النون؛ لأنّ التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها، والحذف للاستخفاف؛ لذلك حُكِمَ بأنّ أصله: مُنْذُ[٢].

ذهب إليه سيبويه[٦]، وابن السرّاج[٧]، والأنباريّ[٨]، والعكبريّ[٩]، وابن يعْيش[١٠].

قال سيبويه: «هذا باب ما ذهبت منه عينه، فمن ذلك: (مُذْ)؛ يدلّك على أنّ العين ذهبت منه قولهم: (مُنْذُ)، فإن حقّرته قلتَ: (مُنَيْذٌ)»[١١].

وقد خالفه ابن الدهّان معترضًا بقوله: «وإذا كانت (مُذْ) مبنيّة فهي بمنزلة (كَمْ)؛ فكما لا تقول في (كم) إنّها قد حُذف منها شيء فكذلك هذه، فإنّما قالوا في (ذا): إنّه قد حُذف منه شيء؛ لأنّهم صغرّوه فقالوا: ذَيَّا، ووصفوه بها، ولحقتها آلة التثنية، ولم يُفعل بـ (مُذْ) ذلك، فأمّا من قدّر الحذف بدلالة التصغير؛ لقوله: (مُنَيْذ)، فليس بشيء؛ لأنّه لا يخلو أن يصغّره وهو على بابه، أو يصغّره وقد نقل، فلا يجوز أن يصغرّه وهو على بابه؛ لأنّه غير متمكّن، فناسب بذلك (كَمْ) و (مَنْ)، أو يكون قد نقل وسمّي به وصغّره، ولم يُعلم ذلك عن العرب، والصواب أن تكون أصلًا بنفسها، كـ (السين) و (سوف)»[١٢].

وعلى هذا أقول: إنّ هذه الأوجه السابقة – سوى الأوّل منها – هي المستندة إلى الأدلّة التي يعضد بعضها بعضًا، ويقوّي بعضها بعضًا، والوجه المستند إلى دليل – مع تفاوت قوّة الأدلّة – خير من التقليد للأئمة بلا دليل، وعليه فيصحّ اعتراض ابن الخبّاز.

١() ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ٢/ ٦٤٥، والتذييل: ٧/ ٣٣٤، والمساعد: ١/ ٥١٢

٢() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٠، ٤/ ١٩٤، وأسرار العربية: ٢٧٠، واللباب: ١/ ٣٦٩

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٠

٤() ينظر: الأصول: ٣/ ٥٥

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٨٢ ٣٨٣

٦() ينظر: اللباب: ١/ ٣٦٩

٧() ينظر: شرح المفصّل: ٤/ ٩٤

٨() الكتاب: ٣/ ٤٥٠

٩() الغرة في شرح اللمع: ٢/ ٦٤٤

المسألة الثانية: أقسام المجرور بـ (حتى):

قال ابن الخبّاز: « ولا يخلو المجرور بها من قسمين:

أحدهما: أن يكون آخر جزءٍ ممّا قبلها، كقولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، فـ (الرأس) آخر (السمكة).

والثاني: أن يكون مجاورًا لآخر جزءٍ ممّا قبلها، كقولك: صمتُ رمضانَ حتى يومِ العيدِ.

وإنّما كان الأمر كذلك؛ لأن الغرض بها تعدية الفعل المتعلِّقة هي به إلى المجرور بها شيئًا فشيئًا، حتى يأتي على آخره.

وذكر الزمخشريّ( ) أنّ المجاور لآخر جزءٍ ممّا قبلها داخلٌ في الفعل، وهذا يُبطله تمثيل ابن السرّاج( ) في الجارّة بقوله: صمتُ الأيامَ حتى يومِ العيدِ؛ لأنّ (يوم العيد) غيرُ داخلٍ في (الصوم)»( ). ٣

الدراسة:

لا يخلو المجرور بـ (حتى) من قسمين سبق ذكرهما في نصّ ابن الخبّاز السابق، وقد اختلف النحاة في القسم الثاني منهما **على وجهين:**

الوجه الأوّل: أنّ المجاور لآخر جزء ممّا قبلها داخل في الفعل( )، وعليه ظاهر قول سيبويه( )، والمبرّد( )، والزجّاجيّ( )، والفارسيّ( )، وغيرهم( )، وإليه ذهب الزمخشريّ( )، والمغاربة( ). ١٠

(١) ينظر: المفصّل: ٢٨٩. ونصّه)« ومن حقِّها أن يدخُل ما بعدها فيما قبلها».

٢() ينظر: الأصول: ١/ ٤٢٦

(٣) توجيه اللمع: ٢٥٦.

٤() ينظر: المفصّل: ٢٨٩، وتوجيه اللمع: ٢٥٦.

٥() ينظر: الكتاب: ١/ ٩٦، ٩٧.

٦() ينظر: المقتضب: ٣/ ٤١، ٤٢

(٧) ينظر: الجمل: ٦٦، ٦٧.

٨() ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٥٧.

(٩) ينظر: العلل في النحو: ١٨١، ١٨٢، واللباب: ١/ ٣٨٣.

(١) ينظر: المفصّل: ٢٨٩.

١() ينظر: مغني اللبيب: ١٣٢.

قال سيبويه: «فـ (حتى) تجري مجرى (الواو) و (ثُم)، وليست بمنزلة (أمّا)؛ لأنّها إنّما تكون على الكلام الذي قبلها، ولا تُبْتَدَأُ وتقول: رأيتُ القومَ حتى عبدَ الله، وتسكت، فإنّما معناه أنّك قد رأيتَ عبدَ الله مع القوم، كما كان رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك ...

وقد يحسُن الجرّ في هذا كلّه، وهو عربيّ»(١)، فصرّح هنا بدخول ما بعدها فيما قبلها في الفعل، ولا بدّ، على كل وجه دون التفريق بين القسمين(٢)، وتوجيه ابن عقيل لظاهر كلام سيبويه، وتمثيله أنّه داخل إذا كان بعضًا(٣).

وقال الزمخشريّ: «و (حتى) في معناها(٤)، إلا أنّها تفارقها في أنّ مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منه؛ لأنّ الفعل المعدّى بها الغرض فيه أن يتقضّى ما تعلّق به شيئًا فشيئًا حتى يأتي عليه، وذلك قولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ، ولا تقول: حتى نصفِها أو ثلثِها، كما تقول: إلى نصفِها وإلى ثلثِها، ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها؛ ففي مسألتي (السمكة) و (البارحة) قد أُكل الرأسُ، ونيم الصباحُ»(٥).

وهنا محلّ اعتراض ابن الخبّاز على الزمخشريّ فيما ذهب إليه من أنّ ما بعد (حتى) داخل في الفعل قبلها، ويرى ابن الخبّاز أنّه غير داخل كما سيأتي في الوجه الثاني؛ لبطلان دخوله في المثال: صمتُ رمضان حتى يومِ العيد؛ فـ (العيد) غير داخل في (الصوم).

الوجه الثاني: أنّ المجاور لآخر جزء ممّا قبلها غير داخل في الفعل؛ لأنّه يكون غير جزء منه(٦)، وذهب إليه الفرّاء(٧)، وابن السرّاج(٨)، والجرجانيّ(٩)، وابن الدّهّان(١٠)، وابن الخبّاز(١١)، وغيرهم(١٢).

---

(١) الكتاب: ١/ ٩٦، ٩٧.

(٢) ينظر: التذييل: ١/ ٢٤٦.

(٣) ينظر: المساعد: ١/ ٢٧٢.

(٤) أي: في معنى (إلى).

(٥) المفصّل: ٢٨٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٣٧، وتوجيه اللمع: ٢٥٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٣٧.

(٨) ينظر: الأصول: ١/ ٤٢٦.

(٩) ينظر: المقتصد: ١/ ٨٤٢.

(١٠) ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ١/ ٦٥٣، ٦٥٧.

(١١) ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٦.

(١٢) ينظر: شرح المفصّل: ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل: ١/ ١٦٨.

قال الفرّاء: «والوجه الثاني: أن يكون ما قبل (حتى) من الأسماء عددًا يكثر، ثمّ يأتي بعد ذلك الاسم الواحد أو القليل من الأسماء، فإن كان كذلك فانظر إلى ما بعد (حتى)، فإن كانت الأسماء التي بعدها قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب ما قد وقع على ما قبل (حتى)، ففيها وجهان: الخفض، والإتباع لما قبل (حتى)، من ذلك: قد ضُرِبَ القومُ حتى كبيرُهم، وحتى كبيرِهم، وهو مفعول به، في الوجهين قد أصابه الضرب؛ وذلك أنّ (إلى) قد تحسن فيما قد أصابه الفعل، وفيما لم يصبْه، من ذلك أن تقول: أعتقْ عبيدَك حتى أكرمَهم عليك، تريد: وأعتقْ أكرمَهم عليك، فهذا ممّا يحسن فيه (إلى)، وقد أصابه الفعل، وتقول فيما لا يحسن فيه أن يصيب الفعل ما بعد (حتى): الأيامُ تُصام كلُّها حتى يومِ الفطرِ وأيامِ التشريقِ، معناه يُمْسَكُ عن هذه الأيام فلا تُصام، وقد حَسُنَتْ فيها (إلى).

والوجه الثالث: أن يكون ما بعد (حتى) لم يصبْه شيءٌ ممّا أصاب ما قبل (حتى)، فذلك خفض لا يجوز غيره، كقولك: هو يصومُ النهارَ حتى الليلِ، لا يكون (الليلُ) إلّا خفضًا، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، إذا لم يُؤكل (الرأسُ) لم يكن إلّا خفضًا»[1].

وأرى صحّة ما ذهب إليه ابن الخبّاز – كما هو مذهب الفرّاء قبله – من قِبَل أنّ ما بعد (حتى) يدخل في الفعل ما لم يكن غير جزء منه، نحو: إنّه لينامُ الليلَ حتى الصباحِ.

وقد خالف ابن الخبّاز في هذا عددًا من البصريين، عدّ بعضهم أبو حيّان في (التذييل)[2]، وابن عقيل في (المساعد)[3].

١() معاني القرآن: ١/ ١٣٧.

٢() ينظر: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

٣() ينظر: ٢/ ٢٧٢.

المسألة الثالثة: مجيء (الواو) للترتيب:

قال ابن الخبّاز: «وقال أبو سعيد في (شرح الكتاب)(١): (أجمع النحويون واللّغويون من البصريين والكوفيين على أن (الواو) ليست للترتيب).

يدلّ عليه أربعة أوجه: ...

وحكوا(٢) عن الشافعي أنّه ذهب إلى أنّها تفيد الترتيب(٣)؛ ولذلك ذهب إلى ترتيب الأعضاء في الوضوء، وذُكِرَ أنّه يحكيه عن الفرّاء(٤)، ولا شبهة في أنّ الشافعيّ ليس أعلم بالنحو من أبي سعيد، وقد قال: ما سمعتَه.

ثمّ إنّ الحجج التي أوردناها ظاهرة الدلالة، وما الأمر بعد ذلك كلّه إلّا كما قال أبو الفتح ابن جنّي(٥): (وما يُحكى عن بعضْ الأئمّة فإنّي أعيذه منه)»(٦).

الدراسة:

اختلف النحاة في مجيء (الواو) للترتيب **على أربعة أوجه:**

الوجه الأوّل: أنّ الواو تفيد الترتيب(٧)، ونُسب إلى الشافعيّ(٨) والفرّاء(٩)، وهشام(١٠)،

---

(١) ٤/ ٣٣٠

٢() ينظر: الجنى الداني ١٦٠.

(٣) ما وقفت عليه من كلامه أنّه قال بوجوب ترتيب الأعضاء في الوضوء حسب الآية؛ مستدلًّا بأدلّة أخرى كإيجاب الرسول ﷺ البدء بالصفا قبل المروة، كما بُدِئَ به في الآية، ولم يذكر أن الواو وتفيد الترتيب حسب اطّلاعي. ينظر: الأمّ: ١/ ٦٥ ٦٦، وأحكام القرآن: ١/ ٤٤ ٤٥

(٤) ما وقفت عليه من كلامه أنّها لمطلق الجمع؛ حيث قال: «فأمّا الواو فإن شئتَ جعلتَ الآخر هو الأول والأول الآخر، فإذا قلتَ: زرتُ عبدَ اللهِ وزيدًا، فأيّهما شئتَ كان هو المبتدأ بالزيارة». ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٩٦

(٥) نفى ابن جنّي إفادة الترتيب في (الواو)، وناقش هذه المسألة في كتابه سرّ الصّناعة، لكنّي لم أجد عبارته هذه فيه، ولا في كتبه الأخرى حسب اطّلاعي. ينظر: سرّ الصّناعة: ١/ ٣٣٢ ٣٣٤.

(٦) توجيه اللمع: ٣١٣ ٣١٤.

٧() ينظر: توجيه اللمع: ٣١٤، والارتشاف: ٤/ ١٩٨٢، والتصريح: ٢/ ١٥٦.

٨() ينظر: توجيه اللمع: ٣١٤، والجنى الداني: ١٦٠، والبرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين: ١/ ١٨١، هذا ما اشتهر عن الشافعيّ، وما وقفت عليه من كلامه أنّه قال بوجوب ترتيب الأعضاء في الوضوء حسب الآية؛ مستدلًّا بأدلّة أخرى كإيجاب الرسول ﷺ البدء بالصفا قبل المروة، كما بُدِئَ به في الآية، ولم يذكر أن الواو وتفيد الترتيب حسبّ اطّلاعي. ينظر: الأمّ: ١/ ٦٥ ٦٦، وأحكام القرآن: ١/ ٤٤ ٤٥

٩() ينظر: توجيه اللمع: ٣١٤، والمغني: ٣٤٣

١() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٨١، والمغني: ٣٤٣

وهو: أبو عبد الله، هشام بن معاوية الضرير، نحوي كوفيّ ضرير، صاحب الكسائي، وأخذ عنه، من آثاره: (المختصر)، و(القياس)، توفي سنة(٢٠٩ هـ). ينظر: الفهرست: ٧٦، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٦٤ ٣٦٥

وثعلب( ) من الكوفيّين، وقطرب( ) من البصريّين. ٢

وقد نفى ابن الخبّاز وابن مالك صحّة ما نُسب إلى الفرّاء من أنّ (الواو) مرتّبة( )، قال ابن مالك: ٣
«وقد نسب قوم إلى الفرّاء أنّ الواو مرتّبة، ولا يصحّ ذلك، فإنّه قال في معاني سورة الأعراف: (فأمّا الواو فإن شئتَ جعلتَ الآخر هو الأوّل، والأوّل الآخر، فإذا قلتَ: زرتُ عبدَ اللهِ وزيدًا، فأيّهما شئتَ كان هو المبتدأ بالزيارة)( )، وهذا نصّه، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين»( ). ٥

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز على هذا الوجه، مستدلًّا بالأدلّة التي سيرد ذكرها في الوجه الثاني.

الوجه الثاني: أنّ (الواو) لمطلق الجمع فقط، ولا تفيد الترتيب( ). ٦

وذهب إليه سيبويه( )، والمبرّد( )، وابن كيسان( )، والسيرافيّ( )، والفارسيّ( )، وابن جنّي( )، ١
وابن الخبّاز( )، وغيرهم( ). ٣ ٤ ١ ١

وقيل: عليه إجماع النحويين من البصريين والكوفيين( )، واحتجّ لصحّة هذا القول ابن الخبّاز( ) ١
بأربعة أدلّة ستأتي في الحجج.

١() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٨٢، والتصريح: ٢/ ١٥٦. هكذا نُقل عنه، وما وقفت عليه من كلامه أنّها لا تفيد الترتيب. ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ٣٨٦

٢() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٨٢، والتصريح: ٢/ ١٥٦.

٣() ينظر: توجيه اللمع: ٣١٣، شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٩ ٣٥٠

٤() معاني القرآن: ١/ ٣٩٦

(٥) شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٩ ٣٥٠.

٦() ينظر: توجيه اللمع: ٣١٤، شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٩ ٣٥٠، والمغني: ٣٤٣

٧() ينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٧ ٤٣٨، ٤/ ٢١٦

(٨) ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٥

٩() ينظر: الموفقي: ١١ ١١٢

١() ينظر: شرح الكتاب: ٢/ ٣٣٠

١() ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٨٥

١() ينظر: اللمع: ١٧٤، وسرّ الصّناعة: ١/ ٣٢٦ ٣٣٤

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٣١٣ ٣١٤

١() ينظر: التذييل: ٣/ ٧٣، والمغني: ٣٤٣، والجنى الداني: ١٦٠، والهمع: ٢/ ١٥٥

١() ينظر: شرح الكتاب: ٢/ ٣٣٠

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٣١٣

وقيل: هو مذهب البصريين – إلّا ما نُقل عن قطرب – وكثير من الكوفيين[١].

يقول سيبويه: «وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ، فـ (الواو) أشركت بينهما في (الباء) فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنّك قلتَ: مررتُ بهما، فالنفي في هذا أن تقول: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ، أي: ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليلٌ على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنّه يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة.

فـ (الواو) تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعتَ المتكلّم يتكلّم بهذا أجبتَه على أيّهما شئتَ؛ لأنّها قد جمعت هذه الأشياء»[٢].

ويقول ابن جنّي: «فأمّا واو العطف فنحو قولك: قام زيدٌ وعمرٌو، وليس فيها دليلٌ على المبدوء به في المعنى؛ لأنّها ليست مرتّبة»[٣]. وقد ساق أدلّة من السماع من القرآن والشعر من نحو ما سيُذكر في الحجج الآن.

وحجّة أصحاب هذا الوجه من ستّة أوجه:

١/ أنّها تأتي في باب المفاعلة، والافتعال، نحو: تخاصم زيدٌ وعمرٌو، واختصم زيدٌ وعمرٌو، فلو كانت للترتيب لانفرد الأوّل، وهذا محال[٤].

٢/ قوله ﷻ: ﴿ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ﴾[٥]، فلو كانت للترتيب لكان نوحٌ موجودًا قبل إبراهيم وبعده، وهذا محال[٦].

٣/ قوله ﷻ: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صم ضج ضح ضخ ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم كى كي لج لح لخ لم لى لي مج مح مخ مم نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى بي تر تز تم تن تى تي ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لا لم لى لي ما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم له مج مح مخ مم نج نح نخ نم نه هج هم هٰ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صم ضج ضح ضخ ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم كى كي لج لح لخ لم لى لي مج مح مخ مم نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى بي تر تز تم تن تى تي ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لا لم لى لي ما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم له مج مح مخ مم نج نح نخ نم نه هج هم هٰ﴾[٧]، وقوله سبحانه: ﴿ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ﴾[٨]، فلو كانت (الواو) للترتيب للزم

(١) ينظر: التذييل: ٣ / ٧٣

٢() الكتاب: ١ / ٤٣٧ ـ ٤٣٨

٣() سرّ الصّناعة: ١ / ٣٢٦ ـ ٣٣٤

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٣١٣، والتذييل: ٣ / ٧٣، والجنى الداني: ٦٠ ا

٥() من الآية:(٨٤) من سورة الأنعام.

(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٣١٣، والتذييل: ٣ / ٧٤

٧() من الآية:(٨٥) من سورة البقرة.

٨() من الآية:(١٦١) من سورة الأعراف.

من ذلك تناقض الآيتين، والقصّة واحدة[٢]، وأمثال هذه الآية من[١] القرآن والشعر كثير[٢].

٤/ أنّ الصحابة رضي الله عنهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر الصفا والمروة: بم نبدأ؟، فقال: «ابدؤوا بما بدأ الله به»[٣]، فلو فهم أهل اللسان[٣] منها الترتيب لما سألوا[٤].

٥/ أنّ ابن عبّاس كان يأمر بالبداءة بالعمرة قبل الحجّ، وهي مؤخرّة في اللفظ، فلو أفادت الترتيب لكان ابن عبّاس عاصيًا[٥].

٦/ أنّ التثنية مختصرة من العطف بالواو، فكما أنّها تحتمل ثلاثة معانٍ، وليس في لفظها دليل على تقديم ولا تأخير، فكذلك العطف بالواو، والعطف في الأسماء المختلفة نظير التثنية في الأسماء المتّفقة[٦].

الوجه الثالث: أنّ (الواو) لها معنيان: معنى اجتماع، ومعنى افتراق، فإن كانت في معنى اجتماع لم تبالِ بأيّهما بدأتَ، نحو: اختصم زيدٌ وعمرٌو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا، إذا كنتَ قد رأيتَهما في حين واحد رؤية واحدة، وإن كانت في معنى افتراق – وهو أن يختلف الزمان – فالمتقدّم في الزمان متقدّم في اللفظ، ولا يجوز أن يُقدّم المؤخّر[٧].

ونُسب هذا المذهب إلى هشام[٨]، وأبي جعفر الدينوريّ[٩].

وحجّتهما أنّ الترتيب في اللفظ يستدعي سببًا، والترتيب في الوجود صالح له؛ فوجب الحمل عليه.

وقد اعْتُرِضَ على هذا الاحتجاج ببطلانه من وجهين:

١() ينظر: الهمع: ٣/ ١٥٦.

٢() ينظر: سرّ الصّناعة: ١/ ٣٢٦ ٦٣٣، والتذييل: ٣ / ٧٤

٣()ر واه مسلم في صحيحه (كتاب/ الحجّ، باب/ حجّة النبي ﷺ): ٢/ ٥٥٧، و واية: «أبدأ بما بدأ الله به» على التكلّم.

٤() ينظر: توجيه اللمع: ٣١٣

٥() ينظر: المصدر السابق نفسه.

٦() ينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٧ ٤٣٨، والتذييل: ٣ / ٧٣

٧() ينظر: التذييل: ٣ / ٧٣

٨() ينظر: المرجع السابق نفسه.

٩() ينظر: المرجع السابق نفسه.

هو: أبو عليّ، أحمد بن جعفر الدينو ي، نحو ي، ختن ثعلب، من أهل دِينَوَر، أخذ عن المازنيّ، وقرأ على المبرّد، وأخذ عنه ابن لأدّ، من آثاره: (المهذّب) في النحو، و(إصلاح المنطق)، توفي سنة(٢٨٩ هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢١٥، وإنباه لر واة: ١/ ٦٨ ٦٩.

١/ اشتراك زيد وعمرو في باب المفاعلة، فقُدّم في اللفظ ما ليس مقدّمًا في نفس الأمر، وقد ضعّف هذا الوجه أبو حيّان؛ لضرورة تقديم أحد المشتركين، والكلام إنّما هو فيما اختلف فيه الزمان.

٢/ أنّه لا يتعيّن ما ذكروه أن يكون سبب تقديم؛ لأنّه قد يكون التقديم للاهتمام بالإخبار عنه، أو قصده أوّلًا بأن يخبر عنه خاصّة، ثم يتجدّد له غرض في الإخبار عن الثاني[١].

الوجه الرابع: أنّ (الواو) محتملة للمعاني الثلاثة: المعيّة، والتأخّر، والتقدّم[٢]، وهو مذهب ابن مالك[٣]، وابن هشام[٤].

يقول ابن مالك: «تنفرد (الواو) بكون مُتْبِعَها في الحكم محتملًا للمعيّة برجحان، وللتأخّر بكثرة، وللتقدّم بقلّة»[٥]. وقد خالف بذلك كلام سيبويه[٦].

ويقول ابن هشام عن (الواو) العاطفة: «إذا قيل: قام زيدٌ وعمرٌو، احتمل ثلاثة معانٍ، قال ابن مالك[٧]: وكونها للمعيّة راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، اهـ ... وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكمًا:

أحدها: احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة»[٨].

وقد اعترض أبو حيّان على ابن مالك؛ لبعده عن الصحّة المؤيّدة بالحجج التي توافرت في مذهب البصريين، وكثير من الكوفيين[٩] وقد سبق ذكرها في (الوجه الثاني).

فإن قيل إنّ هذا الوجه لا يخرج عن الوجه الثاني، فلم يقل ابن مالك: إنّها تاتي للمعيّة، أو التأخر، أو التقدّم، بل ذكر أنّ ما بعدها يحتمل المعيّة برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدّم بقلّة، فليست هذه معانٍ

١() ينظر: التذييل: ٣ / ٧٣.

٢() ينظر: التسهيل: ١٧٤، والتذييل: ٣ / ٧٣، والمغني: ٣٤٣

(٣) ينظر: التسهيل: ١٧٤.

٤() ينظر: المغني: ٣٤٣

(٥) التسهيل: ١٧٤.

٦() ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٨١.

٧() التسهيل: ١٧٤، وقد سبق لفظه في النص السابق بغير هذا اللفظ.

(٨) المغني: ٣٤٣

(٩) ينظر: التذييل: ٣ / ٧٣.

دلّت عليها الواو، بل هكذا يغلب استعمالها، ولا يظهر لاعتراض أبي حيّان عليه وجه.

والردّ على هذا أنّ ابن مالك لم يعترض على احتمال دلالة هذه المعاني، ولم ينفِ صحتها؛ فلحقه الاعتراض.

وقد اتّضح لي بعد البحث في المسألة أنّ ما ذهب إليه السيرافيّ، واحتجّ لصحّته ابن الخبّاز( )، وهو إجماع النحويين من أنّ (الواو) ليست للترتيب هو المذهب الصحيح – على خلاف مَن ردّ هذا الإجماع من قول السيرافيّ( ) – ولم أجد نصًّا صريحًا في كتاب مَن حُكي عنهم خلاف ذلك، سوى الحكاية غير المباشرة في غير كتبهم؛ بل الذي وقفتُ عليه في بعض كتبهم موافقًا لهذا الإجماع( )؛ ممّا يقوّي ما ذهبا إليه، فضلًا عن الأدلّة المعزّزة لهذا الوجه. ٣

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٣١٣

(٢) ينظر: التذييل: ٣ / ٧٤، والمغني: ٣٤٣

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣٩٦، ومجالس ثعلب: ١ / ٣٨٦

المبحث الرابع:
اعتراضاته على الأحكام الصرفية

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: وزن (يزيد) إذا صُغِّرَ:

قال ابن الخبّاز: «مسألة: لو صَغَّرْتَ (يزيدَ) على لفظِه لم ينصرفْ، كقولك: (يُزَيِّدُ)، فإن قلتَ: فما وزنُه في التصغير؟ قلتُ: يُفَيْعِلُ. ومن قال: إنّه (يُفَعِّلُ)[1] فقد أَخطأَ؛ لأنَّ الياءَ الأولى زائدةٌ للتصغير، والثانيةُ عينُ الفعلِ»[2].

الدراسة.

كلمة (يَزِيد) تتضمّن جانبين:

١/ منعه من الصرف.

٢/ ميزانه الصرفيّ.

والذي يعنيني في هذه الدراسة هو الوزن الصرفي بعد التصغير، وهو الأمر الذي وقع فيه اعتراض ابن الخباز، وإن كان هناك أهمية للتعريج على المنع من الصرف لضبط الميزان، وسيأتي في موضعه.

فالجانب الثاني: وهو ميزانُه الصرفيّ، قد ذهب ابن الخبَّاز إلى أنّ وزن (يَزِيدَ) عند التصغير على (يُفَعِّلُ) غير صحيح، وعلى هذا يكون اعتبار ابن الخباز في هذا تصغيرها على تنكيرها، وباعتبار أنّها مصروفة، فخشي أن يقول بتغيّرها على (يُفَعِّلُ)، فتخرج من أبنية التصغير – الدالّة على اسميتها – وتنتقل إلى أبنية الأفعال، وتعليله في ذلك منضبط، وهو الأولى قياسًا؛ لأنّ الياء الزائدة للتصغير لا تدغم في عين الفعل التي هي ياء مثلها – أعني في الوزن الصرفي – لأنَّ مُهمّة الميزان الصرفي – إضافةً إلى توضيح الحرف الساكن من المتحرّك – توضيح الحرف الزائد من الأصلي، ولا يتّضحُ ذلك بالإدغام، فلا بدّ أنْ يكون على وزن (يُفَيْعِل)، لتكون الياء الأولى التي للتصغير زائدة بلا شكّ، والثانية هي عين الفعل.

---

١ () ضُبطت في توجيه اللمع على (يُفْعِلُ) وهو خطأٌ مُحقّق.

(٢) توجيه اللمع: ٤٧٧

وقد ألمح ابن جني إلى شيء من ذلك، وأقرَّ كونه ممنوعًا إذا كان على الوزن الغالب فيه الفعلية فقال: «وهو كلُّ ما كان على مثال: أَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وفُعِلَ، وفَعَّل، وانْفَعَلَ، وكذلك جميع ما اختصّ من الأمثلة بالفعل، أو كان فيه أكثر منه في الاسم، من ذلك: (أحمد)، لا تصرفه معرفة؛ للتعريف، ومثالِ الفِعْلِ، وتصرفه نكرة؛ لأن السبب الواحد لا يمنع الصرف، فتقول: رأيت أحمدَ وأحمدًا آخرَ، وكذلك (يَزِيدُ)، و (تَغْلِبُ)، و (أَعْصرُ) لا تصرف شيئا من ذلك معرفة، وتصرفه نكرة»(١).

فإذا اجتمع فيها قبل التصغير المنع من الصرف للوزن الغالب فيه الفعلية، مع الوزن الصرفيّ حال التصغير الذي يُعَدُّ من أبنية الأفعال – قطعًا – التبست اسميّتها.

وقال الأزهريّ :

«أَنَا ابْـنُ جَـلَا وطَـلَّاعُ الثَّنَـايَا مَـتَى أَضَـعِ العِمَامَـةَ تَعْرِفُـونِي(٢)

ووجه الحجَّة منه أنّ (جَلَا) فعلٌ ماضٍ خالٍ من فاعل، وهو عَلَمٌ ممنوع من الصرف؛ بدليل عدم تنوينه. وأُجيب عنه: بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ (جَلَا) من قولك: زيدٌ جَلَا، أي: هو، ففيه ضمير مستتر يعود على (زيد)، وهو من باب (المحكيّات)، فهو وفاعله جملة محكيّة، كقوله:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ(٣)

(يَزِيد) مسمّى به من قولك: المالُ يزيدُ، ففيه ضمير مستتر؛ والدليل على ذلك رفعه على الحكاية، وإلا لو كان مجرّدًا عن الضمير لجرّه بالفتحة؛ لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع»(٤).

فاعتراضه على وزن «يُفَعِّلُ»، وتصحيحه للوزن على «يُفَيْعِل»، هو الوجه المعتبر في التصغير، وهو قياسه، والقياس باعتبار أن (يزيد) داخل في باب الاسمية، وهو رباعي على (يَفْعِل)، يُشابه ما كان على (فَعِيل)، فيُصَغَّرُ على «فُعَيْعِل»، وهو هنا «يُفَيْعِل»؛ لأنّ الياء نزلت في الكلمة على ميزانها

(١) اللمع: ٢٤٩.

٢() البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي. ينظر: الكتاب: ٣ ٢٠٧، والأصمعيات: ١٧، والشعر والشعراء: ١ ٦٤٣.

(٣) صدر بيت من الرجز، وهو بيتان يليه: ظُلْمًا عَلَيْنَا لهُمُ قَدِيدْ. وهو لرؤبة بن العجاج. ديوانه في (مجموع أشعار العرب): ١٧٢. وروايته في الديوان: (نَبَّأْتُ) أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدْ.

(٤) التصريح: ١ ٣٣٨ ٣٣٩.

الأصلي، وهو «يَفْعِل»، وهو ما يعدُّ في التصغير ممّا شابه على قياس الأصل، كما في (أَسْوَد) على (أُسَيْوِد)، والهمزة فيه زائدة.

قال ابن عصفور: «قوله: أبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل.

أي: ما كان من الأسماء على هذه الأمثلة في الحركات، والسكون، وعدة الحروف لا في الأصول والزوائد، ألا ترى أنَّ ما كان على وزن (أُفَيْعِل)، و (يُفَعْيِل)، و (مُفَيْعِل)، أو غير ذلك من الأوزان على مثال (فُعَيْعِل) في الحركات والسكنات؟

فإنْ قيل وجدنا من الأسماء المصغّرة على غير ذلك من الأمثلة، وذلك (أُفَيْعَال) نحو: (أُجَيْمال)، و (فُعَيْلان) نحو: (سُكَيْران)، و (فُعَيْلَى) كـ (حُبَيْلَى)، و (فُعَيْلاء) كـ (حُمَيْراء)، وأمثال ذلك.

فالجواب: إنَّ (أُفَيْعَالًا) راجع إلى (فُعَيْعِيل)؛ لأنَّه مثله في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف، وما بقي إنَّما يُعتدّ منه بالصدر.

وما بقي بمنزلة اسم مركب[1]، وكلها ترجع إلى (فُعَيْل)؛ لأنَّ ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة، والألف والنون الزائدتين جارية مجرى الاسم المركب.

فقد تبيّن أنَّ هذه الأمثلة الثلاثة عامّة لجميع الأسماء المصغّرة»[2].

وقال الحملاوي عن أبنية التصغير: «وأبنيته ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كفُلَيس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِيْر، وضع هذه الأمثلة الخليل، وقال: عليها بُنيت معاملة الناس، والوزن بها اصطلاح خاصّ بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو أحيمر ومكيرم، وسفيرج وزنها الصرفي: أُفَيْعِل، ومُفَيْعِل، وفُعَيْلِل، وأما التصغيري فهو فُعَيْعِل في الجميع؟»[3].

فأقول: إذن فلا التباس في الصيغة التي قررّها ابن الخبّاز لتصغير (يَزِيْد)، وهي (يُزَيّد)؛ لأنّها موافقةٌ للقياس، حيث «يُفيْعِل» من أبنية التصغير مماثلًا لـ «فُعَيْعِل»، بينما «يُفَعّل» من أبنية الأفعال قطعًا، كما أنّ نظير هاتين الياءين المُدْغَمَتَينِ في (يُزَيّد) ياءا (سَيِّد)، و (ميِّت)، لم تُعاملا في الميزان الصرفيّ

(١) أي: ما بقي من الأمثلة هي: سُكَيْران، حُبَيْلَى، حُمَيْراء.

(٢) شرح الجمل: ٢/ ٤٤٠

(٣) شذا العرف في فن الصرف: ١٧٢.

مدغمتين كما هما، بل عُوملتا بالفكِّ، خاصةً فيما لم يُجاوز الخمسةَ عددُ حروفه، فعلى الرغم من الخلاف الذي دار حول وزنها الصرفي إلا أنّهم لم يختلفوا في فكِّ إدغام الياءين، ففريق قال في وزنها: «فَيْعِل»، وآخر: «فَيْعَل» وبعضهم: «فَعِيل»، فالخلاف يدور حول موضع الحرف الأصلي من الزائد في الكلمة، ولم يَرِد القول بـ «فَعِّل» بالإدغام[1]، لأنّه مخالفٌ للقياس، ومُناقض للغرَض الذي وُضِع من أجله الوزن الصرفيّ.

وفي المُقابل فـ (ياء التصغير) لا خلاف في زيادتها وموضعها من الكلمة، وليْس ثمَّة ما يدعو لإدغامها في الياء الأصلية؛ وبذلك فلا يكون وزنها التصغيريّ إلا هذه الصيغة «يُفَيْعِل».

ويتضح – بعد البحث والتحرّي – أنَّ ابن الخبّاز يفترض أنَّه لو قيل: إنَّ وزنه يُفَعِّل فهو خطأ، ولم يقل بهذا – الوزن الدخيل على أوزان التصغير – أحد، إلا أن يكون قد قال به أحد معاصريه، ولم أقف عليه حتى الآن.

١() ينظر: الإنصاف: ٢/ ٧٩٦

المسألة الثانية: تصغير هند و قَدَم إذا سُمِّيَ بهما مذكر:

قال ابن الخبّاز: « ولو سمّيت رجلًا بـ (هِنْدٍ) أو (قَدَمٍ) صرفته؛ لأنَّه على ثلاثة أحرف، وقد زال تأنيثه بالتسمية، فصار كالمسمى بـ (عَدْلٍ) و (جَمَلٍ)، فإنْ صغّرته قلت: (هُنَيْدٌ) و (قُدَيْمٌ)، فلم تؤنّث؛ لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى التذكير، وقال يونس: (أقول: هُنَيدَةُ وقُدَيمَةُ؛ لأنَّه في الأصل مؤنث[1]، واحتجّ بقول العرب: (نُوَيرَةُ)، و(فُهَيرَةُ)، و(أُذَيْنَةُ) في أسماء رجال، ولا حجّةَ له في ذلك؛ لأنّ العرب سمّت بهذه الأسماء مصغّرات»[2].

الدراسة:

اختلف النحاة في تصغير (هِنْدٍ) و (قَدَمٍ) إذا سمّي بهما مذكر على وجهين:

الوجه الأول: يصغّر على (هُنَيدٍ) و (قُدَيمٍ)، بغير هاء التأنيث؛ لأنَّه زال عنه التأنيث بنقله إلى المذكّر، وهو مذهب سيبويه[3]، والمبرّد[4]، وعامّة البصريين[5]؛ وتبعهم ابن السرّاج[6] والسيرافيّ[7]، وابن الخبّاز[8]، والأشموني[9].

قال سيبويه: «وإذا سمّيتَ رجلًا بـ (عين) أو (أُذُن) فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتَها في (حَجَر) اسم امرأة. ويونس يُدخل الهاء؛ ويحتجّ بـ (أُذَينَة)، وإنّما سُمّي بمحقّر»[10].

الوجه الثاني: يصغّر على (هُنَيْدَة) و (قُدَيْمَة)، بإدخال الهاء؛ لأنّه في الأصل مؤنّث.

وهو مذهب يونس[11]، وابن الأنباري[12].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٨٤.

(٢) توجيه اللمع: ٤٨٣ ـ ٤٨٤

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٤

٤() ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٤٠

٥() ينظر: شرح الكتاب: ٤/٢٢٣.

٦() ينظر: الأصول: ٢/ ٨٥

٧() ينظر: المرجع السابق نفسه.

٨() ينظر: توجيه اللمع: ٤٨٣ ـ ٤٨٤

٩() ينظر: شرح الأشموني: ٣/ ٧٢٠

١() الكتاب: ٣/ ٤٨٤

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٤.

١() ينظر: المذكر والمؤنّث: ٣٠٨/.

قال يونس: «أقول: هُنَيْدَةُ وقُدَيْمَةُ؛ لأنَّه في الأصل مؤنث»[1]، واحتجّ بقول العرب: (نُوَيرَةُ)، و(فُهَيرَةُ)، و(أُذَينَةُ) في أسماء رجال[2].

وردّ سيبويه[3] حجّة يونس بأنّ (أُذَيْنّة) وأمثالها من الأعلام إنّما سُمّي بها بعد التصغير، وتبعه في هذا ابن الخبّاز[4]، والأشموني[5].

وهو موضع اعتراض ابن الخبّاز في هذه المسألة، ويصحّ في نظري؛ منعًا لِلَّبس.

(١) الكتاب: ٣/ ٤٨٤.

٢() ينظر: توجيه اللمع: ٤٨٤

٣() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٤

٤() ينظر: توجيه اللمع: ٤٨٤

٥() ينظر: شرح الأشموني: ٣/ ٧٢٠

المسألة الثالثة: تكسير الاسم الخماسي المزيد بحرفين:

قال ابن الخبّاز: «فإن كان أحد الزائدين لمعنًى والآخر لغير معنًى، حذفتَ الذي لغير معنًى، وأقررتَ الذي لمعنًى، وذلك نحو: (مُنْقَطِع)، و (مُغْتَسِل)، تقولُ: (مَقَاطِعُ)، و (مَغَاسِلُ)، فتَحذف النّون؛ لأنَّها في الفعل والمصدر، ولا تُحذف الميم؛ لأنَّها لمعنى الفاعلية.

وفي كلام أبي الفتح[1] ها هنا نظر.

اعلمْ أن (مُنْقَطِعًا) و (مُغْتَسِلًا) إنْ كانا صفتين لم يُكسّرا، وإنما يُقال: (مُنْقَطِعُون) و(مُغْتَسِلُون)، و(مُنْقَطِعَاتٌ) و (مُغْتَسِلاَتٌ)، وإنْ كانا علمينِ صحّ كلامُه، وإنْ كانت الرواية (مُنْقَطَعًا) و (مُغْتَسَلًا) – بفتح الطاء والسين – صحّ كلامُه؛ لأنَّهما يكونان اسمينِ لمكانَيِ الانقطاع والاغتسال»[2].

الدراسة:

الأمثلة الخماسية لا جمعَ لها، ولا تكسيرًا؛ لثقلها، وكثرة حروفها، فإن احتيج إلى جمع شيء منها حُذف أحد حروفها؛ لتعود إلى بناء الرباعي، وهو (مَفَاعِل)، ويجوز التعويض عنه بياء، فيقال: (مَفَاعِيل)[3].

والاسم الخماسي المزيد بحرفين، إن كان أحد الزائدين لمعنًى، والآخر لغير معنًى، كـ (مُنْقَطِع)، و (مُغْتَسِل)، لا يخلو من كونه:

١/ صفةً لعاقل.

٢/ أو علمًا لعاقل.

٣/ أو اسمًا لمكان (غير عاقل).

وعند جمعه يتخذ الأحكام التالية:

١/ إذا كان صفة لعاقل فالقول في تكسيره على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يكسّر على (مقاطع) و (مغاسِل) دون التعرّض إلى كونه صفةً أو اسمًا، إمّا سهوًا أو

(١) ينظر: اللمع: ٢٨١.

(٢) توجيه اللمع: ٥٤٥.

٣() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٤٤، والبيا ن: ٢/ ٢٥١.

عمدًا، فيقرّون الميم؛ لأنّها دخلت علامة لاسم الفاعل، والتاء والنون زائدتان لغير علامة، فكانت الميم أولى بالإثبات؛ لأنّها لو حُذفت لزالت علامة الفاعل[١].

وقد ذهب إليه ابن السرّاج[٢] وابن جنّي[٣]، وتابعه الكوفيّ[٤]، والباقوليّ[٥].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز[٦] على ابن جنّي[٧] في إطلاق هذا الكلام دون تفصيل في حكم تكسيره، وعند ابن الخبّاز أنّ في الكلام نظرًا وتفصيلًا في المسألة، وذلك من حيث النظر إلى معنى الوصفيّة فيه أو زواله من الاسم، كما في تفصيلي هذا للمسألة.

الوجه الثاني: لا يُكسّر، وإنّما يُجمع جمعَ سلامة؛ لأنّه صفة في حكم الجاري على الفعل، وتدخل مؤنّثه تاء التأنيث، فاستُغني فيه بالتصحيح عن التكسير، ومنه ما جاء على أبنية (اسم الفاعل)، و (اسم المفعول)، و (صيغ المبالغة)، و (المزيدُ أولُه ميم مضمومة)[٨]، وقد ذهب إليه سيبويه[٩]، وابن السرّاج[١٠]، والسيرافيّ[١١]، وابن الخبّاز[١٢]، وابن يعيش[١٣].

قال ابن يعيش «... الصفات على ضربين:

أحدهما: ما كان جاريًا على الفعل، كضارب وضاربة، و [الثاني][١٤] - غير جارٍ، كـ (أحمر) ونحوه، فما كان من الأوّل فإنّه يُجمع جمع السلامة، فتقول في المذكر: قائمون، وضاربون، وفي المؤنّث:

١() ينظر: البيان: ٢/ ٢٥٦.
٢() ينظر: الأصول: ٣/ ٤٢
٣() ينظر: اللمع: ٢٨١.
٤() ينظر: البيان: ٢/ ٢٥٦
٥() ينظر: شرح اللمع: ٧٣٣- ٧٣٤
٦() ينظر: توجيه اللمع: ٤٥٥
٧() ينظر: اللمع: ٢٨١.
٨() ينظر: الارتشاف: ١/ ٤٠٦- ٤٠٧
٩() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٤٤
١٠() ينظر: الأصول: ٣/ ٢٣
١١() ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ٣٨٧
١٢() ينظر: توجيه اللمع: ٤٥٥
١٣() ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٦٦- ٦٧
١٤() زيادة يقتضيها السياق.

قائمات، وضاربات؛ وذلك أنّه لمّا جرى على الفعل شُبه بلفظ الفعل الذي يتّصل به ضمير الجمع، لأنّ الفعل يسلم ويتغيّر بما يتصل به، فقولك: (ضاربون) بمنزلة (يضربون)، و (ضاربات) بمنزلة (يَضربْن)، وما كان من الثاني وهو غير الجاري فلا يُجمع جمع سلامة إلا عن ضرورة»[١].

وقد شذّ من ذلك بعض الصفات، ك (مَيَامين)، و (مياسير)، فذلك يُحفظ، ولا يُقاس عليه[٢].

الوجه الثالث: جواز الوجهين: التكسير، وجمع السلامة، إلا أنَّ الأصل هو تصحيحه بجمعه جمع السلامة، وهو مذهب ابن كيسان[٣]، والثمانيني[٤]، وقد أجاز أبو حيّان تكسيره على استكراه[٥].

٢/ إذا كان علمًا لعاقل، أو اسمًا لغير عاقل ك (اسم المكان)، ففيه وجه واحد، **وهو أنّ الأصل فيه التكسير**، فيُكسّر بحذف الحرف الزائد الذي لغير معنًى، وإثبات الذي لمعنًى، نحو: (مُنْقَطِع)، و (مُغْتَسِل) يُقال: (مَقَاطِع)، و (مَغَاسِل)، فتُحذف النون؛ لأنها لغير معنًى – بدلالة مجيئها في الفعل والمصدر على حدّ سواء – ولا تُحذف الميم؛ لأنّها لمعنى الفاعلية[٦]، مع جواز تصحيح العَلَم العاقل إلا أنّ تكسيره أقوى؛ لأنَّه اسم، وهو مذهب سيبويه[٧]، والسيرافيّ[٨]، والكوفي[٩]، وابن يعيش[١٠].

١() شرح المفصل: ١/ ٦٠.

٢() ينظر: المرجع السابق: ١/ ٦٧

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١/ ٦١

٤() ينظر: الفوائد والقواعد: ١٥٣

٥() ينظر: الارتشاف ١/ ٤٠٦ ٤٠٧

(٦) ينظر: البيان: ٢/ ٢٥٦، وتوجيه اللمع: ٥٤٥.

٧() ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٣١ ٦٣٢

٨() ينظر: شرح الكتاب: ٤/٣٨٧.

٩() ينظر البيان: ٢/ ٧٦

١٠() ينظر: شرح المفصل: ١ ٦

المسألة الرابعة: مفرد غُرَفَات:

قال ابن الخبّاز: «... وقال بعض النحويين: إذا فتحتَ الثاني فقلتَ: (غُرَفَاتٌ)، فهو جمع (غُرَف)، و (غُرَف) جمع (غُرْفَة)، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ (غُرَفًا) جمعُ كثرةٍ، والجمعُ بالألف والتاء جمع قلّة، قال الشاعر:

فَلَمَّـــــا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتُـــــنَا عَلَى مَوطِنٍ لاَ نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ(١)

الرواية بفتح الكاف»(٢).

الدراسة:

إذا كان الاسم على بناء (فُعْلَة)، كـ (غُرْفَة) و (رُكْبَة)، ففي جمعه وجهان:

الوجه الأول: أن يجمع جمع قلّة بإلحاق (الألف و (التاء)، وفيه ثلاثة أبنية:

١/ (فُعُلاَت) بإتباع الضمة الضمة.

٢/ (فُعَلاَت) بإبدال الضمة فتحة؛ لخفّتها.

٣/ (فُعْلاَت) بإسكان العين؛ للتخفيف.

الوجه الثاني: أن يجمع جمع كثرة، وجاء تكسيره على بناءين:

١/ (فُعَل)، نحو: (رُكَب)، و (غُرَف)، و (جُفَر).

٢/ (فِعَال)، نحو: (نُقْرَة) و (نِقَار)، و (وبُرْمَة) و (بِرَام)، و (جُفْرَة) و (جِفَار).

وقد ذهب إلى الوجهين السابقين سيبويه(٣)، والمبرّد(٤)، وابن جنّي(٥)، والباقولي(٦)، وابن الخبّاز(٧)،

(١) البيت من الطويل. وهو لعمرو بن شأس الأسدي ينظر: شعره: ٤٧

(٢) توجيه اللمع: ٥٤٩

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٧٩

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٨٧

(٥) ينظر: اللمع: ٢٨٣

(٦) ينظر: شرح اللمع: ٣٤٧

(٧) ينظر: توجيه اللمع: ٥٤٩

وابن يعيش[٢]، وغيرهم ممّن أومؤوا إلىٰ شيء ممّا ذكره هؤلاء[٣].

قال سيبويه: «وأمّا ما كان (فُعْلَة)، فإنّك إذا كسّرتَه على بناء أدنى العدد ألحقتَ التاء وحرّكت العين بضمّة، وذلك قولك: (رُكْبَة) و (رُكُبَات)، و (غُرْفَة) و (غُرُفَات)، و (جُفْرَة) و(جُفُرَات).

فإذا جاوزتَ بناء أدنى العدد كسّرته على (فُعَل)، وذلك قولك: (رُكَب)، و(غُرَف)، و(جُفَر)، وربما كسّروه على (فِعَال)، وذلك قولك: (نُقْرَة) و (نِقَار)، و (بُرْمَة) و (بِرَام)، و(جُفْرَة) و (جِفَار)، و (بُرْقَة) و (بِرَاق).

ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء، فيقول: (رَكَبَات) و (غُرَفَات)»[٤].

وكلّ ما سبق من الأبنية لم يرد خلاف في أنّ مفرده (فُعْلَة) حسب ما انتهى إليه بحثي، سوى بناء (فُعَلاَت) ففيه **مذهب آخر لبعض النحويين**[٥]، وهو أنّ (غُرَفَات) جمع (غُرَف)، و (غُرَف) جمع (غُرْفَة)، وقد حكي ذلك عن الكسائي[٦].

وقد اتضح مما سبق أنّ بناء (فُعَلاَت) – بفتح العين كـ (غُرَفَات) – مفردها يجيء على بناء (فُعْلَة) كـ (غُرْفَة)، ولا يجيء مفردها على بناء (فُعَل)[٧]، سواءٌ أكان مفردًا كـ(جُعَل)، هذا من جهة، أو جمعًا كـ (غُرَف) – كما قصدوه ها هنا – من جهة أخرى، فاعتبارهم أنّها جمع للجمع قد اتضح أنّها بإلحاقها (الألف) و (التاء) تكون بناءً لأدنى العدد، أي: جمع القلة، وبذلك يكون مفرد (غُرَفَات) هو (غُرْفَة)، وليس (غُرَف)، وهنا موضع الاعتراض لدى ابن الخبّاز على هذا المذهب بقوله: «وهذا بعيد»[١]، وعلّل لذلك أنّ بناء (غُرَفات) الذي تلحقه (الألف) و (التاء) هو جمع قلّة، وبناء (غُرَف) هو من جموع الكثرة، ويؤيّد هذا الاعتراض قول ابن يعيش: «وقال بعض النحويين: إنّ (رَكَبَات) بالفتح جمع (رُكَب)،

١() ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٣٠ ٢٩

٢() ينظر: تحصيل عين الذهب من معـ نجوهر الأدب: ٣٥ ـ ٣٦٥، شرح التسهيل: ١/ ١٠٠، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/ ١٢١.

٣() الكتاب: ٣/ ٥٧٩

٤() ينظر: تحصيل عين الذهب: ٣٥ ـ ٣٦٥، وتوجيه اللمع: ٥٤٩ شرح المفصل: ٥/ ٣٠ ٢٩

٥() النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣/ ١١٣.

٦() ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٧٤

٧() توجيه اللمع: ٥٤٩.

و (رُكَب) جمع (رُكْبَة)، ولو كان كما قالوا لما جاز ثلاث رُكَبَات؛ لأنّ هذا الضرب من العدد لا يُضاف إلاّ إلى أبنية القلّة، أو ما كان في معناها، و (رُكَبَات) على هذا كثير؛ لأنّه جمع جمع»[1]، ويصحّ على هذا اعتراض ابن الخبّاز فيما أرى.

١() شرح المفصل: ٥/ ٢٩ ٣٠.

المسألة الخامسة: النسب إلى قُرَّاء:

قال ابن الخبّاز: «وإنْ كانت الهمزة ليست للتأنيث وهي أصل، نحو: (قُرَّاء)، فالجيّد إقرارها، فتقول: (قُرَّائِي)؛ لأنّها لام الفعل، و (القُرَّاءُ): العفيفُ، قال الشاعر:

بَيْضَاءُ تصْطَادُ الحَلِيمَ وتَسْتَبِي بالحُسْنِ قَلْبَ المُسْلِمِ القُرَّاءِ(١)

لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة.

ومنهم من يقول (قُرَّاوِيّ)، وهو بعيد، يشبّهها بهمزة صحراء؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة»(٢).

الدراسة:

عند النسب إلى المنصرف الذي آخره همزة أصلية قبلها ألف زائدة، نحو: (قُرَّاء)(٣)، و(وُضَّاء)(٤) من الصفات، و (حِرَاء) من الأسماء، ففي همزته وجهان:

الوجه الأول: إقرار الهمزة وإثباتها، فتقول: (قُرَّائيّ) و (وُضّائيّ)، وهو الأجود؛ لموافقته القياس؛ لأنّه منصرف، والهمزة أصل غير منقلبة، وليست للتأنيث، ولا للإلحاق(٥).

وذهب إليه سيبويه(٦)، والمبرِّد(٧)، وابن جني(٨) وابن الخبّاز(٩)، وابن يعيش(١٠)، وابن مالك(١١).

---

(١) البيت من الكامل. وقد اختلف في نسبته، فقيل: أبو صدقة اللُّيَزْ ي، وقيل: زيد بن ترك الدُّبَيْرِ ي، وقيل: زيد بن تركي الزُّبَيْرِ ي، وقيل: يزيد بن تركي. ينظر: إصلاح المنطق: ١٠٩، والصحاح: ١/ ٦٥ (قرأ)، والمشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حـ في المعجم: ١/ ٦٣٧ (قرأ).

(٢) توجيه اللمع: ٦٣٩ ـ ٦٤٠.

(٣) أ ي: الناسك المتعبِّد. ينظر: تاج العـ س: ١/ ٣٦٥ (قرأ).

(٤) أ ي: الحَسَن. ينظر: المرجع السابق: ١/ ٤٨٩ (وضأ).

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٥١، واللمع: ٣٢٦، وشرح المفصل: ٥/ ٥٥ ـ ١٥٦، والتسهيل: ٢٦١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٥١.

(٧) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٤٩.

(٨) ينظر: اللمع: ٣٢٦.

(٩) ينظر: توجيه اللمع: ٦٣٩ ـ ٦٤٠.

(١٠) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٥٥.

(١١) ينظر: التسهيل: ٢٦١.

قال سيبويه: «واعلمْ أنّك إذا أضفتَ إلى ممدود منصرف، فإنّ القياس والوجه أن تقرّه على حاله»[1].

الوجه الثاني: إبدال الهمزة واوًا، تشبيهًا لها بهمزة التأنيث، كـ (صحراء)؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، فتقول: (قُرَّاوِيّ).

وأجازه سيبويه[2]، والمبرِّد[3] – والإقرار عنده أجود– والسيرافيّ[4].

قال سيبويه: «وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف، فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلًا من (واو) أو (ياء)، وهو فيها قبيح، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز، مثل: قرّاء، ونحوه»[5].

وقد اعترض على هذا الوجه ابن الخبّاز؛ لبعده عن القياس؛ لأنّ الهمزة أصل، فلا تُبدل، وغيرها – أي: الهمزة المنقلبة، وهمزة الإلحاق – أولى بالإبدال؛ لأنّها ليست بأصل[6]، وذلك حسب ما يُفهم من تعليله لمن يقلبها واوًا – تشبيهًا لها بهمزة صحراء الأصلية – وهي زائدة، فينتفي الشبه بينهما بذلك؛ وتستبعد لذلك عن القياس.

١() الكتاب: ٣/ ٣٥١ ٣٥٢.

٢() ينظر: المصدر السابق: ٣/٣٥١ ٣٥٢.

٣() ينظر: المقتضب: ١/ ١٤٩.

٤() ينظر: شرح الكتاب: ٤/١٠٨

٥ () الكتاب: ٣/ ٣٥١ ٣٥٢.

٦() ينظر: توجيه اللمع: ٤٠ ٤٦.

المسألة السادسة: تصغير (أَصِيْل):

قال ابن الخبّاز: « وقالوا في (أَصِيل): (أُصَيْلَان)، و (أُصَيْلَال)، وفي (أُصَيْلَال) شذوذ من ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّهم عدلوا عن تصغير المفرد إلى تصغير الجمع.

والثاني: أنّهم صغّروا (أُصْلَانًا)، و (فُعْلَان) بناء لا يُصغّر.

والثالث: أنّهم أبدلوا من النون لامًا.

وفي (أُصَيْلَان) شذوذان، وقد ذكرناهما، وشأن هذا الشاذّ أن يحفظ، ولا يقاس عليه؛ لأنّه مخالف لأصول كلامهم، ولو كسرنا حدّ المطّرد بالنادر لم يبقَ بين الأضعف والأقوى ممايزة، وليس هذا من شيمة العاقل»[1].

الدراسة:

القياس في تصغير (أَصِيْل) هو (أُصَيِّل)[2]؛ لأنّه اسم رباعي ثالثه ياء، على بناء (فَعِيْل) فيكون تصغيره على (فُعَيْعِل)، التقت ياء التصغير الزائدة بالياء الأصلية؛ فوقع التضعيف.

وإذا أُريد تصغيره على حال الجمع بالمعنى المراد من تصغير الأحيان كأنّهم جعلوا كل جزء منه أصيلًا[3]، فالقياس (أُصَيِّلَاتٌ)؛ لأنّه لا بدّ أن يردّ جمع الكثرة (أُصْلَان) إلى جمع القلّة (أَصِيْلَات) بـ (الألف) و (التاء)، ثم يصغّر؛ لأنّه يكون حينئذٍ اسمًا مصغّرًا لما لا يعقل، فالقياس جمعه جمع قلّة بـ (الألف) و (التاء)، ولا يبقى على جمع الكثرة[4].

إلّا أنّه سُمع من العرب تصغيره على (أُصَيْلَان)، تصغيرًا لجمعه على (فُعْلَان) شذوذًا؛ حيث صغّروه على غير بناء مكبّره في حال إفراده.

كما سُمع إبدالهم اللام من النون، فقالوا: (أُصَيْلال)[5].

---

(١) توجيه اللمع: ٦٦٧.

٢() ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ٢٢٥.

٣() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٤.

٤() ينظر: شرح الجمل: ١/ ٨٥، شرح الشافية: ١/ ٢٧٧.

٥() ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٤، شرح الكتاب: ٤/ ٢٢٤، سرّ الصناعة: ١/ ٣٢١، والارتشاف: ١/ ٣٩٩.

قال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن قولك: آتيك أُصَيْلالًا، فقال: إنّما هو (أُصَيْلانٌ)، أبدلوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أُصَيْلانًا»[١].

وعلى هذا التصغير – الشاذّ عن القياس والمسموع عن العرب – اعترض السيرافيّ[٢]، وابن الخبّاز[٣]، والرضيّ[٤] على كلا التصغيرين.

وهذا محلّ اعتراض ابن الخبّاز في هذه المسألة ، وهو كالآتي:

١/ أُصَيْلَال؛ لأنّ فيه شذوذًا من ثلاثة أوجه:

الأول: الانتقال من تصغير المفرد إلى تصغير الجمع

الثاني: أنّ هذا البناء تصغير لجمع الكثرة (أُصْلَان) على لفظه، وبناء (فُعْلَان) من الأبنية التي لا يصغّر أمثالها على لفظها إلا بعد ردّها إلى جمع القلّة، أو تُردّ إلى المفرد، ثم تُجمع بـ (الألف) و (التاء)، إن كانت لما لا يعقل، كـ (رَغِيْف)، جمعه (رُغْفَان)، وإذا أُريد الواحد يُصغّر على (رُغَيِّف)، وإذا أُريد الجمع يُصغّر على لفظ جمع القلّة (أُرَيْغِفَة)، أو (رُغَيِّفَات)، وليس على لفظ جمع الكثرة.

الثالث: أنَّهم أبدلوا من النون لامًا.

٢/ أُصَيْلَان؛ لأنّ فيه شذوذين وهما الأول والثاني المذكوران في شذوذ السابق.

وهذا الضرب من كلام العرب يُحفظ، ولا يُقاس عليه[٥].

وقد سبق السيرافيّ ابن الخبّاز في هذه الوجوه، وبسط الكلام في هذين الشاذّين وأمثالهما، وتعرّض لسبب مخالفة هذا الباب للقياس، نقلًا عن بعض النحويين، وليس هذا محلّه[٦].

١() الكتاب: ٣/ ٤٨٤

٢() ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ٢٢٥.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٦٦٧.

٤() ينظر: شرح الشافية: ١/ ٢٧٧.

٥() ينظر: توجيه اللمع: ٦٦٧.

٦() ينظر: شرح الكتاب: ٤/٢٢٤- ٢٢٥.

المسألة السابعة: علة إمالة (تَابَ) ونحوه:

قال ابن الخبّاز:«ومنع ابن بابشاذ[1] أنْ يُمَالَ (تَابَ) ونحوه[2] ممّا ألفه التي هي عين منقلبةٌ عن واو، وسأل نفسه، فقال: لم لا يجوز إمالته، وهو إذا بُني للمفعول به قُلبت الألف ياء، كقولك: تِيْبَ عليه؟ فأَجاب: بأنّ بناء الفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعله غير لازم، والأصل بناؤه للفاعل.

واعلمْ أنّه يَرِدُ عليه: (دَعَا)، و (غَزَى)، وقد أُميل؛ نظرًا إلى (دُعِيَ)[3] و (غُزِيَ)، وله أنْ يَفْرُقَ بأنّ الأطراف محالّ التغييرات»[4].

الدراسة:

(الألف) إذا كانت عينًا للفعل منقلبة عن (واو) لا تجوز إمالتها، كالفعل (تَابَ) ونحوه[5]، مع انقلابها في الفعل المبني للمجهول إلى الياء، وفي علّة منعها وجهان:

الوجه الأول: لكون الغلبة لـ (الواو) في أكثر تصريفات الفعل، إلاّ إذا بُني للمفعول به قلبت الألف ياءً، كـ (تِيبَ عليه)، وهذا البناء غير لازم؛ لذلك لا اعتبار له، فلا تُمال من أجله، والأصل بناؤه للفاعل.

وقد ذهب إليه ابن بابشاذ[6].

وهنا موضع اعتراض ابن الخبّاز[7] على ابن بابشاذ، حيث أغفل موضع الألف من الفعل الذي تستمدّ منه قوّتها، ولجأ إلى اعتبار الفعل المبني للمفعول، وعليه فإنّ هذا الوجه ينقضه الفعلان (دَعَا) و (غَزَا)، وقد أُميل هذان الفعلان المبنيّان للفاعل من أجل الياء عند بنائهما للمفعول (دُعِيَ) و (غُزِيَ)، وعلى هذا لا بدّ أنْ يكون النظر – لدى ابن الخبّاز – ليس إلى بناء الفعل للمفعول، بل إلى موضع الألف، أطرفًا هي، فتكون ضعيفة تتعرّضها الإمالة، أم وسطًا، فتكون قوية لا تتعرّضها الإمالة؟

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: ١/ ٨٦٠ ـ ٨٦١

٢() في توجيه اللمع: «دِعَيَ»، بكسر الدال، وفتح العين، والضمة قبل حـ في الكلمة، وهو سهو ظاهر.

(٣) توجيه اللمع: ١/ ٢٢١

٤() ينظر: الكتاب: ٤/ ١٢١.

٥() ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: ١/ ٨٦٠ ـ ٨٦١

٦() ينظر: توجيه اللمع: ١/ ٢٢١

لتستقيم العلّة، وسيأتي شرح ذلك مبسوطًا في الوجه الثاني.

الوجه الثاني: لقوتها وتمكّنها في تصريفات الفعل المختلفة، ك (فَعَلْت)، و (أَفْعَلُ)، و (فَاعَلْتُ)؛ لكونها غير معرّضة للتغيير؛ بسبب توسّطها في الفعل، فلمّا قويت تباعدت عنها الياء والإمالة، إلاّ ما كان على بناء (فَعَلْتُ) مكسور الأوّل فقط، فتُمال، ولا يُمال المضموم الأوّل من (فَعَلْتُ)؛ لأنّه لا كسرة يُنْحَى نحوها[١].

وذهب إلى هذه العلّة سيبويه[٢]، والسيرافيّ[٣]، والفارسيّ[٤]، وابن الخبّاز[٥].

قال سيبويه: «ولا يُميلون بنات الواو إذا كانت عينًا، إلاّ ما كان على (فَعَلْتُ) مكسور الأوّل ليس غيره، ولا يميلون شيئًا من بنات المضموم الأوّل من (فَعَلْتُ)؛ لأنّه لا كسرة يُنْحَى نحوها، ولا تُشبه بنات الواو التي الواو فيهنّ لام؛ لأنّ الواو فيهنّ قوية ها هنا، ولا تضعف ضعفها ثمّةَ. ألا تراها ثابتة في (فَعَلْتُ)، و (أَفْعَلُ)، و (فَاعَلْتُ) ونحوه؟ فلمّا قويت ها هنا تباعدت من الياء والإمالة، وذلك قولك: (قام) و (دار)، لا يميلونهما»[٦].

وقال أيضًا: «والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلتَ: (غَزَا)، و (صَفَا)، و (دَعَا)، وإنّما كان في الفعل مُتْلَئِبًّا؛ لأنّ الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى. ألا ترى أنَّك تقول: (غَزَا)، ثم تقول: (غُزِيَ)، فتُدخله الياء، وتغلب عليه، وعدّة الحروف على حالها. وتقول: (أَغْزُو)، فإذا قلتَ: (أَفْعَلَ) قلتَ: (أَغْزَى)، قلبتَ وعدّة الحروف على حالها. فآخر الحروف أضعف؛ لتغيّره والعدّة على حالها، وتخرج إلى الياء، تقول: (لَأُغْزِيَنّ)، ولا يكون ذلك في الأسماء.

فإذا ضُعِّفَتْ (الواو) فإنَّها تصير إلى (الياء)، فصارت (الألف) أضعف في الفعل؛ لما يلزمها من التغيير»[٧].

١() ينظر: الكتاب: ٤/ ١٢١.

٢() ينظر: المصدر السابق نفسه.

٣() ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ٤٩٨

٤() ينظر: التعليقة: ٤/ ٨٠+١٨١.

٥() ينظر: توجيه اللمع: ٧٢١

(٦) الكتاب: ٤/ ١٢١.

٧() المصدر السابق: ٤/ ١٩+ ١٢٠.

وهذا ما قصده ابن الخبّاز في اعتراضه على علّة ابن بابشاذ في منع الإمالة، في ألف ما (عينه) منقلبة عن (واو)، بقوله: «وله أنْ يفرق أنّ الأطراف محالّ التغييرات»، أي: ضعيفة[١]؛ لتعرّضها للتغيير بتطرّفها؛ فلذلك لا تقوى قوّة ما (عينه) منقلبة عن (واو)؛ ومن ثَمّ تكون عرضة للإمالة، ولهذا سُمعت الإمالة في (دَعَا) و (غَزَى)[٢] – ومنهم من استقبحها[٣] – مما لامه منقلبة عن[٤](واو)؛ وذلك اعتبارًا للياء المتطرّفة التي في بناء الفعل للمجهول (دُعِي) و (غُزِيَ)، ومنهم من يُقوّي فيه الإمالة؛ لشبه الألف بالياء بالانقلاب إليها في موضع اللام، مع قوّة الفعل على التصرّف[٥].

ولم تُسمع الإمالة في (تاب) ونحوه؛ لأنها قوية بتوسّطها؛ فلا تتعرّض للتغيير، ولا اعتبار (للياء) عند بناء الفعل للمجهول في (تِيبَ)، لثبات (الواو) في ضروب التصريف الأخرى للفعل، وهذا هو الفارق بين الفعلين[٦].

وبذلك يكون ابن الخبّاز موافقًا لمذهب سيبويه، ومعترضًا على مذهب ابن بابشاذ، وقد اتّضح لي صوابه ممّا سبق.

١() يعني ما لامه منقلبة عن(و).

٢() ينظر: شرح الكتاب: ٤/٤٩٧ ٤٩٨، والتعليقة: ٤/ ١٨١، شرح الجمل: ٣/ ٢٥٤.

٣() ينظر: المقتضب: ٣/ ٤٤

٤() ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ٥٠٨ والتعليقة: ٤/ ١٨٩، شرح الكتاب للرّمانيّ: ٤/ ٢٨٦.

٥() ينظر: شرح الكتاب: ٤/٤٩٧ ٤٩٨، والمقتضب: ٣/ ٤٤، وتوجيه اللمع: ٧٢١.

القسم الثاني:
الدراسة المنهجية

الفصل الأول: مصادره في اعتراضاته.

الفصل الثاني: منهجه في اعتراضاته.

الفصل الثالث: أصول الاحتجاج في اعتراضاته.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين، ومذهبه النحويّ.

الفصل الخامس: تقويم اعتراضاته.

الفصل الأول:

مصادره في اعتراضاته

المبحث الأول: الكتب.

المبحث الثاني: الرجال.

المبحث الأوّل:
الكتب

أخذ ابن الخبّاز مادته من مصادر متنوعة من الكتب، وقد اختلف منهجه فيها، فتارة يصرّح باسم الكتاب وصاحبه، وتارة باسم الكتاب فقط، وتارة يصرّح باسم صاحب الكتاب فقط، وسيأتي هذا لاحقًا في حديثي عن مصادره من الرجال، ويمكن أن أجعل هذه المصادر قسمين:

أ/ المصادر التي يصرّح فيها باسم الكتاب وصاحبه:

وهذه الكتب هي:

١/ الأصول لابن السرّاج (ت٣١٦هـ). نقل عنه مرة واحدة[١].

٢/ شرح الكتاب للسيرافيّ (ت٣٦٨هـ). نقل عنه مرة واحدة[٢].

٣/ المقامات للحريريّ (ت٥١٦هـ). نقل عنه مرة واحدة[٣].

٤/ الغرّة في شرح اللمع لابن الدهّان (ت٥٦٩هـ). نقل عنه مرة واحدة[٤].

ودونك مثالين لنقله من الكتب:

قال ابن الخبّاز: «وقد صرّح ابن السرّاج بامتناع ذلك في ثلاثة مواضع من كتاب (الأصول)»[٥].

وقال: «وقد وضع الحريريُّ هذه المسألة في المقامة الرابعة والعشرين، وألغزها، فقال: (وفي أيِّ موطنٍ تلبس الذُّكْرَانُ براقع النِّسْوَانِ، وتبرز ربّات الحِجَالِ بعمائم الرجال)»[٦].

ب/ المصادر التي يُصرّح فيها باسم الكتاب فقط.

الترقيص، لمحمّد بن المعلّى الأزديّ (من علماء القرن الرابع الهجري) ، وقد نقل عنه مرة واحدة، حيث قال في احتجاجه بأنّ (محمّدًا) مُرْتَجَل: «ما أنشده في كتاب (الترقيص) من قول بعض الرجّاز:

١() ينظر: مسألة تضمّن التمييز معنى (مِن).

٢() ينظر: مسألة مجيء (الو و) للترتيب.

٣() ينظر: مسألة علّة زيادة التاء مع المذكّر، وطرحها مع المؤنّث في الأعداد من ٣ ١٠.

٤() ينظر: مسألة علّة حكم النحاة على أ ن أصل (مذ) (منذ).

٥() مسألة تضمّن التمييز معنى (مِن).

(٦) مسألة علّة زيادة التاء مع المذكّر، وطرحها مع المؤنّث في الأعداد من ٣ ١٠.

بِذَكَرٍ مِن خِيرَةِ الذُّكُورِ
مُحَمَّدٍ فِي فِعْلِهِ مَشْكُورِ

فإجراؤه صفةً على النكرة يدلّ على أنّه نكرة»[1].

(١) مسألة محمد بين النقل والارتجال.

المبحث الثاني:
الرجال

أخذ ابن الخبّاز مادته من مصادر متنوعة من الرجال، ومن خلال اعتراضاته فإنّ أهم هذه المصادر هي:

مصادر مباشرة:

وهم شيوخه الذين نقل عنهم مباشرة، وفي اعتراضاته نقل عن شيخ واحد فقط – وهو أبرز شيوخه – بلفظ «شيخنا»، ولم يصرّح باسمه، وقد اهتديتُ إلى اسمه؛ حيث صرّح به في آخر كتابه (توجيه اللمع)، إذ قال: «هذا آخر ما عمدتُ لإملائه من شرح كتاب (اللّمع) ... ولم أستعن في مدّة إملائه عليه بمطالعة كتاب، وقد أودعتُه نبذًا ممّا رويتُه عن شيخي مجد الدين أبي حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران، برّد الله مضجعه، وطيّب مهجعه»[١].

وقد نقل عن شيخه أبي حفص الموصليّ (ت٦١٣هـ) مرة واحدة فقط، وهو قوله: «وحكى لنا شيخنا – رحمه الله – أنّ بعض العصريّين من أهل بلدنا تخيّل أنّ المراد بتغيّر الآخر: تنحية حرف ووضع حرف مكانه، وجواب هذا القول: السكوت!»[٢].

مصادر غير مباشرة.

وهم مَنْ نقل عنهم من كتبهم، أي: بطريق غير مباشرة، سواء كانوا من العلماء المتقدّمين، أو من المعاصرين له، **وهي ثلاثة أنواع:**

أ/ أعلام سمّاهم وصرّح بهم:

١/ المفضّل الضبّي (ت١٧٨هـ). نقل عنه مرة واحدة[٣].

٢/ سيبويه (ت١٨٠هـ). نقل عنه مرتين[٤].

( ) توجيه اللمع: ١ ٦ ٢ ٧.

٢() ينظر: مسألة حد المتمكّن.

٣() ينظر: مسألة تحريف الشاهد: حاشى أبي ثوا ن..

٤() ينظر: مسألة ناصب المفعول معه، وعلّة حكم النحويّينيأ نأصل (مذ) (منذ).

٣/ يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ). نقل عنه مرة واحدة[١].

٤/ الكسائي (ت١٨٩هـ). نقل عنه مرة واحدة[٢].

٥/ الفرّاء (ت٢٠٧هـ). نقل عنه مرتين[٣].

٦/ الأخفش (ت٢١٥هـ). نقل عنه مرتين[٤].

٧/ الزجّاج (ت٣١١هـ). نقل عنه مرة واحدة[٥].

٨/ ابن السرّاج (ت٣١٦هـ). نقل عنه مرتين[٦].

٩/ السيرافيّ (ت٣٦٨هـ). نقل عنه مرة واحدة[٧].

١٠/ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ). نقل عنه ثلاث مرات[٨].

١١/ ابن جنّي (ت٣٩٢هـ). هو المصدر الرئيس لابن الخبّاز؛ إذ إنّ (توجيه اللمع) هو شرح لكتاب (اللمع) لابن جنّي؛ فلا حاجة لذكر أمثلة لما هو شائع، وملموس في غالب اعتراضاته، ويكفي أنّه قد صرّح به في اعتراضاته أربع مرّات.

١٢/ الجوهريّ (ت٣٩٣هـ). نقل عنه مرة واحدة[٩].

١٣/ ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ). نقل عنه مرة واحدة[١٠].

١() ينظر: مسألة هندأ وقدم إذا سمّي به مذكر.

٢() ينظر: مسألة تحريف الشاهد: حاشى أبي ثوا ن..

٣() ينظر: مسألة أصل الميم في (اللهمّ)، ومسألة مجيء (الوا و) للترتيب.

(٤) ينظر: مسألة رافع الاسم بالظرف والجارّ والمجر ور والمشتقّ إذا تقدّمت عليه، ومسألة ناصب المفعول معه.

٥() ينظر: مسألة ناصب المفعول معه.

٦() ينظر: مسألة أقسام المجر ور بـ (حتى)، ومسألة تضمّن التمييز معنى (مِنْ).

(٧) ينظر: مسألة مجيء (الوا و) للترتيب.

٨() ينظر: مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، ومسألة حدّ المتمكّن، ومسألة أصل (الميم) في (اللّهم).

٩() ينظر: مسألة توجيه الجرّ في الشاهد: كريمة...

١() ينظر: مسألة علّة إمالة (تاب) ونحوه.

١٤/ الحريريّ (ت٥١٦هـ). نقل عنه مرة واحدة[١].

١٥/ الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ). نقل عنه مرتين[٢].

١٦/ ابن الدهّان (ت٥٦٩هـ). نقل عنه مرتين[٣].

أمّا غير النحاة، واللغويّين، فهو الشافعيّ[٤] فقط (ت٢٠٤هـ)، وقد نقل عنه مرة واحدة[٥].

ودونك أمثلة لنقله من هؤلاء:

ذكر وجهًا للنصب في المستثنى بـ (حاشى)، برواية الكسائي للبيت:

حَاشَـــى أَبِي ثَـــوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَـــوْبَانَ لَـــيسَ بِزُمَّـــلٍ فَـــدْمِ

حيث قال بعده: «ورواه الكسائي: (حاشى أبا ثوبان)»[٦].

وقال في موضع آخر: «وذهب الكوفيّون إلى أنَّ هذه الأسماء في هذه المواضع كلّها مرفوعة بما تقدّم عليها، ووافقهم أبو الحسن الأخفش»[٧].

وقال: «وذهب أبو إسحاق إلى أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره: قمتُ ولابستُ زيدًا، فعلى قول أبي إسحاق فُقِدَ المفعول معه من الكلام ... وقول أبي إسحاق لا ينفكّ من ضعف؛ لما فيه من حذف الفعل، فبان أنّ المعتمد عليه مذهب سيبويه»[٨].

وقال: «والجيّد ما أنشده أبو عليّ من قول جرير:

لقد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوْءٍ على قِمَعِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ»[٩].

---

(١) ينظر: مسألة علّة زيادة التاء مع المذكّر وحذفها مع المؤنّث في الأعداد من ٣- ١٠.

٢() ينظر: مسألة (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن، ومسألة أقسام المجرور بـ (حتى).

(٣) ينظر: مسألة فعل الاثنين المؤكّد بين البناء والإعراب، ومسألة علّة حكم النحاة بأصالة (مذ) (منذ).

٤ () هو الإمام الفقيه المشهور.

٥() ينظر: مسألة مجيء الواو للترتيب.

٦() مسألة تحريف هذا الشاهد.

٧() مسألة رافع الاسم بالظرف والجارّ والمجرور والمشتقّ إذا تقدّمت عليه.

(٨) مسألة ناصب المفعول معه.

(٩) مسألة حكم تذكير الفعل من الفاعل المؤنّث الحقيقيّ، إذا فُصل بينهما

وقال: «وأمّا ما أنشده الجوهريّ:

وكريمةٍ من آلِ قيسَ أَلَفْتُهُ حتى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأعلامِ

فإنّ الجوهريّ زعم أنّه أراد: فارتقى إلى الأعلامِ، فحذف حرف الجرّ وأبقى عمله، وأسهل منه عندي أن يقال: إنّ الأعلامَ صفةٌ لـ (آل قيس)»[١].

ب/ أعلام لم يسمّهم، وبعد البحث تبيّن نسبة الأقوال إليهم:

بعضهم ممّن سبق ذكرهم في النوع الأوّل، فهو تارة يصرّح بهم، وتارة لا يصرّح، فالأعلام الذين لم يسمّهم في هذا النوع هم:

١/ الخليل (ت١٧٠هـ)[٢].

٢/ سيبويه (ت١٨٠هـ)[٣].

٣/ الأحمر الكوفيّ (ت١٩٤هـ)[٤].

٤/ الكسائيّ (ت١٨٩هـ)[٥].

٥/ الفرّاء (ت٢٠٧هـ)[٦].

٦/ المبرّد (ت٢٨٥هـ)[٧].

٧/ الزجّاج (ت٣١٦هـ)[٨].

---

(١) مسألة توجيه جرّ (الأعلام) في قول الشاعر: كريمة ...

٢() ينظر: مسألة إعراب اللواحق في (إيَّ ي) ونحوه.

٣() ينظر: مسألة النسب إلى (قُرّاء)، ومسألة تصغير هند وقدم إذا سمّي بهما مذكّر.

٤() ينظر: مسألة رافع الفاعل، ومسألة رافع نائب الفاعل.

(٥) ينظر: مسألة مفرد (غُرَفات)، ومسألة علّة دخول الأسماء التنوين.

٦() ينظر: مسألة علّة دخول الأسماء التنوين.

٧() ينظر: مسألة إعراب اللواحق في (إيَّ ي) ونحوه، ومسألة النسب إلى (قُرّاء).

٨() ينظر: مسألة ناصب الحال في نحو: هذا زيدٌ قائمًا، ومسألة إعراب اللواحق في (إيَّ ي) ونحوه، ومسألة محمد بين النقل والارتجال.

٨/ السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)[١].

٩/ الرّماني (ت٣٨٤هـ)[٢].

١٠/ ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)[٣].

١١/ ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)[٤].

١٢/ الباقوليّ (ت٥٤٣هـ)[٥].

١٣/ أبو البركات بن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)[٦].

١٤/ أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)[٧]، وغيرهم[٨].

ودونك أمثلة لنقله دون تصريح بهؤلاء:

قال ابن الخبّاز: «واعلمْ أنّ هذه اللواحق لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها لو كان لها محلّ لوقع الاسم الظاهر موقعه، ولا يقع الظاهر موقعها، وأنشد بعض العلماء:

دَعْـــــنِيْ وإيّا خَالِـــــدٍ فَلَأَقْطَعَــنَّ عُــرَى نِياطِــه

وذلك غير معروف»[٩]، فنفى هنا أن يكون[٩] للواحق (إيّا) محلٌّ من الإعراب، دون أن يعزو هذا القول لأحد، ومن خلال الدراسة تبيّن أنّ الخليل ممّن جعل (إيّا) مضافًا؛ واقتضى قوله أن تكون اللواحق لها محلٌّ من الإعراب (مضافًا إليه).

---

(١) ينظر: مسألة إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه، ومسألة النسب إلى (قُرّاء).

٢() ينظر: مسألة حدّ الاستثناء.

٣() ينظر: المسألة السابقة نفسها، ومسألة حدّ المفعول المطلق.

٤() ينظر: مسألة أوجه مشابهة (إن) وأخواتها الأفعال.

٥() ينظر: المسألة السابقة نفسها.

٦() ينظر: مسألة حدّ الاستثناء، ومسألة أوجه مشابهة (إن) وأخواتها الأفعال.

٧() ينظر: مسألة أوجه مشابهة (إن) وأخواتها الأفعال.

٨() ينظر: مسألة حدّ الحرف.

٩() مسألة إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه.

وقال في موضع آخر: «وذهب قوم إلى أن رافعه الفاعلية، وهذا باطل»[1]، ذكر هذا القول مرسلًا بلا عزو، ومن خلال الدراسة تبيّن أنّه قول الأحمر الكوفيّ.

وقال أيضًا: «وقال بعض النحويين: إذا فتحتَ الثاني فقلتَ: (غُرَفَاتٌ)، فهو جمع (غُرَف)، و (غُرَف) جمع (غُرْفَة)، وهذا بعيدٌ»[2]، وقد تبيّن من خلال الدراسة أنّ هذا القول منسوبٌ إلى الكسائي.

وقال: «... **الرابع**: أنّ نون الوقاية تتّصل بها، كقولك: إنّني، كما تقول: ضربني وهذا الوجه ذكره جماعة، وهو فاسد»[3]، وهذه الجماعة منهم[3] ابن بابشاذ، والباقوليّ، والأنباريّ، والعكبريّ، وقد ذكر قولهم، ولم ينسبه لأحد منهم.

ج/ أعلام لم يصرّح بهم، ولم يتبيّن بعد البحث لمن تُنسب أقوالهم:

قد يُطلق ابن الخبّاز في نقله عن الرجال، دون أن يسمّيهم، ولم يتبيّن بعد البحث مَنْ هم هؤلاء الأعلام، ومن أمثلة ذلك: قوله: «ومن النحويّين»[4]، و «ومَن تكلّف هاتين المسألتين»[5]، و «وأوهم كلامه جماعة من الضّعفة في العلم»[6]، و «بهذا علّلوه، وهذا غير مستقيم»[7]، وغيرها[8].

١() مسألة رافع الفاعل.

(٢) مسألة مفرد غرفات.

٣() مسألةأ وجه مشابهة (إ ن) وأخواتها الأفعال.

٤() مسألة بدل المضمر من المضمر.

٥() ينظر: المسألة السابقة نفسها.

(٦) مسألة علّة زيادة التاء مع المذكّر وحذفها مع المؤنّث في الأعداد من ٣ - ١٠.

٧() مسألة علّة منع الإضافة في تمييز العدد المركّب.

٨() ينظر: مسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا)، ومسألة نصب صديق في نحو: (أنا مذ كنت صديقك).

الفصل الثاني:

منهجه في اعتراضاته

المبحث الأول: طريقته في عرض الاعتراض.

المبحث الثاني: أسلوبه في عرض الاعتراض.

المبحث الثالث: طريقته في الترجيح.

منهجه في اعتراضاته

من المعلوم أنّ كتب الشروح تتبع منهج الكتاب المشروح في ترتيب الموضوعات، وكذلك فعل ابن الخبّاز، أمّا منهجه الخاصّ به في اعتراضاته، فسيتناول المباحث التالية:

المبحث الأوّل:
طريقته في عرض الاعتراض

غالبًا ما يتبع ابن الخبّاز في اعتراضاته العرض التالي:

أوّلًا: إدراجه آراء البصريّين والكوفيّين – غالبًا – أو الرأي الذي اعترض عليه من الأعلام.

ثانيًا: ذكر تعليله الاعتراض، فلا يكاد يخلو اعتراض من تعليله إلّا ما ندر.

ثالثًا: تقوية اعتراضه بدليل سماعي، أو قياسيّ، أو نحوهما ما وجد لذلك سبيلًا.

رابعًا: الاختصار والإيجاز.

خامسًا: العناية بالتقسيم والتفصيل.

ويتجلّى ذلك بذكر بعض الأمثلة فيما يلي:

أولًا: العناية بذكر آراء البصريّين والكوفيّين:

من الملاحظ اهتمامه البالغ بعرض آراء البصريّين والكوفيّين، بالدرجة الأولى، إذا كانت المسألة خلافيّة بينهما، فلا يفوته ذكر هذه الآراء غالبًا، وذلك في تسع مسائل، مثل: مسألة (رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف إذا تقدّمت عليه)، و (ناصب المفعول الثاني في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا)، و (ناصب المفعول معه)، و (علّة امتناع تنوين المضاف)، وغيرها[1]، ثمّ ذكر الآراء التي تفرّد بها بعض النحاة أحيانًا، أو من وافقهم من الفريق المخالف، ودونك مثالين على ذلك:

١() ينظر: مسألة نداء المعرّف بـ (أل)، ومسألة أصل (الميم) في (اللهمّ)، ومسألة جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم، ومسألة تقديم أخبار (كـ ن) وأخواتها عليها مطلقًا، ومسألة مجيء (الو و) للترتيب.

قال ابن الخبّاز: «... والظرف، وحرف الجرّ، والمشتقّ، عند أكثر البصريّين يكون خبرًا مقدَّمًا، كقولك: خَلْفَكَ زيدٌ، وفي الدار عمرٌو، وقائمٌ عبدُ اللهِ. وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الأسماء في هذه المواضع كلّها مرفوعة بما تقدَّم عليها، ووافقهم أبو الحسن الأخفش، ويُبْطِلُ مذهبهم أنّا نقول: إنّ خلفك زيدًا، وإنّ في الدار عمرًا، والعامل لا يدخل على العامل، وأمّا قولنا: قائمٌ عبدُ الله، فلا يجوز أن يرتفع (عبدُ الله) بـ (قائمٌ)؛ لأنّه لم يعتمد.

وقول أبي الفتح: (وفيهما ضميرٌ) يؤكِّد أنّهما خبران مقدّمان؛ لأنّهما لو رفَعَا ما بعدهما لم يكن فيهما ضميرٌ»(١).

وقال: «... ولا يجوز تنوين المضاف، واختلف النحويون في علّة ذلك، فذهب الكوفيون إلى امتناعه؛ لأنّ التنوين والإضافة خصيصتان، فلم يجتمعا، وهذا باطلٌ بقولنا: قُرَيْشيّ؛ فإنّا قد جمعنا بين التصغير، وياء النسب، وهما خصيصتان.

وذهب البصريّون إلى أنّهما لم يجتمعا؛ لأنّ التنوين يُوجب الانفصال، والإضافة تُوجب الاتّصال، فتناقضا»(٢).

ثانيًا: تعليل الاعتراض:

من الملاحظ تعليله غالبًا لاعتراضاته، وقد علّل في تسعة وأربعين موضعًا(٣)؛ وهذا ممّا يوضّح اعتناءه بالتعليل، واعتداله في المنهج، سواءٌ باعتراضه، أو ميله للآراء دون تعصّب، ولا مغالاة في الردّ أو الرفض، بل يوضّح وجهة نظره وسبب اعتراضه، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «... وقومٌ يُجيزون: العشرون الدرهمَ، وهو رديءٌ؛ لما فيه من تعريف المميّز»(٤)، اعترض على من يُجيز (العشرون الدرهم)؛ معلّلًا ذلك بدليل يكاد يكون من المسلّمات الواجبة، المحمولة على الأكثر إلّا ما ندر، وهو أن تعريف التمييز لا يجوز.

وقال: «ومن ذلك قولُهم: (أنا مُذْ كنتُ صديقُك)، (أنا): مبتدأ، و (صديقُك): خبره، ومن نصبه

١() مسألة رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف، إذا تقدّمت عليه.

٢() مسألة علّة امتناع تنوين المضاف.

٣() ينظر: مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فصل بينهما، ومسألة رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف إذا تقدّمت عليه، ومسألة رافع الفاعل، ومسألة رافع نائب الفاعل، ومسألة أوجه مشابهة (إن) وأخواتها الأفعال، وغيرها.

٤() مسألة تعريف ألفاظ العقود.

فقد أخطأ؛ لبقاء المبتدأ بلا خبر»[ ]، اعترض على نصبه؛ لمعلّلًا ذلك بتعليل منطقيّ وبدهيّ، وهو بقاء المبتدأ بلا خبر.

ثالثًا: تقوية الاعتراض بأدلّة الأصول النحوية:

كثيرًا ما يقوّي اعتراضاته وتعليله للاعتراض بدليل سماعيّ، وذلك في عشرين موضعًا[ ]، أو قياسيّ، وذلك في سبعة وعشرين موضعًا[ ]، أو بدليل من الإجماع، وذلك في ستة مواضع[ ] – وسيتبيّن ذلك أوضح في أصول الاحتجاج – ودونك مثالًا على ذلك:

اعترض على من زعم أنّ (محمّدًا) غير منقول، وقد استند إلى ثلاثة أدلّة من الاحتجاج، وهي:

١/ استدلّ بالقياس في قوله: «أنّ (محمّدًا) اسم مفعول مشتقّ من المصدر»[ ].

٢/ استدلّ بالإجماع في قوله: «ولا خلاف بينهم أنّ هذه الأسماء تكون في الأصل نكرة»[ ].

٣/ استدلّ بالسماع في قوله: «ما أنشده في كتاب (الترقيص) من قول أحد الرجّاز:

بِذَكَرٍ مِن خِيرَةِ الذُّكُورِ

مُحَمَّدٍ في فِعْلِهِ مَشْكُورِ»[ ].

رابعًا: الاختصار والإيجاز:

وتأتي هذه السمة في منهج ابن الخبّاز إمّا بإيجازه الاعتراض، فقد يكون اعتراضه في حدود سطر أو سطرين، وذلك في عشرة مواضع[ ]، ودونك مثالين على ذلك:

---

(١) مسألة نصب (صديق) في نحو: «أنا مذ كنتُ صديقَك».

٢() ينظر: مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، ومسألة رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف إذا تقدّمت عليه، ومسألة حدّ الفعل، ومسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا)، وغيرها.

٣() ينظر: مسألة رافع الفاعل، ومسألة علّة امتناع تنوين المضاف، ومسألة حد الفعل، ومسألة تضمّن التمييز معنى (مَنْ)، وغيرها.

٤() ينظر: مسألة رافع الفاعل، ومسألة (محمد) بين النقل والارتجال، وغيرهما.

٥() مسألة محمد بين النقل والارتجال.

٦() المسألة السابقة نفسها.

٧() مسألة محمد بين النقل والارتجال.

٨() ينظر: مسألة رافع نائب الفاعل، ومسألة توجيه الرفع والنصب في باب (كان)، ومسألة حدّ الخبر، ومسألة حدّ ظرف المكان، ومسألة نصب (صديق) في نحو: أنا مذ كنتُ صديقَك، ومسألة إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه، ومسألة تعريف ألفاظ العقود، ونحوها.

قال ابن الخبّاز: «... ومن قال: إن الفعل رافع الفاعل، قال هنا: إن الفعل رافع المفعول؛ لأنه أُسند إليهما، وجُعل حديثًا عنهما، ومن قال: إن الرافع الفاعليّة، لم يطّردْ قوله ههنا؛ لأنه لا فاعلية»(١)، أوجز بذكر الاعتراض أيّما إيجاز.

وقال أيضًا: «... وقومٌ يُجيزون: العشرون الدرهمَ، وهو رديءٌ؛ لما فيه من تعريف المميّز»(٢)، ولم يتجاوز اعتراضه سطرًا واحدًا.

وإمّا بتصريحه بإرادته الاختصار في منهجه، وقد صرح بذلك في قوله:

«ولولا اغترار كثير من العامّة بزخارف الحمقى، لاقتضى اختصار هذا الكتاب الإضراب عن الإطالة، والله أعلم وأحكم»(٣)، ممّا يوضّح منهجه الذّي بنى عليه الكتاب.

وهذه الملحوظة في الإيجاز لا تتنافى مع عنايته بالتقسيم والتفصيل في منهجه، التي ستبيّنها الملحوظة التالية.

خامسًا: العناية بالتقسيم والتفصيل:

عنايته بالتقسيم والتفصيل في أربعة عشر موضعًا، وهي لا تنافي منهجه في الاختصار والإيجاز؛ لأنّ ما فصّل فيه تدعو إليه الحاجة؛ للتوضيح والبيان، فلو اختصر فيه لأخلّ بالمراد من المسألة، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «وقال النحويّون: إنّ أصل (مُذْ) مُنْذُ، فحذفت النون تخفيفًا، ثمّ فرّعوا على ذلك مسألة فقالوا: لو سمّيت رجلًا بـ (مُذْ) لقلت في تحقيره: مُنَيْذٌ، وفي جمعه: أمناذ، فتعيد النون.

وسألتُ بعض من يدّعي علم الإعراب، وهو عنه بمعزل، فقلتُ له: لم حكم النحويون بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ؟ فكان قُصَارَى جوابه أنّه قال: هذا قول سيبويه، ومن ردّ عليه فقد جعله مفتريًا للّغة. وهذا جوابٌ لا يرضى به إلا المقلّدُ الذي لا نظر له في فنّه؛ فإنّ سيبويه لم يذهب إلى هذا إلّا لدليل، وإن لم يكن كذلك جُعل متحكّمًا.

---

(١) مسألة رافع نائب الفاعل.

٢() مسألة تعريف ألفاظ العقود.

٣() مسألة علّة حكم النّحاة على أ نأصل (مُذْ): مُنْذُ.

والجواب المفيد أنْ يقال: لمّا رأينا (مُذْ) و (مُنْذُ) بمعنى واحد، وأنّ الثنائية توافق الثلاثية في حرفين، ورأينا بعض العرب قد قال: (مُذُ) بالضّمّ، حكمنا بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ. ومن تأمّل ما ذكرتُه علم بأنّه موافقٌ لمذاهب النحويّين، وسائلٌ من ينابيع أقوالهم.

هذا وقد خولف سيبويه، والذي خالفه يُعْتَدُّ بقوله عند أهل هذه الصناعة، وإن كان متأخّرًا؛ فإنّ الذي ذهب إليه أسنده إلى دليل قويّ، قال سعيد بن المبارك، المعروف بـ (ابن الدهّان) في كتابه الموسوم بـ (الغرّة في شرح اللمع): (إنّه لا يمتنع أن يكون المحذوف من (مُذْ) حرف علّة يكون اللام، فتكون من باب (غدٍ) و (يدٍ) و (دمٍ)؛ لأنّ ما جاء على حرفين من الأسماء المتمكنّة لم يجىءْ إلا محذوف اللام ما خلا اسمين، قالوا: غَدٌ، ويَدٌ، ودَمٌ، وأَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفَمٌ، وذُو، واسْمٌ، وابْنٌ، واسْتٌ، واثْنَان، واثْنَتَان، وحِرٌّ، وايْمُ الله في مَن حذف النون، ودَدٌ، وشَاةٌ، واللّاتُ من قوله تعالى: ﴿ثهـ﴾[1].

فقد رأيت كثرة ذلك، أعني المحذوف اللام، وقلّة ما حذفت عينه، والحمل على الأكثر متعيّن لاطّراده»[2].

بعد أن فصّل وأطال في بيان الاعتراض قال: «ولولا اغترار كثير من العامّة بزخارف الحمقى؛ لاقتضى اختصار هذا الكتاب الإضراب عن الإطالة، والله أعلم وأحكم»[3].

وقال في موضع تفصيل آخر: «وقوله: (وعليها أنفسِها) غير مستقيم؛ لأنّه لا يجوز تقديم الخبر على العامل في هذا الباب مطلقًا، وفيه تفصيل:

أمّا (كان)، و (صار)، و (أصبح)، و (أمسى)، و (أضحى)، و (ظلّ)، و (بات)، فيجوز تقديم أخبارها عليها، قال الله تعالى: ﴿ثۇ ۋ ۋ ۆ﴾[4]، وقال: ﴿ئۇ ئۇ ئۆ﴾[5]؛ لأنّها أفعال متصرّفاتٌ واجبة.

وأمّا (ما زال)، و (ما برح)، و (ما فتئ)، و (ما انفكّ)، فمذهب البصريّين أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا تقول: قائمًا ما زال زيدٌ؛ لأنّ في أوائلها (ما) النافية، وما في حيّزها لا يتقدّمها.

١() من الآية(٩ ١) سورة النجم.

٢() مسألة علة حكم النّحاة على أ نأصل (مُذْ): مُنْذُ.

٣() مسألة علة حكم النّحاة على أ نأصل (مُذْ): مُنْذُ.

٤() من الآية(٤ ٩) سورة النساء.

٥() من الآية(٧٧ ١) سورة الأعراف.

ومذهب الكوفيّين جواز التقديم؛ لأنّ معاني هذه الأفعال النّفي قبل دخول (ما)، فلمّا دخلت (ما) قلبت المعنى إيجابًا، فصار: ما زال زيدٌ قائمًا، بمنزلة: كان زيدٌ قائمًا، وثَمّ يُقدّم الخبرُ، فكذلك هنا.

وأمّا (ما دام)، فلا يجوز تقديم خبرها عليها، فلا تقول: أزورُك مقيمًا ما دام زيد؛ لأنّ (ما) في أوّلها مصدرية، وصلة المصدر لا تتقدّم عليه.

وأمّا (ليس)، فالمتقدّمون من البصريّين يجيزون تقديم خبرها عليها، فيقولون: قائمًا ليس زيدٌ، واحتجّوا بقوله: ژ ک ک گ گ گ ژ[1]، والمتأخِّرُون من البصريّين والكوفيّين يمنعون تقديم الخبر عليها، واحتجّوا بأنّها فعل غير متصرّف جرى مجرى الحرف»[2].

فصّل في هذه المسألة تفصيلًا مطوّلًا؛ حتى لا يُؤخذ الكلام على إطلاقه في هذا المقام.

١() من الآية(٨) هود.

(٢) مسألة تقديم أخبار (كـ ن) وأخواتها عليها.

المبحث الثاني:
أسلوبه في عرض الاعتراض

غالبًا ما يتبع ابن الخبّاز في اعتراضاته أسلوبًا يميّزه، تارة يتّصل بعبارات الاعتراض التي يستعملها، وتارة بعبارات دقيقة للمعنى المراد، وتارة بالمصطلحات التي يستعملها، وتارة بعبارات الاختيارات التي يستعملها، وتارة بعبارات توضّح تأثره ببعض العلوم، ويتجلّى ذلك بذكر بعض الأمثلة فيما يلي:

أوّلًا: تصدير الاعتراضات بعبارات اعتراض صريحة.

فهو يصدّرها تارة بعبارات لطيفة، مثل: «فيه نظر»( )، «لا يستقيم»( )، «لم يطّرد قوله»( )، «غير محتاجٍ إليه»( )، ونحوها، وذلك في سبعة وعشرين موضعًا( )؛ ممّا يدلّ على تبجيله وتوقيره لمن يعترض عليه، وتارة أخرى بعبارات حازمة، مثل: «فلا حجّة فيه»( )، أو «وقد حرّفه»( )، أو «خطأ»( )، ونحوها، وذلك في ستة وعشرين موضعًا( )، ودونك مثالين من العبارات اللطيفة:

قال ابن الخبّاز: «والظاهر أنّ قوله: (وحدّثت عنه) تكرير»( ).

وقال: «وقال ابن الدهّان: (هو معرب)، وهذا بعيد»( ).

ومثالين من عباراته الحازمة:

قال ابن الخبّاز: «فلا حجّة فيه؛ لأنّه يجوز أنْ يريد بـ (واحدة) خَصْلَة أو فَعْلَة»( ).

١() مسألة ناصب الحال في نحو: هذا زيدٌ قائمًا.

(٢) مسألة حدّ الفعل.

٣() مسألة رافع نائب الفاعل.

٤() مسألة حدّ الاسم المتمكّن.

٥() ينظر: مسألة علّة منع الإضافة في تمييز العدد المركب، ومسألة حدّ الحرف، ومسألة حدّ ظرف الزمان، ومسألة حدّ ظرف المكان وغيرها.

٦() مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقي إذا فُصل بينهما.

٧() مسألة تحريف الشاهد في باب الاستثناء (حاشى أبي ثوبان...).

٨() مسألة تضمّن التمييز معنى (مِنْ).

٩() ينظر: مسألة نصب (صديق) في نحو: «أنا مذ كنت صديقَك»، ومسألة محمد بين النقل والارتجال، ومسألة نداء المعرّف بـ (أل)، وغيرها.

١() مسألة حدّ الخبر.

١() مسألة فعل الاثنين المؤكّد بين البناء والإعراب.

١() مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما.

وقال: «وتوهّم الزمخشريّ أنّ (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن قسم من أقسامها، وليس الأمر كذلك»( ).

وقد يقسو في بعض عباراته في صدر اعتراضه، أو خاتمته، أو في ثناياه، وذلك في تسعة مواضع، وهي: «كما توهّم جمع ممّن رأيناه جاهلًا بالعربيّة»( )، «وأوهم كلامه جماعةً من الضعفة في العلم»( )، «وما علم الجاهل بكلام العرب»( )، «وقال بعض الجهّال في العربيّة»( )، «أسخن الله عينه»( )، «واستهوى قول ابن جنّي بعض الحمقى»( )، «وحدّثتُ عن بعضٍ الحمقى»( )، «وسألت بعض من يدّعي علم الإعراب، وهو عنه بمعزل»( )، «ولولا اغترار كثير منْ العامّة بزخارف الحمقى»( )، وقد تبيّن بعد الدراسة أنّ هذه العبارات كانت موجّهة لغير نحويّين، ولا يعتدّ بأقوالهم، وأنّ قسوته تلك كانت غيرة على اللغة أن لا يمسّها من يسيء إليها.

ثانيًا: الدقّة في اختيار العبارات الدالّة على معنى الحدّ:

وهذا يعود لعنايته بالحدود، وذلك في تسع مسائل( ) من اعتراضاته، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «وزمان مجهول لا يحتاج إليه؛ لأنّ دلالة المصدر على الزمان المجهول دلالة التزاميّة»( )؛ لأنّها زيادة حشو في الحدّ.

وقال: «قوله: (كلّ ما فعلت معه فعلًا) فيه نظر؛ لأنّ (ما) لغير ذوي العِلم، والمفعول معه قد يكون من ذوي العلم ... والذي يقال: إنّه جعل (ما) مرادفة لـ (شيء)»( )؛ لتعمّ العاقل وغيره.

١() مسألة (كـ ن) المستكنّ فيها ضمير الشأ ن

(٢) مسألة علّة زيادة التاء مع المذكّر وحذفها مع المؤنّث في الأعداد من ٣ ١٠.

(٣) المسألة السابقة نفسها.

٤() مسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا).

٥() مسألة جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم.

٦() المسألة السابقة نفسها.

(٧) مسألة تضمّن التمييز معنى (مِن).

٨() مسألة محمد بين النقل والارتجال.

٩() مسألة علة حكم النحاة على أ نأصل (مذ): (منذ).

١() ينظر: المسألة السابقة نفسها.

١() ينظر: مسألة حدّ الفعل، ومسألة حدّ الحرف، ومسألة حدّ الاسم المتمكّن، وغيرها.

١() مسألة حدّ المفعول المطلق.

١() مسألة حدّ المفعول معه.

ثالثًا: غلبة المصطلحات البصريّة:

تغلب عليه المصطلحات البصريّة، كـ (الظرف)، و (الجرّ)، وغيرهما، وقد جرى ذكرها بتصريفاتها المختلفة، وذلك في أربعة وخمسين موضعًا[١]، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «فالأسماء نوعان: ظروف، وغير ظروف، فغير الظروف أربعة: مَنْ، وما، وأيٌّ، وكم، والظروفُ خمسة: متى، وأين، وأيّان، وأنّى، وكيف.

وعَدُّه (أيَّ حينٍ) في الظروفِ غير مستقيم؛ لأنّ السؤال بـ (أيّ)، وإنّما صارت ظرفًا؛ لإضافتها إلى (حين)»[٢].

ذكر الظروف التي هي من مصطلحات البصريّين ست مرات، فضلًا عن ذكرها في غير هذه المسألة[٣].

وقال: «وأمّا بدل بعض الشيء من جميعه، فمسائله ست... وسقط منها مسألتان: بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر...»[٤]، ذكر (المضمر) في المسألة اثنتي عشرة مرّة، كما ذكر الضمير في غير هذه المسألة[٥].

ولا يمتنع من قليل من المصطلحات الكوفية، مثل: «المستكنّ»[٦].

رابعًا: وصف اختياراته بعدة أوصاف.

يلاحظ على أسلوبه خلال الاعتراضات استعمال أسلوب التفضيل، وشبهه، وذلك في ثمانية مواضع، مثل: «أحسن»[٧]، و «أسهل»[٨]، و «الجيّد»[٩]، و «الصواب»[١٠]، و «الحقّ»[١١].

---

(١) ينظر: مسألة علّة دخول التنوين الأسماء، ومسألة علّة منع الإضافة في تمييز العدد المركب، ومسألة تسمية المجرور بما يتعدّى إليه الفعل مفعولًا، وغيرها.

(٢) مسألة عدّ (أي حين) من أسماء الاستفهام الظروف.

(٣) ينظر: مسألة رفع الاسم بالظرف والجارّ والمجرور والوصف إذا تقدمت عليه، ومسألة حدّ ظرف المكان.

(٤) مسألة بدل المضمر من المضمر.

(٥) ينظر: مسألة رفع الاسم بالظرف والجارّ والمجرور والوصف إذا تقدّمت عليه، ومسألة (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن

(٦) ينظر: مسألة (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن

(٧) مسألة حد المتمكن

(٨) مسألة توجيه جرّ (الأعلام) في الشاهد: كريمة...

(٩) مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، ومسألة الفرق بين الإعراب والبناء، ومسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا)، ومسألة النسب إلى (قُرّاء).

(١٠) مسالة تحريف الشاهد في قوله: وكريمة، ومسألة جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم.

(١١) مسألة تضمّن التمييز معنى (مِن).

خامسًا: تأثّره ببعض عبارات المنطق وقواعد علم الكلام:

ويُلحظ هذا في الحدود خاصّة، وذلك في أربعة مواضع[1]، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «ولو أجزنا ذلك في تحديد المصادر لأجزنا في تحديد الجواهر أن يقال: الجوهر: كلّ مُشَار إليه بالجهة دالٌّ على مكان، ولقلنا في حدّ الجسم: هو كلّ مُؤَلَّف دالّ على حيّز»[2]. استعمل عبارة (الجوهر)، و (الجسم).

وقال: «وقوله: (اعلمْ أنّ الزّمان: مرور الليل والنّهار)، فيه نظر، لأنّه قد عرّف الزّمان بشيء لا يُعْرَفُ إلّا بعد معرفته»[3]. اعتمد على قاعدة منطقية، وهي: (لا يعرّف الشيء بشيء لا يُعْرَفُ إلّا بعد معرفته)[4].

١() ينظر: مسألة حدّ الحرف، ومسألة حدّ الخبر، ومسألة حدّ المفعول المطلق، ومسألة حدّ ظرف الزما ن

٢() مسالة حدّ المفعول المطلق.

٣() مسألة حدّ ظرف الزما ن

٤() ينظر: الإشارات والتنبيهات: ٣٠ ٢، والضوء المشرق ٨١

المبحث الثالث:
طريقته في الترجيح

اتّبع ابن الخبّاز في ترجيح الآراء طريقة ومنهجًا لا تحيدان غالبًا عن سماع، أو قياس، إمّا لرفض الأقوال التي اعترض عليها، وإمّا لتعليل الرأي وترجيح ما يراه صوابًا، وكلّها ترمي إلى غرضٍ واحد في اعتراضاته التي يقف فيها معترضًا ومرجّحًا في الوقت نفسه، وإذا استدلّ لترجيح قول، فهو يكون – غالبًا – حجّة ودليلًا لرفض قول آخر، قد ردّه في الاعتراض نفسه؛ لتقوية ذلك الاعتراض، وقد اتبع في هذا المنهج التالي:

أوّلًا: الاعتماد على الدليل السماعيّ:

فهو يرجّحه على ما سواه من الأدلّة، بل ويتطلّب السماع المعروف قائله بالعربيّة الخالصة، ودونك مثالًا على ذلك:

قال ابن الخبّاز[1]: «ورأيتُ من ينكر على ابن جنّي قوله: (ولولا هي لما صحّت المسألة)، وما علم الجاهل بكلام العرب أنّ هذا هو الجيّد الموافق لمقاييسها؛ لأنّ (لولا) يقع بعدها المظهر مبتدأ، كقوله: (لولا عليٌّ لهلك عمرُ)، فإذا وقع المضمر بعدها وجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا، كقوله تعالى: ژ□□□□ژ[2]». احتجّ بالسماع في آية، ومثل.

ثانيًا: الاعتماد على الدليل القياسيّ عند عدم الدليل على السماع:

فهو يعتبره إذا لم يجد الدليل السماعيّ، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخباز: «وإنّما عملت (إنّ)، وأخواتها؛ لأنّها أشبهت الأفعال من **أربعة أوجه**: ...

الرابع: أنّ نون الوقاية تتّصل بها، كقولك: إنّني، كما تقول: ضربني، وهذا الوجه ذكره جماعةٌ، وهو فاسد؛ لأنّ اتّصال نون الوقاية بها لم يكن إلّا عند اتّصالها بياء المتكلم، وذلك لا يحصل إلّا بعد الشبه بالفعل؛ لأنّها عاملةٌ في الياء النصب، وليست كذلك الأوجه التي ذكرناها؛ فإنّها تُعقَد مع (إنّ) غير

١() مسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا).

٢() من الآية(١ ٣) سورة سبأ.

داخلة على الأسماء»[1].

اعتمد على القياس في حكمه على (نون الوقاية) أنّ اتصالها بـ (إنّ) ليس من أوجه الشبه بالفعل؛ لأنّها عند القياس على أوجه الشبه الأخرى – بما يسمّى قياس السبر والتقسيم[2] – لا توافقها؛ لأنّها تُعقد مع (إنّ) غير داخلة على الأسماء؛ وبذلك لجأ إلى القياس في هذه المسألة عند خلوّها من الدليل السماعيّ.

وقال ابن الخبّاز: «ومَن قال في حدّ الاستثناء: إنّه إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بمعنى (إلّا)، أو ما أُقيم مقامها، كان الاستثناءُ المنقطعُ عنده مجازًا؛ لأنّ المستثنى ليس بعضَ المستثنى منه، فإخراجُك الشّيءَ ممّا دخل فيه غيرُه كقولك: قام القومُ إلّا زيدًا، أخرجتَ من القيامِ الذي حكمتَ به على القوم، لا من القوم، ومن توهّم ذلك فقد أخطأ؛ ألا ترى أنّه لو قلتَ: قصدتُ العربَ إلّا قريشًا، لم تَخْرُجْ قريشٌ باستثنائها من العرب عن أن تكون منها، فبان أنّ الإخراج من الحكم، لا من المحكوم عليه»[3].

اعتمد على الدليل القياسيّ في اعتراضه على الحدّ الذي يفيد بأنّه إخراج بعض من كلّ بمعنى (إلّا)، أو ما أُقيم مقامها، حيث قاس عليه ضربًا من الأمثلة، فلم تطّرد تحت هذا الحدّ، نحو: قصدتُ العربَ إلّا قريشًا.

ثالثًا: سقوط الدليل الذي يتطرّق إليه الاحتمال:

تبعًا لقاعدة: «الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال»[4]، فيرجّح عليه الدليل الذي لا يدخله الاحتمال، وقد تجلّى ذلك في مسألة واحدة وهي قوله: «ويجوز للشاعر طرح التاء من الفعل المسند إلى المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، وذلك محمول على الضرورة؛ لإقامة الوزن، وأمّا ما أنشده أبو الفتح وهو:

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعـــدي وبعـــدَكِ في الـــدنيا لمغـــرورُ

(١) مسألة أوجه مشابهة (إ ن) وأخواتها الأفعال.

٢() ينظر: أصول النحو العربيّ لمحمود نحلة: ١٣٢، وأصول النحو العربيّ للحلواني: ١٢٠.

(٣) مسألة حدّ الاستثناء.

٤() ينظر: التذييل: ٨/ ١٦٦، وينظر في أحكام القياس: الاقتراح في أصول النحو: ٩٢ ٩٧

فلا حجّة فيه؛ لأنّه يجوز أنْ يريد بـ (واحدةٌ) خَصْلَةً أو فَعْلَةً، والجيّد ما أنشده أبو عليّ من قول جرير:

لقـــد وَلَـــدَ الأُخَيطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ على قِمَـعِ اسْـتِها صُـلُبٌ وشـامُ»(١).

رابعًا: الحمل على الأكثر:

وقد تجلّى في مثالين(٢) من اعتراضاته، وأكتفي[٣] في ذلك بذكر أحدهما:

قال ابن الخبّاز: «هذا وقد خولف سيبويه، والذي خالفه يُعْتَدُّ بقوله عند أهل هذه الصناعة، وإن كان متأخّرًا؛ فإنّ الذي ذهب إليه أسنده إلى دليل قويّ»(٤). فاستدلّ ابن الخبّاز بقوّة الدليل عند ابن الدهّان؛ لأنّه حمل على الأكثر، وسيبويه حمل على الأقلّ.

خامسًا: تقديم أقوال النحويّين على غيرهم:

وقد تجلّى ذلك بالتصريح في قوله: «ولا شبهة في أنّ الشافعيّ ليس أعلم بالنحو من أبي سعيد، وقد قال: ما سمعتَه»(٥). حيث قدّم قول السيرافيّ على قول الشافعيّ؛ لأنّ كلام النحاة (وهم أهل الفنّ) مقدّم – في النحو – على كلام الفقهاء، فهم ليسوا أهل الفنّ.

(١) مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما.

٢() ينظر: مسألة علّة حكم النحاة على أ نأصل (مذ) (منذ)، ومسألة تصغير أصيل.

٣() مسألة علّة حكم النحاة على أ نأصل (مذ) (منذ).

(٤) مسألة مجيء (الو و) للترتيب.

الفصل الثالث:

أصول الاحتجاج في اعتراضاته

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: الاستصحاب.

المبحث الأول:
السماع

هو: «الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة»[1]. وهو أهم الأصول التي اعتمد عليها ابن الخبّاز، كما درج على ذلك من قبله من النحاة، وقد احتجّ به في اعتراضاته وردّ الأقوال التي اعترض عليها، وذلك في واحد وعشرين موضعًا[2]، ويمكن الوقوف على عنايته بمصادر السماع على النحو الآتي:

أ/ القرآن الكريم وقراءاته.

يعدّ أعلى مراتب السماع، وأجلّها، وتظهر عنايته بالاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته في ثمانية مواضع[3]، كلّها في القرآن، إلا واحدة في القراءات، ودونك مثالين على استشهاده بالقرآن:

قال ابن الخبّاز[4]: «ورأيتُ من ينكر على ابن جنّي قوله: (ولولا هي لما صحّت المسألة)، وما علم الجاهل بكلام العرب أنّ هذا هو الجيّد الموافق لمقاييسها؛ لأنّ (لولا) يقع بعدها المظهر مبتدأ، كقوله: لولا عليٌّ لهلك عمرُ، فإذا وقع المضمر بعدها وجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا، كقوله تعالى: ژ □ □ □ □ ژ[5]».

وقال: «أمّا (كان)، و(صار)، و(أصبح)، و(أمسى)، و(أضحى)، و(ظلّ)، و(بات)، فيجوز تقديم أخبارها عليها، قال الله تعالى: ژ ۇ ۇ ۆ ۆ ژ[6]، وقال: ژ ئۇ ئۇ ئۆ ژ[7]؛ لأنّها أفعال متصرّفات واجبة»[8].

١() لمع الأدلة في أصول النحو: ٨١.

٢() ينظر: مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، ومسألة رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف إذا تقدّمت عليه، ومسألة حدّ الفعل، ومسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا)، وغيرها.

٣() ينظر: مسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا)، ومسألة أصل الميم في (اللهمّ)، ومسألة جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم، وغيرها.

٤() مسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا).

٥() من الآية(٣١) سورة سبأ.

٦() من الآية:(٩٤) سورة النساء.

٧() من الآية:(١٧٧) سورة الأعراف.

٨() مسألة تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها مطلقًا.

وأمّا استشهاده بالقراءات فقد استشهد بقراءة شاذّة واحدة، وهو قوله: «والجواب: أنَّ حرف الجرّ ضعيف جدّا؛ فلا يجوز إعماله بعد الحذف، وقيل: إنّه قُرئ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾، وقال بعض الجهّال بالعربيّة: إنّه بدل من اسم الله – تعالى – في قوله: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾، أسخن الله عينه، ما هذا الإبدال وقد فُصلت بينهما آيتان تشتملان على جمل كثيرة أنسين المبدل منه؟! والصواب أن يقال: إنّه مقسم به مجرور بالباء المحذوفة، والجواب: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ﴾»[1].

هنا احتجّ بإحدى القراءات القرآنية على جرّ اسم (الله).

ب/ الحديث الشريف.

تخلو اعتراضات ابن الخبّاز من الاحتجاج بالحديث، ويظهر لي أن ذلك لا يدلّ على أنّه لا يستشهد به، بل إنّ اعتماده على الأصول النحويّة الأخرى كافٍ، وإذا ما نظرت إلى إحدى الدراسات السابقة[2] لهذا البحث لمعرفة موقفه من الحديث، فسوف أجد أنّه مقلّ من الاحتجاج به، مقارنة باحتجاجه بغيره من مصادر السماع.

ج/ كلام العرب:

أ/ الشعر:

وقد حظي بعناية لا تقلّ عن عنايته بالقرآن، وتظهر عنايته في الاحتجاج بالشعر في ثمانية مواضع[3]، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «ويجوز للشاعر طرح التاء من الفعل المسند إلى المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، وذلك محمول على الضرورة؛ لإقامة الوزن، وأمّا ما أنشده أبو الفتح وهو:

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعـــدي وبعـــدَكِ في الـــدنيا لمغـــرورُ

فلا حجّة فيه؛ لأنّه يجوز أنْ يريد بـ (واحدةٌ) حَصْلَةً أو فَعْلَةً، والجيّد ما أنشده أبو عليّ من قول جرير:

---

(١) مسألة جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم.

٢() ينظر: توجيه اللمع دراسة لغوية نحويّة: ٦٧.

٣() ينظر: مسألة (محمد) بين النقل والارتجال، ومسألة تعريف العدد المركّب، ومسألة مفرد (غرفات)، وغيرها.

لقـــد وَلَـــدَ الأُخَيطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ على قِمَـعِ اسْـتِها صُـلُبٌ وشـامُ»(١).

وقال: «وقد رُوِي أنّ قومًا من العرب يقولون: الخمسةَ العشرَ، وليس له في القياس وجه؛ لأنّ المركب إنّما يُعرَّف أوّلُ شطريه، قال ابن أحمر الباهليّ:

تَفَقَّـأَ فَوْقَـهُ القَلَـعُ السَّـوَارِيّ وجُـنَّ الخـازِ بَازِ بـه جُنُـونَا

فعرّف الاسم الأوّل من الاسمين»(٢).

ب/ أمثال العرب وأقوالهم:

وتظهر عنايته في الاحتجاج بأقوالهم وأمثالهم في خمسة مواضع(٣)، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «... وثنّى بالفعل؛ لأنه يأتلف منه ومن الاسم كلامٌ، وذكر له علامتين عامتين أيضًا: الأولى: (قد)، وتلي المضارع والماضي، فمعناها في الماضي تقريبه من الحال، كقولك: قد فَعَلَ، ومعناها في المضارع تقليله، كقولهم: (إِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ)»(٤). احتجّ هنا بمثل من أمثال العرب.

وقال: «تقول: كان الأمرُ، أي: وُجِدَ ... ومن ذلك قولُهم: (أنا مُذْ كنتُ صديقُك)، (أنا): مبتدأ، و (صديقُك): خبره، ومن نصبه فقد أخطأ؛ لبقاء المبتدأ بلا خبر»(٥). احتجّ هنا بقول منْ أقوالهم.

(١) مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما.

٢() مسألة تعريف العدد المركب.

٣() ينظر: مسألة نداء المعرّف بـ (أل)، ومسألة تعريف العدد المركّب، ومسألة وقوع الضمير بعد (لولا)، وغيرها.

(٤) مسألة حدّ الفعل.

(٥) مسألة نصب (صديق) في نحو: أنا مذ كنتُ صديقَك.

المبحث الثاني:
القياس

هو: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»(١). ومن المعلوم أنّ وظائف القياس ثلاثة: الاستنباط، والتعليل، والرفض(٢)، وأركانه أربعة: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم(٣)، وقد اعتمد ابن الخبّاز على القياس في اعتراضاته، إمّا لرفض الأقوال التي اعترض عليها، وإمّا لتعليل الرأي الذي يراه صوابًا مخالفًا رأي المعترض عليه، وذلك في سبعة وعشرين موضعًا(٤)، إذا لم يكن لديه دليل سماعيّ، أو كان لديه فيضيفه دليلًا بجانب السماع، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: « وقد رُوِي أنّ قومًا من العرب يقولون: الخمسةَ العشرَ، وليس له في القياس وجه؛ لأنّ المركب إنّما يُعرَّف أوّلُ شطريه»(٥). اعترض على هذا القوْل؛ لمخالفته القياس.

وقال: «وأمّا نداء اسم الله – تعالى – فلا حجّة فيه؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ نداءه ضرورة؛ لأنّه منتهى كلّ رغبة، فالعباد محتاجون إلى ندائه.

الثاني: أنّ من العرب من يقول: (يا أللهُ)، بقطع الهمزة، وهذا في التقدير كالواقف على (يا) والمبتدئ باسم الله، فكأنّه لم يُدخلها عليه.

الثالث: أنّ (الألف واللام) فيه بدل من همزة (إله) التي هي لام الفعل، وكما لا يمتنع أن تقول: يا إلهُ، لا يمتنع أن تقول: يا أللهُ»(٦).

وهذا الوجه الأخير قياسيّ، نظّر فيه بين اسم (الله) وأصله؛ لمخالفة الأصل في جواز نداء اسم (الله)، ومنع نداء غيره ممّا فيه (أل) – ممّا لم يُسمع نداؤه قط – فلا يصحّ قياسه ومساواته باسم (الله)،

١() الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥

(٢) ينظر: أصول النحو العربي للحلواني: ٩٢ ٩٤.

٣() ينظر: لمع الأدلة: ٩٣، والاقتراح في أصول النحو: ٨١

٤() ينظر: مسألة رافع الفاعل، ومسألة علّة امتناع تنوين المضاف، ومسألة حدّ الفعل، ومسألة تضمّن التمييز معنى (مَنْ)، وغيرها.

٥() مسألة تعريف العدد المركّب.

(٦) مسألة نداء المعرّف بـ (أل).

وهو لم يتوفّر فيه صفاته وأوجه الشبه به، وقد صحّ من ابن الخبّاز هذا التعليل في القياس؛ لإفراد اسم (الله) بهذا الحكم، وإخراجه عن حكم الممنوع من النداء دون ما سواه.

المبحث الثالث:

الإجماع

ويُقصد به إجماع أهل المصرين (البصرة والكوفة) على الحكم النحويّ[1]، وهو ثلاثة أنواع: إجماع الرواة، وإجماع العرب، وإجماع النحاة[2]، وتظهر عناية ابن الخبّاز بالإجماع في ستة مواضع[3]، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «وذهب قوم إلى أن رافعه الفاعلية، وهذا باطل؛ لثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّه يرتفع في النفي، ولا فاعلية.

والثاني: أنّا نقول: رخص السعرُ، وانقضّ الجدارُ، ومات زيدٌ، ولا فاعلية.

والثالث: أنّ اسم (كان) مرتفع بـ (كان) بلا خلاف، وهي فعل غير حقيقي، فلا يقصر باع الفعل الحقيقي عنها»[4].

والوجه الثالث احتجاج منه بالإجماع.

وقال: «وحُدّثت عن بعض الحَمْقى أنّه يزعم أنّ (محمّدًا) غير منقول، وهذا زعم باطل؛ لوجهين:

أحدهما: أنّ (محمّدًا) اسم مفعول مشتقّ من المصدر، ولا خلاف بينهم أنّ هذه الأسماء تكون في الأصل نكرة...»[5]. احتجّ هنا بالإجماع.

١() ينظر: الاقتراح: ٧٣.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة: ٧٩ ٨١

٣() ينظر: مسألة رافع الفاعل، ومسألة (محمد) بين النقل والارتجال، وغيرهما.

(٤) مسألة رافع الفاعل.

(٥) مسألة (محمد) بين النقل والارتجال.

المبحث الرابع:
الاستصحاب

هو: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل، عند عدم دليل النقل على الأصل»(١). وهو أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسّك به ما كان هناك دليل(٢)، ولم تظهر لي عناية آبن الخبّاز بما يسمّى استصحاب حال الأصل إلّا في مسألتين، وهما:

قوله: «وأمّا ما أنشده الجوهريّ:

وكريمةٍ من آلِ قيسَ أَلَفْتُهُ حتى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأعلامِ

فإنّ الجوهريّ زعم أنّه أراد: فارتقى إلى الأعلامِ، فحذف حرف الجرّ وأبقى عمله، وأسهل منه عندي أن يقال: إنّ الأعلامَ صفةٌ لـ (آل قيس)»(٣).

هذا من جهة إبقائه الحكم على الأصل، دون أن يضطرّ لتوجيه الجرّ على مخالفة الأصل، ورجّح الدليل الأقوى من جهة أخرى، فإنّ ابن الخبّاز لمّا رأى أنّ الأصل لا يجوز حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله في غير اسم (الله) وباب (ربّ)، منع توجيه الجرّ على هذا استصحابًا للأصل في المنع من جهة، وعدل عنه إلى توجيه الجرّ إلى ما هو أسهل وأسوغ في اللغة من جهة أخرى – وهو أن تكون (الأعلام) صفة لـ (آل قيس) — حسب ما يرى، وبذلك يكون قد رجع إلى حال الأصل في المسألة، وأبقاها على أصل المنع، حين لم يجد دليلًا يحمله على مخالفة الأصل، وقد يكون ذلك من معارضة القياس بالقياس، فيُؤخذ بأرجحهما(٤).

وقوله: « والمراد بـ (تغيّر الآخر): بروزه في حركاتٍ مختلفاتٍ. ومثّل في الاختلاف بـ (زيدٍ)، وأبو عليّ مثّل بـ (رجلٍ)، وتمثيل أبي عليّ أحسن؛ لأنّه مثّل بنكرة، وهو الأَصل»(٥)، احتجّ هنا باستصحاب الأصل.

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٦ ٤

٢() ينظر: لمع الأدلة: ١٤٣.

(٣) مسألة توجيه جرّ (الأعلام) في قول الشاعر: كريمة...

٤() ينظر: لمع الأدلة: ١٣٨ + ١٣٩.

٥() مسألة حدّ المتمكّن.

الفصل الرابع:

موقفه من النحويين، ومذهبه النحويّ

المبحث الأول: موقفه من البصريين.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من ابن جني.

المبحث الرابع: مذهبه النحويّ.

المبحث الأول:
موقفه من البصريين

استمدّ ابن الخبّاز مادته في أكثر اعتراضاته من البصريّين، ومن أئمّة المذهب البصريّ، فقد وافق البصريّين في أربع وعشرين مسألة، منها ما هو موافق للفريق على وجه العموم، مصرّحًا بمذهب البصريّين في نصّ الاعتراض، وذلك في **سبع مسائل**(١)، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «... والظرف، وحرف الجرّ، والمشتق، عند أكثر البصريّين يكون خبرًا مقدَّمًا، كقولك: خَلْفَك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو، وقائمٌ عبدُ اللهِ. وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الأسماء في هذه المواضع كلّها مرفوعة بما تقدَّم عليها، ووافقهم أبو الحسن الأخفش، ويُبْطِلُ مذهبَهم أنَّا نقول: إنّ خلفَك زيدًا، وإنّ في الدارِ عَمْرًا، والعامل لا يدخل على العامل، وأمّا قولنا: قائمٌ عبدُ اللهِ، فلا يجوز أن يرتفع (عبدُ الله) بـ (قائمٌ)؛ لأنّه لم يَعتمد.

وقول أبي الفتح: (وفيهما ضميرٌ)، يؤَكِّد أنّهما خبران مقدَّمان؛ لأنّهما لو رَفَعا ما بعدهما لم يكن فيهما ضميرٌ»(٢).

وقال: «واختلف النحويون في نداء ما فيه (الألف واللام)، فذهب الكوفيّون إلى إجازته، واحتجُّوا بقول الشاعر:

فيـــا الغُلَامَـــانِ اللَّـــذَانِ فَـــرَّا
إِيَّاكُمَـــا أَنْ تَكْسِـــبَانَا شَـــرَّا

ويقول العرب: «يا أللهُ».

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، واحتجّوا بأنّك لو ناديت ما فيه (الألف) و (اللام)، لجمعت على الاسم بين تعريفين، وما أنشده الكوفيّون محمول على الضرورة.

وأمّا نداء اسم الله – تعالى – فلا حجّة فيه؛ لثلاثة أوجه:

١() ينظر: مسألة ناصب المفعول الثاني في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ومسألة ناصب المفعول معه، ومسألة أصل الميم في (اللهمّ)، وغيرها.

(٢) مسألة رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف، إذا تقدّمت عليه.

أحدها: أنّ نداءه ضرورة؛ لأنّه منتهى كلّ رغبة، فالعباد محتاجون إلى ندائه.

الثاني: أنّ من العرب من يقول: (يا أللهُ)، بقطع الهمزة، وهذا في التقدير كالواقف على (يا) والمبتدئ باسم الله، فكأنّه لم يُدخلها عليه.

الثالث: أنّ (الألف واللام) فيه بدل من همزة (إله) التي هي لام الفعل، وكما لا يمتنع أن تقول: يا إلهُ، لا يمتنع أن تقول: يا أللهُ»(١).

وقد يوافق ابن الخبّاز البصريّين، دون أن يصرّح بمذهبهم في نصّ الاعتراض، وذلك في **تسع مسائل**(٢)، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز:«... وقولُه: (وحقيقةُ رفعه بإسناد الفعل إليه)، فيه نظر؛ لأنّ الفاعل لم يرتفع بنفس الإسناد، وإنّما ارتفع بالمسند، والإسناد شرط في وجود الرفع، وإنما جعلنا المسند هو الرافع؛ لأنّ الفعل هو المقتضي للفاعل، فكان هو العامل فيه»(٣). من خلال دراستي لهذه المسألة اتضح لي موافقته سيبويه والبصريّين، دون أن يصرّح بهم.

وقال: «وإذا أردتَ تعريف شيء من العدد، فلا يخلو من أن يكون مركّبًا، أو معطوفًا، أو مضافًا، فالمركّب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، فإذا عرّفته ألحقتَ (الألف) و (اللام) الاسم الأوّل، كقولك: الأحدَ عشرَ رجلًا، والاثنتا عشرةَ جاريةً، والخمسةَ عشرَ دينارًا، والتسعَ عشرةَ عمامةً، وإنّما ألحقتَ (الألف)، و (اللام) الاسم الأوّل؛ لأنّه أوّل المركّب، وإنّما لم تُلحقها الثاني؛ لأنّه بمنزلة بعض الاسم؛ فلذلك لا تقول: الخمسة العشر، وإنّما لم تُلحقها المميّز؛ لأنّه لا يكون إلّا نكرة، وقد رُوِي أنّ قومًا من العرب يقولون: الخمسةَ العشرَ، وليس له في القياس وجه؛ لأنّ المركّب إنّما يُعرَّف أوّلُ شطريه، قال ابن أحمر الباهليّ:

تفَقَّــأَ فوقَــه القَلَــعُ السَّــوَاري وجُــنَّ الخــازِ بازِ بِــهِ جُنُــونَا

فعرَّفَ الاسم الأوّل من الاسمين.

---

(١) مسألة نداء المعرّف بـ (أل).

٢() ينظر: مسألة تعريف ألفاظ العقود، ومسألة توجيه الرفع والنصب في باب (كـ ن)، ومسألة علّة امتناع تنوين المضاف، وغيرها.

٣() مسألة رافع الفاعل.

... وقومٌ من العرب يقولون: (الخمسةَ عشرَ الدرهمَ)»[1]. من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي موافقته البصريّين، دون أن يصرّح بهم.

ومنها ما هو موافق لبعض أعلام المذهب البصريّ على وجه الخصوص، مصرّحًا بذكرهم، وذلك في **مسألتين:**

قال ابن الخبّاز: «واختلف النحويّون في ناصب المفعول معه؛ فمذهب سيبويه، وأكثر البصريّين، أنّه منصوب بالفعل الذي قبله، بتوسّط (الواو) بينهما، فـ (الواو) كحرف الجرّ، في تعدية الفعل إلى الاسم ...

وقول أبي إسحاق لا ينفكّ من ضعف؛ لما فيه من حذف الفعل، فبان أنّ المعتمد عليه مذهب سيبويه»[2].

وقال: «وقال النحويّون: إنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ، فحُذفت النون تخفيفًا، ثمّ فرّعوا على ذلك مسألة فقالوا: لو سمّيتَ رجلًا بـ (مُذْ)، لقلتَ في تحقيره: مُنَيْذٌ، وفي جمعه: أَمْنَاذٌ، فتُعيد النون.

وسألتُ بعض من يدّعي علم الإعراب، وهو عنه بمعزل، فقلتُ له: لم حكم النحويون بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ؟ فكان قُصَارَى جوابه أنّه قال: هذا قول سيبويه، ومن ردّ عليه فقد جعله مفتريًا للّغة. وهذا جوابٌ لا يرضى به إلّا المقلّدُ الذي لا نظر له في فنّه؛ فإنّ سيبويه لم يذهب إلى هذا إلّا لدليل، وإن لم يكن كذلك جُعل متحكّمًا.

والجواب المفيد أَنْ يقال: لمّا رأينا (مُذْ) و (مُنْذُ) بمعنى واحد، وأنّ الثنائية توافق الثلاثية في حرفين، ورأينا بعض العرب قد قال: (مُذُ) بالضّمّ، حكمنا بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ. ومن تأمّل ما ذكرتُه علم بأنّه موافقٌ لمذاهب النحويّين، وسائلٌ من ينابيع أقوالهم»[3]. وافق هنا مذهب سيبويه صراحة مستندًا إلى دليل، مع أنّه ذكر أنّه يوجد دليل آخر قويّ يخالفه، وإن كان من نحويّ متأخر، وهو (ابن الدهّان)[4].

---

(١) مسألة تعريف العدد المركّب.

(٢) مسألة (ناصب المفعول معه).

٣() مسألة علّة حكم النحاة على أ نأصل (مذ): (منذ).

٤() ينظر: المسألة السابقة نفسها.

وقد يوافق ابن الخبّاز بعض أئمّة البصريّين، دون أن يصرّح بهم، وقد كشفت عنهم الدراسة، وذلك في اثنتي عشرة مسألة، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «ويُميَّز هذا العددُ بمفرد نكرة منصوب؛ لأنّ المفرد أخفّ من الجمع، والنكرة أخفّ من المعرفة، والنَّصْبُ لأنّ الإضافة تُفضي إلى التباس التمييزِ بالمِلْك في مواضع؛ ألا ترى أنّك لو قلتَ: (خمسةَ عشَرَ رجلٍ) بالجرّ، لم يُدْرَ أتُريد أنّ الخمسةَ عشرَ رجالٌ، أو الخمسةَ عشَرَ غيرُ رجالٍ، وهي مِلْكٌ لرجل؟ بهذا علَّلُوه، وهذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنّا إذا قلنا: ثلاثةُ رجالٍ، ومائةُ رجلٍ، التبس التمييز بالمِلْك، والذي أقوله: إنّ المنع من إضافة المركب؛ لأنّ شطرَيه جَرَيَا مجرى الاسم المفرد، والمضاف والمضاف إليه يتنزّلان منزلة الاسم الواحد، فلو أُضيف المركّب لكانت ثلاثةُ أشياءَ كالشيء الواحد، وهذا ليس في كلامهم»(١). من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي موافقته المبرّد، دون أن يصرّح به.

وقال: «واعلمْ أنّ هذه اللواحق لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها لو كان لها محلّ لوقع الاسم الظاهر موقعه، ولا يقع الظاهر موقعها، وأنشد بعض العلماء:

دَعْـــــنِيْ وإيّا خَالِـــــدٍ فَلَأَقْطَعَــنَّ عُــرَى نِياطِــه

وذلك غير معروف»(٢). من خلال دراستي لهذه المسألة اتضح لي موافقته سيبويه والأخفش، دون أن يصرّح بهما.

وقد خالف ابن الخبّاز مذهب البصريّين في عشر مسائل، كلّها ممّا كشفت عنه الدراسة، دون ذكره صراحة في نصّ الاعتراض، منها ما هو مخالف للمذهب عامّة، أو لبعض أعلامه، أو ما نُسب إليهم، وذلك في **أربع مسائل**(٣)، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «وقوله: (ومعنى الاستثناء: أن تُخرج شيئًا ممّا أدخلتَ فيه غيره، أو تُدخله فيما أخرجتَ منه غيره)، يُوجب دخول الاستثناء المتّصل، والاستثناء المنقطع تحته، ويكون في كليهما حقيقة ... ومَن قال في حدّ الاستثناء: (إنّه إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بمعنى إلّا، أو ما أُقيم مقامها)، كان الاستثناءُ المنقطعُ عنده مجازًا؛ لأنّ المستثنى ليس بعضَ المستثنى منه، فإخراجُك الشّيءَ ممّا دخل فيه غيرُه كقولك:

(١) مسألة علّة منع الإضافة في تمييز العدد المركب.

(٢) مسألة إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه.

٣() ينظر: مسألة علّة دخول التنوين الأسماء، ومسألة حدّ الاستثناء، ومسألةأ وجه مشابهة (إ ن) وأخواتها الأفعال، وغيرها.

قام القومُ إلّا زيدًا، أخرجتَ من (القيامِ) الذي حكمتَ به على (القوم)، لا من (القوم)، ومن توهّم ذلك فقد أخطأ؛ ألا ترى أنّه لو قلتَ: قصدتُ العربَ إلّا قريشًا، لم تَخْرُجْ (قريشٌ) باستثنائها من (العرب) عن أن تكون منها، فبان أنّ الإخراج من الحكم، لا من المحكوم عليه»( ). من خلال دراستي لهذه المسألة اتضح لي اعتراضه على مذهب سيبويه والبصريّين، دون أن يصرّح بهم.

وقال: «واعلمْ أنّ هذه اللواحق لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها لو كان لها محلّ لوقع الاسم الظاهر موقعه، ولا يقع الظاهر موقعها، وأنشد بعض العلماء:

دَعْـــــنِيْ وإيّا خَالِـــــدٍ فَلَأَقْطَعَــنَّ عُــرَى نِياطِــه

وذلك غير معروف»( ). اعترض فيها على الخليل وجماعة من البصريّين، في عدّة أوجه مختلفة من المسألة، تنتمي إلى قول واحد. من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي اعتراضه على هؤلاء الجماعة من البصريّين، دون أن يصرّح بهم.

ومنها ما هو مخالف لبعض أعلام المذهب البصريّ أفرادًا، على وجه الخصوص، وذلك في **سبع مسائل**( )، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «الثاني من قسمَي المعرفة: النكرة المقصودة، كقولك: يا رجلُ، ويا غلامُ، وقصّتها كقصّة العلم في البناء على الضم.

فإن قيل: فبأيّ شيءٍ عُرِّفت؟

قلتُ: عُرّفت بالقصد؛ بشرط حرف النداء.

وقوله: (إنّ التعريف حدث فيها بحرف النداء)، غيرُ مستقيم؛ لأنّنا ننادي النكرة الصريحة، كقولك: يا رجلًا، فلو كان حرف النداء هو المعرِّف لتعرّفتْ»( ). من خلال دراستي لهذه المسألة اتضح لي اعتراضه على سيبويه، دون أن يصرّح به.

---

(١) مسألة حدّ الاستثناء.

(٢) مسألة إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه.

٣() ينظر: المسألة السابقة نفسها، ومسألة تعريف المنادى النكرة المقصودة، ومسألة عدّ (أيّ حين) من أسماء الاستفهام الظرفيّة وغيرها.

٤() مسألة تعريف المنادى النكرة المقصودة.

وقال: «ومنهم من يقول: (قُرَّاوِيّ)، وهو بعيد، يشبّهها بهمزة (صحراء)؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة»[1]. من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي اعتراضه على مذهب سيبويه والمبرّد، دون أن يصرّح بهم.

(١) مسألة النسب إلى (قُرَّاء).

المبحث الثاني:
موقفه من الكوفيين

استمدّ ابن الخبّاز مادته في بعض اعتراضاته من الكوفيّين، ومن أئمّة المذهب الكوفيّ، إلّا أنّه في أكثر الأحيان يذكر أقوالهم على سبيل الاعتراض، ويناقشها مناقشة علميّة مدعّمة بالدليل، دون تعصّب، أو تحيّز عارٍ من الأدلة، وعلى الرغم من مخالفته للكوفيّين إلا أنّه قد وافقهم في ثلاث مسائل، كلّها موافقة لبعض أعلام المذهب الكوفيّ على وجه الخصوص، لا العموم، منها ما كان في نصّ الاعتراض بذكره صريحًا، وذلك في **مسألة واحدة**، وهو قوله: «... والبيت الذي أنشده أبو الفتح أنشده المفضّل، وقد حرّفه فجعل صدر غيره له، والصواب ما أذكره لك، قال:

وبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ كَمَا نَظَرَ النَّدِيُّ بآنُفٍ خُشْمِ
حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيسَ بِزُمَّلٍ فَدْمِ
عَمْرَو بْنَ عَبْدِ اللهِ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

ورواه الكسائي: (حاشى أبا ثوبان)»[1]. وافق رواية الكسائي، وهي رواية صاحب المفضّليّات التي عوّل عليها.

ومنها ما كشفت عنه الدراسة، دون ذكره صراحة في نصّ الاعتراض، وذلك في **مسألتين**، وهما قوله: «وقوله: (ومعنى الاستثناء: أن تُخرج شيئًا ممّا أدخلتَ فيه غيره، أو تُدخله فيما أخرجتَ منه غيره) يُوجِبُ دخول الاستثناء المتّصل، والاستثناء المنقطع تحته، ويكون في كليهما حقيقة»[2]. من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي موافقته مذهب الفرّاء (إمام الكوفيّين)، – مع جماعة من النحويّين – دون أن يصرّح به.

وقوله: « ولا يخلو المجرور بها من قسمين:

أحدهما: أن يكون آخر جزءٍ ممّا قبلها، كقولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، فـ (الرأس) آخر (السمكة).

---

(١) مسألة تحريف الشاهد في باب الاستثناء (حاشى أبي ثوا ن...).

٢() مسألة حدّ الاستثناء.

والثاني: أن يكون مجاورًا لآخر جزءٍ ممّا قبلها، كقولك: صمتُ رمضانَ حتى يومِ العيدِ.

وإنّما كان الأمر كذلك؛ لأن الغرض بها تعدية الفعل المتعلِّقة هي به إلى المجرور بها شيئًا فشيئًا، حتى يأتي على آخره.

وذكر الزمخشريّ أنّ المجاور لآخر جزءٍ ممّا قبلها داخلٌ في الفعل، وهذا يُبطله تمثيل ابن السرّاج في الجارّة بقوله: صمتُ الأيامَ حتى يومِ العيدِ؛ لأنّ (يوم العيد) غيرُ داخلٍ في (الصوم)»[1]. من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي موافقته مذهب الفرّاء، دون أن يصرّح بهم.

وقد خالف ابن الخبّاز مذهب الكوفيّين في ست عشرة مسألة، منها ما هو مخالف للمذهب عامّة، مصرّحًا بمذهب الكوفيّين في نصّ الاعتراض، وذلك في **سبع مسائل**[2]، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز:«... ولا يجوز تنوين المضاف، واختلف النحويون في علّة ذلك، فذهب الكوفيّون إلى امتناعه؛ لأنّ التنوين والإضافة خصّيصتان، فلم يجتمعا، وهذا باطلٌ بقولنا: قُرَيْشيّ؛ فإنّا قد جمعنا بين التصغير، وياء النسب، وهما خصّيصتان.

وذهب البصريّون إلى أنهما لم يجتمعا؛ لأن التنوين يُوجب الانفصال، والإضافة تُوجب الاتّصال، فتناقضا»[3].

وقال ابن الخبّاز: «وذهب الكوفيّون إلى أنَّ هذه الأسماء في هذه المواضع كلّها مرفوعة بما تقدَّم عليها، ووافقهم أبو الحسن الأخفش، ويُبْطِلُ مذهبَهم أنَّا نقول: إنَّ خلفَك زيدًا، وإنّ في الدارِ عَمْرًا، والعامل لا يدخل على العامل»[4].

وقد يخالفهم ولا يصرّح بمذهبهم في نصّ الاعتراض، وذلك في **ست مسائل**[5]، ودونك مثالين على ذلك:

---

(١) مسألة أقسام المجرور بـ (حتّى).

٢() ينظر: مسألة ناصب المفعول معه، ومسألة أصل الميم في (اللهمّ)، ومسألة جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم، وغيرها.

٣() مسألة علّة امتناع تنوين المضاف.

٤() مسألة رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف، إذا تقدّمت عليه.

٥() ينظر: مسألة إعراب اللواحق في (إيّ ي) ونحوه، ومسألة تعريف العدد المركب، ومسألة تعريف ألفاظ العقود، وغيرها.

قال ابن الخبّاز: «وذهب قوم إلى أنّ رافعه الفاعلية، وهذا باطل؛ لثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّه يرتفع في النفي، ولا فاعلية.

والثاني: أنّا نقول: رخص السعرُ، وانقضّ الجدارُ، ومات زيدٌ، ولا فاعلية.

والثالث: أنّ اسم (كان) مرتفع بـ (كان) بلا خلاف، وهي فعل غير حقيقي، فلا يقصر باع الفعل الحقيقي عنها»( ). من خلال دراستي[1] هذه المسألة اتضح لي اعتراضه على مذهب الأحمر والكوفيّين، دون أن يصرّح بهم.

وقال: «ويُسمّى المرفوع اسم (كان)؛ لأنّه اسم عملت فيه، فأُضيف إليها للملابسة، ويُسمّى المنصوب الخبر؛ لهذه العلّة، ومن ظنّ الأمر غير ذلك فقد أخطأ»( ). من خلال دراستي لهذه المسألة اتضح لي اعتراضه على مذهب الكوفيّين، دون أن يصرّح بهم.

وقد يُخالف بعض أئمّتهم، ولا يصرّح بهم، وقد كشفت عنهم الدراسة، وذلك في **ست مسائل**( )، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «... واختلف النحويون في علّة دخول التنوين الأسماء، والأقوال في ذلك أربعة:

الأوّل: أنّه علامة للأخفّ الأمكن؛ وذلك لأنهم فرّقوا بين ما أشبه الفعل وبين ما لم يشبه الفعل بالتنوين، وزادوه على ما لم يشبه الفعل؛ لأنه أخفّ وأحمل للزيادة.

والثاني: أنّه فارق بين الاسم والفعل، وهذا باطل؛ لأن الاسم والفعل معروفان بدون التنوين ...»( ). من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي اعتراضه على مذهب الفرّاء والكسائي، دون أن يصرّح بهما.

وقال: «... وقال بعض النحويين: إذا فتحتَ الثاني فقلتَ: (غُرَفَاتٌ)، فهو جمع (غُرَف)، و (غُرَف) جمع (غُرْفَة)، وهذا بعيدٌ»( ). من خلال دراستي هذه المسألة اتضح لي اعتراضه على مذهب الكسائي، دون أن يصرّح به.

(١) مسألة رافع الفاعل.

(٢) مسألة توجيه الرفع والنصب في باب (كـ ن).

٣() ينظر: مسألة رافع نائب الفاعل، ومسألة حدّ الاستثناء، ومسألة تعريف العدد المركّب، وغيرها.

٤() مسألة علة دخول التنوين الأسماء.

٥() مسألة مفرد (غُرَفَات).

المبحث الثالث:
موقفه من ابن جنّي

يتجلّى موقفه من ابن جنّي بموافقته له حينًا، ومخالفته حينًا آخر، معزّزًا ذلك بالدليل، ومتّبعًا بذلك المنهج المعتدل دون تعصّب، والأصل موافقته له بشرحه لكتابه ما لم يعترض عليه، ومع تقييد دراستي في الاعتراضات – الذي قد لا يسمح بملاحظة كثير من الموافقات – فإنّني تبيّنت موافقته له، من خلال اعتراضاته على غيره من النحويين، وذلك في **أربع مسائل**( )، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «وقول أبي الفتح: (وفيهما ضميرٌ)، يؤكّد أنّهما خبران مقدَّمان؛ لأنّهما لو رَفَعا ما بعدهما لم يكن فيهما ضميرٌ»( ). وافقه بتقوية رأيه، وذلك باحتجاجه بقول من أقوال ابن جنّي؛ حيث أكّد به رأيه، واختياره لرأي البصريّين، وهذا يدلّ على اعتزازه برأيه، واعتداده بأقواله.

وقال( ): «ورأيتُ من ينكر على ابن جنّي قوله: (ولولا هي لما صحّت المسألة)، وما علم الجاهل بكلام العرب أنّ هذا هو الجيّد الموافق لمقاييسها؛ لأنّ (لولا) يقع بعدها المظهر مبتدأ، كقوله: لولا عليٌّ لهلك عمرُ، فإذا وقع المضمر بعدها وجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا، كقوله تعالى: ژ□□□□ژ( )». وافقه، ووقف منه موقف المدافع عن أقواله.

وأمّا مخالفته لابن جنّي، فقد خالفه في تسع عشرة مسألة من اعتراضاته على النحويّين في هذه الدراسة، ومن الملاحظ تلطّفه – في الغالب – في عبارات الاعتراض عليه، مثل قوله: «فيه نظر»( )، «لا يستقيم»( ) – وهما الأكثر استعمالًا – «لم يطّرد قوله»( )، «غير محتاجٍ إليه»( )؛ ونحوها؛ ممّا يدل ٨

(١) ينظر: مسألة رافع الاسم بالظرف، والجار والمجرور، والوصف، إذا تقدّمت عليه، وحدّ الفعل، ومسألة حدّ الاستثناء، ومسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا).

٢() مسألة رافع الاسم بالظرف، والجار والمجرور، والوصف، إذا تقدّمت عليه، وحد الفعل.

٣() مسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا).

٤() من الآية(٣١) سورة سبأ .

٥() مسألة ناصب الحال في نحو: هذا زيدٌ قائمًا.

(٦) مسألة حدّ الفعل.

٧() مسألة رافع نائب الفاعل.

٨() مسألة حدّ الاسم المتمكّن.

على تبجيله وتوقيره له، وفي بعض الأحيان يستعمل عبارات أخرى، مثل قوله: «فلا حجّة فيه»( )، أو «وقد حرّفه»( )، أو «خطأ»( )، فإن[2] وجد له عذرًا،[3] التمسه له ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، ويمكن الوقوف على مخالفته في اعتراضاته على ابن جنّي، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «ويجوز للشاعر طرح التاء من الفعل المسند إلى المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، وذلك محمول على الضرورة؛ لإقامة الوزن، وأمَّا ما أنشده أبو الفتح وهو:

إنَّ امـــرأً غـــرَّه مـــنكُنَّ واحـــدةٌ بعـــدي وبعـــدَكِ في الـــدنيا لمغـــرورُ

فلا حجّة فيه؛ لأنّه يجوز أنْ يريد بـ (واحدةٌ) خَصْلَةً أو فَعْلَةً، والجيّد ما أنشده أبو عليّ من قول جرير:

لقـــد وَلَـــدَ الأُخَيطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ على قِمَـعِ اسْـتِها صُـلُبٌ وشـامُ»( ).

اعترض عليه؛ لورود الاحتمال في الشاهد.

وقال: «وقوله: (ولا بدّ في جميع التمييز من معنى مِن) خطأ؛ لأنّا لا نقول: طاب زيدٌ من نفسٍ، ولا: هو أحسنُ الناسِ من وجهٍ، وقد صرّح ابن السَّرَّاج بامتناع ذلك في ثلاثة مواضع من كتاب (الأصول).

واستهوى قول ابن جنّي بعض الحمقى، فزعم أنّ مميّز أفعل التفضيل يصحّ دخول (مِن) عليه»( ). اعترض عليه؛ حيث لا يلزم تضمّنها على الإطلاق حسب ما يراه ابن الخبّاز.

١() مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقي إذا فُصل بينهما.

٢() مسألة تحريف الشاهد في باب الاستثناء (حاشى أبي ثوا ن...).

٣() مسألة تضمّن التمييز معنى (مِنْ).

(٤) مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما.

(٥) مسألة تضمّن التمييز معنى (من).

المبحث الرابع:
مذهبه النحوي

أستطيع القول بعد دراسة الاعتراضات: إنّ ابن الخبّاز قد نهل أكثر مادته من أعلام المذهب البصريّ، وإمامهم سيبويه، ومن الملاحظ في جلّ اعتراضاته ميله الواضح إلى مذهب البصريّين، إلّا أنّه قد خالفهم في قليل من اعتراضاته، وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على اتّباعه للدليل الأقرب للحقّ بعد اجتهاده، وللصواب بعد ابتغائه، دون تعصّب، أو تحيّز بلا دليل، والحكم عليه بالاتجاه البصريّ؛ لأسباب منها:

١/ أنّه ينسب نفسه إلى البصريّين، كقوله: «وهذا عندنا فاسد»( )، عند ذكره رأي الكوفيّين، إلا أن يكون قد استعمل الضمير استعمال المعظّم لنفسه.

٢/ كثرة موافقته لهم، حيث بلغت موافقاته أربعًا وعشرين مسألة، في مقابل ثلاث مسائل فقط في موافقاته للكوفيّين.

٣/ غلبة المصطلحات البصريّة، وكثرة استعماله لها، مثل قوله: «المجرور»( )، و «تعدّى إليه»( ). [٢]

٤/ منع القياس على القليل، والشاذّ، والنادر، حيث يقول: «وفي (أُصَيْلَان) شذوذان، وقد ذكرناهما، وشأن هذا الشاذّ أن يُحفظ، ولا يُقاس عليه؛ لأنّه مخالف لأصول كلامهم، ولو كسرنا حدّ المطّرد بالنادر لم يبقَ بين الأضعف والأقوى ممايزة، وليس هذا من شيمة العاقل»( ). [٤]

وكما تبيّن أنّه مع ميله للاتجاه البصريّ قد يخالفهم، فإنّه كذلك قد يخالف كلا الفريقين، وينفرد بمذهب وحده( )، أو يذهب إلى ما تفرّد به أحد النحاة( )؛ وهذا إنّما يدلّ على[٦] شخصيته النحويّة

---

(١) مسألة ناصب المفعول الثاني في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا.

٢() مسألة تسمية المجرور بما يتعدّى إليه الفعل مفعولًا به.

٣() المسألة السابقة نفسها.

٤() مسألة تصغير أُصَيْل.

٥() ينظر: مسألة علّة زيادة التاء مع المذكر طرحها مع المؤنّث في الأعداد من ٣ ١٠، ومسألة علّة حكم النحاة على أن أصل (مذ) (منذ).

(٦) ينظر: مسألة حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقيّ إذا فُصل بينهما، ومسألة وجه مشابهة (إن) وأخواتها الأفعال.

النافذة، وعقليّته الواعية المتأمّلة في النحو، فقد يكشف سرًّا من أسرار اللغة، ويسبر كلام العرب، وأصول لغتهم، ويؤلّف من أقوال النحويّين ومسلّماتهم علّة تطّرد فيما ذهب إليه[1]، وعند اختبارها ترى صدق ما ذهب إليه، وسأذكر أمثلة من ذلك عند الحديث عن أثره فيمَنْ جاء بعده في الفصل التالي.

١() ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٤، ٢٦٧.

الفصل الخامس:
تقويم اعتراضاته

المبحث الأول: مدى دقته في نسبة الأقوال إلى أصحابها.

المبحث الثاني: أثر اعتراضاته فيمن جاء بعده.

المبحث الأول:
مدى دقته في نسبة الأقوال إلى أصحابها

الأصل في الأقوال التي أوردها ابن الخبّاز أنّه ينسبها إلى أصحابها، وكما سبق في الفصل الأوّل من الدراسة المنهجية عند الحديث عن مصادره في الاعتراضات أنّه قد اعتنى إلى حدٍّ كبير بنسبة الأقوال إلى أصحابها، خاصّة تحت مبحث (أعلام سمّاهم وصرّح بهم)، فقد كشف عن ورود واحد وعشرين قولًا[1] منسوبًا في اعتراضاته، كلّها صحيحة النسبة، وموثّقة في كتبهم، أو في كتب مَنْ نقل عنهم، سواء باللفظ نفسه، أو بالمعنى دون اللفظ.

أمّا عدم نسبته الأقوال، فينحصر في أمرين:

الأوّل: الخطأ في نسبة القول؛ حيث إنّ هناك **ثلاثة مواضع** لم أجد الدقّة في نقله، وهي:

قوله: «وقوله: (ولا بدّ في جميع التمييز من معنى مِن) خطأ؛ لأنّا لا نقول: طاب زيدٌ من نفسٍ، ولا: هو أحسنُ الناسِ من وجهٍ، وقد صرّح ابن السَّرَّاج بامتناع ذلك في ثلاثة مواضع من كتاب (الأصول)»[2]. ولم أقف عليها سوى[3] أنّ واحدًا منها كان نقلًا عن المبرّد، ولم يكن من كلام ابن السرّاج.

وقوله: «وحكوا عن الشافعي أنّه ذهب إلى أنّها تفيد الترتيب؛ ولذلك ذهب إلى ترتيب الأعضاء في الوضوء، وذُكِرَ أنّه يحكيه عن الفرّاء»[4]. يعني (الواو)، ولم أقفْ على قول الشافعي فيما بين يديّ من كتبه، سوى أنّه قال بوجوب الترتيب للأعضاء في الوضوء مستدلًّا بأدلة أخرى في آية الوضوء، وقد ظهر أنّ ابن الخبّاز متابع في ذلك من قبله، فيما اشتهر عن مذهب الشافعيّ عند الفقهاء، كما جاء في (البرهان في أصول الفقه)[5].

وقوله: «وما الأمر بعد ذلك كلّه إلّا كما قال أبو الفتح ابن جنّي: (وما يُحكى عن بعض الأئمّة فإنّي أعيذه منه)»[6]. ولم أقف على قول ابن جنّي هذا سوى أنّه نفى إفادة (الواو) للترتيب، وناقش

١() مسألة ناصب المفعول معه، ومسألة هندأ وقدم إذا سمّي به مذكر، ومسألة علّة حكم النحاقبأ نأصل (مذ) (منذ)، وغيرها.

٢() مسألة تضمّن التمييز معنى (مِن).

(٣) مسألة مجيء (الو و) للترتيب.

(٤) ينظر: المسألة السابقة نفسها.

(٥) المسألة السابقة نفسها.

المسألة في كتابه (سرّ الصناعة)، ولكن لفظ عبارته هذه ليست فيه، ولا في كتبه الأخرى[١]، ربما هو نصّ منقول من كتاب آخر له لم يصل إلينا، كـ (المعرب)، أو (الخطيب) ، وكذلك الحال في الموضعين السابقين، أو أَنْ تبقى هذه المواضع من المآخذ التي تُؤخذ عليه، ولعلّه يُعْتَذَرُ له بثلاثة أمور: ضرّ عينيه، وتأليفه الكتاب من محفوظه؛ حيث لم يستعن أثناء تأليفه بمطالعة كتاب[٢]، وقوله: « فإنّ السعيدَ من عُدّت سقطاته»[٣].

الثاني: عدم نسبة القول إلى أحد؛ حيث إنّ هناك من الأقوال ما لم يصرّح بنسبتها إلى قائليها، ويذكرها أحيانًا بصيغة التمريض «قيل»[٤]، فالأصل هنا أنّه قد كُشفت عنهم الدراسة، وبيّنتُ أصحاب هذه الأقوال، وذلك في عشرين قولًا[٥]، يصدّرها بعبارات مثلْ: «وقال بعضهم»[٦]، «ويكثر في عبارات النحويّين»[٧]، ومنهم من لم تكشفْ عنهم الدراسة، ولم يتبيّن بعد البحث لمن ترجع هذه الأقوال، وهي ستة أقوال[٨]، بغضّ النظر عن السبَب، فربّما لا يذكر صاحب القول إجلالًا له، أو لشهرة نسبته إليه في زمانه، أو لتعدّد القائلين به، أو لغير ذلك، ودونك مثالين على ذلك:

قال ابن الخبّاز: «وقيل: إن المضاف إليه يُعرِّف المضاف؛ فجرى مجرى اللام، فلم يُفصلْ بينهما»[٩].

وقال: «تقول: كان الأمرُ، أي: وُجِدَ ... ومن ذلك قولُهم: (أنا مُذْ كنتُ صديقُك)، (أنا): مبتدأ، و(صديقُك): خبره، ومن نصبه فقد أخطأ؛ لبقاء المبتدأ بلا خبر»[١٠]. ولم يتبيّن لي بعد الدراسة أصحاب هذه الأقوال.

١() ينظر: مسألة مجيء (الو و) للترتيب.

٢() ينظر: توجيه اللمع: ٧٢٦

٣() المصدر السابق: ٧٢٧

٤() مسألة علّة امتناع تنوين المضاف.

٥() ينظر: مسألة النسب إلى (قُرّاء)، ومسألة مفرد (غُرَفَات)، ومسألة علّة دخول الأسماء التنوين، وغيرها.

٦() مسألة حدّ المفعول المطلق.

٧() مسألة تسمية المجرور بالذي يتعدّى إليه الفعل مفعولًا به.

٨() ينظر: مسألة علّة زيادة التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنّث في الأعداد من ٣– ١٠، ومسألة علّة منع الإضافة في تمييز العدد المركّب، ومسألة وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا)، ومسألة بدل المضمر من المضمر...، وغيرها.

(٩) مسألة علّة امتناع تنوين المضاف.

(١) مسألة نصب (صديق) في نحو: «أنا مذ كنتُ صديقَك».

وكلمة حقّ تقال: إنّه بالمقارنة بين عدد الأقوال التي اعتنى بنسبتها، وعدد الأقوال التي أغفل نسبتها، يتضح مدى دقّته في نسبة الأقوال إلى أصحابها.

المبحث الثاني:
أثر اعتراضاته فيمَن جاء بعده

رأيت من النحويّين مَنْ جاء بعده – من معاصرين ومتأخرين – قد اعتدّ بأقواله، واهتمّ بها، فيذكرها فيما يذكره من أقوال النحويّين، بغضّ النظر عن عزوها إليه، وموافقته فيها، أو عدمهما، وهي أحد أمرين:

الأوّل: أقوال تفرّد بها، وقد وقع لي ملاحظة ذلك في **ثلاث مسائل:**

قال ابن الخبّاز: «الوجه الثاني: جموع التكسير، لا فرق بين المذكر والمؤنّث إلّا في القليل، فأرادوا الفرق بينهما، وكان المذكّر أحمل للزيادة»[1]. يعني بذلك وجهًا لعلّة زيادة التاء مع المذكّر وإثباتها مع المؤنّث في الأعداد من ٣–١٠، ثم ذكره أبو حيّان من بعده، ولم يعزُه إليه.

وقال: «والجواب المفيد أنْ يقال: لمّا رأينا (مُذْ) و (مُنْذُ) بمعنى واحد، وأنّ الثنائية توافق الثلاثية في حرفين، ورأينا بعض العرب قد قال: (مُذُ) بالضّمّ، حكمنا بأنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ. ومن تأمّل ما ذكرتُه علم بأنّه موافقٌ لمذاهب النحويّين، وسائلٌ من ينابيع أقوالهم»[2].

وقد ذكر قوله هذا جماعة من النحويّين، منهم معاصره ابن الدهّان، ومنهم ممّن جاء بعده من المتأخّرين[3]، وهو قول ينمّ عن سبرٍ وملاحظةٍ معتمدًا على قياس الشبه.

وقال: «فمن ذلك قولنا: هذا زيدٌ قائمًا، يجوز رفع (قائم)، ونصبه ... وأمّا النصب فعلى الحال، وفي العامل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون (ذا)؛ لأنّ فيه معنى (أُشِيرُ).

الثاني: أن يكون (ها)؛ لأنّ فيه معنى (أُنَبِّهُ).

الثالث: أن يكونا كلاهما عاملين، وفيه نظرٌ، وما ذكرتُه إلّا بعد أَنْ سمعتُه؛ ووجه ضعفه عندي ترادف العاملين على معمول واحد»[4]. والوجه الثالث قد سبَق إلى التنبيه إلى وجوده ابن الخبّاز، ثم ذكره

١() مسألة علّة زيادة التاء مع المذكّر وإثباتها مع المؤنّث في الأعداد من ٣ ١٠.

(٢) مسألة علّة حكم النحاة بأصل (مذ) (منذ).

٣() ينظر: المسألة السابقة نفسها.

(٤) مسألة ناصب الحال في نحو: هذا زيدٌ قائمًا.

ابن الصايغ، والصبّان، دون عزوه إلى ابن الخبّاز.

الثاني: اعتراضات تفرّد بها، فمن جهة أخرى ترى عددًا من اعتراضاته التي لم يُسبق إليها

– حسب اطلاعي – قد تناولها مَنْ بعده، ورآها صحيحة، فنبّه إليها، بغضّ النظر عن الإشارة إلى سبق اعتراض ابن الخبّاز فيها، أو عدم الإشارة، وقد وقع لي ملاحظة ذلك في **أربع مسائل:**

قال ابن الخبّاز: «وإنّما عملت (إنّ) وأخواتها؛ لأنّها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه: ...

الرابع: أنّ نون الوقاية تتّصل بها، كقولك: إنّني، كما تقول: ضربني، وهذا الوجه ذكره جماعةٌ، وهو فاسد؛ لأنّ اتّصال نون الوقاية بها لم يكن إلّا عند اتّصالها بياء المتكلم، وذلك لا يحصل إلّا بعد الشبه بالفعل؛ لأنّها عاملةٌ في الياء النصب، وليست كذلك الأوجه التي ذكرناها؛ فإنّها تُعقَد مع (إنّ) غير داخلة على الأسماء»(١). وافقه عدد ممّن جاء بعده في اعتراضه هذا، ولم أجده في كتاب قبله.

وقال: «وأمّا بدل بعض الشيء من جميعه، فمسائله ست ... وسقط منها مسألتان: بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، فلا يجيزون: (رأيت زيدًا إيّاهُ)، ولا: (رأيْتُهُ إيّاهُ)؛ لأنّ الإضمار لا يدلّ على الجزئية، ومن النحويين من تكلّف إجازته بتمثيل عسير، فقال: أقول: نِصْفُ الرَّغِيفِ أكلتُهُ إيّاهُ، فـ (الهاء) للرغيف، و (إيّاهُ) للنصف، فهذا بدل مضمر من مضمر، وقال: أقول: نِصْفَ الرغيفِ أَكَلْتُ الرغيفَ إيّاهُ، فـ (إيّاهُ) للنصفِ، فهذا بدل مضمر من مظهر، وهذا الذي ذكرتُه لك لا تكاد تجده في كتاب ...»(٢). وافقه عدد ممّن جاء بعده في اعتراضه على بعض النحويّين، وتجده بعد عرضه للاعتراض يقول: «وهذا الذي ذكرته لك لا تكاد تجده في كتاب»، وقد كشفت الدراسة عن صدق ما أشار إليه؛ فإنّي لم أجد ما قاله في كتابٍ قبله.

وقال: «الثاني من قسمَي المعرفة: النكرة المقصودة، كقولك: يا رجلُ، ويا غلامُ، وقصّتها كقصّة العلم في البناء على الضم.

فإن قيل: فبأيّ شيءٍ عُرِّفت؟

(١) مسألة: وجه مشابهة (إنّ) وأخواتها الأفعال

(٢) مسألة بدل المضمر من المضمر ...

قلتُ: عُرّفت بالقصد؛ بشرط حرف النداء.

وقوله: (إنّ التعريف حدث فيها بحرف النداء)، غيرُ مستقيم؛ لأنّنا ننادي النكرة الصريحة، كقولك: يا رجلًا، فلو كان حرف النداء هو المعرِّف لتعرّفتْ»( ). وافقه الصبّان في اعتراضه هذا.

وقال: « وحكوا عن الشافعي أنّه ذهب إلى أنّها تفيد الترتيب؛ ولذلك ذهب إلى ترتيب الأعضاء في الوضوء، وذُكِرَ أنّه يحكيه عن الفرّاء، ولا شبهة في أنّ الشافعيّ ليس أعلم بالنحو من أبي سعيد، وقد قال: ما سمعتَه»( ). وافقه ابن مالك في اعتراضه على ما نُسب إلى الفرّاء، وقد كشفت الدراسة عن سبقه إلى هذه الاعتراضات، والتنبيه إليها، ومَنْ اعترض على مثلها هو ممّن جاء بعده؛ وبذلك قد وافقه في اعتراضه، عن قصد أو عن غير قصد، ولم أجد مَنْ صرّح بذكر ابن الخبّاز، في الاعتراضات التي تناولتها.

(١) مسألة تعريف المنا ىالنكرة المقصودة.

٢() مسألة مجيء (الو و) للترتيب.

الخاتمة

الخاتمة

بعد الوصول إلى خاتمة هذا البحث، فإنّي أحمد الله تعالى أن أعانني على إتمامه، والوصول إلى نتائجه، ولقد توصّل البحث إلى النتائج التالية:

١/ كشفت الدراسة عن مذهب ابن الخبّاز البصريّ.

٢/ كشفت الدراسة عن عدم استشهاده بالحديث إلا بشكلٍ ضيّق، وهذا لا يدلّ على أنّه لا يرى الاستشهاد به، فحسب الدراسات الأخرى على (توجيه اللمع) كان مقلًّا منه، وفقًا لعادة كثير من النحويّين قبله.

٣/ أظهرت الدراسة إقلاله من الاحتجاج بـ (استصحاب الأصل)، فلا تكاد تجده؛ وفقًا لتضعيف بعض النحويين هذا الأصل.

٤/ كشفت الدراسة عن قلة مصادر ابن الخبّاز، من خلال ما ذكره من مصادر؛ ويعود هذا في أغلب الظنّ لأنّه كان ضريرًا، قد اعتمد على محفوظه، بل وصرّح أنّه في شرحه للمع لم يستعن بمطالعة كتاب.

٥/ كشفت الدراسة عن شخصية ابن الخبّاز المستقلّة، فعلى الرغم من أخذه عن المذهب البصريّ إلّا أنّه في بعض آرائه يختار مذهب الكوفيّين، أو يذهب إلى رأي بعض أفراد النحاة، أو ينفرد بمذهب وحده.

٦/ أظهرت الدراسة عن صحة اعتراضه في تسع وثلاثين مسألة، ومجانبته للصواب في أربع مسائل، وما سواها قد يتساوى فيه الأقوال، أو لا يتضحّ أمره، وتلك في ثمانية مسائل.

٧/ أظهرت الدراسة أنّ الأصل هو تصريحه عن المُعْتَرَض عليه، وقد لا يصرّح به إجلالًا له، أو لشهرة نسبة المذهب إليه في زمانه، أو لتعدّد القائلين به، أو لغير ذلك.

٨/ أظهرت الدراسة أنّ الأصل في موقفه من ابن جنّي الموافقة؛ لشرحه كتابه (اللمع)، إلا أنّه قد خالفه في تسع عشرة مسألة من اعتراضاته، ويبقى أسلوب التلطّف هو سيّد الموقف.

٩/ أظهرت الدراسة أنّ بعض اعتراضاته لم يقل بها أحد، وأغلب الظنّ أنّها افتراض، وهو أسلوب قد اتبعه ابن الخبّاز عامّة خلال شرحه هذا وغيره،؛ وذلك من سبل تقرير العلم، وبسطه.

١٠/ كشفت الدراسة عن أثر آراء ابن الخبّاز فيمَنْ جاء بعده من النحاة، وقد سبق الحديث عن هذا الأثر في آخر فصول الرسالة.

وأوصي بدراسة ظهرت لي في هذا البحث، وهي دراسة الخلاف بين ابن الخبّاز ومن يسمّيهم بالجهلة، على ضوء هذه الدراسة، بل وتمتدّ إلى كتبه كلّها؛ لتتسع الدراسة، ويتّضح بها هل تجانب الصواب دومًا، أم أنّ هناك منها ما هو اختلاف وجهة نظر سائدة في زمانه، أو تأثّر بمذهب نحويّ استوعبوه؟ مع بيان الأسباب التي جرّته إلى الخلاف، ثم هل يصدق وصف هؤلاء بالجهل، ويطّرد في كلّ مسألة يعترض عليهم في (توجيه اللمع)، أو غيره من كتبه؟ وذلك لربط الخلاف بالدرس اللغويّ، وبحث أصول الدراسة النحوية، وطرائق النحاة ومناهجهم، والحكم عليها من خلال الخلاف بين ابن الخبّاز ومعاصريه.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الشعر.
- فهرس الأمثال.
- فهرس الأقوال.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
ژپپپٹٹژ	٥٨	٢٢٤
ژووژ	١١٧	٢٠٣
ژ□□□□□□□ □□□□□□□ژ	١٩٦	٨٣
ژووۈژ	٢٥٢	١٩٠، ٢٧٣
ژٹۀۀہہھژ	٢٥٥	١٩٠، ٢٧٣
ژہھھژ	٢٥٥	١٩٠، ٢٧٣
سورة النساء		
ژننژ	٣٤	٧٨
ژۋووۈژ	٩٤	١٩٨، ٢٦٢
سورة الأنعام		
ژقققچچچچڇڇژ	٨٤	٢٢٤
سورة الأعراف		
ژڑکککژ	١٦١	٢٢٤
ژئۆئۆ ئۇژ	١٧٧	١٩٨، ٢٦٢
سورة الأنفال		
ژۇۇۆۆۈۇۇۋۋۇۈۋژ	٣٢	١٧٨، ١٨٠
سورة هود		
ژکککگگگژ	٨	١٩٨، ٢٠١، ٢٦٣
سورة الحجر		
ژئېئىئىئېژ	٣٠	١٣٣
ژئەىىيى□□ژ	٣١	١٣٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الكهف		
ژﭽﭾﭿژ	٧٧	٥٠
سورة مريم		
ژﭨﭩﭪژ	٤	١٥٣
سورة الشعراء		
ژﮬﮭﮮﮯﮰژ	١٩٧	٢٠٦
سورة القصص		
ژﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝژ	٢٧	٨٣
ژﮬﮭﮮﮯژ	٥٧	٢٥
سورة الزمر		
ژﯘﯙﯚﯛﯜﯝ ﯗﯙﯚﯛﯜﯝژ	٤٦	١٧٨، ١٨٠
سورة فصّلت		
ژﯛﯜﯝﯞژ	١٠	٨٣
سورة النجم		
ژﮭﮮﮯژ	١٩	٢١٦، ٢٦٢
سورة القمر		
ژﭽﭾﭿژ	١٢	١٥٠
سورة الصف		
ژﯓﯔﯕﯖژ	٨	٢٠٨
سورة الحاقة		
ژﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮژ	٧	٨٣
سورة العلق		
ژ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ژ	٧	٧٦

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
ابدؤوا بما بدأ الله به.	٢٢٥

فهرس الشعر

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة			
القُرَّاءِ	الكامل	أبو صدقة الدُّبَيْرِيّ، أو زيد بن ترك الدُّبَيْرِيّ، أو زيد بن تركي الزُّبَيْدِيّ، أو يزيد بن تركي	٢٤٠
الدال			
المُحَمَّدِ	الطويل	الأعشى	١٦٦
الراء			
شَرَّا	الرجز	بلا نسبة	١٧٤، ١٧٥، ٢٨٠
غِيَارُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١١٨
لمغرورُ	البسيط	بلا نسبة	٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٩٠
عمرِو	الطويل	راشد بن شهاب اليشكري	١٨٧
مَشْكُورِ	الرجز	سور العجلاني	١٦٦، ٢٥٠، ٢٦٠
الطاء			
نِياطِه	مجزوء الكامل	أبو عيينة بن محمّد بن أبي عيينة بن المهلّب بن أبي صُفرة	١٥٥، ٢٥٥، ٢٨٣، ٢٨٤
العين			
الأَصَابِعُ	الطويل	الفرزدق	٣٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
اللام			
مَبْذُولُ	البسيط	هشام بن عقبة العدوي	٢٠٢
بالهَزْلِ	الطويل	عمرو بن شأس الأسدي	٢٣٧
الرِّجالِ	الوافر	سلمة بن زيد الفهمي	١٤٥
الميم			
اللَّهُمَّا	الرجز	أبو خراش الهذليّ، أو أميّة بن أبي الصلت	١٧٨، ١٧٩
وشامُ	الوافر	جرير	٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٥٣، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٩٠
الأعلامِ	الكامل	بلا نسبة	٣٢، ٣٣، ٢٥٤، ٢٧٨
حُثْمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٢٧، ٢٨، ٣٠، ٢٨٦
والشَّتْمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٠٦
فَدْمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٢٨٦
النون			
جُنُونَا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهليّ	١٨١، ١٨٤، ٢٧٤، ٢٨١
تَعْرِفُونِي	الوافر	سحيم بن وثيل اليربوعي	٢٢٩
الظَّنُونِ	الوافر	الشمّاخ	٤٠
عَنِّي	الوافر	بلا نسبة	١٨٦

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
١- «إِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ».	٩، ٢٧٤
٢- «في بيتهِ يُؤتى الحكمُ».	٣٩

فهرس الأقوال

القول	الصفحة
١- «أتيتك مَقْدَمَ الحاجّ».	١١٦
٢- «إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه، وإيّا الشوابّ».	١٥٨
٣- «استوى الماء والخشبة».	٦١،٦٠، ٦٣، ٦٤، ١٢٧
٤- «أُصَيْلَان»، «آتيك أُصَيْلانًا ».	٢٤٢، ٢٤٣
٥- «اعترض الفرسُ في رَسَنه».	١٣
٦- «اعترض له بسهم».	١٣
٧- «اللهِ لأفعلنّ».	١٩٠
٨- «امرأَ ونفسَه».	٦١
٩- «أنا مُذْ كنتُ صديقُك».	١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٩٥
١٠- «إنّ من أفضلهم كان زيدًا».	١٤٥، ٢٠٣
١١- «إنّه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ».	٢٠٥
١٢- «بك زيدٌ مأخوذ».	٣٦، ٣٧، ٣٩
١٣- «حسبك به من شجاعٍ».	١٤٩
١٤- «حضر القاضي اليوم امرأة».	٢٣
١٥- «الخمسةَ العشرَ»، «الخمسةَ عشرَ الدرهمَ»، «الخمسة عشر درهمًا».	١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨
١٦- «ذهبتُ الشامَ».	١٢٤، ٢١٠
١٧- «سرتُ اليومَ فرسخًا».	٢٠٩
١٨- «عندي الأحد عشر درهمًا»، «الأحد العشر الدرهم».	١٨٣، ١٨٥، ١٨٧
١٩- «قُرَّاوِيّ».	٢٤٠، ٢٤١، ٢٨٥

القول	الصفحة
٢٠- «كانت الكائنةُ».	٢٠٣
٢١- «لله درّه من الرجال».	١٤٧، ١٤٩، ١٥١
٢٢- «لله درّه من فارسٍ».	١٤٩، ١٥٠
٢٣- «ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها».	٦١
٢٤- «لولا عليٌّ لهلك عمرُ».	١٤١، ٢٦٨ ، ٢٧٢، ٢٨٩
٢٥- «لي عشرون من الدراهم ».	١٤٧، ١٤٩
٢٦- «ما زلتُ أسير والنيلَ».	١٢٧، ١٢٨
٢٧- «ما في السماء قدر راحة من السحاب».	١٤٧، ١٤٩، ١٥١
٢٨- «مُذُ».	٢١٧، ٢١٨
٢٩- «نُوَيرَةُ»، و«فُهَيرَةُ»، و «أُذَيْنَةُ» في أسماء رجال.	٢٣٢، ٢٣٣
٣٠- «ويحه من رجلٍ».	١٤٩
٣١- «يا أللهُ».	١٧٤، ٢٨٠
٣٢- «يا أللهُ، اغفرْ لنا».	١٧٥

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
١-إبراهيم بن الحسين الطائي البغدادي النيلي = النيلي.	١٢٧
٢-أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي.	١٠٧
٣-أحمد بن جعفر الدينوريّ = أبو جعفر الدينوريّ.	٢٢٥
٤-أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي النحوي = ابن الخبّاز.	١٥
٥-أحمد بن محمد الإسعرديّ.	١٧
٦-أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحّاس = أبو جعفر النحاس.	١٠٤
٧-جرير بن عطيّة الخطفى.	٢٢
٨-الحسين بن بدر بن إياز = ابن إياز.	٩٦
٩-الحسن بن قاسم، وقيل: ابن أم قاسم = المرادي.	٤٢
١٠- خلف بن يوسف بن فرتون الشنتريني = أبو القاسم الأبرش.	٢٠٤
١١- سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ = أبو زيد.	١٨٥
١٢- سعيد بن المبارك بن الدهّان = ابن الدهّان.	١١٥
١٣- سلمة بن زيد بن وهب بن نُباتة الفهميّ.	١٤٥
١٤- سليمان بن محمد السبئي = ابن الطّراوة.	٢٠٥
١٥- الشماخ بن ضرار بن سِنَان بن أُمَامَة.	٤٠
١٦- صالح بن إسحاق البجليّ الجرميّ.	٢٨
١٧- طاهر بن أحمد بن بابشاذ = ابن بابشاذ.	٥٤
١٨- عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي.	٣٨
١٩- عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القوّاس الموصلي.	٩٢
٢٠- عبد الكريم بن أحمد بن محمّد الضرير، أبو الفضل المقرئ ، المعروف بابن حَرَمِيَّة.	١٦

العلم	الصفحة
٢١- عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب = ابن خشاب.	١٠٩
٢٢- عبد الله بن أحمد بن عليّ الفاكهي، المكيّ، الشافعيّ = الفاكهي.	١٠٠
٢٣- عبد الله بن جعفر بن درستويه = ابن درستويه.	٢٠٤
٢٤- عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبَري = أبو البقاء العكبري.	١٥
٢٥- عبد الله بن محمد بن السّيد، النحويّ = البطليوسيّ.	٢٠٤
٢٦- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري = ابن هشام.	٢٨
٢٧- عبد الواحد بن علي بن برهان = ابن برهان.	١٢٩
٢٨- عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن أبي الربيع القرشي = ابن أبي الربيع.	٤٥
٢٩- عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب الكردي.	٧٩
٣٠- أبو الحسن عليّ بن الحسين الأصفهانيّ، الباقوليّ، المعروف بالجامع.	٢٣
٣١- علي بن حمزة الكسائي.	٢٧
٣٢- علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش= الأخفش الأصغر.	١٠٢
٣٣- علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور = ابن عصفور.	٣٠
٣٤- علي بن المبارك = الأحمر الكوفي .	٤٥
٣٥- عليّ بن محمد الخُشَنيّ ، المعروف باالأبذيّ.	١٣٢
٣٦- عليّ بن محمد بن عيسى، الملقّب بنور الدين الأشموني = أبو الحسن الأشموني.	٣١
٣٧- عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عليّ الكوفي البغدادي = الشريف الكوفيّ.	٢٤
٣٨- عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي = الثمانيني.	٤٩
٣٩- عمر بن محمد الشلوبين = أبو علي الشلوبين.	١٤٢
٤٠- عمرو بن أحمر الباهليّ.	١٨١
٤١- عيسى بن عبد العزيز الجزوليّ.	٨٣

العلم	الصفحة
٤٢- القاسم بن علي بن محمد الحريري = الحريري.	٨٢
٤٣- القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضرير = الواسطي.	٩٢
٤٤- المبارك بن أحمد بن الشعّار الموصليّ = أبو البركات بن الشعّار.	١٧
٤٥- المبارك بن محمد الشيباني بن الأثير = ابن الأثير.	٢٤
٤٦- محمد بن الحسن الرضيّ الإستراباذي نجم الدين = الرضي.	٣٨
٤٧- محمد بن الحسن الصائغ.	٨٣
٤٨- محمد بن عبد الله الورّاق.	٣٨
٤٩- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني.	٢٩
٥٠- محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي = الدّلائيّ.	٢١٢
٥١- محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي المعروف بابن آجرُّوم.	١٠٤
٥٢- محمد بن المستنير = قطرب.	٧١
٥٣- محمد بن مسعود الغزنيّ.	٢٠٤
٥٤- مُحَمَّد بن ميكائيل بن أحمد الموصلي النحويّ.	١٧
٥٥- محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي = ابن ولّاد.	١٠٢
٥٦- محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدايم الحلبي، المعروف بناظر الجيش.	٨٣
٥٧- محمد بن يوسف بن علي بن حيّان النفزي الغرناطي = أبو حيان.	٢٩
٥٨- مهذّب الدين مهلَّب بن الحسن المهلّبي = أبو المحاسن المهلبي.	٧٩
٥٩- هشام بن عقبة العدويّ.	٢٠٢
٦٠- هشام بن معاوية الضرير.	٢٢٢

فهرس المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.

أولاً: المخطوطات، والرسائل العلمية:

١–اعتراضات السهيلي على النحاة جمعًا ودراسة، لعبد الله بن زيد آل داود، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٤/١٤١٥هـ.

٢–البيان في شرح اللمع، للشريف الكوفيّ، ت/ علاء الدين حموية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ.

٣–توجيه اللمع لابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، دراسة لغوية ونحوية، لرعد كريم حسن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية: جامعة ديالى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٤–شرح الجزولية، للأبّذي، ت/ سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.

٥–شرح الجزولية، للأبّذي، ت/ معتاد الحربي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

٦–شرح الجمل، لابن الفخّار = أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه (شرح الجمل)، ت/ حماد بن محمد حماد محمد الثمالي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ/١٤١٠هـ.

٧–شرح ألفية ابن معط، للرعيني، ت/ حسن محمد عبد الرحمن، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٨–شرح كتاب سيبويه، للرمّاني، ت/ سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٩–العلل النحوية عند أبي الربيع في كتابه البسيط، لمحمد بن حسين الزهراني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٣٥هـ/ ١٤٣٦هـ.

١٠– الغرّة في شرح اللمع، لابن الدهّان، مخطوطة في مكتبة قليج علي، تركيا، برقم (٩٣٠).

١١- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، ت/ محمد صفوت محمد، رسالة دكتوراه، كليّة اللغة العربيّة: جامعة الأزهر- القاهرة، لا ت.

١٢- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخبّاز، ت/ عبد الله بن عمر الحاجّ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

ثانيًا: المطبوعات:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، ت/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط (١)، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢- الآجُرُّومِيَّة، للصنهاجي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣- ابن الأبرش الأندلسي حياته وآراؤه، لشريف عبد الكريم النجّار، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٩، العدد ٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤- الإحاطة في أخبار غرناطة، لابن الخطيب، ت/ بوزياني الدراجي، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، لا ط، لا ت.

٥- أحكام القرآن، للشافعيّ، ت/ محمد زاهد الكوثريّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، لا ط، لا ت.

٦- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ت/ طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط (١)، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

٧- اختصار القدح المُعلى في التاريخ المُحلى، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل، ت/ إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٥٩م.

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٩- الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، ت/محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البرّ، ت/ عليّ البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢.

١١- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

١٢- أسرار النحو، لابن كمال باشا، ت/ أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، ط (٢)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٣- الإشارات والتنبيهات، لابن سينا، ت/ سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط (٣)، لا ت.

١٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ت/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطيّ، ت/ عبد الإله نبهان وزملاؤه، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٦- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، ت/عبد الحسين مبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٧- الاشتقاق، لابن دريد، ت/عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٨- إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، لا ط، لا ت.

١٩- الأصمعيات، للأصمعيّ، ت/ أحمد محمد شاكر، و عبد السلام هارون، ط (٥)، بيروت، لبنان، لا ت.

٢٠- الأصول في النحو، لابن السرّاج، ت/ عبد الحسين الفتلي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢١- أصول النحو العربي، لمحمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، لا ط، لا ت.

٢٢- أصول النحو العربي، لمحمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٣- الاعتراض المنطقي على الحدّ النحوي، لسليمان الضحيّان، مجلة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد ٧، محرم، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٢٤- إعراب القراءات الشواذّ، لأبي البقاء العكبري، ت/محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٥- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١٥)، ٢٠٠٢م.

٢٦- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تصحيح/ أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدّم، مصر، لا ط، لا ت.

٢٧- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط (٢)، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢٨- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، ت/ حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط (٢)، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٩- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ت/ عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط (٢)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣٠- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، لفاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، لا ط، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٣١- ألفيّة ابن معط = الدرّة الألفيّة، لابن معط، ت/ سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط (١)، ٢٠١٠م.

٣٢- الألفيّة، لابن مالك، المكتبة الشعبيّة، بيروت، لا ط، لا ت.

٣٣- الأم، للشافعي، ت/ رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٤- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، ت/ د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، لا ط، لا ت.

٣٥- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، ت/ محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط

(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٦- الأمثال، لابن سلّام، ت/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٧- الأمثال، للسدوسي، ت/ رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، لا ط، لا ت.

٣٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطيّ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٩- الانتصار لسيبويه على المبرّد، لابن ولّاد التميمي، ت/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لا ط، لا ت.

٤١- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، لا ت.

٤٢- الإيضاح العضديّ، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ حسن شاذليّ فرهود، ط (١)، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤٣- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر الأنباري، ت/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

٤٤- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، ت/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط (١)، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٥م.

٤٥- الإيضاح في علل النحو، للزجّاجيّ، ت/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط (٣)، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٦- بدائع الزهور في وقائع الدهور، لابن إياس الحنفي، ت/ محمد مصطفى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، لا ط، لا ت.

٤٧- البداية والنهاية، لابن كثير، ت/ هيئة بإشراف الناشر، مكتبة المعارف، بيروت، لا ط، لا ت.

٤٨- البديع في علم العربية، لابن الأثير، ت/ فتحي أحمد علي الدين، وصالح العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٢٠هـ.

٤٩- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني، ت/ عبد العظيم الديب، طُبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

٥٠- البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، لابن أبي الربيع، ت/ د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٥١- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبّي، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٥٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطيّ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ط (١)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

٥٣- البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة، للفيروز آبادي، ت/ محمد المصريّ، دار سعد الدين، دمشق، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، ت/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/٢٠٠٠م.

٥٥- تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغداديّ، ت/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٥٦- تاريخ دمشق = تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، ت/ عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٥٧- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، لابن جرير الطبري، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢)، لا ت.

٥٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبريّ، ت/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٩- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري،

ت/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لا ط، لا ت.

٦٠- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، ت/ حسن الملخ، وسها نعجة، عالم الكتب الحديث، وجدارة للكتاب العالمي، ط (٢)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٦١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، ت/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، وكنوز أشبيليا، الرياض، لا ط، بدأت طباعته ١٤١٨هـ.

٦٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، لا ط، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٦٣- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للأزهريّ، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦٤- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ عوض القوزي، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦٥- التفّاحة في النحو، للنحّاس، ت/ كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، لا ط، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٦٦- تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، ت/ عادل أحمد عبد الموجود وزملاؤه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٦٧- التكملة، لأبي علي الفارسي، ت/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط (٢)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٦٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت/ علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٩- تهذيب اللغة، للأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بإشراف محمد عوض مرعب، علّق عليه/ عمر سلّامي وزملاؤه، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧٠- توجيه اللمع، لابن الخبّاز، ت/ عبد الله عمر الحاجّ، مكتبة المتنبي، الدمام، ط (١)، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.

٧١- توجيه اللمع، لابن الخبّاز، ت/ فايز زكي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط (٢)، ١٤٢٨/٢٠٠٧.

٧٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، للمرادي، ت/ عبد الرحمن علي السليماني، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط (١)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٧٣- جامع الدروس العربيّة، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط (٢٨)، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٧٤- الجمل في النحو، للزجّاجي، ت/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧٥- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، ت/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٧٦- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للخضريّ، دار الفكر للطباعة والنشر، لا ط، لا ت.

٧٧- حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، للصبّان، ت/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، لا ط، لا ت.

٧٨- الحدود في علم النحو، للأبّذي، ت/ نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، العدد (١١٢)، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧٩- الحدود في النحو، للرمّاني، ت/ بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، المجلد ٢٣، العدد ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٨٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاؤه، مصر، ط (١)، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٨١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، ت/ سعيد عبد الكريم سعودي، لا ط، لا ت.

٨٢- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، ت/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٤)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨٣- الخصائص، لابن جني، ت/ محمد عليّ النجّار، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٤)، لا ت.

٨٤- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ت/ أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، لا ط، لا ت.

٨٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، لا ط، لا ت.

٨٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٨٧- ديوان الإسلام، لمحمد بن الغزّي، ت/ سيّد كسرويّ حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٨٨- ديوان الأعشى الكبير، لميمون بن قيس، شرح/ محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز، المطبعة النموذجية، لا ط، لا ت.

٨٩- ديوان بني بكر في الجاهليّة والإسلام = شعر راشد بن شهاب اليشكري، ت/ عبد العزيز نبويّ، دار الزهراء للنشر، القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٩٠- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت/ محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط (٣)، لا ت.

٩١- ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب، ت/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، لا ط، لا ت.

٩٢- ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني، ت/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، لا ط، لا ت.

٩٣- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي = شعره، ت/ حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، لا ط، لا ت.

٩٤- ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٩٥- سرّ صناعة الإعراب، لابن جني، ت/ حسن هنداوي، لا ط، ١٤٠٥هـ.

٩٦- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أُقْبِرَ من العلماء والصلحاء بفاس، لابن إدريس الكتاني، ت/ عبد الله الكتاني وزملاؤه، دار الثقافة، الدار البيضاء، لا ط، لا ت.

٩٧- سير أعلام النبلاء، للذهبيّ، ت/ حسّان عبد المنّان، بيت الأفكار الدوليّة، لبنان، لا ط، ٢٠٠٤م.

٩٨- الشاعر الجاهلي الجميح بن الطمّاح الأسدي أخباره وشعره، ت/ محمد علي دقّة، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٥، الآداب العدد ٢، ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.

٩٩- شذا العرف في فنّ الصرف، للحملاوي، ت/ محمد عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر، لا ط، لا ت.

١٠٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط (٢٠)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠١- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، ت/ محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط (١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٠٢- شرح اختيارات المفضّل، للخطيب التبريزي، ت/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٠٣- شرح أشعار الهذليّين، لأبي سعيد السكريّ، ت/ عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٠٤- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، للأشموني، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

١٠٥- شرح ألفيّة ابن معط، لابن جمعة الموصلي، ت/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠٦- شرح التسهيل، لابن قاسم المرادي، ت/ محمد عبد النبيّ محمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٠٧- شرح التسهيل، لابن مالك، ت/ عبد الرحمن السيّد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط (١)، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.

١٠٨- شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ، ت/ علي توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث، إربد،

الأردن، ط (١)، ٢٠١٦م.

١٠٩- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت/ فوّاز الشعّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١)، ١٤١٩/١٩٩٨م.

١١٠- شرح جمل الزجاجي، المنسوب لابن هشام الأنصاري، ت/ علي محسن عيسى، دار عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١١- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، ت/ المتولّي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١١٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت/ محمد أبو فيصل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١١٣- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٤)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١١٤- شرح كافية ابن الحاجب، للرضيّ، ت/ حسن محمد الحفظي، ويحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ط(١)، ١٤١٤هـ/١٩٩٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١١٥- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط (١)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١١٦- شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ، ت/ أحمد حسن مهدليّ، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٨م.

١١٧- شرح اللمع، للباقوليّ، ت/ إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة. لا ط، ١٤١٠هـ.

١١٨- شرح اللمع، لابن برهان العكبريّ، ت/ فائز فارس، السلسلة التراثيّة، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١١٩- شرح اللمع، للواسطيّ الضرير، ت/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)،

١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٢٠- شرح المفصّل، لابن يعيش، ت/ مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، لا ط، لا ت.

١٢١- شرح المقدّمة المحسبة، لابن بابشاذ، ت/ خالد عبد الكريم، لا ط، لا ت.

١٢٢- شرح المكوديّ على الألفيّة في علمي الصرف والنحو، لأبي زيد المكودي، ت/ عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصريّة، بيروت، لا ط، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

١٢٣- شعر عمرو بن شأس الأسدي، ت/ يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢٤- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ت/ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٢٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، دار الفيصلية، مكة المكرّمة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٢٦- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، ت/ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٢٧- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ/١٩٩٧م.

١٢٨- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم النيسابوري، دار طيبة، الرياض، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٢٩- الصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفيّة، للنيلي، ت/ محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ط (١)، ١٤١٩هـ، ١٤٢٠هـ.

١٣٠- صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، لمحمد بن الحاجّ الصغير الإفراني، ت/ عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب، ط (١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٣١- صلة الصلة، لأبي جعفر الغرناطي، ت/ شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط (١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٣٢- الصلة، لابن بشكوال، ت/ شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط (١)،

١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٣٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار الجيل، بيروت، لا ط، لا ت.

١٣٤- الضوء المشرق على سلّم المنطق، لمحمد بن محفوظ الشنقيطيّ، ت/ عبد الحميد بن محمد الأنصاريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٣٥- طبقات فحول الشعراء، لابن سلّام الجمحي، ت/ محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، لا ط، لا ت.

١٣٦- طبقات النحويّين واللغويّين، للزبيدي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢)، لا ت.

١٣٧- طرق الاستدلال ومقدّماتها عند المناطقة والأصوليّين، ت/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط (٢)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٣٨- العبر في خبر من غبر، للذهبي، ت/ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٣٩- عقود الجمان في شعراء هذا الزمان، لابن الشعّار، ت/ كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٤٠- العلل في النحو، لأبي الحسن الورّاق، ت/ مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط (٢)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٤١- الغرّة في شرح اللمع، لابن الدهان، ت/ د. فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التدمريّة، الرياض، ط (١)، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٤٢- الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، لابن الخبّاز، ت/ حامد محمد العبدليّ، مطبعة العاني، بغداد، لا ط، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٤٣- الفصول الخمسون، لابن معط، ت/ محمود محمد الطناحي، مطبوعات عيسى الحلبي وشركاه، لا ط، لا ت.

١٤٤- الفهرست، لابن النديم، ت/ رضا تجدّد، لا ط، لا ت.

١٤٥- الفوائد والقواعد، للثمانينيّ، ت/ عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٤٦- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، ت/ إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

١٤٧- قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، ت/ علي بن سالم باوزير، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، ط (١)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٤٨- قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني، ت/ محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٤٩- قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز، ت/ ياسين محمد أبو الهيجاء وزملاؤه، دار الأمل، إربد، لا ط، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٥٠- الكافية في الجدل، لإمام الحرمين الجويني، ت/ فوقية حسين محمود، مكتبة الكليات الأزهرية، ومطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٥١- الكافية في النحو، لابن الحاجب، ت/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٥٢- الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٥٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لابن حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

١٥٤- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، ت/ هادي بن عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٥٥- كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب، للحريريّ، ت/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط (١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

١٥٦- اللامات، للزجاجيّ، ت/ مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط (٢)،

١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٥٧- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط (١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٥٨- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

١٥٩- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، ت/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٦٠- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط (٢)، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

١٦١- اللمع في العربية، لابن جنّي، ت/ حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط (١)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٦٢- اللمع في العربية، لابن جنّي، ت/ حسين محمد محمد شرف، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ط (١)، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٦٣- اللمع في العربية، لابن جنّي ت/ سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي، عمّان، لا ط، ١٩٨٨م.

١٦٤- اللمع في العربية، لابن جنّي، ت/ فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة، الكويت، لا ط، لا ت.

١٦٥- مآخذ ابن الخبّاز على ألفية ابن معط، لعلي السعود، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٢م.

١٦٦- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجّاج، ت/ هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، القاهرة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

١٦٧- المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبريّ، ت/ د. عبد الحميد الزوي، جامعة فاريونس: بنغازي، ليبيا، ط (١)، ١٩٩٤،١ م.

١٦٨- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط (٢)، لا ت.

١٦٩- مجمع الآداب في معجم الألقاب، لابن الفوطي، ت/ محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد

الإسلامي، طهران، ومجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة، قم، ط (١)، ١٤١٦هـ.

١٧٠- مجمع الأمثال، للميدانيّ، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية، لا ط، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

١٧١- المحاسن والأضداد، للجاحظ، دار مكتبة العرفان، مطبعة الساحل الجنوبي، الشياح، لبنان، لا ط، لا ت.

١٧٢- مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٧٣- المخصّص، لابن سيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

١٧٤- المذكّر والمؤنّث، لأبي بكر الأنباري، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، بوزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، لا ط ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٧٥- المذكر والمؤنّث، لابن فارس، ت/ رمضان عبد التوّاب، دار الكتب، القاهرة، ط (١)، ١٩٦٩م.

١٧٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعبد الله بن أسعد اليافعي اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٧٧- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٧٨- المرتجل، لابن الخشّاب، ت/ علي حيدر، دمشق، لا ط، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٧٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطيّ، ت/ محمد جاد المولى وزملائه، دار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت.

١٨٠- المسائل الحلبيّات، لأبي علي الفارسي، ت/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٨١- مسائل خلافيّة في النحو، لأبي البقاء العكبري، ت/ عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط (٣)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٨٢- المسائل الشيرازيّات، لأبي علي الفارسي، ت/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع،

الرياض، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٨٣- المسائل العسكريّات في النحو العربي، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ علي جابر المنصوريّ، الدار العلميّة الدوليّة للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٢م.

١٨٤- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت/ محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، لا ط، لا ت.

١٨٥- المستصفى من علم الأصول، للغزالي، ت/ حمزة زهير حافظ، لا ط، لا ت.

١٨٦- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، لأبي البقاء العكبريّ، ت/ ياسين السوّاس، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٨٧- معاني القرآن، للأخفش، ت/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩٩م.

١٨٨- معاني القرآن، للفرّاء، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٨٩- معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، ت/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٩٠- معاني النحو، لفاضل السامرّائي، دار الفكر، عمّان، ط (١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٩١- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحمويّ، ت/ إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٩٩٣م.

١٩٢- معجم الشعراء، للمرزباني، ت/ فاروق سليم، دار صادر، بيروت، ط (١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

١٩٣- المعجم الفلسفي، لمجمّع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٩٤- المعجم الفلسفي، لمراد وهبة، دار قباء الحديثة، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٩٥- معجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٩٦- معجم المؤلّفين، لعمر رضا كحّالة، مؤسسة الرسالة، لا ط، لا ت.

١٩٧- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية في القاهرة، ت/ شعبان عبد العاطي عطية وزملائه، مجمع اللغة العربية، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط (٤)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٩٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٠٠- المفصّل، للزمخشريّ، ت/ فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط (١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٠١- المفضّليات، للمفضّل الضبّي، ت/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٦)، لا ت.

٢٠٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبيّ، ت/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٠٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية = شرح الشواهد الكبرى، للعيني، ت/ علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٢٠٤- المقامات، للحريري، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، دار بيروت، بيروت، لا ط، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٠٥- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، لا ط ، ١٩٨٢م.

٢٠٦- المقتضب، للمبرِّد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، لا ط، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٠٧- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسي الجزولي، ت/شعبان عبد الوهاب محمد، لا ط، لا ت.

٢٠٨- المقرّب، لابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط (١)، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٢٠٩- ملحة الإعراب، للحريريّ، مطبوعات أسعد الحبال وأولاده، جدة، لا ط، لا ت.

٢١٠- من الضائع من معجم الشعراء، للمرزباني، ت/ إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢١١- الموفّقي في النحو، لابن كيسان، ت/ عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، بغداد، المجلد ٤، العدد ٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢١٢- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد المرابط الدلائي، ت/ مصطفى الصادق العربي، لا ط، لا ت.

٢١٣- نتائج الفكر، للسهيلي، ت/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢١٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، والمؤسسة المصريّة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصوّرة عن طبعة دار الكتب، لا ط ، لا ت.

٢١٥- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ، ت/ إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الأردن – الزرقاء، ط (٣)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢١٦- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلّبي، ت/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢١٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيّن الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، للأعلم الشنتمري، ت/ رشيد بن حبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، لا ط، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢١٨- نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي، وقف على طبعه /أ. أحمد زكي بك، المطبعة الجمّالية، مصر، لا ط، ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٢١٩- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للعيدروس، ت/ أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م.

٢٢٠- هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي،

لا ط، لا ت.

٢٢١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٢٢- الوافي بالوفيات، للصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٢٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان، ت/ إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لا ط، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٢٢٤- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبي النيسابوري، ت/ مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

ثالثًا: الدوريات:

١- مجلة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد ٧، محرم، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٢- مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٥، الآداب العدد ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣- مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٩، العدد ٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤- مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٢م.

٥- مجلة المورد، جامعة بغداد، المجلد ٤، العدد ٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٦- مجلة المورد، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
اهداء	أ
ملخص الرسالة باللغة العربية.	ب
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.	ج
المقدمة	١
أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.	٢
أهداف البحث.	٣
الدراسات السابقة.	٣
منهجي في البحث.	٥
التمهيد	١٢
أولًا: التعريف بمصطلح (الاعتراض).	١٣
ثانيًا: التعريف بكتاب (اللمع) لابن جني.	١٣
ثالثًا: التعريف بابن الخباز، وكتابه (توجيه اللمع).	١٥
القسم الأول: الدراسة النحوية والصرفية للاعتراضات.	٢٠
الفصل الأول: اعتراضاته على الصناعة النحوية.	٢١
المبحث الأوّل: اعتراضاته على الاستشهاد.	٢٢
المسألة الأولى: حكم تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث الحقيقي إذا فُصل بينهما.	٢٢
المسألة الثانية: تحريف رواية الشاهد في باب الاستثناء: (حاشى أبي ثوبان...).	٢٧
المسألة الثالثة: توجيه جرّ (الأعلام) في قول الشاعر.	٣٢
المبحث الثاني: اعتراضاته على العوامل.	٣٥
المسألة الأولى: رفع الاسم بالظرف، والجارّ والمجرور، والوصف، إذا تقدّمت عليه.	٣٥
المسألة الثانية: رافع الفاعل.	٤٥
المسألة الثالثة: رافع نائب الفاعل.	٥٢
المسألة الرابعة: أوجه مشابهة (إنّ) وأخواتها الأفعال.	٥٤

الموضوع	الصفحة
المسألة الخامسة: ناصب المفعول الثاني في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا.	٥٨
المسألة السادسة: ناصب المفعول معه.	٦٠
المسألة السابعة: ناصب الحال في نحو: هذا زيدٌ قائمًا.	٦٥
المبحث الثالث: اعتراضاته على العلل.	٦٩
المسألة الأولى: علة دخول التنوين الأسماء.	٦٩
المسألة الثانية: توجيه الرفع والنصب في باب (كان).	٧٤
المسألة الثالثة: علة امتناع تنوين المضاف.	٧٧
المسألة الرابعة: علة زيادة التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث في الأعداد من ٣ إلى ١٠.	٨٢
المسألة الخامسة: علة منع الإضافة في تمييز العدد المركب.	٨٧
المبحث الرابع: اعتراضاته على الحدود.	٩١
المسألة الأولى: حدّ الفعل.	٩١
المسألة الثانية: حد الحرف.	١٠١
المسألة الثالثة: حدّ الاسم المتمكّن.	١٠٧
المسألة الرابعة: حدّ الخبر.	١١١
المسألة الخامسة: حدُّ المفعول المطلق.	١١٤
المسألة السادسة: حدّ الزمان.	١١٨
المسألة السابعة: حدّ ظرف المكان.	١٢١
المسألة الثامنة: حدُّ المفعول معه.	١٢٦
المسألة التاسعة: حدّ الاستثناء.	١٢٩
الفصل الثاني: اعتراضاته على الأحكام النحوية والصرفية.	١٣٧
المبحث الأوّل: اعتراضاته على الأحكام النحوية للأسماء.	١٣٨
المسألة الأولى: الفرق بين الإعراب والبناء.	١٣٨
المسألة الثانية: وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا).	١٤١

الموضوع	الصفحة
المسألة الثالثة: نصب (صديق) في نحو: «أنا مذ كنتُ صديقك».	١٤٤
المسألة الرابعة: تضمّن التمييز معنى (مِنْ).	١٤٧
المسألة الخامسة: إعراب اللواحق في (إيّاي) ونحوه.	١٥٥
المسألة السادسة: بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، في بدل بعض من كل، والاشتمال.	١٦١
المسألة السابعة: (محمد) بين النقل والارتجال.	١٦٦
المسألة الثامنة: تعريف المنادى النكرة المقصودة.	١٧٠
المسألة التاسعة: نداء المعرَّف بـ (أل).	١٧٤
المسألة العاشرة: أصل الميم في (اللهمّ).	١٧٨
المسألة الحادية عشرة: تعريف العدد المركّب.	١٨١
المسألة الثانية عشرة: تعريف ألفاظ العقود.	١٨٧
المسألة الثالثة عشرة: جرّ غير اسم (الله) بعد حذف الحرف بالقسم.	١٩٠
المسألة الرابعة عشرة: عدُّ (أيَّ حينٍ) من أسماء الاستفهام الظروف.	١٩٤
المبحث الثاني: اعتراضاته على الأحكام النحوية للأفعال.	١٩٨
المسألة الأولى: تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها مطلقًا.	١٩٨
المسألة الثانية: (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن.	٢٠٢
المسألة الثالثة: تسمية المجرور الذي تعدّى إليه الفعل مفعولًا به.	٢٠٧
المسألة الرابعة: فعل الاثنين المؤكّد بين البناء و الإعراب.	٢١٢
المبحث الثالث: اعتراضاته على الأحكام النحوية للحروف.	٢١٦
المسألة الأولى: علة حكم النّحاة على أنّ أصل (مُذْ): مُنْذُ.	٢١٦
المسألة الثانية: أقسام المجرور بـ (حتى).	٢١٩
المسألة الثالثة: مجيء (الواو) للترتيب.	٢٢٢
المبحث الرابع: اعتراضاته على الأحكام الصرفية.	٢٢٨
المسألة الأولى: وزن (يزيد) إذا صُغِّرَ.	٢٢٨

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية: تصغير (هند) و (قَدَم) إذا سُمِّيَ بهما مذكر.	٢٣٢
المسألة الثالثة: تكسير الاسم الخماسي المزيد بحرفين.	٢٣٤
المسألة الرابعة: مفرد (غُرَفَات).	٢٣٧
المسألة الخامسة: النسب الى (قُرَّاء).	٢٤٠
المسألة السادسة: تصغير (أَصِيْل).	٢٤٢
المسألة السابعة: علة إمالة (تَابَ) ونحوه.	٢٤٤
القسم الثاني: الدراسة المنهجية.	٢٤٧
الفصل الأوّل: مصادره في اعتراضاته.	٢٤٨
المبحث الأوّل: الكتب.	٢٤٩
المبحث الثاني: الرجال.	٢٥١
الفصل الثاني: منهجه في اعتراضاته.	٢٥٧
المبحث الأوّل: طريقته في عرض الاعتراض.	٢٥٨
المبحث الثاني: أسلوبه في عرض الاعتراض.	٢٦٤
المبحث الثالث: طريقته في الترجيح.	٢٦٨
الفصل الثالث: أصول الاحتجاج في اعتراضاته.	٢٧١
المبحث الأوّل: السماع.	٢٧٢
المبحث الثاني: القياس.	٢٧٥
المبحث الثالث: الإجماع.	٢٧٧
المبحث الرابع: الاستصحاب.	٢٧٨
الفصل الرابع: موقفه من النحويين ومن ابن جنّي، ومذهبه النحويّ.	٢٧٩
المبحث الأوّل: موقفه من البصريين.	٢٨٠
المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.	٢٨٦
المبحث الثالث: موقفه من ابن جني.	٢٨٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: مذهبه النحويّ.	٢٩١
الفصل الخامس: تقويم اعتراضاته.	٢٩٣
المبحث الأوّل: مدى دقته في نسبة الأقوال إلى أصحابها.	٢٩٤
المبحث الثاني: أثر اعتراضاته فيمن جاء بعده.	٢٩٧
الخاتمة.	٣٠١
الفهارس:	٣٠٣
فهرس الآيات.	٣٠٤
فهرس الأحاديث.	٣٠٧
فهرس الشعر.	٣٠٨
فهرس الأمثال.	٣١٠
فهرس الأقوال.	٣١١
فهرس الأعلام.	٣١٣
فهرس المصادر والمراجع.	٣١٦
فهرس الموضوعات.	٣٣٦